



ويبو

A/47/16

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/١

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات السابعة والأربعون

جنيف، من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩

التقرير العام

الذي اعتمده الجمعيات

قائمة المحتويات

الفقرات

المقدمة..... ١ - ٥

بنود جدول الأعمال الموحد
(انظر الوثيقة A/47/1)

البند ١ : افتتاح الدورات..... ٦ - ٧

البند ٢ : انتخاب أعضاء المكاتب..... ٨ - ١١

البند ٣ : اعتماد جدول الأعمال..... ١٢ - ١٤

الجزء رفيع المستوى

البند ٤ : تقرير المدير العام..... ١٥

البند ٥ : البيانات العامة..... ١٦ - ١٤٢

الفقرات

الهيئات الرئاسية والمسائل المؤسسية

- البند ٦: تكوين لجنة الويبو للتنسيق وانتخاب أعضاء اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وفرن وتسمية الأعضاء المؤقتين في لجنة الويبو للتنسيق..... ١٤٣ - ١٤٥
- البند ٧: تكوين لجنة البرنامج والميزانية..... ١٤٦ (والوثيقة WO/GA/38/20)
- البند ٨: إجراء اختيار مراجع الحسابات الخارجي..... ١٤٧ (والوثيقة WO/GA/38/20)
- البند ٩: تقرير لجنة الويبو للتدقيق منذ سنة ٢٠٠٨ وتكوين لجنة الويبو للتدقيق..... ١٤٨ (والوثيقة WO/GA/38/20)
- البند ١٠: قبول المراقبين..... ١٤٩ - ١٥٢
- البند ١١: الموافقة على الاتفاقات..... ١٥٣

الإدارة والمالية

- البند ١٢: تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨..... ١٥٤ - ١٥٧
- البند ١٣: البيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٨ ووضع الاشتراكات المتأخرة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩..... ١٥٨ - ١٦١
- البند ١٤: اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١..... ١٦٢ - ٢٩٣
- البند ١٥: تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضمانا للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)..... ٢٩٤ - ٣٠٠
- البند ١٦: اقتراح لمراجعة النظام المالي الجديد ولائحته..... ٣٠١ - ٣٠٣
- البند ١٧: وضع استخدام الاحتياطات..... ٣٠٤ - ٣٠٧
- البند ١٨: مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة جديدة للمؤتمرات..... ٣٠٨ - ٣٤٧

الفقرات

البند ١٩: تقرير مرحلي عن تحسين معايير الأمن والسلامة في مباني الويبو الحالية..... ٣٤٨ - ٣٥٢

البند ٢٠: مشروع تحديد الكربون ٣٥٣
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢١: التقرير السنوي الملخص لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ٣٥٤
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٢: شؤون الموظفين ٣٥٥
(و الوثيقة WO/CC/62/4)

لجان الويبو

البند ٢٣: تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ٣٥٦
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٤: تقرير عن العمل المتعلق باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد ٣٥٧
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٥: تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة..... ٣٥٨
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٦: تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ٣٥٩
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٧: تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية ٣٦٠
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٨: تقرير عن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ٣٦١
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٢٩: اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات ٣٦٢
(و الوثيقة WO/GA/38/20)

الفقرات

خدمات الملكية الفكرية العالمية

البند ٣٠: نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ٣٦٣
(والوثيقة PCT/A/40/7)

البند ٣١: نظام مدريد ٣٦٤
(والوثيقة MM/A/42/4)

البند ٣٢: نظام لاهاي ٣٦٥
(والوثيقة H/A/28/4)

البند ٣٣: نظام لشبونة ٣٦٦
(والوثيقة LI/A/29/2)

البند ٣٤: تقرير لجنة الخبراء
المعنية بالتصنيف الدولي للبراءات ٣٦٧
(والوثيقة IPC/A/29/2)

البند ٣٥: أسماء الحقول على الإنترنت ٣٦٨
(والوثيقة WO/GA/38/20)

سائر جمعيات

البند ٣٦: التعاون في ظل البيانات المتفق عليها
في المؤتمر الدبلوماسي بشأن
معاهدة قانون البراءات ٣٦٩
(والوثيقة WO/GA/38/20)

البند ٣٧: جمعية معاهدة قانون البراءات ٣٧٠
(والوثيقة PLT/A/7/2)

البند ٣٨: جمعية معاهدة سنغافورة ٣٧١
(والوثيقة STLT/A/1/4)

اختتام الدورات

البند ٣٩: اعتماد التقرير العام
وتقارير كل هيئة رئاسية ٣٧٢ - ٣٧٤

البند ٤٠: اختتام الدورات ٣٧٥ - ٣٨١

المقدمة

١- يسجل هذا التقرير العام المداولات والقرارات الخاصة بالجمعيات وسائر الهيئات العشرين للدول الأعضاء في الويبو:

- (١) الجمعية العامة للويبو، الدورة الثامنة والثلاثون (الدورة العادية التاسعة عشرة)
 - (٢) ومؤتمر الويبو، الدورة التاسعة والعشرون (الدورة العادية التاسعة عشرة)
 - (٣) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة الثانية والستون (الدورة العادية الأربعون)
 - (٤) وجمعية اتحاد باريس، الدورة الثانية والأربعون (الدورة العادية التاسعة عشرة)
 - (٥) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة الثامنة والأربعون (الدورة العادية الخامسة والأربعون)
 - (٦) وجمعية اتحاد برن، الدورة السادسة والثلاثون (الدورة العادية التاسعة عشرة)
 - (٧) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة الرابعة والخمسون (الدورة العادية الأربعون)
 - (٨) وجمعية اتحاد مدريد، الدورة الثانية والأربعون (الدورة العادية الثامنة عشرة)
 - (٩) وجمعية اتحاد لاهاي، الدورة الثامنة والعشرون (الدورة العادية السابعة عشرة)
 - (١٠) وجمعية اتحاد نيس، الدورة الثامنة والعشرون (الدورة العادية التاسعة عشرة)
 - (١١) وجمعية اتحاد لشبونة، الدورة الخامسة والعشرون (الدورة العادية الثامنة عشرة)
 - (١٢) وجمعية اتحاد لوكارنو، الدورة الثامنة والعشرون (الدورة العادية الثامنة عشرة)
 - (١٣) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة التاسعة والعشرون (الدورة العادية السابعة عشرة)
 - (١٤) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، الدورة الأربعون (الدورة العادية السابعة عشرة)
 - (١٥) وجمعية اتحاد بودابست، الدورة الخامسة والعشرون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
 - (١٦) وجمعية اتحاد فيينا، الدورة الحادية والعشرون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
 - (١٧) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، الدورة الثامنة (الدورة العادية الرابعة)
 - (١٨) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، الدورة الثامنة (الدورة العادية الرابعة)
 - (١٩) وجمعية معاهدة قانون البراءات، الدورة السابعة (الدورة العادية الثالثة)
 - (٢٠) وجمعية معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، الدورة الأولى (الدورة العادية الأولى)
- واجتمعت تلك الهيئات في جنيف في الفترة من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنتين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء" على التوالي).
- ٢- وبالإضافة إلى هذا التقرير العام، أعدت الأمانة تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/38/19) ومؤتمر الويبو (WO/CF/29/1) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/62/4) وجمعية اتحاد باريس (P/A/42/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس (P/EC/48/1) وجمعية اتحاد برن (B/A/36/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن (B/EC/48/1) وجمعية اتحاد مدريد (MM/A/42/4) وجمعية اتحاد لاهاي (H/A/28/3) وجمعية اتحاد نيس (N/A/28/1) وجمعية اتحاد لشبونة (LI/A/25/2) وجمعية اتحاد لوكارنو (LO/A/28/1) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (IPC/A/29/2) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/40/7) وجمعية اتحاد بودابست (BP/A/25/1) وجمعية اتحاد

فيينا (VA/A/21/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT/A/8/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT/A/8/1) وجمعية معاهدة قانون البراءات (PLT/A/7/2) وجمعية معاهدة سنغافورة (STLT/A/1/4).

٣- وترد في الوثيقة A/47/INF/1 Rev. قائمة بالدول الأعضاء في الجمعيات وسائر الهيئات المعنية والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

٤- وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقة A/47/1):

البندان ١ و ٢
السفير مارتن إيوجيان أو هو موبيهي (نيجيريا)
الرئيس الخارج للجمعية العامة

البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٩ و ٤٠

السفير ألبرتو دومون (الأرجنتين)
الرئيس المنتخب للجمعية العامة، وفي غيابه،
نائب الرئيس، السيدة يسيم بيكل (تركيا) والسيد
محمد عبد الرؤوف بدوي (تونس)

البند ٦
السيد محمد عبد الرؤوف بدوي (تونس)
رئيس مؤتمر الويبو

البندان ١١ و ٢٢
السيد ماريو ماتس (شيلي)
رئيس لجنة التنسيق

البند ٣٠
السيدة آن رينولد يورغنسن (الدانمرك) رئيسة
جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

البند ٣١
السيد عادل المالكي (المغرب)
رئيس جمعية اتحاد مدريد

البند ٣٢
السيد لي-فينغ شروك (ألمانيا)
رئيس جمعية اتحاد لاهاي

البند ٣٣
السيد خورخه أميغو كستانيدا (المكسيك)
رئيس جمعية اتحاد لشبونة، وفي غيابه، نائباً
الرئيس، السيد أنطونيو سرجه كمينوس
(البرتغال) والسيد دافيد غابونا (جورجيا)

البند ٣٤
السيدة ألكسندرا غرازيولي (سويسرا)
رئيس جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات

البند ٣٧
السيد بير هولمستراند (السويد)
رئيس جمعية معاهدة قانون البراءات

البند ٣٨

السيدة ياو دانييل (سنغافورة)
رئيس جمعية معاهدة سنغافورة

٥- ويرد في مرفق النسخة النهائية لهذا التقرير فهرس بكلمات وفود الدول وممثلي المراقبين، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير. وسيرد جدول الأعمال كما تمّ اعتماده وقائمة المشتركين في الوثيقة A/47/1 والوثيقة A/47/INF/3 على التوالي.

البند الأول من جدول الأعمال الموحد:

افتتاح الدورات

٦- دعا المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غري (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المدير العام") سلسلة الاجتماعات السابعة والأربعين لجمعية الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها إلى الانعقاد.

٧- وافتتح الرئيس الخارج للجمعية العامة، السفير مارتن إيوجيان أوهومويبيهي (نيجيريا)، دورات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات المعنية الأخرى العشرين، وأدلى بالبيان التالي:

"معالي الوزراء وأصحاب السعادة والمدير العام وحضرة المندوبين الموقرين، السيدات والسادة الكرام،

أود أن أرحب بالمندوبين لحضور افتتاح هذه السلسلة لاجتماعات الجمعيات وبالجزء رفيع المستوى من الحضور. ومهمتي كرئيس خارج في هذا الصباح واضحة وبسيطة جدا فانشغالنا مقتصر على البند الأول من جدول أعمال دورة الجمعيات السابعة والأربعين. وأود الآن أن أبدي ملاحظاتي الافتتاحية ثم أعطي الكلمة للمستشار القانوني لتناول البند الثاني من جدول الأعمال المتصل بانتخاب أعضاء المكاتب.

معالي الوزراء وأصحاب السعادة والمدير العام وحضرة المندوبين الموقرين، السيدات والسادة الكرام،

يسرني أن أنضم إلى المدير العام الذي سيرحب بكم ترحيبا حارا دون الإطالة عليكم في هذه الدورة السابعة والأربعين لجمعية الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بالوزراء أصحاب المعالي والمندوبين الموقرين الذين قطعوا مسافة بعيدة للانضمام إلينا إذ نبحت الأعمال المنجزة خلال السنة الماضية في هذه المنظمة الفريدة من نوعها. وينبغي أن نتيح لنا هذه الاجتماعات أيضا الفرصة للوقوف معا على التحديات والفرص المطروحة أمامنا في المستقبل.

أصحاب السعادة،

لقد شرفني منذ سنة واحدة أن أترأس في هذه القاعة الاجتماعات التي عين أثناءها السيد فرانسيس غري بالتركية مديرا عاما جديدا للمنظمة.

وتحدثت آنذاك عن مسار الإصلاح والمصالحة الذي بدأ تنفيذه مما يملؤني بمشاعر السرور والرضا. وكانت تلك الاجتماعات حدثا تاريخيا لا ينسى وتغمره العزيمة الصادقة. فقد تعاضدت الوفود واتحدت صفوفها للتعبير عن التزامنا المشترك بمساعدة المنظمة على المضي قدما وبقيم التعاون الدولي.

أصحاب السعادة،

شهدنا تقدما ملحوظا خلال السنة الواقعة بين الدورتين. ولقد أجمعنا كدول أعضاء على الترحيب بالأولوية القصوى التي منحها المدير العام لتجديد الثقة وهي حجر الأساس الذي يرتكز عليه التعاون الفعال. وأعربنا عن تقديرنا لانفتاحه ويسر التعامل معه واستجابته لشواغلنا المتباينة وعن سرورنا لما أبدته الأمانة على جميع المستويات من التزام واضح بتحسين التشاور والتواصل. وشاركناه في عملية إعادة تقييم أهداف المنظمة وأولوياتها. ورأينا أن جدول أعمال التنمية أصبح محط تركيز. وشهدنا نشاطا تعاونيا أشد فعالية مع سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية في سياق تناول الأوجه المشتركة بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة.

ووافقنا منذ تسعة أشهر خلال شهر ديسمبر/كانون الأول على إطار استراتيجي جديد للويبو وبرنامج جديد وطموح للأنشطة مما كان نقطة انطلاق إعادة توجيه مسار المنظمة من أجل تمكينها من أداء دورها الأساسي على وجه أفضل أي السعي إلى ضمان إمكانية استفادة شعوب جميع الأمم من الفرص المتاحة عبر الانتفاع بالملكية الفكرية للنهوض بالإبداع والابتكار.

وسعى الإطار الجديد إلى تحقيق توازن بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولم يحقق في رأيي التوازن فحسب بل تأزرا صادقا يرسي أسسا متينة للاحتياجات والشواغل المشتركة. وقد جمعنا مصالح مشتركة كبلدان الشمال أو الجنوب وبلدان ثرية أو فقيرة في إطار بعض المقترضات السياسية تمثلت في إنشاء بيئات يزدهر فيها النشاط الابتكاري والإبداعي والنفاذ إلى المعارف وتكوينها ومشاطرة الممارسات السليمة وإتاحة خدمات فعالة وحماية مستوى رفاه مواطنينا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء به.

ولدينا كلنا بالتالي مصالح مشتركة في تحقيق أهداف الويبو المنطوية على تعزيز فهم الملكية الفكرية والانتفاع بها وتيسير استفادة الجميع من منافع الأنظمة والمعلومات والخدمات في مجال الملكية الفكرية وتحديد أفضل السبل الممكنة لمساهمة الملكية الفكرية في مواجهة التحديات العالمية التي تطرحها أنشطة استئصال الفقر والأمراض ومسألة تغير المناخ.

أصحاب السعادة وحضرة المندوبين الموقرين،

ستختبر مرونة نظام الملكية الفكرية العالمي وقدرته على الاستجابة ويبلغ بهما أقصى حد في كل آن في عالم سريع التغير تحدد المعارف معالمه بصفة متزايدة. وسيكون للإبداع والابتكار والاختراع دور حيوي متنام في تكوين الثروات العالمية وتوزيعها. وسيعتمد مدى مجارة قوانين الملكية الفكرية لمثل هذا المحيط النشاط اعتمادا شديدا على هيكل القواعد والمعايير التي تضعها الجهات الفاعلة على مستوى متعدد الأطراف. وقانون البراءات الدولي مثل منطبق على الحالة. وينبغي في الوقت ذاته التمكن من الاضطلاع بكل دور تقليدي في

دعم النشاط الإبداعي والابتكاري بمكافأة أصحاب الحقوق على أعمالهم في المقام الأول. ولا يكفي جعل نظام الملكية الفكرية يستجيب للمحيط المتغير، بل من الأساسي أن يسعى إلى تلبية المطامح العامة واحتياجات البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة. وينبغي بالتالي أن يدعم المبادرات الإنمائية العالمية مثل أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. كما ينبغي له تلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً وإتاحة المنطلق السياسي اللازم للحد من وطأة الفقر المدقع والجوع في عدة مناطق في العالم. ومن الأهمية بمكان أن يواجه نظام الملكية الفكرية أيضاً الشواغل الشخصية مثل فرص الحصول على الأدوية والنفاز إلى المعارف وتوفير مياه نقية صالحة للشرب والأمن الغذائي والمشكلات البيئية التي يطرحها تغير المناخ. فالبحث عن نظام متوازن وحساس ومتجاوب في مجال الملكية الفكرية يضمن مصالح جميع البلدان المتقدمة والنامية والأقل نمواً على أفضل وجه.

أصحاب السعادة،

غالباً ما تتسم القضايا التي نسعى إلى طرحها في الويبو بالتعقيد وتعدد جوانبها. ويغيب غرضنا المشترك عن أذهاننا أحياناً عند تناول هذه القضايا كمندوبين. وقد أخفقتنا بالتالي في التوصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء لا بد منها لتمكيننا من المضي قدماً بقضايا جوهرية تشمل حق المؤلف وقانون البراءات وحماية المعارف التقليدية. ومن أهم مهامنا أثناء هذه الجمعيات إيجاد حل بناء للخروج من المأزق ضمن اللجنة الحكومية الدولية. وعلينا أن نستكشف طريقة للاتفاق بشأن تجديد ولاية اللجنة وننطلق انطلاقاً جديدة. والإرادة السياسية هي الأداة اللازمة في الوقت الحالي لتعجيل تلك المسارات بهدف تحقيق نتائج جوهرية. وينبغي بالتالي إدارة عملية إجراء المفاوضات ضمن تلك الأجهزة دون إغفال نتائجها المرتقبة. ولا يمكن تحقيق النتائج التي نسعى جميعاً جاهدين إلى بلوغها إلا إذا توصلت كل الدول الأعضاء إلى إيجاد حل وسط وتحلت بالمرونة. وفي هذه الحالة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد الدول الأعضاء أن تجد على الفور مخرجاً للمأزق التي تعرقل المفاوضات ضمن مختلف اللجان. وأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من تحديد المعايير الكفيلة بنجاح تلك اللجان خلال اجتماعاتها القادمة بضمان الحلول الوسط وأوجه المرونة اللازمة في إطار عمليات مواتية. ومن الضروري ألا يغيب عن بالنا أن فشل تلك اللجان لا يمكن تفسيره بأي شكل من الأشكال على أنه فشل الويبو. وفي حال إخفاق اللجان مما أمل عدم حدوثه فمن الجلي أن السبب يعزى إلى عجز الدول الأعضاء عن إيجاد حلول مشتركة. وهذا أمر واضح جداً. وعلى الرغم من ذلك، هناك مسار أثبت أنه ذو آفاق بعيدة وقدرة على حل العديد من المسائل العصبية العالقة في الويبو. وأعني هنا نجاح المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الويبو للتنمية واعتماده. وقد أحرز التقدم في مسار جدول أعمال التنمية نحو مرحلة التنفيذ الحالية بفضل تعاون البلدان المتقدمة والنامية. وساهم المجتمع المدني وسائر أصحاب المصالح أيضاً مساهمة حيوية في نجاحه. ويجب الحفاظ على هذا الزخم التاريخي والمثابرة عليه في المسارات الأخرى ضمن الويبو.

معالي الوزراء وأصحاب السعادة وحضرة المندوبين الموقرين،

بإمكان مشاركتكم في هذا الجزء رفيع المستوى من الجمعيات أن تعطي المناقشات القوة الدافعة والرؤية السياسية اللازمين للارتقاء بها إلى مستوى أعلى بما يشمل تشجيع أجواء مواتية لإيجاد حلول تقوم على التفاوض وتحقق مصالح جميع الدول الأعضاء على نطاق

أوسع. ولا أود أن أطيل عليكم الكلام. ومهمتي الرسمية في هذا الصباح، إذ انتهت ولايتي كرئيس للجمعية العامة للويبو، هي ترؤس عملية انتخاب خلفي في منصب الرئيس وسائر أعضاء مكاتب الجمعية. وأود قبل الاضطلاع بهذه المهمة أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديري لزملائي السفراء والممثلين إذ منحوني شرف خدمة الدول الأعضاء. ويتعين علي أيضا أن أطري على موظفي الأمانة تقانيهم وحنكتهم المهنية ومرونتهم وانفتاحهم في الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. وآمل أن نستطيع بدورنا كدول أعضاء التحلي بدرجة أكبر من المرونة والانفتاح في إطار التفاعل فيما بيننا.

ولم يبق لي سوى أن أتمنى للجمعيات إجراء مداولات موفقة وتحقيق نتائج مثمرة. وأعطي الآن الكلمة للمستشار القانوني الموقر للانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال الخاص بانتخاب أعضاء المكاتب. وأشركم جميعا على انتباهكم."

البند ٢ من جدول الأعمال الموحد:

انتخاب أعضاء المكاتب

- ٨- استندت المناقشات بشأن هذا البند إلى الوثيقة A/47/INF/1 Rev.
- ٩- وانتخبت الجمعية العامة للويبو السفير ألبرتو دومون (الأرجنتين) رئيساً بعد مشاورات غير رسمية عقدها منسوق المجموعات في ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.
- ١٠- وأفضت المشاورات غير الرسمية بين منسقي المجموعات إلى اقتراحات لانتخاب رؤساء مكاتب مختلف جمعيات الويبو، وقدمت الأمانة تلك الاقتراحات يوم ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ ويوم ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
- ١١- وترد قائمة بأسماء أعضاء مكاتب الجمعيات وسائر الهيئات في الوثيقة A/47/INF/4 Rev.

البند ٣ من جدول الأعمال الموحد:

اعتماد جدول الأعمال

- ١٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/1 Prov.4 .
- ١٣- وأدلى رئيس الجمعية العامة الجديد المنتخب، السفير ألبرتو دومون (الأرجنتين)، بالبيان التالي:
"معالي الوزراء وأصحاب السعادة والمدير العام ورؤساء الوفود الموقرين، السيدات والسادة الكرام،
يسعدني ويشرفني جدا أن أترأس هذه السلسلة السابعة والأربعين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي يبدأ انعقادها اليوم.

وتتيح هذه الجمعيات المنعقدة من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى ١ أكتوبر/تشرين الأول لنا، الدول الأعضاء في الويبو البالغ عددها ١٨٤ دولة، الفرصة لاستعراض الأنشطة الماضية وتقييم التقدم المحرز في ضوء الأهداف والأغراض التي حددتها المنظمة. كما تمنح لنا فرصة لبحث الأنشطة المقبلة ووضع الاستراتيجيات الرامية إلى مواجهة التحديات في مجال الملكية الفكرية كآلية لإدارة الابتكار التكنولوجي والإبداع الثقافي وتنظيم التجارة تصديا للتحديات العالمية التي لا يستهان بعواقبها والتي نشهدها في الوقت الحالي.

وأود قبل أن أوصل بياني أن أشدد على أن اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو أي سلسلة الاجتماعات السنوية ستفتتح لأول مرة في تاريخ المنظمة بعقد اجتماع وزاري رفيع المستوى لمدة يومين. وحضور أصحاب المعالي تعبير واضح عن الأهمية التي اكتسبتها الملكية الفكرية فيما يتصل بالسياسات العامة وعلى المستويات العليا لصنع القرارات في حكوماتنا. وهذا الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد اليوم وغدا هو محفل خاص وفريد من نوعه يحشد حوالي خمسين وزيرا يشرفوننا بحضورهم. وستمكننا هذه المداولات من التصدي للتحديات والأولويات المرتبطة بالملكية الفكرية والمطروحة على راسمي السياسات في حكوماتنا وتنبثق عنها بالتأكيد إرشادات تسمح للمنظمة بمواصلة تقديم خدمات تتلاءم مع الاحتياجات العملية للدول الأعضاء فيها.

ثم أود أن أشيد بالأشخاص الذين أشرفوا على أمور المنظمة طيلة السنة الماضية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعيات وأتوجه إليهم بعبارات الشكر. وفي هذا المضمار، أشكر الرئيس الخارج، سعادة السفير النيجيري مارتن إيويغان أوهومويهي، ونائبي الرئيس الموقرين، سعادة السفيرة لاوره تومسن من كوستاريكا والسيد سيونغ جون بارك من جمهورية كوريا، على جهودهم المبذولة لتيسير الحوار والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء في مناقشات هذه المنظمة ومداولاتها.

وأريد أن أشكر جميع الدول الأعضاء على ثقته بي بانتخابي كرئيس للجمعية العامة للويبو. وأؤكد التزامي بالحفاظ على سلوك يتسم بعدم التحيز والمثابرة مع مراعاة الضمانات الإجرائية التي تتناسب مع واجبي كرئيس لهذه المنظمة.

ومع ذلك، لا يمكنني كما يعلم كل واحد منا الاضطلاع بهذه المهمة على حدة دون دعمكم وتعاونكم اللذين يعتبران عنصرين أساسيين من عملية تحقيق توافق الآراء. وعليه، أدعوكم إلى الاستمرار في ضمان التعاون والمرونة ودعم هدفنا المشترك المتمثل في دور الوصاية وأشجعكم على ذلك حتى يتسنى للويبو مواصلة إحراز التقدم في تنفيذ برامجها لفائدة الصالح العام. أصحاب المعالي وحضرة المندوبين الموقرين، علينا أن نستكشف خلال الأشهر القليلة القادمة طريقة لإيجاد حلول لبعض التحديات واقتراحها ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السياسات التي تواجهها منظماتنا. وأقترح أنه من الضروري اعتماد نهج تعاوني لإيجاد حلول للقضايا التي نواجهها بصرف النظر عن مدى تعقيد القضايا موضع النقاش أو طبيعتها الحساسة. فلنسترشد على الدوام بالمصلحة المشتركة ونعتمد سلوكا بناء ونبدي روح السماحة والجود في إطار مفاوضاتنا. وينبغي أن تتغلب وحدة المصالح المشتركة على أي أوجه اختلاف قد تظهر لتفرق بيننا.

وكلنا يدرك اليوم وفي هذا المكان أهمية الملكية الفكرية ووقعها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. أصحاب المعالي، اسمحوا لي أن أعلن أننا أعضاء في هذه المنظمة لأننا نرى

أنها تضطلع بدور مهم ونعمل فيها على ترسيخ مسائل أساسية مرتبطة بتشجيع أنشطة الابتكار والإبداع التكنولوجي وتعميمها والنفاد إليها إذ تعتبر هذه الأنشطة مقومات رئيسية لعملية تكوين ثروات حقيقية ومستدامة لأغراض تنمية جميع البلدان. وأدعوكم كدول أعضاء إلى دعم المنظمة وموظفيها لتحديد حلول لمجموعة التحديات المختلفة التي نواجهها وتطبيق هذه الحلول وتحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها جميعاً.

معالي الوزراء وأصحاب السعادة ورؤساء الوفود الموقرين، علينا أن نضطلع بمهمة طويلة ومثيرة للاهتمام والوقت المتاح لنا تكريسه محدود كالعادة. وأنتقل الآن إلى توضيح النهج الذي ينبغي لنا اتباعه لتناول البنود الأولى المدرجة في جدول الأعمال.

١٤- وبعد النظر في الموضوع، اعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر الهيئات المعنية جدول أعمالها كما هو مقترح في الوثيقة A/47/1 Prov.4 (المشار إليها فيما بعد في هذه الوثيقة وفي الوثائق المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه بعبارة "جدول الأعمال الموحد").

الجزء رفيع المستوى

البند ٤ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير المدير العام

١٥- افتتاحاً للجزء رفيع المستوى، توجه الرئيس إلى المدير العام ودعاه إلى تقديم تقريره التالي:

"سعادة السفير ألبرتو دومون، رئيس الجمعية العامة للويبو،
معالي الوزراء،
سعادة الممثلين الدائمين
حضرات المندوبين الموقرين،

ما أسنحها فرصة لأطلعكم على ما حدث من تطورات منذ آخر اجتماع عقدته الجمعيات وأشارككم أفكاري في التحديات الرئيسية التي نواجهها في مجال الملكية الفكرية. وإن ما يزيديني شرفاً وسعادة أن أخاطب هذا الحضور الغفير من الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين الذين يمثلون الدول الأعضاء. إليكم منا أحرّ الترحاب بمشاركةكم في هذه الجمعيات.

أود أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس الخارج للجمعية العامة، السفير مارتن أوهموبيهي، على قيادته التي لا تقم بثمن طيلة السنتين الماضيتين، وعلى دعمه وإرشاده لي شخصياً خلال السنة الأولى من ولايتي. فقد اعتمدت كثيراً على السفير أوهموبيهي وكانت نصيحته دائماً صائبة وحكيمة. وأتوجه بتهانتي إلى الرئيس الجديد، السفير ألبرتو دومون. ولكم أتطلع إلى العمل معه في السنتين المقبلتين.

إن أبلغ ما توصف به السنة الماضية ورشة تشييد المبنى الجديد للمنظمة. فقد أحرزنا تقدماً ملموساً وارتفع بناء أصمّ ولكن أعمال التشييد لما تنته، بل ينتظرنا الكثير، سواء في

الداخل لإيجاد كل ما يلزم من مساحة للعمل، أو في الخارج لإعلاء صرح يكون مفتوحاً وجذاباً لكل من يرغب في الانتفاع بخدماته أو ربما يروم المرور به والتأمل في صورته.

وأما في الداخل، فقد استهللنا مساراً للتجديد يقوم على برنامج التقويم الاستراتيجي. ويقع في صلب هذا المسار إرساء ثقافة مؤسسية في الأمانة، حيث نسعى جاهدين من أجل تطوير توجه نحو الخدمات والفعالية. وفي هذا المضمار، علينا، نحن الأمانة، أن نطرح سؤالين يبيحان دوماً رهن الإجابة. أول السؤالين: ما الذي نحققه بملاك من ٣٠٠ موظف ونفقات تبلغ ٣٠٠ مليون فرنك سويسري في السنة الواحدة؟ وثاني السؤالين: ما الذي يعود على الدولة العضو من انتسابها إلى هذه المنظمة؟

بدأنا في السنة الماضية عدداً من المشروعات واتخذنا عدة مبادرات حفزاً لترسخ ثقافة تتجه نحو تقديم الخدمات، منها نظام جديد لإدارة الأداء وتطوير الموارد البشرية، والكشف المالي لأعضاء الإدارة العليا، واعتماد مدونة الأخلاق المهنية التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة، وإنشاء منصب للمسؤول عن الشؤون الأخلاقية، ومراجعة الإطار التعاقدى للموظفين مواكبةً واتساقاً مع مبدأ "ذات الكسب لذات العمل"، ومراجعة كاملة لنظام الموظفين ولأئحته بعد نحو ٤٠ سنة من وضعه، وصياغة استراتيجية وبنية لخدمة الزبون، ومشروع لتحديد الكربون في المنظمة، ومشروع لتمكين المعاقين من النفاذ إلى المنظمة.

ويساهم في هذه المشروعات والتطورات كلها، الموظفون وجمعيتهم، لا في التنفيذ فحسب، بل في الصياغة والتحضير أيضاً. وأغتم هذه الفرصة لأشكر ملاك الموظفين على إيمانهم وأملهم في التغيير، وعلى صبرهم وجلدهم في تحقيق التغيير، وعلى مشقتهم وتفانيهم في العمل. ويعز علي لو غاب عني أن أتوجه بعبارة الامتتان إلى أعضاء فريق الإدارة العليا من المتعاقدين في نوفمبر/تشرين الثاني وهم السادة مايكل كبلنغر و نارندرا سبهروال وإرنستو روبيو، وأيضاً السيد فليب بوتى الذي تقاعد في مايو/أيار من هذه السنة، شاكرهم لهم عملهم الدؤوب. وإنني أتطلع بالقدر نفسه إلى استقبال فريق الإدارة العليا الجديد الذي سيبدأ عمله في ديسمبر/كانون الأول. وإنني وسائر الموظفين سنعتمد على نشاطهم وحماسهم وقيادتهم في ورشة بناء المنظمة.

إن عدداً من عناصر برنامج التقويم الاستراتيجي لمّا تكتمل، ذلك بأن معظم المشروعات التي ذكرتها آنفاً تقتضي المزيد من الوقت لتنضج. فضلاً عن ذلك، لا بد من بذل الكثير من الجهود لإعادة هندسة إجراءاتنا الإدارية التي أكل الدهر عليها وشرب. وما زلنا على موعدنا بصدد استنباط تطبيقات حاسوبية للإجراءات الإدارية والمالية الضرورية لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١٠. وستسهم هذه التطبيقات، حينها، في إقامة نظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP). إننا بحاجة إلى الوقت، وسيستغرق برنامج التقويم الاستراتيجي عدة سنوات قبل استكماله.

وَدَّ أن أنتقل الآن إلى العالم الخارجي الذي نحن في خدمته. من الواضح أن الملكية الفكرية لا تزال في عيون الكثيرين وسيلة مهمة لتهيئة الظروف الآمنة من أجل الاستثمار في الإبداع والابتكار وتعميم ما يبتدع أو يبتكر من منتجات وخدمات. ففي سنة ٢٠٠٧، وهي آخر سنة اُكتملت فيها الإحصاءات، أودع ١,٨٥ مليون طلب براءة و ٣,٣ مليون طلب علامة تجارية و ٦٢١ ٠٠٠ طلب رسم أو نموذج صناعي في مختلف أرجاء العالم.

إن حالات الكساد السابقة تنبؤنا بأن الأزمة الاقتصادية العالمية لا بد أن تبطئ معدل النمو في الطلب على سندات الملكية الفكرية المستخلص من تلك الأرقام. وهذا البطء يمكن لمسه في أنظمة الملكية الفكرية العالمية - أي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد للعلامات التجارية ونظام لاهاي للرسوم والنماذج الصناعية ومركز الويبو للتحكيم والوساطة - كلها أنظمة تديرها الويبو وتدر عليها ٩٣ بالمائة من دخلها. وستشهد هذه السنة نموا سلبيا (± 2 بالمائة) بشكل عام في نظامي البراءات والعلامات بحدود ٥ بالمائة في الأول و ١٠ بالمائة في الثاني. وقد أحكمنا التدبير في أمر الانخفاض الناجم عن ذلك في الإيرادات، وأنشأنا فريقا داخليا لإدارة الأزمة واتخذنا عددا من التدابير للحد من التكاليف أو احتوائها. ولذا، فإن تقننا كبيرة في استكمال فترة السنتين الحالية في ديسمبر/كانون الأول بنتائج مالية إيجابية رغم ذلك التباطؤ.

وإنكم على علم بأننا نتوقع انخفاضا في إيرادات فترة السنتين المقبلة بنسبة ١,٦ بالمائة. كما نتوقع تلوؤ الطلب في مستهل سنة ٢٠١٠، على أن يعود فيرتفع في منتصف سنة ٢٠١٠ ويصبح إيجابيا في سنة ٢٠١١. وهنا أيضا تقننا كبيرة في أن نتمكن من تدبير أمر ما تسفر عنه الأزمة من وقع سيئ على المنظمة في فترة السنتين المقبلة وأي تحول عن التوقعات التي ذكرتها.

وبالرغم من الانخفاض المؤقت، وإن كان حادا، في طلبات الملكية الفكرية خلال هذه الأزمة الاقتصادية، من الواضح تماما أن الانتفاع بالملكية الفكرية سيتكثف باطراد على المدى الطويل. ويدل هذا على تطور اقتصاد المعرفة الذي يركز فيه الاقتصاد والتنمية والتغير الاجتماعي على المعرفة والتربية والتعليم. وما أكثر التساؤلات حول السياسة العامة وتحدياتها المطروحة في هذا السياق على مستوى حقوق الملكية في المعرفة. فأين نحن من التعامل مع تلك التساؤلات والتصدي لتلك التحديات؟ وإني لأرى هنا حيزا لمزيد من العمل والتحسين. وكفاني أن أبرز لكم قلة مختارة من التحديات التي أحسبها أساسية في هذا المقام.

التنمية والحد من الفقر أولا. لقد جاء إنشاء جدول أعمال التنمية في الويبو إقرارا بأهمية تحسين قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على الاشتراك في اقتصاد المعرفة والاستفادة من فوائده. ومن منا لا يدرك، في اعتقادي، أننا الآن في مرحلة تقننا منا تحويل تلك الفكرة إلى حقيقة عملية. ولا سبيل إلى ذلك التحول سوى ببذل جهود مشتركة والتزام متبادل من الدول الأعضاء والأمانة. فقد وافقت الدول الأعضاء في هذه السنة على مشروعات اقترحتها الأمانة في لجنة التنمية والملكية الفكرية والعمل جار على تنفيذها. ورغم ذلك، علينا في اعتقادي أن نزيد من طموحنا. وعلينا أن ننفق على آلية تنسيقية تبني علاقة سلسلة بين عملية الموافقة على المشروعات وعملية وضع الميزانية وإجراءات الرصد. وعلينا أيضا أن نحدد المشروعات ذات القيمة المضافة وننفذها وألا نكتفي بتلك التي لا تعدو أن تكون استمرارا لمشروعات المساعدة التقنية العادية ولكن باسم جديد. ولا أقصد التقليل من شأن برنامجنا المخصص لتكوين الكفاءات بل لا أرى فائدة في وضع جدول أعمال للتنمية منفصل إذا كان مجرد تكرار لبرنامجنا الأصلي.

وعن برنامجنا الأصلي المكرس لتكوين الكفاءات، أعتقد أن من المهم جدا إقامة روابط أقوم بين أنشطة البلدان الاقتصادية وأولوياتها ومواردها والانتفاع بالملكية الفكرية لتتكلم الملكية الفكرية بلغة الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التي هي في خدمتها. وتسعى بلدان

متزايدة إلى تحقيق ذلك بوضع استراتيجيات وطنية بشأن الابتكار والملكية الفكرية. وسنشجع على تعزيز الانتفاع بتلك الاستراتيجيات كمحركات لأنشطة تكوين الكفاءات كما سنقبل على محاولات لوضع منهجية من شأنها مساعدة البلدان التي تختار وضع استراتيجيات خاصة بها. وعلى الأجل المتوسط، أعتقد أن الوقت قد حان لإجراء استعراض استراتيجي شامل لبرنامجنا الإنمائي وسأقترحه على الدول الأعضاء في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي ستعكف عليها المنظمة خلال السنة المؤدية إلى اجتماع جمعيات الويبو سنة ٢٠١٠.

أعمال المنظمة في وضع القواعد والمعايير لا تتقدم. والعراقيل تسد مسارات عدة. ويلاحظ في الواقع أن معدل التقدم في وضع القواعد والمعايير يتراجع بالقدر الذي يتطور به التغيير التكنولوجي مما يجعل المنظمة تواجه عدة مخاطر كبرى. والخطر الذي يحدق بالمنظمة في نهاية المطاف هو أن تفقد دورها في وضع القواعد الاقتصادية. وسيضرر العمل متعدد الأطراف وقد يكثر الالتفات إلى الحلول الثنائية أو التعددية. وفي المقابل، يتزايد استخدام التكنولوجيا عالمياً فيزيد الطين بلة. وحسبنا أن نذكر أن عدد مستخدمي الشبكات الإلكترونية في العالم ١,٦ مليار شخص ونسبة مستخدمي الهواتف المحمولة بلغت ٦١٪. إن استخدام التكنولوجيا عالمياً يقتضي بنية نظامية عالمية حتى نضمن توافر التكنولوجيا للعالم أجمع.

ولا يسعني هنا إلا أن أناشد الدول الأعضاء أن تجد طريقة متوازنة للسير قدماً ببرنامجنا في وضع القواعد والمعايير. ولا بدّ للمنظمة من أن تكون قادرة على التعامل مع طيف التطور التكنولوجي بكل ألوانه إذا أرادت الاحتفاظ بصداقتها في وضع القواعد والمعايير. وعليها أن تقوى على وضع القواعد التي تنظم أحدث التكنولوجيا وأعرق المعارف التقليدية في آن واحد. وكثيراً ما ينظر إلى الأحدث والأعرق كضدين متضادين. وواقع المنظمة العالمية يملي عليها، في رأيي، أن تكون قادرة على معالجة الاثنين.

وأودّ أن أخصّ بالذكر مجالين اثنين في سياق وضع القواعد والمعايير، حيث تدعو الحاجة، في رأيي، إلى مزيد من الالتزام. أولهما المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. والمبتغى هنا هو أن نجعل القاعدة المعرفية التي يتناولها نظام الملكية الفكرية قاعدة عالمية. والمسألة مطروحة أمام هذه الجمعيات من خلال تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأناشدكم جميعاً بالتخلي بالمرونة والتفهم للزمين لتجديد ولاية هذه اللجنة بشروط تبعث لدى البلدان النامية خاصة قوام الاعتقاد بالاقتراب من إيجاد حلول ملموسة على الصعيد الدولي للتمكّن غير المشروع للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

والمجال الثاني هو مستقبل حق المؤلف في المحيط الرقمي. إننا نشهد تحولاً جلياً أشكال التعبير الثقافي، إن لم أقلّ كلها، إلى التكنولوجيا الرقمية وشبكة الإنترنت، من موسيقى وأفلام وأخبار وأدب وبث للتظاهرات الثقافية والأحداث الرياضية. بل تظهر أشكال جديدة من التعبير الثقافي. وتتكاثر المواد التي يعدها المستخدم بنفسه. وتذكر خدمة "يوتيوب" مثلاً أن ١٠ ساعات من الفيديو تحمل على موقعها كل دقيقة.

وليست كل تلك التحولات حسنة أو سيئة في جوهرها. بل هي جذرية تؤثر بتحدّ يواجه منظومة حق المؤلف. والهدف من تلك المنظومة واضح، ألا وهو توفير آلية قائمة على السوق، وتستخرج قيمة ما من المعاملات الثقافية حتى تمكن المبدعين من تأمين لقمة عيش كريم وتضمن في الوقت ذاته توافر المواد الإبداعية الميسرة على أوسع نطاق ممكن. وليس

السؤال في غاية النظام وإنما في الوسيلة التي نمتطيتها لبلوغه في خضم انتشار المحيط الرقمي. وتوحي الأدلة بأن الوسائل الحالية تخضع لضغط شديد. ففي عالم الموسيقى مثلاً، تشير تقديرات القطاع إلى أن عدد الملفات الموسيقية المتداولة بطريقة غير شرعية بلغ ٤٠ مليار ملف في سنة ٢٠٠٨، أي بلغت نسبة القرصنة فيها ٩٥٪.

ولست متأكداً من أن وقع تلك التطورات العاصفة في التكنولوجيا الرقمية يمكن التعامل معه بالتفاوض على قضايا منفردة في إحدى لجاننا الدائمة. فالتطورات تمسّ الأسس ذاتها. وهي تتعلق بمسألة تكتسي أهمية كبرى للعالم أجمع، وليس من باب المبالغة أن نصفها بمسألة تمويل الثقافة في القرن الحادي والعشرين. وأودّ أن أقترح على الدول الأعضاء أن تنظر خلال السنة المقبلة في إمكانية الخوض في جولة من التشاور والتمحيص في هذه المسألة.

لقد أسفرت التغييرات الهيكلية في توزيع المصنفات الإبداعية والاستمتاع بها عن ضرب الملكية الفكرية بعرض الحائط كما لم يحدث من قبل. وشاع الاعتقاد بأن الجروح عن احترام الملكية الفكرية إنما هو مشكلة شمال/جنوب. وأنا أعتقد أن الأمر ليس كذلك. وربما بان مما قلته عن حق المؤلف في المحيط الرقمي أنني أعتقد بأن القرصنة مشكلة هيكلية وتصورية وتحّد عالمي وليس مواجهة بين الشمال والجنوب. وفي زيارتي الرسمية إلى نيجيريا مؤخرًا تأكيد لذلك. فذاك البلد يملك ثاني أكبر قطاع للأفلام في العالم وثقافة موسيقية مفعمة بالحركة والإبداع. وكلاهما متأثر بشكل خطير ووخيم بالقرصنة التي وسيلتها التكنولوجيا الرقمية. وتشنّ الحكومة على القرصنة حرب الباسل وهي في ذلك أمام السؤال ذاته المطروح على سائر حكومات العالم: كيف يمكننا إعمال حق المؤلف في المحيط الرقمي حيث لا فرق في الجودة بين الأصل والصورة وحيث وسائل النسخ والتوزيع متاحة لكل من يريد بثمن بخس؟

ولا أرى لذلك فرقا في السلع المادية. فالتقليد ليس مشكلة شمال/جنوب، بل هو مشكلة عولمة، مشكلة الأسواق المفتوحة وأنظمة النقل السريعة وحرية تنقل الأشخاص وحرية حركة السلع والأموال. ودعوني أقول بصراحة إنني أقصد بالتقليد الأعمال العمدة المنفذة على نطاق واسع والهدف منها تقليد العلامة التجارية والهوية والمظهر التجاري. ولست أقصد بها أبداً المنتجات الدوائية النوعية أو الجنيسة التي لها مكانتها المشروعة في السوق التنافسية القانونية للمنتجات الدوائية. والمقلد معناه الزائف والمضلل. والتقليد يطال التكنولوجيا المتقدمة والتكنولوجيا المبسطة والمنتجات الفاخرة والحرف اليدوية والمنتجات الدوائية ومنتجات التجميل وقطع الغيار ومنتجات الأنظمة الثقافية التقليدية، أي إنها تؤثر في المنتج البشري برمته، وهي تؤثر وتنشأ في البلدان جمعاء. وأعتقد الأمل على أن تمضي منظمتنا نحو الحوار حول السبل الكفيلة بمعالجة الانتفاع غير المشروع بالملكية الفكرية لبيع السلع المقلدة.

في عالم الشبكات الإلكترونية، لا تقل المنصات أهمية عن القواعد الجديدة في تحديد سلوكنا، بل قد تكون أهم منها. فقد وضعنا خلال السنة الماضية هدفاً استراتيجياً جديداً هو تنسيق البنية التحتية العالمية وتطويرها. وقد تحققت نتائج أولى وملموسة جداً تجسدت في برامج الرقمنة لفائدة مكاتب البلدان النامية، وإنشاء مراكز خدمات التكنولوجيا والابتكار، وافتتاح قاعدة بيانات جديدة (برنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار المعروف بمختصره aRDI) تتيح النفاذ إلى الإصدارات والمجلات العلمية والطبية والتقنية لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولا داعي إلى مزيد من التفصيل في هذا المجال ويكفي أن أذكر مشروعاً واحداً بعينه وإنني لأظنه من الأهمية بمكان وهو خارطة الطريق لتحسين عمل نظام

معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي سيعرض على نظر جمعية المعاهدة خلال هذا الاجتماع. والمشروع ليس مسارا في وضع القواعد والمعايير. فالمعاهدة تنص بصراحة (المادة ٢٧(٥)) على أن ليس فيها ما يمكن تفسيره على أنه، بأي شكل من الأشكال، يحدّ من حرية كل طرف متعاقد في تحديد شروطه الموضوعية بشأن أهلية الحماية بموجب براءة. ولا تؤثر المعاهدة ولا خارطة الطريق بأي شكل من الأشكال في مواطن المرونة المتاحة في اتفاق تريبس. وترمي خارطة الطريق إلى تحسين عمل معاهدة إجرائية تجمع بين مكاتب البراءات في العالم. والهدف منها هو إيجاد حلول للزيادة في تقاسم العمل والتقليل من نواقصه وتحسين الجودة في نتائج نظام البراءات الدولي والإسهام بالتالي في إدارة تراكم العمل المتأخر الذي لا يمكن أن يستمر والبالغ ٤,٢ مليون من طلبات البراءات في العالم تنتظر المعالجة. والمبادرات المطروحة في هذا المضمون كثيرة: الطرق السريعة لمتابعة البراءات ومبادرات اقتسام العمل في "آسيان" وفي جنوب أمريكا وبين مجموعة فانكوفر بكندا والمملكة المتحدة وأستراليا. وترمي خارطة طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى الجمع بين كل تلك المبادرات ووضعها في نهاية المطاف تحت مظلة هذه المعاهدة متعددة الأطراف.

دعوني أختتم كلمتي بأن أتطرق إلى الويبو والملكية الفكرية في السياق العمل العالمي الأوسع. لقد وضعت منظمنا لنفسها هدفا جديدا هو العمل في قضايا السياسة العامة العالمية. وبعد بدء نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين، أنشئ منبر لأصحاب المصالح واقترحت معاهدة حول نفاذ ضعيفي البصر إلى الأعمال المنشورة. وعقدنا مؤتمرا ناجحا حول الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة في يوليه/تموز حفزا لمزيد من الحوار. ولعل الأهم والأمضى من تلك القضايا تلك القضية التي تظهر اليوم في كل نقاش، قضية تغير المناخ.

يعتقد البعض أن للملكية الفكرية تأثيرا سلبيا في طائفة المبادرات التي نحتاج إلى اتخاذها في السياسة العامة حول التغير المناخي. وليس الواقع كذلك في رأيي. فمن المسلم به عامة أن الابتكار التكنولوجي سيكون في لبّ الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ. وقد بدأ يسود الإقرار بأن هذا الابتكار ضروري في كل طيات الاقتصاد لتحريرها من الكربون أو تحييدها عنه. وفي هذا السياق، من الصعب أن نتصور كيف يمكن لحق في الملكية أو غرض تكنولوجي أن يتحول إلى عائق حاجز. بل العكس هو الصحيح. فالملكية الفكرية قادرة على أن تسهم إسهاما إيجابيا جدا في جهودنا الساعية إلى تطوير الابتكار الأخضر، لأنها العامل الحافز لإبداع التكنولوجيا وتعميمها. بل إنها تساعد الاقتصاد على تصويب مساره بتشجيع الاستثمار في الابتكار الأخضر. وقد بدأت بعض البلدان الانتفاع بالملكية الفكرية بتسخيرها لما يؤولي بالنتائج المرجوة من خلال إنشاء القنوات المعجلة لمعالجة الابتكارات الخضراء. وما زال الكثير ممكنا.

ولمّا كان تغير المناخ بطبيعته عالميا، فإن الابتكار الأخضر لن يفيد إلا قليلا لو انحصر في البلد الواحد. إذن يصبح نقل التكنولوجيا أساسيا لضمان فعالية العمل. ولكم أحبط من الهمم ذلك التحدي برعاية مسار نقل الكم الهائل من التكنولوجيا في سياق السياسة العامة. بل لأقلها بصراحة: كلها أخفقت. وهنا أيضا، يمكن الاستفادة من تجربة نظام الملكية الفكرية وخبرائه في ابتكار التكنولوجيا وتسويقها وتعميمها أو نقلها.

إنني أتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء جميعا على رفع التحديات الكثيرة التي هي أمامنا في السنة المقبلة."

البند ٥ من جدول الأعمال الموحد:

البيانات العامة

١٦- أدلى الوزراء والوفود والممثلون عن الدول والمنظمات الأربع الحكومية الدولية والمنظمات الست عشرة التالي ذكرها ببيانات في إطار البند من جدول الأعمال: الجزائر وأنغولا وأستراليا والنمسا وأذربيجان، والبحرين وبنغلاديش وبربادوس وبييلاروس وبنن وبوتسوانا والبرازيل وبلغاريا، وكمبوديا وكامبيرون وكندا وتشاد وشيلي والصين وكولومبيا والكونغو وكوت ديفوار وكوبا وقبرص، والجمهورية التشيكية ودانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور، ومصر والسلفادور وأثيوبيا وفنلندا وجورجيا وألمانيا وغانا وغرينادا وغواتيمالا وغينيا - بيساو وإيسلندا وهنغاريا والهند وإندونيسيا والعراق وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان وكينيا وقيرغيزستان وليسوتو وليبيريا، ومدغشقر وملاوي وماليزيا ومالديف ومالي والمكسيك ومنغوليا والجبل الأسود والمغرب وناميبيا والنيجر ونيجيريا والنرويج وباكستان وبنما وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا والسنغال وصربيا وسيشيل وسيراليون وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان وتايلند وتوغو وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفيت نام واليمن وزامبيا وزمبابوي والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والاتحاد الأفريقي والمنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات (EAPO) وائتلاف المجتمع المدني (CSC) والاتحاد الأيبيري اللاتيني الأمريكي لفناني الأداء (FILAIE) والمؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) والاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) وتجمع لاثنتي عشرة مجموعة لأصحاب حقوق المؤلف.

١٧- وفي مضمار بياناتهم، أثنى الوزراء والوفود على الرئيس الخارج تفانيه ومهارته في قيادة المناقشات أثناء الجمعيات في السنتين السابقتين، ورحب الجميع بالرئيس الجديد وأعربوا عن ثقتهم في التزامه وصفاء فكره وحنكته الدبلوماسية في قيادة مناقشاتهم.

١٨- وهنأ وزير كمبوديا المكلف بالتجارة الرئيس على انتخابه وشكر المدير العام على قيادته للمنظمة وتنظيمه للجزء الرفيع المستوى وعلى تقريره الشامل بشأن تقدم تنفيذ أنشطة الويبو. وأبرز الوزير التقدم الذي أحرزه بلده في مجال تطوير الملكية الفكرية. ومضى يقول إنه منذ عودة الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى كمبوديا، وضعت الحكومة الملكية سياسة اقتصادية شاملة كانت الملكية الفكرية جزءا منها بهدف تشجيع الابتكار والإبداع وتطوير التكنولوجيا إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد. واستطرد قائلاً إن حكومة بلده تؤمن أشد الإيمان بأن تنفيذ سياسة ملكية فكرية سليمة سيولد الثروة لفائدة الأمة وسيساهم في النمو الاقتصادي، وهكذا تمكنت كمبوديا من تحقيق متوسط النمو الذي بلغ ١١ بالمائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ووصل النمو إلى سبعة بالمائة سنة ٢٠٠٨. وأشار إلى ارتفاع الدخل المحلي الإجمالي للفرد من ٣٩٨ دولارا أمريكيا سنة ٢٠٠٠ إلى ٦٢٥ دولارا أمريكيا سنة ٢٠٠٨. وأضاف أن معدل الفقر تقلص بنسبة واحد بالمائة في السنة. وأردف قائلاً إن الملكية الفكرية ساهمت جزئيا في هذه الإنجازات الاقتصادية لأن الحكومة منحت حماية الملكية الفكرية للشركات الوطنية والأجنبية كجزء من جهودها لتشجيع الاستثمار في البلد. وأضاف أن التوجه الاقتصادي تأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية الحالية. واستطرد قائلاً إن الحكومة سنت ونفذت منذ سنة ٢٠٠٢ عددا من القوانين المهمة بشأن الملكية الفكرية، بما فيها قانون بشأن العلامات

التجارية، والأسماء التجارية، وقواعد المنافسة غير المنصفة، وقانون البراءات، وشهادات نماذج المنفعة، والرسوم والنماذج الصناعية، وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة ولوائحها التنفيذية. واسترسل قائلاً إن بلده سجل ٤٠ ٠٠٠ علامة تجارية و ٦٠ رسماً ونموذجاً صناعياً واستلم ما يناهز ٥٠ طلب براءة مضيماً أن تنفيذ قوانين الملكية الفكرية في تقدم مستمر. كما أشار إلى ضرورة وضع مزيد من الخطوط التوجيهية والإجراءات ووضع نظام أئمة للملكية الفكرية من أجل التسريع في إجراءات الموافقة. وتوخياً لتعزيز المؤسسات، قال الوزير إن حكومة بلده أنشأت لجنة وطنية معنية بحقوق الملكية الفكرية سنة ٢٠٠٨ وتتكون من ممثلين عن ١٤ وزارة ويترأسها وزير التجارة وتضطلع بمهام تكفلها بها الحكومة من أجل تطوير سياسة الملكية الفكرية وتنفيذها. وأضاف أن الهدف المنشود هو ضمان تناسق السياسة في جميع مجالات الملكية الفكرية وضمان حماية وإنفاذ فعالين وتعاون سلس بين الوكالات الحكومية وشركاء التنمية والويبو. وأوضح أن هذه اللجنة وضعت برامج توعية متنوعة مثل إدراج الملكية الفكرية في مقررات الجامعات، وتنظيم دورات تدريبية وورشات عمل. وقال إن الهدف المرجو ليس فقط مساعدة الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على اكتساب فهم أفضل للملكية الفكرية، بل أيضاً تشجيعهم على المشاركة في عملية تطوير الملكية الفكرية. ومضى يقول إن هذه الأنشطة لها دور كبير في تهيئة محيط يسمح بحماية الملكية الفكرية وإنفاذ قوانينها بشكل سلس. وفي معرض الحديث عن أنشطة التعاون الثنائي بين كمبوديا والويبو، أشار الوزير إلى أن المنظمة أدت دوراً حاسماً في مساعدة كمبوديا على تطوير نظام الملكية الفكرية للبلد. وقال إن قوانين الملكية الفكرية آتفة الذكر تمت صياغتها بمساعدة الويبو أثناء مرحلة انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية. وأوضح أن بلده يلتزم مشورة الويبو لكي تمثل قوانينه في مجال الملكية الفكرية لاتفاق تريبس وتتماشى مع الممارسات الدولية. كما أوضح أن الويبو تساعد بلده على إنشاء مركز إعلامي للملكية الفكرية في وزارة التجارة يهدف إلى توفير سبل النفاذ إلى جميع المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. وشكر الوزير المدير العام على إطلاق نظام النفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار الذي يضم معلومات قيمة عن البراءات ويوفر سبل نفاذ البلدان الأقل نمواً إلى المعلومات بالمجان. وأضاف أن مساعدة الويبو لبلده على وضع نظام أئمة للملكية الفكرية كانت موضع تقدير كبير. وبيّن أن المنظمة عقدت سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ عدداً من الاجتماعات والندوات والدورات التدريبية في مجالات متنوعة من مجالات الملكية الفكرية كجزء من برنامج تكوين كفاءات الدول الأعضاء. واسترسل قائلاً إن ما تقدمه الويبو من أنشطة ودعم يشجع كمبوديا ويساعدها في جهودها لتكوين كفاءات الموارد البشرية. وشدد على أن بلده، رغم إحراز تقدم في مجال الملكية الفكرية، لا يزال يواجه كثيراً من التحديات، بما فيها انعدام إطار مؤسسي وقانوني، والبنية التحتية والموارد البشرية، وهذا الأمر يتطلب المساعدة من الويبو والدول الأعضاء فيها. وقال إنه يدرك أن البلدان الأخرى الأقل نمواً تواجه التحديات ذاتها، ولذا دعا الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتقدمة منها إلى تقديم دعمها التام لتنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً الذي اعتمده وزراء البلدان الأقل نمواً في منتدى الويبو الرفيع المستوى المنعقد في ٢٤ يولييه/تموز ٢٠٠٩. كما حث الدول الأعضاء والويبو على التسريع من تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية، ولا سيما ما يتعلق بالتنفيذ الفوري لتسع عشرة توصية كمرحلة أولى. وفي هذا الصدد، أوضح أنه ينبغي تقديم دعم مالي خاص وتخصيص اعتمادات في الميزانية لفائدة مشاريع البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص. وطلب من الويبو تقديم خط توجيهي وإجراء واضح عن كيفية إجراء تقييم لاحتياجات البلدان الأقل نمواً في مجال الملكية الفكرية من أجل جني ثمار المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة. وأعرب الوزير عن مساندته لتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لمدة سنتين مبيتاً أن هذا التمديد سيسمح للجنة والدول الأعضاء باستكمال العمل لإيجاد حل مقبول لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

وأشار إلى أنه منذ دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ سنة ١٩٩٥، لم يُحرز تقدم كبير في تنفيذ المادة ٦٦-٢ من اتفاق تريبس بشأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نمواً لتمكينها من وضع قاعدة تكنولوجية تكون سليمة وموثوقاً بها. وواصل كلمته قائلاً إن البلدان المتقدمة ينبغي لها الوفاء بالتزاماتها عن طريق استكشاف جميع إمكانيات نقل ما تزخر به من تكنولوجيا إلى البلدان الأقل نمواً عن طريق التعاون بين الحكومات وعبر مساعدة شركتها للبلدان الأقل نمواً في عملية التصنيع. وأعرب عن إيمانه بأنه بإمكان الشركات الأجنبية أن تستثمر في البلدان الأقل نمواً إذا ما قدمت لها حكوماتها الدعم المالي والتمويل كجزء من الحوافز. وفي الأخير، شدّد الوزير على أن كمبوديا تولي أهمية كبيرة لوضع سياسة ملكية فكرية سليمة تستعمل كأداة مهمة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. وأضاف أن بلده في حاجة إلى أن يحصل على الدعم والمساعدة الكاملين من شركاء التنمية والمنظمات الدولية، ولا سيما الويبو، وأعرب عن ثقته بأنها ستقدم دعماً كاملاً لبلده من أجل أن يحقق هذا الهدف. وعقد أمله على أن تؤدي اجتماعات الدورة السابعة والأربعين لجمعية الويبو إلى مداولات مثمرة ونتائج إيجابية.

١٩- وتحدث وزير التجارة في كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) وذكر بإضافة الطابع المؤسسي على العلاقات القائمة بين الرابطة والويبو في سنة ١٩٩٣ وأشار إلى إيمانها المشترك بأهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما سمح بازدهار التعاون بين الجهتين وتوسيع نطاقه وتكثيف أنشطته ومن ضمنها إجراء مناقشات رفيعة المستوى بشأن سياسات الملكية الفكرية وتنظيم مؤتمرات دولية تجاوزت المنظور القديم والمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وذكر الوزير أن الويبو نظمت السنة الماضية عدة زيارات ونشاطات ومشروعات في البلدان الأعضاء في الرابطة على الصعيد الوطني والإقليمي من أجل تلبية احتياجات تلك البلدان مشيراً إلى أنها تشمل عدداً كبيراً من القضايا انطلاقاً من إدارة أصول الملكية الفكرية وتسويقها ونقل التكنولوجيا وصياغة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية والتعليم عن بعد ورقمنة المعلومات المتعلقة بالبراءات ووصولاً إلى الصناعات الإبداعية. ولفت النظر إلى أهم الأنشطة الإقليمية التي ضمت مدرسة الويبو الصيفية في تايلند ومؤتمر الويبو الدولي بشأن الصناعات الإبداعية في إندونيسيا والندوة الخاصة بتجديد الإمكانيات الاقتصادية التي تنطوي عليها المعارف التقليدية التي نظمت في ماليزيا. وذكر بأن الويبو عملت بشكل وثيق مع الإدارات الوطنية في فييت نام لصياغة استراتيجيتها الوطنية بشأن الملكية الفكرية بالإضافة إلى عملها مع كمبوديا وميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية. وأفاد الوزير بأن مساهمات الويبو في إعداد سلسلة من الدراسات على مستوى بلدان إقليم الرابطة أتاحت حشداً من التجارب الإقليمية العملية والقيمة تستمد منها تلك البلدان أفضل الممارسات لصياغة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وقدم الوزير أمثلة في هذا المجال ومنها الدراسات الجارية في تايلند وبروني دار السلام بشأن النظر في مدى مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد الوطني فضلاً عن دراسات سابقة في أندونيسيا والفلبين وماليزيا وسنغافورة. وشدد في هذا الصدد على أن هذه الدراسات المتعلقة بالمنظور الاستراتيجي للملكية الفكرية بوصفها أداة تعزز القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية المختارة، من شأنها أن تتيح تقييماً للطريقة التي انتفعت بها الشركات في مختلف القطاعات الصناعية بنظام الملكية الفكرية بوصفها أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وبيّن الوزير أن تطور بلدان الرابطة وتقدمها يتيح فرصاً جديدة للتعاون مع الويبو مثل افتتاح مشروع دليل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومشروع التعاون بين البلدان الأعضاء في الرابطة لفحص البراءات. وقال إن المشروع الأول هو عبارة عن دليل شبكي يحتوي عن مصدر معلومات عن الملكية الفكرية وخدماتها المتاحة في البلدان الأعضاء في الرابطة ويستخدم كمصدر موحد مفيد وشامل من جانب الشركات وغيرها من الجهات المعنية. وشدد على أن المشروع في التعاون بشأن فحص البراءات في البلدان الأعضاء في الرابطة يعد خطوة رئيسية باتجاه تحقيق التنمية فيها.

وأشار الوزير إلى أن المبادرة الإقليمية الأولى للتعاون وتقاسم العمل بشأن البراءات ترمي إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمخترعين في الحصول على براءات مقابل اختراعات أنجزت في الإقليم وذلك بتقليص فترات الانتظار لمعالجة طلبات البراءات وتحسين جودة تقارير البحث والفحص في مكاتب الملكية الفكرية في البلدان الأعضاء في الرابطة. وقال إن تلك المشروعات تدل على تطور سياسات الملكية الفكرية في تلك البلدان وإقرارها بأهمية تحقيق التوازن وتنفيذ مبادرات الملكية الفكرية العملية. ولفت النظر إلى أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا شددت على أن مشاركة الويبو في الفريق العامل التابع للرابطة والمعني بالتعاون في مجال الملكية الفكرية والمشاورات السنوية بين المدير العام ولجنة الرابطة في جنيف، ساعدت على تعزيز الشراكة بين الويبو والرابطة على المستوى المؤسسي. ومضى يقول إن مستوى الالتزام المؤسسي قد ارتفع بفضل زيارة المدير العام إلى تايلند لمنح جلاله الملك بهوميبول أدولايديج جائزة الويبو التي تقدم لزعماء العالم وزيارته إلى سنغافورة في إطار برنامج زوار الأمم المتحدة البارزين. وقال إن الرابطة استفادت أيضا من مكتب الويبو في سنغافورة الذي يسهل تنفيذ برامج المنظمة في المنطقة. وعبر عن اعتقاده بأن الجهود التي تبذلها الويبو لتوسيع مهام مكتبها في سنغافورة وتعزيزها تدل على التزامها تجاه المنطقة بما يساعد على توثيق الروابط القائمة بين الجهتين على مختلف الجبهات. وعبر الوزير، في ظل هذا التطور الإيجابي، عن ثقته بأن الويبو ستحافظ على شراكتها القوية مع الرابطة ورأى أن التعاون بين الجهتين في إطار عملية التكامل الاقتصادي التي يدعو إليها ميثاق الرابطة لا يقدر بأي ثمن. وركز الوزير على عدة تحديات ذات صلة وخطيرة ستواجه الويبو. ورأى أن تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية مسألة هامة. وعبر الوزير بالاعتماد على تجربة التنمية في بلدان الرابطة، عن اعتقاده بأن حماية الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للنهوض باهتمام الجمهور والابتكار والتقدم التكنولوجي. وأعرب عن ثقته بأن تنفيذ الاقتراحات الخمس والأربعين المتفق عليها تنفيذًا كاملاً وملائماً من شأنه أن يكفل، من بين أمور أخرى، مساعدة تقنية أكثر شفافية وفعالية ويسهل تحديد المعايير في الويبو، أخذاً في الاعتبار الأهداف الإنمائية ومبادرات تعاونية أكبر في مجال نقل التكنولوجيا وإدراك أثر الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي إدراكاً أشمل في صفوف الدول الأعضاء. وقال إن وفده يرحب في هذا الصدد بإضفاء مزيد من التناسق والقيمة على أعمال الويبو. وقال إن بلدان الرابطة شددت على أن روح جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يشمل دمج التنمية في كافة جوانب أنشطة الويبو. ورأى الوزير أن من شأن ذلك أن يلبي في نهاية المطاف الحاجات الناشئة ويأخذ في الحسبان مختلف مستويات التنمية الوطنية من أجل ضمان تحقيق الأهداف الكامنة وراء الملكية الفكرية. وأشار إلى قضية أخرى تكتسي أهمية بالنسبة إلى الرابطة وتتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن الرابطة تدعم بقوة تجديد ولاية اللجنة المذكورة وتسريع نسق أعمالها باتجاه تحقيق نتائج ملموسة من أجل منح الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حماية حقيقية. وأشار الوزير إلى تزايد ارتباط الملكية الفكرية في المناقشات الدولية بالقضايا الملحة مثل تغير المناخ والصحة العامة والأمن الغذائي وقال إن تنظيم مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والسياسات العامة والتحديات العالمية في يولييه/تموز ٢٠٠٩ جاء في وقته وحظي بجدول أعمال يزخر بالمعلومات المفيدة والآراء المختلفة التي ساهمت بإيجابية في المناقشات العالمية الجارية حول تلك القضايا. واعتبر الوزير أن المؤتمر من الناحية الرمزية دليل آخر على دور الويبو الرائد في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وعلى أهمية المضي قدماً بالمبادرات العملية في هذا المجال. وقال إن البلدان الأعضاء في الرابطة تهنيء الويبو على نجاح المؤتمر. وعبر عن أمل وفده بأن تستمر المنظمة في قيادة المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية ومسائل السياسات العامة مع جهات أخرى في إطار لجان دولية. وأحاط الحضور علماً بأن الرابطة والويبو أقامتا علاقة قوية وتعاونية وأن كافة التطورات الأخيرة التي سجلت في إطار التعاون بينهما هي خير دليل على تقدم العلاقات التي تربط بينهما ونجاحها وعلى طابعها المتنوع. وتطلع الوزير إلى تطور العلاقات

بالاعتماد على هذا الأساس الجيد وعبر عن الالتزام بالعمل الوثيق مع المدير العام وفريقه الجديد للمضي قدما بجدول أعمال الويبو.

٢٠- وهنا وزير الجزائر للصناعة وترقية الاستثمار رئيس الجمعية العامة بأحر الكلمات لانتخابه لهذا المنصب وأعرب عن أمله في أن يحالفه النجاح في اضطلاعهم بمهام ولايتهم، كما توجه بالتهنئة إلى نائبي الرئيس اللذين سينتخبان. وأشاد الوزير بما أحرزته الويبو من تقدم كبير منذ سنة في ظل الإدارة الحكيمة للمدير العام الذي استمع لخطابه باهتمام كبير. وأعرب عن شكره للأمانة على إعداد وثائق العمل وعلى تنظيم الجزء رفيع المستوى. واستدرك قائلا إن الجزائر عضو في الويبو منذ شهر أبريل/نيسان ١٩٧٥ وإنها قد انضمت إلى جميع المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو تقريبا، لا سيما اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة ومعاهدة قانون البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. وقال الوزير إن الجزائر اتخذت، فضلا عن ذلك، إجراءات للانضمام إلى صكوك دولية أخرى وهي معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وصرح الوزير بأن الحكومة عاكفة على إدراج المعاهدات المذكورة آنفا في التشريع الوطني وذلك باعتماد أحكام ومراسيم في مختلف ميادين اختصاص المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وهي الملكية الصناعية (البراءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ) وحق المؤلف. وقال إن إدارة الفروع المختلفة للملكية الفكرية قد أسندت إلى هيئتين وهما معهد الجزائر الوطني للملكية الصناعية القائم منذ عدة سنوات والخاضع لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات والمكتب الوطني لحق المؤلف والحقوق المجاورة الخاضع لوزارة الثقافة. وصرح الوزير قائلا إنه يهتم بشكل خاص بمسألة كون الملكية الفكرية عاملا أساسيا في حشد الاستثمارات، وأضاف قائلا إن الجزائر تعكف، في هذا السياق، على تحويل اقتصادها تحويلا كاملا ليصبح اقتصادا يتمتع بالمزيد من الفاعلية والتكامل مع الاقتصاد العالمي، ومضى يقول إن الجزائر قررت لذلك السبب إنعاش قطاع الصناعة لديها واتباع نهج يندرج في إطار المعرفة والابتكار وإجادة التعامل مع التكنولوجيا والدراية الاقتصادية. وذكر الوزير أن الملكية الصناعية تساهم بلا شك بما توفره من حماية وتشجيع في تطوير التكنولوجيا والبحث والتطوير وأن للملكية الفكرية دور حاسم في رسم سياسة عالمية وطوعية لتعزيز الجودة ووضع القواعد، وصرح بأن الجزائر اتخذت لذلك السبب بعض التدابير الهامة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لتشجيع العلاقات بين الشركات وأوساط البحوث مما يعزز فرص إنشاء مشاريع مبتكرة أو مؤسسات حاضنة للشركات. وذكر الوزير أن الجزائر عكفت في الوقت ذاته على إعادة تنظيم معهدها الوطني للملكية الصناعية وعلى إصلاحه، وقررت تعزيز قدراته بأن قدمت له خارطة طريق بدت نافعة له. وأشار إلى أنه في سنة ٢٠٠٨ قد تلقى معهد الجزائر للملكية الفكرية ٤٠٤ ١١ ملفات أي بزيادة تزيد ٢٠٠٪ عن سنة ٢٠٠٧، وأنه قام بفتح ١٦٢٥ علامة و٥٩٦ تجديدا فضلا عن ٢٧٥ رسما أو نموذجا. ومضى يقول إن المعهد أصدر ١٧٧ براءة في سنة ٢٠٠٧ مقابل ٢٧٧ في سنة ٢٠٠٨ و٥٣٢ في أغسطس/أب ٢٠٠٩، مما يدل على الدور الذي يقوم به في حفز الإبداع. واستطرد قائلا إن ما سيساعد على نجاح تلك الإجراءات هو القيام بعمل متعدد الأطراف وتقوم الويبو فيه بدور متميز فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبتعزيز قدرات البلدان النامية، مع التركيز على تحديث البنى التحتية للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير والتدريب وإعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية. وأعرب الوزير عن ارتياحه للتعاون القائم بين الويبو ومعهد الجزائر الوطني بشأن الملكية الفكرية، وبالمشاريع التي استهلتها الويبو في إطار جدول أعمال التنمية الذي وضع سنة ٢٠٠٧. وقال إن عقد حلقات عمل تجمع كل الأطراف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، هو أمر ضروري من أجل تحديد مشاريع جديدة من شأنها أن تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء ولمتطلباتها المحددة. واستطرد قائلا إن المؤتمر المتعلق بالملكية

الفكرية والسياسات العامة المنعقد في جنيف يومي ١٣ و ١٤ يوليه/تموز ٢٠٠٩ ، سمح بإدراك ما تسهم به الملكية الفكرية في تحقيق عدد من أهداف السياسة العامة. وأشار إلى أن تعدد تخصصات ذلك المؤتمر بين تعقيد التحديات المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي ومنها تغير المناخ والأوبئة والحصول على الخدمات الصحية والأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وقال إن ما ستقدمه الملكية الفكرية من حلول لتلك التحديات سيسمح دون أدنى شك بتعزيز دور الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والحد من الفقر المدقع والجوع وحماية البيئة. وقال إن ما قد يكون للأزمة الاقتصادية الدولية من وقع على إيرادات الويبو هو أمر يبعث على القلق. ورأى الوزير أن ما قد يحدث من تقلص في إيرادات من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي لا يجوز أن يؤثر على توجه المنظمة نحو التنمية. وقال إن هذا التوجه لا بد أن يظل من الأولويات لكي تستطيع البلدان المعنية من اغتنام الفرص التي يتيحها نظام الملكية الفكرية متعدد الأطراف اغتناما تاما، وأضاف قائلاً إن حجم التنمية يجب أن يكون هو الموجه لأعمال لجان الويبو المُنقِنة. وقال في هذا الصدد إنه من الضروري أن يكون في إنشاء نظام دولي للملكية الفكرية وتعزيزه مراعاة لتفاوت مستويات التنمية في الدول الأعضاء وحرص على تحقيق توازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة. ورحب بالمبادرة البناءة التي أطلقها الأمين العام بشأن الإطار القانوني الرامي إلى إحراز تقدم في جميع المحادثات الجارية في مختلف لجان المنظمة. ومضى يقول إن عددا من المحادثات التي جرت تحت رعاية الويبو قد أنتت ثمارها، إلا أن الوضع كان مخالفا بالنسبة لمداولات اللجنة الحكومية الدولية، فإنها تعاني من جمود منذ أن أنشئت في سنة ٢٠٠٠، فالجمود الذي انتهت إليه أعمال اللجنة في الدورة الرابعة عشرة المنعقدة في يوليه/تموز ٢٠٠٩ أوضح أن شروط الولاية الحالية للجنة لا بد أن تختلف عن سابقتها كي لا تدخل اللجنة في عمل غير مجدٍ وعقيم يدوم لعدة سنين أخرى. واستدرك الوزير قائلاً إنه لذلك السبب يرى أن الحل الأنسب جاء في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بتجديد ولاية اللجنة بحسب الشروط التي حددت صراحة أثناء الدورة الرابعة عشرة، وإن اعتماد أي صك دولي ملزم بحماية الفولكلور والمعارف التقليدية والموارد الوراثية لدى الدول الأعضاء لا بد أن يصبح الهدف الوحيد لأي تجديد في ولاية اللجنة. وقال إن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بحق الشعوب وحق المجتمعات فيما يخص معارفها. وأشار إلى أن المعاهدات القانونية الملزمة التي تديرها الويبو والبالغ عددها ٢٥ معاهدة كانت قد وضعتها البلدان المتطورة ودعمتها البلدان النامية، وأن المطلب الوحيد لتلك البلدان تعلق حتى الآن بالتوصل إلى معاهدة واحدة بخصوص حماية الفولكلور والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وقال إنه سيكون من العدل أن يعكف جميع الأعضاء في المنظمة على دراسة هذا المطلب بالقدر الذي يستحقه من الاهتمام. وقال إن التعددية لتكون مصداقة لا يمكن أن تأتي من جانب واحد، فالكل يعيش في مجتمع عالمي واحد. وأشار الوزير إلى أنه يؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن كلفة التملك غير المشروع للفولكلور والمعارف التقليدية والموارد الوراثية، وقال إن من شأن هذا المؤتمر أن يبين للمجتمع الدولي النفع العائد عن طلب الدول النامية بشأن حماية فولكلورها ومعارفها التقليدية ومواردها الوراثية. وحث الدول الأعضاء على إبداء المرونة والتخلي بروح التوافق للمضي قدما في إيجاد حلول للمسائل الهامة المدرجة في جدول الأعمال بما يتيح الاستجابة إلى التطلعات الشرعية للجميع.

٢١- وأعرب نائب وزير الاقتصاد والتجارة للجمهورية العربية السورية عن خالص امتنانه وشكره للويبو للجهود المتميزة والمستمرة لتطوير نظام الملكية الفكرية العالمي وخصوصا في أجندة التنمية. وأعرب عن شكره الخاص للمدير العام على زيارته القطر ومشاركته في افتتاح معرض الباسل للإبداع والاختراع الذي أقيم في مدينة دمشق خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ واللقاءات الرسمية العامة التي تمت والنتائج المثمرة لهذه الزيارة التي يعترز بها. وقال إن الجمهورية العربية السورية خطت خطوات هامة في تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية وتطوير التشريعات والخدمات

المتعلقة بها من خلال تطبيق مبدأ النافذة الواحدة والدور الإلكتروني والبحث المسبق عن العلامات التجارية عبر الإنترنت وفتح مراكز الاستقبال لطلبات العلامات التجارية في عدد من المحافظات السورية. وذكر أيضا تشكيل لجنة عليا لوضع استراتيجية وسياسة عامة للملكية الفكرية يتم تبنيها من قبل الحكومة السورية تشمل كافة القطاعات والفعاليات المتعلقة بها ومن أهدافها ترويج ثقافة الابتكار والملكية الفكرية. وتحديث أيضا عن العمل الجاري لتعديل قانون حماية الملكية التجارية والصناعية في الجمهورية العربية السورية لجهة تسريع حل مشكلة العلامات الشهيرة المسجلة في نظام الإيداع القديم من خلال المرسوم التشريعي رقم/٤٧ لعام/٢٠٠٩/ وبما يتماشى مع مناخ تشجيع الاستثمار واقتصاد السوق الاجتماعي المطبق في الجمهورية العربية السورية. وفي الختام أعرب نائب الوزير عن شكره وامتنانه للمنظمة بكامل كوادرها وأقسامها وخص بالذكر المكتب العربي متمنيا لهذا الاجتماع السنوي النجاح والازدهار المستمرين، كما شكر السيد المدير العام على التقرير الذي قدمه في الصباح في بداية الاجتماع.

٢٢- وعبر نائب وزير الاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية بغواتيمالا عن اعتقاده بأن اتخاذ أغلب المشاركين مواقف استباقية يؤدي إلى الإعلان عن نتائج مفيدة بالنسبة إلى كافة الدول الأعضاء في الأول من أكتوبر/تشرين الأول وأكد التزامه بالعمل مع الوفود الأخرى خلال الاجتماعات لتحقيق مثل تلك النتائج. وقال إن الوضع الاقتصادي العالمي الراهن دفع جميع الدول الأعضاء في الويبو لحشد جهودها لمحاربة مظاهر الفقر والأمية وتغيير المناخ والجوع والتهمة التي تميزت بها البلدان النامية والتي تفاقمت بفعل الأزمة الحالية التي لم تكن تلك البلدان مسؤولة عنها بأي حال من الأحوال. وقال إن الأوضاع تعقد عملية تطبيق السياسات العامة ولا سيما في ما يتعلق بالصحة العامة والأمن الغذائي ورأى في هذا السياق، ضرورة ربط الملكية الفكرية بجدول أعمال التنمية من أجل تنفيذ مثل تلك السياسات. وذكر نائب الوزير بأن الدول الأعضاء اتفقت بأن الخطوة الأولى لمواجهة ذلك التحدي تتمثل في توضيح أثر الملكية الفكرية والدور الذي تقوم به في مجال السياسة العامة وقال إن دور الويبو أساسي لتعزيز الملكية الفكرية كأداة للتنمية لفائدة الشعوب. وأضاف قائلاً إن الويبو بوصفها وكالة متخصصة لإدارة نظام الملكية الفكرية وتطويره، هي الهيئة المختصة القادرة على مواجهة ذلك التحدي واقتراح الحلول المنشودة. وعبر نائب الوزير عن ارتياحه لاضطلاع الويبو بتلك المهمة بكل مسؤولية ولا سيما بعد مرور سنة على تولي المدير العام لمنصبه وخص بالذكر ثلاث مبادرات قيمة وهي: (١) إدارة جدول أعمال التنمية وتنفيذه (٢) وبرنامج التقييم الاستراتيجي (٣) وعقد مؤتمر حول الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة. وقال إن غواتيمالا ترحب بما أبداه المدير العام من التزام شخصي بأهداف جدول الأعمال وحثه على تطبيق تلك التوصيات وإدماجها فعلياً في أنشطة المنظمة. وعبر عن ثقته، في ما يتعلق بجدول أعمال التنمية، بأن مشروعات المنظمة وأعمالها خلال ولاية المدير العام ستستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء للتنمية مضيفاً أن شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية ينبغي أن تكون ذات طابع شمولي وعبر في هذا الصدد عن اهتمامه بالمشروعات المتعلقة بالبراءات ونقل التكنولوجيا وسياسات المنافسة. وشدد نائب الوزير أيضاً على أهمية ضمان توزيع جغرافي متوازن عند تنفيذ الأنشطة المطلوبة لتطبيق التوصيات الواردة في جدول الأعمال. وأعرب عن ارتياحه في ما يتعلق بعملية التقييم الاستراتيجي، لاستعراض أهداف الويبو الاستراتيجية وتوسيع نطاقها فضلاً عن إدراجها في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقال إن المؤتمر الذي عقد في يولييه/تموز ٢٠٠٩ حول الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة، تلبية لاقتراح اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، استجاب بطريقة مسؤولة وفي الوقت المناسب لتطلعات المجتمع المدني حيث أن للابتكار والإبداع دور متنام ملحوظ في مواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية وأشار إلى ضرورة أن تتجلى المناقشات والمداولات التي أجريت خلال المؤتمر أثناء أعمال اللجنة المذكورة لتحديد السبل التي تحقق بواسطتها الملكية الفكرية أهداف السياسات العامة المعنية. ولفت نائب الوزير النظر إلى

غياب الاتفاق بشأن المضي قدما بأعمال اللجنة الحكومية الدولية ودعا الجمعية العامة إلى ضرورة التركيز على تسوية مسألة تجديد ولايتها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعبر عن تفاؤله بوضوح بشأن تلك النقطة حيث أنها تمثل فرصة هامة بالنسبة إلى الدول الأعضاء للبرهنة على قدرتها على حل المشاكل من جهة ولا سيما المشاكل التي تعود بنتائج ملموسة على البلدان النامية، وللخروج باللجنة من وضعية وصلت إليها بعد تسع سنوات من العمل من جهة أخرى. وحث نائب الوزير الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة والمسؤولية والالتزام السياسي بالنظر إلى أن هذه القضية أساسية. وقال إن بلده يضم مجموعات عرقية متنوعة ومن ضمنها مجتمعات أصلية يعود أصلها إلى شعب المايا. وعبر نائب الوزير عن ضرورة الخروج بالتقدم الجوهري المنجز بشأن قضية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي فضلا عن الحلول المقترحة إزاء تملكها غير المشروع وإساءة استعمالها إلى حل مثمر من أجل مراعاة المصالح المشروعة لتلك المجتمعات الأصلية والتقليدية. وقال إنه ينبغي إيلاء الأهمية ذاتها لتسوية مسألة النفاذ إلى الموارد الوراثية للبلدان وتقاسم الفوائد المستمدة من الانتفاع بها على أساس عادل. وأعلن أنه يوافق لهذا السبب على اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بحيث تؤدي أعمال اللجنة المذكورة إلى مفاوضات قائمة على النصوص وتنتهي باعتماد صك دولي ملزم قانونيا أو أكثر وأن ينفذ وفقا لخطة عمل وجدول زمني محددين بوضوح خلال اجتماعات اللجنة فيما بين الدورات. وعبر نائب الوزير عن استعداده للعمل بطريقة بناءة لتسوية الاختلافات القائمة في مواقف بعض الدول الأعضاء وشدد على عدم التشكيك في القدرة على إيجاد حلول لتلك المسألة وفي النهج متعدد الأطراف ونبه إلى ضرورة عدم إضاعة الجهود على اعتبارات سياسية معقدة. وفي الأخير، عبر نائب الوزير عن تأييده للبيان الذي أدلى به المدير العام عندما استعرض تقريره ودعا الدول الأعضاء إلى تعزيز آليات مراقبة القرصنة والتزوير ومكافحتها. وشكر أمانة الويبو على دعمها الفعال ومساعدتها التقنية ولا سيما مكتب المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لأمريكا اللاتينية والكاريبي وعبر عن تمنياته بالنجاح للرئيس الجديد، السفير دومون، بوصفه رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة.

٢٣- وتقدم وزير السنغال للصناعة والمناجم والشركات الصغيرة والمتوسطة بعبارات التهنئة الحارة إلى الرئيس على انتخابه وقال إنه شديد التشرف بالمشاركة في الجزء رفيع المستوى من السلسلة السابعة والأربعين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأرجى للمدير العام الشكر الحار ووجه إليه تهانيه الحارة على التقرير الممتاز الذي قدمه متمنيا للمنظمة مستقبلا زاهرا. وأضاف قائلاً إن اجتماعات الجمعيات الحالية تتعقد في سياق أزمة اقتصادية ومالية تحد اقتصادات البلدان وتؤثر فيها بشكل ملحوظ وإن الاستغلال الاستراتيجي للملكية الفكرية قد يكون دون أي شك وسيلة فعالة تستخدمها بلدان عديدة مثل السنغال لتحسين وضعها في الاقتصاد العالمي بتعزيز قدرتها التنافسية. وشدد على أن الاستغلال الحصري لأصول الملكية الفكرية قد يسمح لتلك البلدان بالتوجه نحو اقتصاد يرتكز على المعارف مما يساعدها على الازدهار بفضل زيادة قدرتها التنافسية في مجال الإنتاج. واستطرد قائلاً إن الاقتصادات تنغمس في بيئة دائمة التغير وإن العولمة هي في الوقت الحالي واقع تعيشه الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية على حد سواء. ومضى يقول إن المنافسة الدائمة التي تشهدها شركات تلك البلدان في أسواق التصدير التقليدية وفي الأسواق المحلية تؤدي بتلك الشركات بالضرورة إلى تعزيز قدرتها التنافسية التي هي الوسيلة الوحيدة لضمان بقائها. واسترسل قائلاً إنه على الشركات، إذ تعتبر قدرتها على الابتكار وأنشطتها الإبداعية ميزة للنجاح في مواجهة المنافسة، أن تتمكن من الاستفادة من البيئة المواتية التي يتيحها نظام الملكية الفكرية وقد قدم حلا متوازنا بين المبدعين والمجتمع منذ نهاية القرن التاسع عشر. وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية، قال إن السبيل إلى بلوغ تلك الغاية بسهولة يكمن في حسن استغلال نظام الملكية الفكرية الذي وضعت الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية منذ استقلالها. وأوضح قائلاً إن المهمة الأساسية لذلك النظام الذي كان بالنسبة إلى المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية نموذجاً ناجحاً

للتكامل في مجال الملكية هي المساهمة في تنمية الدول الأعضاء عبر الانتفاع الحصري بالملكية الفكرية. وأردف قائلاً إن معظم البلدان الأفريقية ما زال لا يرى أن الملكية الفكرية مصدر لتكوين الثروات إذ لا تمنح لها الأولوية بعد في السياسات الإنمائية لتلك البلدان وإن الأسوأ من ذلك هو النقص في الإعلام بأهميتها كركيزة للتنمية فضلاً عن التكاليف المرتفعة المرتبطة بالحصول على حقوق الملكية الفكرية وإعمالها. وأشار إلى مساهمة كل تلك العوامل في تردد المبدعين والمخترعين في طلب حماية اختراعاتهم وعلاماتهم ورسومهم ونماذجهم الصناعية. واستأنف قائلاً إن فرعين من فروع الملكية الفكرية في السنغال تديرهما على المستوى المؤسسي دائرتان وزاريتان هما دائرة الملكية الصناعية والوكالة السنغالية للابتكار التكنولوجي اللتان تضطلعان ببعض مهام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية على الصعيد الوطني ولا سيما الحصول على حقوق الملكية الصناعية إضافة إلى تقييم الاختراعات والابتكارات ونقل التكنولوجيا. واسترسل قائلاً إن حكومة السنغال تحاول أن تعكس الاتجاه في سياق عام غير مستقر نسبياً في مجال الملكية الفكرية وإن بلده نظم بالتالي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية مؤتمراً دولياً بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إن ذلك المؤتمر الذي شارك فيه وزراء الصناعة والثقافة من الدول الست عشرة الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمدير العام للويبو شهد اعتماد خطة عمل من شأنها أن تسمح للبلدان بإجراء إصلاحات ترمي إلى تعجيل النمو وتبسيط تنظيم الأمور وتدعيم تطبيق حقوق الملكية الفكرية وتخفيف الضغوط الضريبية وتحسين فرص الحصول على الائتمانات. ومضى يقول إن بلده شرع من جانب آخر في وضع مشروع مهم لتعزيز القدرات والتوعية في مجال الملكية الصناعية. وأحاط الحضور علماً بخطة وطنية لتطوير الملكية الفكرية يجري إعدادها بمساعدة الويبو التقنية عالية الجودة. وفيما يتصل بمجال حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي يديره المكتب السنغالي لحق المؤلف التابع لوزارة الثقافة، شدد على أهمية سنة ٢٠٠٨ من حيث التقدم المحرز على مستوى القواعد والمعايير مشيراً إلى اعتماد قانون بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ مما سمح للبلد بجعل تشريعاته تتماشى مع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالموضوع. واستطرد قائلاً إن ذلك القانون اعتمد للمرة الأولى في البلد حماية الحقوق المجاورة وحق المؤلف الممنوح للفنانين وفناني الأداء ومنتجاتي الفونوغرامات والفيديوغرامات وهيئات الإذاعة وإنه ينص أيضاً على أحكام شديدة الأهمية انبثقت أساساً عن معاهدتي الإنترنت لسنة ١٩٩٦. وأكمل بيانه قائلاً إن إدارة الجمارك تعمل على تدعيم امتيازاتها تبعاً للمتطلبات المتعلقة بالتدابير السارية على الحدود بغية مكافحة التزوير على نحو فعال. وفي مجال حماية التراث الثقافي، قال إن القانون بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة يتضمن على جزء خاص متصل بحماية الفولكلور وأشكال التعبير الفولكلوري. وأخيراً، ذكر أن بلده، إذ يدرك الحاجة إلى تنظيم استغلال مواد الإبداع في المحيط الرقمي، واصل تحديث إطاره في مجال الحماية باعتماد قانون بشأن توجيه مجتمع المعلومات في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. ومضى يقول إن الإنترنت والاتصالات الهاتفية إن كانتا قد أدت في الواقع إلى استحداث نموذجين اقتصاديين جديدين، فلا بد من الاعتراف بأن مجتمع المعلومات الذي لا يخضع للتنظيم من شأنه أن يهدد تهديداً شديداً الإبداع والقطاع الثقافي من جهة وظروف معيشة المبدعين والمؤلفين في القطاع الثقافي نتيجة لذلك من جهة أخرى. وسعياً إلى تنظيم شروط استغلال المحيط الرقمي ضمن القانون رقم ٢٠٠٨-١١ بشأن الجرائم على الإنترنت، قال إن ذلك القانون ينص على أحكام بشأن الوقاية من المخالفات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقمعها. واسترسل قائلاً إن بلده أنشأ مستلهماً بالروح ذاتها فريقاً معنياً بمكافحة التزوير والقرصنة في مجال اختصاصات يشمل كل الأراضي الوطنية. وأوضح قائلاً إن الوضع الطارئ يستلزم إجراء تغييرات عميقة وإن البلد إذ لا يستطيع لوحده مكافحة انتهاك الحقوق على نحو فعال، فينبغي الاعتراف بأن ذلك الأمر مسؤولية جماعية يجب أن يضطلع بها كل من الدول وأصحاب الحقوق والمستهلكين

والمجتمع الدولي عن طريق منظمات مثل الويبو. ومضى يقول إن حكومة السنغال تدرك في الواقع دور التعاون الدولي الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في النهوض بالملكية الفكرية واستغلالها الحصري ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية وتعترم في الوقت ذاته مواصلة الجهود المبذولة وتكثيفها على الصعيد الوطني مما يفسر استعداد السنغال لإيلاء عناية خاصة للتعاون دون الإقليمي والتعاون مع الويبو إضافة إلى مساهمته الفعالة في سير المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. ولفت الانتباه بالتالي إلى ترؤس بلده في الوقت الحالي شبكة غرب أفريقيا لجمعيات حق المؤلف والحقوق المجاورة ومساهمته في هذا السياق في اعتماد خطة عمل تهدف إلى تطوير حماية تلك الحقوق والارتقاء بها ضمن مجموعة بلدان أفريقيا الغربية (CEDAO). وذكر أن بلده يعترم أيضا أن يجعل من الآن فصاعدا من المشاركة في أنشطة النهوض بالملكية الفكرية المضطلع بها على المستوى الدولي مجالا من المجالات الرئيسية لنشاطه الدبلوماسي. وأردف قائلا إن مشاركة السنغال في الجزء رفيع المستوى هي دليل واضح، إن كان ما زال لذلك ضرورة، على الدور الذي يعترم بلده أداءه على مستوى الويبو. ومضى يقول إن بلده سيبذل قصارى جهده للمساهمة في نجاح تلك السياسة الدولية التي تحدد مستقبل الملكية الفكرية في العالم ومن أجل كل البشرية. واختتم بيانه متمنيا أن تحقق أعمال السلسلة السابعة والأربعين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو نجاحا باهرا.

٢٤- وشكر مفوض المكتب الصيني للملكية الفكرية (نائب الوزير) المدير العام والأمانة على عملهما الدؤوب ومساهمتهما القيمة في إعداد الكم الهائل من الوثائق للجمعيات. وأشار إلى الاستقلالية الكبيرة المتزايدة للأمم في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد في أعقاب التطور الذي تشهده العولمة الاقتصادية والجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي عبر مختلف الإجراءات المناسبة لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية التي بدأت العام الماضي وأثرت في الاقتصاد العالمي. ومضى يقول إن التجارب التاريخية تبين أن حالات الركود الاقتصادي على المستوى العالمي ستؤدي إلى توليد المعارف والاختراعات الجديدة على نحو أكبر، مما يتيح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي ويشكل محركا لجولة جديدة من الانتعاش والنمو الاقتصادي في كل أرجاء العالم. واستطرد قائلا إن الاقتصاد القائم على المعارف الذي تؤدي فيه الملكية الفكرية دورا لا بديل له وتضطلع فيه الويبو بدور الموجه للجهود العالمية لتوليد الثروة وإيجاد فرص جديدة للتنمية سيكون مركز المنافسة الدولية وسيكون حاسما في رسم مستقبل العالم. وواصل كلمته قائلا إنه لا بد من تغييرات جذرية لنظام الملكية الفكرية المشترك وأضاف أن البلدان عبر العالم تبحث عن أساليب مختلفة للتعاون ووسائل لمعالجة هذه القضية. وأبدى المفوض تقديره لجهود البحث هذه والرغبة في تبادل وجهات النظر مع جميع الأطراف على نحو نشط ومنفتح بشأن جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وذلك من أجل الاتفاق على استجابات مشتركة في سبيل العمل جنبا إلى جنب في هذه المرحلة العصبية. وأضاف أن الصين اتخذت إجراءات مختلفة لمواجهة التحديات والصعوبات، ومن بينها إصدار مخطط الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية سنة ٢٠٠٨ والتي حددت فيها الحكومة أربعة مسارات لتطوير الملكية الفكرية في الصين، وهي: توفير الحوافز لخلق أصول الملكية الفكرية، والانتفاع الفعال، والحماية القانونية، والإدارة العلمية للملكية الفكرية، ووضعت الحكومة نصب عينها هدف أن تصبح الصين بلدا تكون فيه حماية الملكية الفكرية والانتفاع بها على مستوى عال. وأردف قائلا إن السنوات الماضية شهدت تطورا مستمرا وسريعا لأنشطة الملكية الفكرية في الصين بفضل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وسياسات وإجراءات فعالة أخرى. ومضى يقول إنه في الفترة ما بين سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ وأغسطس/آب ٢٠٠٩ توصل مكتب الدولة للملكية الفكرية بما مجموعه ١٩٩ ٢٩٩ طلب براءة اختراع منها ٣١١ ٢١١ طلبا قدمها المودعون المحليون أي بزيادة قدرها ١٤,٩ بالمائة مقارنة بالسنة الماضية، في حين أن إحصائيات الويبو تفيد أن ٢٨٧ ٣ طلبا بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات تقدم بها مودعون من الصين في النصف الأول من سنة ٢٠٠٩

أي زيادة بلغت ١٨,٦٦ بالمائة مقارنة بالسنة الماضية. وقال إن اتجاهها مماثلاً لهذا النمو المرتفع قد يستمر في الفصل الثالث أو حتى في الفصل الرابع من السنة. وأضاف أنه رغم الأزمة المالية الحالية تأتي هذا النمو المستدام من تنفيذ الاستراتيجية السابق ذكرها وإجراءات أخرى، مما ساعد الشركات على الحفاظ على استثمارها وحماستها في مجال الاختراعات الإبداعية بصرف النظر عن الآثار السلبية للأزمة المالية. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، قال المفوض إن السنة الماضية شهدت توجها قويا ومتواصلا نحو الزيادة في عدد تسجيلات العلامات التجارية، وفي نهاية يونيو/حزيران الماضي بلغ العدد الإجمالي لطلبات تسجيل العلامات التجارية ٦٧٧٠.٠٠٠ طلب، علما بأن العلامات التجارية السارية حالية تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ علامة، وهما رقمان قياسيان على المستوى العالمي. وأشار إلى التوصل بما مجموعه ٩٩١ ٥٢١ طلبا لتسجيل العلامات التجارية ما بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب ٢٠٠٩ بزيادة وصلت إلى ١٣,١ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، وتم بحلول ١٥ سبتمبر/أيلول فحص ما لا يقل عن ١٠٠٥.٠٠٠ طلب للسنة الجارية. وأشار أيضا إلى الزيادة المماثلة التي سجلت بالنسبة للطلبات المقدمة بموجب نظام مدريد الذي كانت فيه الصين أكثر البلدان تعيينا للسنة الرابعة على التوالي، وهذا الوضع لا يزيد من رواج نظام مدريد فقط، بل يقوي أيضا حماية العلامات التجارية للشركات الصينية على الصعيد العالمي. وبخصوص حق المؤلف، قال إن الصين زادت تعاونها الدولي بهذا الصدد وأعطت دفعة قوية لتطوير صناعاتها القائمة على حق المؤلف عن طريق قواعد إدارية وعملية إنفاذ معززة أنجزتها السلطات المختصة وخطة عمل لتشجيع الشركات أكثر على الانتفاع بالبرامج الحاسوبية المرخص باستعمالها والإعلان عن تطبيق معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في هونغ كونغ اعتبارا من الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ وإنشاء آلية معجلة تضمن حماية فعالة للملكية الفكرية أثناء الألعاب الأولمبية في بيجين سنة ٢٠٠٨ وإنشاء أربع منظمات للإدارة الجماعية ووضع إطار للخدمات العامة والاجتماعية بشأن حق المؤلف وتوعية الجمهور وتقديم البرامج التدريبية. وفيما يخص تطوير قانون الملكية الفكرية، بين المفوض أن السلطات الحكومية شرعت في تعديل قانون البراءات وقانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف وسيدخل قانون البراءات الجديد حيز النفاذ في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ بعد تعديله للمرة الثالثة، وهذا الأمر يعكس الجهود والمسااعي المتواصلة في السنوات الأخيرة لتطوير نظام الملكية الفكرية وتحسينه ومن ثمة المساهمة في تطوير أكبر لنظام الملكية الفكرية الدولي. وأضاف أن التقدم المحرز في مجال الملكية الفكرية جاء نتيجة التعاون الوثيق مع جميع مكاتب الملكية الفكرية في العالم، وخصوصا مع الويبو بقيادة المديرين العامين المتعاقبين. وشكر المفوض المدير العام على جهوده لترسيخ هذا التعاون ومشاركته الشخصية في المنتدى دون الإقليمي الرفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية والقيمة العالمية لمجموعة التفكير المعقودة في بيجين أوائل سنة ٢٠٠٩. ومضى يقول إنه لا بد من الإشادة بالجهود المشتركة مع الويبو لتنظيم ندوات متقدمة ومتجولة بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات في الصين وإعداد دراسة حول مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد وتنفيذ المشروع الرائد بشأن أفضل الممارسات في مجال حماية هذه الحقوق. واستطرد قائلا إنه لا بد من الإشادة بعزيمة المنظمة وشجاعتها من خلال مديرها العام في التعامل الإيجابي مع التطورات الجديدة التي يشهدها العالم الخارجي عن طريق تكييف استراتيجياتها الحالية ووضعها لتسعة أهداف طموحة. واستدرك قائلا إن الويبو بصفتها وكالة عالمية موثوق بها ومتخصصة تابعة للأمم المتحدة وممثلة لها في مجال الملكية الفكرية ستكون قادرة، بقيادة المدير العام وإدارته العليا المنتخبة مؤخرا، على حشد خبرة الدول الأعضاء كافة في البحث عن حلول لمواجهة التحديات المختلفة. وفي هذا الصدد، أشار المفوض إلى النقطتين التاليتين: أولا، ينبغي أن تضطلع معاهدة التعاون بشأن البراءات بدورها الكامل باعتبارها النظام العالمي لطلبات البراءات الذي يسهل إرسال المودعين لهذه الطلبات في جميع البلدان والنهوض بالاختراعات والابتكارات عبر العالم. وأشار إلى

ضرورة أن تُوجه النقاشات الجارية الآن برعاية الويبو حول مستقبل هذه المعاهدة نحو تحسين فعاليتها ومراعاتها لمتطلبات المنتفعين وجودة خدماتها، وأن تقوم على أساس الإطار القانوني الحالي، وأن تلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في انقاعها بالمعاهدة. وحث على المشاركة النشطة في هذه النقاشات على نحو منفتح وبناء وإيجابي والمساهمة في زيادة تحسين نظام هذه المعاهدة. ثانياً، ينبغي إيلاء الأهمية لشواغل البلدان النامية إزاء جدول أعمال التنمية وحماية المعارف التقليدية. ومضى يقول إن أي نظام متوازن وفعال للملكية فكرية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار اختلاف احتياجات البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأن يؤيد تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم كلها. ومن أجل تحقيق ذلك، قال إنه يدعم النقاشات الجارية بخصوص جدول أعمال التنمية في الويبو وبنوّه بجهود جميع الأطراف للتوصل إلى توافق للآراء ويأمل في أن توفر الويبو الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ فعال وسريع للاقتراحات المعنية لفائدة سائر البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً. وأعاد دعمه لعمل اللجنة الحكومية الدولية وأعلن عن تأييده لتجديد ولايتها ودعا إلى بذل جهود مشتركة لإحراز تقدم في أقرب وقت ممكن في مناقشاتها القادمة. وأوضح أن مستقبل تطوير نظام الملكية الفكرية في الصين يعتمد على إنشاء نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية الذي ينبغي أن تستهدفه جهود تنسيق النظام العالمي للملكية الفكرية وإصلاحه. واستدرك قائلاً إن نظام الملكية الفكرية إنجاز مثالي للابتكار المؤسسي الذي يعتبر بدوره أهم اختراع في التاريخ الإنساني ومؤسسة أساسية ساهمت بإسهامات عظيمة في التقدم العلمي والتكنولوجي والتنمية الاجتماعية للعالم بأسره. وأردف قائلاً إن العولمة والتطورات الجديدة التي تشهدها العلوم والتكنولوجيا أدت إلى بروز قضايا جديدة ذات علاقة بالملكية الفكرية وإلى تشابك العلاقات بين أهم القضايا مثل تغير المناخ، وأزمة الطاقة، والأمن الغذائي، كما شكلت الصحة العامة تحديات لنظام الملكية الفكرية العالمي إلى درجة أن أي بلد لا يستطيع أن يبقى لوحده أو أن يواجهها بمفرده. وأشار إلى الحاجة إلى جهود مشتركة لجميع البلدان بقيادة الويبو وإلى المرونة والآراء البناءة على أمل إيجاد حلول ناجعة. وأضاف أن الصين تتعهد باستعدادها للمشاركة مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز التعاون وتشارك الفرص ومواجهة التحديات جنباً إلى جنب ومن ثمة المساهمة في تطوير النظام العالمي للملكية الفكرية وتحقيق الرفاهية والتنمية للأمم كافة.

٢٥- وهنأ وزير الاتصال في حكومة المغرب الرئيس ونائبيه على انتخابهم وتمنى لهم النجاح في القيام بالمهام المسندة إليهم وتوجيه أعمال الجمعيات. وهنأ الوفد أيضاً الرئيس الخارج السيد مارتن أوهمويبيهي على ما أنجزه خلال ولايته بما يشرف لا بلده العظيم نيجيريا فحسب، بل القارة الأفريقية بأسرها. وأثنى على ما أبداه من حنكة دبلوماسية أثناء الجمعيات السابقة من أجل انتقال سلس من قيادة المدير العام السابق إلى قيادة المدير العام الحالي. واستطرد قائلاً إن المدير العام أعطى مسار هذه المنظمة منذ انتخابه دفعة جديدة تبعث على الأمل بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية. وأردف يقول إن شرف الاستجابة لدعوته والحضور اليوم خير دليل على دعم المغرب التام للمدير العام لكي يتمكن من تحقيق خطته الكبيرة ورؤيته الاستراتيجية الجديدة للويبو، ولا سيما التزامه الشخصي بتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واسترسل قائلاً إن الطابع الإنساني الذي يميز التزام المدير العام للويبو، وعزمه على ترشيد طريقة تشغيل المنظمة وأدائها، والمؤهلات المهنية التي تتحلّى بها الإدارة الجديدة، كلها توفر للويبو الظروف المواتية لرفع التحديات الحالية والاضطلاع بدورها الرائد للمنظمات الدولية في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أن المجتمع الدولي قد أدرك، منذ مدة من الزمن، قضايا خطيرة جداً تهدد كل توازنات حياة هنيئة وكريمة. وفي هذا الصدد، دعا إلى التفكير على مستوى منظمتنا وبالتعاون مع شركاء آخرين، إذا اقتضى الحال، في إيجاد حلول ملائمة لمسائل ملحة مثل تغير المناخ والنفوذ إلى الخدمات الصحية والتعليم والغذاء وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية للبلدان النامية. وناشد الوزير الدول الأخرى إلى تجاوز الاختلافات في مختلف لجان الويبو التي تضطلع

بأنشطة التقنين مثل اللجنة الحكومية الدولية واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بالبراءات. وفي هذا الإطار، قال الوزير أن مصلحة الجميع تكمن في تكثيف التعاون برعاية الويبو بغية النهوض بالبحث والابتكار في مجال التكنولوجيات المراعية للبيئة والبحث بالتوازي على حلول متوازنة تسهل اكتساب التكنولوجيا الخضراء ونقلها لفائدة البلدان النامية التي تعاني أكثر من العواقب الوخيمة التي يجربها الاحتباس الحراري. وأضاف قائلاً إن الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والأغذية هو هدف من الأهداف الإنمائية للألفية التي يتمنى المجتمع الدولي تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٥. ومن هذا المنظور، رأى الوزير أن المنظمة مدعوة بطبيعة الحال إلى الإسراع في تنفيذ جدول أعمال التنمية ولا سيما أن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية زادت البلدان النامية ضعفاً، وأضاف أن بلوغ تلك الأهداف يقتضي أن تستجيب جميع الدول الأعضاء على نحو أكبر لضرورة إقامة التوازن في نظام الملكية الفكرية بضمان الاستثناءات والتقييدات لفائدة السياسات العامة الوطنية. وتابع كلمته قائلاً إن تحقيق ذلك يستوجب مضاعفة الجهود في لجان الويبو المعنية بهذه القضايا والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، في مجال وضع معايير دولية جديدة تضمن لكل شخص، بمن فيهم المعوقون بطبيعة الحال، الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والأغذية. واسترسل قائلاً إن ما يتمناه المجتمع الدولي من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، باعتماد أهداف الألفية يتطلب أيضاً حماية قانونية على الصعيد الدولي. ومضى يقول إن الموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تشكل بالنسبة لبعض البلدان كل ما تملكه من ثروات وموارد. وخص بالذكر المغرب حيث يتخذ ذلك الإرث مكانته في الهوية الوطنية والحياة اليومية للمواطن. وعقد الأمل على أن يتوقف في أقرب وقت ممكن التملك غير المشروع وسوء استعمال القيم الإنسانية والوراثية لهذا الإرث الراسخ في التاريخ البعيد، والذي يمثل مصدر عيش العديد من الفنانين والحرفيين، ولذا، أعلن عن دعم المغرب لمبادرة مجموعة البلدان الأفريقية التي تقترح تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وذلك وفقاً لجدول زمني يسمح باختتام أعمال هذه اللجنة المنشأة سنة ٢٠٠١ بطريقة إيجابية. وأضاف أن الإنصاف والعقلانية يدعوان إلى الانتقال إلى مرحلة استكشاف جميع الموارد المنتجة منذ ثمانية سنوات ووضع مشروع مادة بشأن القضايا الأساسية يصبح، بعد اعتماده في مؤتمر، صكاً قانونياً ملزماً لجميع الدول التي توقع وتصدق عليه. واستطرد يقول إن ثقافة ملكية فكرية عادلة ومتوازنة تنطوي على إمكانيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن المغرب، من هذا المنظور، قد أجرى تحديثاً لترسانته القانونية وبناء التحتية الخاصة بالملكية الفكرية وكانت أهم التدابير المتخذة ما يلي: في ما يتعلق بحق المؤلف: إطلاق الدورة الثانية من قافلة الإعلام والتوعية بالملكية الفكرية التي صادفت هذه السنة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية؛ وتعزيز حقوق الفنانين بتعديل تشريع حق المؤلف والحقوق المجاورة؛ وتحسين الظروف الاجتماعية للفنانين الذي يستفيدون الآن من نظام التأمين الصحي الذي وضعت الحكومة وتدعمه مالياً؛ وإنشاء صندوق مساعدة لوضع إطار لدعم جميع المبدعين في المجال الموسيقي وتشجيعهم ومساندتهم إضافة إلى الأموال المرصودة للنهوض بالمسرح والسينما؛ ووضع عقد إطاري يهدف إلى تحديث قطاع السينما وهايكال حق المؤلف والحقوق المجاورة وهايكال دعم الأنشطة الإبداعية وتشجيعها؛ ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة التقليد والقرصنة ونقشي القطاع غير المنظم وتداعياته. وفي ما يخص المعارف التقليدية، إجراء تدابير للنهوض بالمعارف التقليدية وحمايتها، ولا سيما عن طريق صياغة نصوص قانونية تتعلق بالإشارات المميزة لمنشآت المنتجات الحرفية ولجودتها؛ ووضع استراتيجية للحفاظ على الحرف الأخذة في الأندثار وتشجيعها؛ وإيداع علامة جماعية للرقابة للأواني الخزفية؛ ومشروع إيداع بيان جغرافي لمراوح فاس. وفيما يتصل بالملكية الصناعية والتجارية، أشار الوزير إلى تنظيم أول قمة مغربية للابتكار تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وقال إن المكتب المغربي للملكية الصناعية

والتجارية قد شرع في اتخاذ تدابير كثيرة منها على وجه الخصوص: تحسين النظام الوطني للبراءات بالانتقال من نظام للتسجيل إلى نظام وسط يرقى بجودة البراءات المغربية وصورتها على المستويين الوطني والدولي؛ وإرساء تدابير تحفز الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات العمومية والأفراد من خلال تخفيض بنسبة ٥٠٪ على تكاليف ورسوم تسجيل طلبات البراءات؛ ومساعدة الجامعات على إقامة خلايا لتطوير البحث العلمي والتقني؛ ومساعدة المراكز التقنية الصناعية من خلال إعداد خطة عمل للتدريب على نظام البراءات ورصد التكنولوجيا بالاعتماد على البراءات، إضافة إلى اتخاذ تدابير قطاعية للتطوير التكنولوجي في الشركات؛ وتنظيم أيام موضوعية من أجل الاستغلال الحر للبراءات في الملك العام أو الملك غير المحمي في المغرب من جهة، ومن أجل التقريب بين خدمات مختبرات الجامعات العمومية واحتياجات الشركات الصناعية وتطلعاتها من جهة أخرى؛ ومشروع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، في إطار مبادرات المغرب في مجال الابتكار، لإقامة مركز للمعلومات التقنية يلبي احتياجات الشركات والجامعات العمومية وتطلعاتها في مجال المعلومات التكنولوجية. ودعا الوزير إلى دعم كل جهد يرمي على الخصوص إلى التوجه نحو نظام للملكية الفكرية يحفظ التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح المجتمع بوجه عام، ولا سيما الحصول على الخدمات الصحية والوصول إلى المعرفة والأغذية. كما دعا إلى تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية حسب جدول زمني يسمح بالتوصل إلى صك دولي يشبه الصكوك التي تديرها الويبو، والتعجيل بتنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية. وفي الأخير، قال الوزير إن المنظمة يمكن أن تعتمد على المساندة الدائمة للمملكة المغربية في تنفيذ برامج التقييم الاستراتيجية وأعرب عن أمله في أن يتم تعزيز سياسة التوظيف والترقية بما يضمن تمثيلاً جغرافياً متوازناً في المكتب الدولي. وأضاف أن تلك السياسة ينبغي أن تقود إلى تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية ولا سيما المكتب العربي الذي يوجه إليه الوفد شكره على تعاونه المثمر والتزامه الكبير.

٢٦- وهذا وزير ثقافة بلغاريا الرئيس على انتخابه وأعرب عن شكره على الفرصة التي أتيحت له للمشاركة في هذا الاجتماع رفيع المستوى المنعقد في إطار السلسلة السابعة والأربعين من اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وسلط الوزير الضوء على أن الويبو بوصفها هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعنى بحماية الملكية الفكرية في العالم بهدف حفز الأنشطة الفكرية، قد حققت خطوة جديدة في درب تطورها في مواجهة ما تطرحه العولمة من تحديات جديدة. وقال إن برنامج الإصلاح الاستراتيجي للمنظمة الذي اعتمد فور تسلم المدير العام الحالي لمهام منصبه كان له وقع إيجابي على أنشطة المنظمة. واغتنم الوزير هذه الفرصة للتعبير عن دعم بلغاريا للمضي قدماً في تطوير الويبو. وقال إن بلده يؤمن بأن إدارة المنظمة ستمنح الأولوية دائماً عند تعاونها مع الدول الأعضاء لمسائل هامة منها تطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية وتعزيز الأنظمة الوطنية لحماية الملكية الفكرية وإمكانية أن تقدم الويبو التعاون والمساعدة في هذه العملية فضلاً عن التنسيق بين القوانين ومكافحة القرصنة وانتهاك الحقوق وتحسين نماذج المعلومات وتصنيف المعلومات الخاصة بالبراءات وإتاحتها. وأعرب الوزير كذلك عن انفتاح حكومته ووزارته لتقديم التعاون في مجال الملكية الفكرية المذكور آنفاً. وذكر أن بلغاريا قد انضمت إلى ٢٠ معاهدة واتفاقاً من أصل ٢٥ معاهدة واتفاقاً تديرها الويبو وأنها عضو في ١٧ جمعية وجهازاً من جمعيات الويبو وأجهزتها. ومضى يقول إن خبراء بلغاريا يشاركون بانتظام في اجتماعات فرق العمل مساهمين بذلك في تطوير القانون الدولي الخاص بالملكية الفكرية وفي نجاح الأنظمة العالمية التي توفر الحماية والخدمات في هذا المجال. وأضاف الوزير أن بلغاريا هي ثاني دولة تصدق على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، وأن بوسعها أن تشيد بالتعاون الفعال والمثمر مع الويبو. وذكر الوزير أن من جملة الإجراءات الهامة التي اتخذت في هذا الشأن، توقيع مذكرة اتفاق تحدد المحاور الكبرى للتعاون بين بلده والويبو. وصرح قائلاً إن الندوة الدولية السابعة للويبو بشأن البيانات الجغرافية قد نظمت في بلغاريا في يونيو/حزيران من هذه السنة،

وإن هذا الحدث استقطب اهتمام المشاركين من ٤٠ بلدا ولاقى نجاحا كبيرا. وقال إن المدير العام للويبو هو من اختتم أعمالها. وأعلن الوزير أن المدير العام قد التقى، أثناء زيارته لبلغاريا، برئيس الجمهورية وبه وبمدير مركز الملكية الفكرية لدى جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي في صوفيا. وقال الوزير إن تلك اللقاءات أضفت المزيد من العمق على التعاون بين الويبو وبلده بما في ذلك تدريب الخبراء ورقمنة التراث الروحي فيها. وأعلن أن بلغاريا تعد حاليا لتنظيم ندوة للقضاة في أكتوبر/تشرين الأول وذلك بالتعاون مع الويبو، ليعمق ٧٠ قاضيا بلغاريا معارفهم في بعض مجالات الملكية الفكرية أثناء هذه الندوة، ومضى يقول إن ذلك سيكون شكلا آخر من أشكال دعم بلغاريا لما تقوم به المنظمة من أنشطة بخصوص قانون الملكية الفكرية. وصرح الوزير بأن بلغاريا ترى في توقيع مذكرة الاتفاق مع الويبو دفعة جديدة في تطور العلاقات بين البلد والمنظمة. وأعرب عن رضا حكومته على الأنشطة المذكورة في هذه الوثيقة والمزمع إقامتها في المستقبل، لا سيما تنظيم ندوة إقليمية في سنة ٢٠١٠ بشأن "إدارة الملكية الفكرية في قطاع النشر" وإعداد استراتيجيات وطنية لتطوير قطاع الإبداع والإسراع في تنفيذ المشروع الرائد لإنشاء متحف رقمي في بلغاريا وتنظيم مؤتمر دولي بشأن قانون الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. واختتم الوزير كلمته بالتعبير عن أطيح تمنياته بنجاح أعمال الجمعيات وعن أمله في أن تغتنم هذه المناسبة لإجراء تبادل مثمر في وجهات النظر والأفكار.

٢٧- وأعرب وزير سري لانكا المكلف بشؤون المستهلك عن سروره بالمشاركة في أول جزء رفيع المستوى للجمعيات الذي يؤرخ لسنة تاريخية بالنسبة للويبو والذي سيعزز أكثر مركز الملكية الفكرية في الدول الأعضاء وسيكون أساس الملكية الفكرية في مجال السياسات الإنمائية على أعلى المستويات. وقال إن التحدي الكبير هو خلق بيئة يمكن فيها للمواطنين التمتع بحياة أكثر سعادة وكرامة وأن يكون الهدف النهائي لنظام الملكية الفكرية، على النحو الذي اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء الحاضرة وبصرف النظر عن مستوى التنمية، هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مساهمة نشطة ومستدامة. ومضى يقول إن الجميع سعى جاهدا إلى تحقيق هذا الهدف، ولكن الجهود لم تؤت ثمارها. وأضاف أن النتائج تحققت إلا أن المشوار طويل ولا يخلو من التحديات. واقترح أنه قد يكون من المناسب الاستفادة مرة أخرى من الإنجازات والإخفاقات وإعادة تصميم الاستراتيجيات والأنشطة الضرورية لبلوغ الأهداف المنشودة. واستطرد قائلا إن النظام العالمي للملكية الفكرية، كما جاء على لسان المدير العام، يواجه تحديات جديدة في مجالات عديدة، بما فيها تغير المناخ، والتصحر، والأخطار البيئية، والأوبئة، والحصول على المساعدة، والأمن الغذائي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وأردف قائلا إن التفكير الابتكاري للمدير العام بشأن التعامل مع هذه التحديات لقي التقدير والترحيب شأنه في ذلك شأن الطريقة التي جسّد بها هذا النهج الجديد الذي أعيد تنشيطه في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. واستدرك قائلا إنه لا يمكن رغم ذلك بلوغ الأهداف المشتركة إلا عبر العمل الدؤوب والمفاوضات الشفافة وبناء توافق الآراء وبذل الجهود الجماعية المنسقة. وواصل كلمته قائلا إن بلده، في ضوء الطفرة الاقتصادية، وسّع نطاق جهوده الإنمائية وعززها واهتم بنظام وطني للملكية الفكرية أكثر استباقا ومراعاة لمتطلبات المنتفع وأنه يجري تنفيذ برامج مختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة رغم كثير من التحديات. واستطرد يقول إن هذه البرامج واسعة النطاق وتشمل تطوير إدارة أصول الملكية الفكرية، وإذكاء وعي الجمهور بأهمية تعزيز الملكية الفكرية، وإنفاذ حقوقها، وتطويرها لفائدة الصناعات والأعمال التجارية، وتنشيط البيانات الجغرافية. كما تشمل إدماج الملكية الفكرية في السياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وإقامة شراكات بين القطاع العام والمؤسسات الإقليمية والمحلية والصناعات في مجال الملكية الفكرية، والنهوض بالاختراعات، وتنمية الموارد البشرية، وتدريب الملكية الفكرية في المؤسسات التعليمية العليا. وأشار الوزير إلى تعزيز إنفاذ حق المؤلف والحقوق المجاورة في الآونة الأخيرة. وأضاف أن حكومة سري لانكا أطلقت حملة لتوعية الفنانين والكتاب وغيرهم بأهمية إنفاذ الحقوق على نحو أفضل

وشكر الـويبو جـزـيل الشـكر عـلى تـعاونـها فـي إطـار هـذه الجـهـود وـيـحدوه الأمل فـي أن يـستـمر هـذا التـعاون. وـقال إن هـناك مـجال لـتحسـن العـمل الإـنمـائـي عـلى نـحو أفضـل فـي البـلد عـن طـريق النـهـوض بـالابتـكار وتـعزـيز نـقل التـكـنـولـوجـيا وأضـاف أن المـشـروع الـذي اقـتـرحـته اللـجـنة المـعـنـية بـالتـنـمـية وـالمـلكـية الفـكـريـة سـيؤـدي دورا أسـاسـيا فـي تـنـفـيـذ التـوصـيـات. وـاسـتـطـرد قـائـلا إن تـوافـر التـمـويل الكـافـي أمر حـيـوي رـغم أنه لـيس مـن السـهل تـخـصـيـص مـزيد مـن المـوارـد فـي ظل الأزمـة الإـقـتـصـاديـة، بـيـد أن هـذا التـمـويل وـالتـنـفـيـذ السـليم لـجـدول أـعـمـال التـنـمـية قـد يـشـكل اسـتـثمـارا لـلـويـبو مـن أجـل بـلـوغ أهـدافـها الإـنمـائـية وـمن ثـمـة مـسـاعـدة الدـول الأـعـضـاء فـي تـحـقـيـق أهـدافـها الإـنمـائـية لـلألفـية. وـواصـل كـلمـته قـائـلا إن بـلدـه أـحرز تـقـدما كـبـيرا فـي حـمـاية المـعـارف التـقـلـيـديـة وأشـكال التـعـبـير التـقـافـي وـالمـوارـد الـوراثـية وـالمـحـافـظـة عـليـها وأضـاف أنـها تـشـكل مـجالا رـئـيسـيا آخـر لـلتـنـمـية، غـير أن هـناك حـاجـة إـلى آليـة دـوليـة لـحـمـايـتها بـما فـيـها، التـقاسـم المـنـاسـب لـلمـنـافـع. وأقر بـالكـم الهـائل لـلعـمل المـنـجـز إـلى غـايـة الآن وأثـنى عـلى المـديـر العـام بـالتـزامـه فـي هـذا المـجال. وأضـاف أن سـري لانكا سـتـتـابع النـقاش المـقـبل حـول هـذا المـوضـوع بـاهـتـمـام كـبـير وـعقد أمله عـلى الـوصول إـلى نـتـائـج بـتـوافـق الآراء بـعد أن ظـهر ذلك التـوافـق بـيـن البـلدان النـامـية أثنـاء الجـمـعيـة العـامة. وأعرب الـوزـير عـن ارتـياحـه لـلنـهج القائل بـأن إـذكـاء الاحـترام لـلمـلكـية الفـكـريـة يـشـكل عـنـصـرا لـبرنامـج التـقـويـم الاستـراتـيجـي وأشار إـلى تـنـظـيم أول مـؤتمـر بـشأن المـلكـية الفـكـريـة وـالتـحدـيات العـالمـية. واقـتـرح أن تـنـظـم الـويـبو مـؤتمـرا دولـيا بـشأن التـمـلك غـير المـشـروع لـلمـعـارف التـقـلـيـديـة وأشـكال التـعـبـير التـقـلـيـديـة التـقـافـي وـالمـوارـد الـوراثـية بـالتـعاون مـع مـنـظـمة التـجـارة العـالمـية وـمـنـظـمة الأغـذية وـالزراعة لـلأمم المتـحدـة وـبرنامـج الأمم المتـحدـة الإـنمـائـي وـالشـبـكة الكـنـديـة لـلأمراض البـكتـيريـة وـالشـركاء الآخـرين المـعـنـيين وـقال إن هـذه النـظـاهرات سـتـعزـز مـصدـاقـية الـويـبو وـسـتـكون فـي الـوقت نـفسـه فـرصـة لإخـبار الجـهـات المـعـنـية، بـما فـيـها القـطـاع الخـاص بـفـرص التـعاون المـمكـنة فـي المـستـقبـل. وـفي الآخـير، أكد الـوزـير عـلى الـاهـتـمـام بـمـزيد مـن التـطـوير لـنظام المـلكـية الفـكـريـة فـي سـري لانكا مـن أجـل تـحـقـيـق آمـال الشـعب وـفي الـوقت نـفسـه تـعزـيز تـعاون إقـليمـي ودولي يـحـقق المـنـفـعة المتـبادـلة.

٢٨- وأشار وزير التصنيع في كينيا إلى مشاركة الوزراء والسفراء والوفود من العديد من البلدان في جمعيات الـويبو وأشاد بمشاركة مديري مكاتب الملكية الفكرية. وأضاف أن كينيا بلد نامي يقر بأن الإبداع والابتكار يضطلعان بدور رئيسي لمواجهة تحديات الفقر والبطالة وتصنيع البلدان. وعلى المستوى الإقليمي والمستوى المتعدد الأطراف، قال إن كينيا تدرك أن للإبداع والابتكار دورا في التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتصحر وأنهما يقدمان حولا لقضايا من قبيل الحصول على الأدوية والأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي. وأشاد الوزير ببرامج الـويبو وأنشطتها المنجزة في كينيا في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واستطرد قائلاً إن هذه الأنشطة شملت مشروعاً تجريبياً بشأن بوابة ركن البراءات (PATENTSCOPE)؛ وربط البيانات وتبادلها إلكترونياً بين معهد كينيا للملكية الصناعية والأريبيو؛ والدعم التقني في صيانة وحدات نظام IMPASS لهذا المعهد والكشف عن الأعطاب فيه؛ ورقمنة التراث الثقافي لشعب الماساي في إطار برنامج المعارف التقليدية والشعوب الأصلية. كما شملت ندوة بشأن معاهدة بودابست؛ والدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن الإسهام الاقتصادي للصناعات القائمة على حق المؤلف في كينيا؛ والتدريب والدعم التقني لمنظمة الإدارة الجماعية؛ وندوة بشأن إذكاء الوعي لفائدة الجمهور؛ وتيسير مشاركة كينيا في الندوات وورشات العمل الدولية. واسترسل يقول إن جدول أعمال التنمية يحظى بأهمية كبيرة لدى كينيا والبلدان النامية الأخرى ويشمل عدداً من المشاريع الحيوية بالنسبة لأفريقيا مثل تحسين السياسات والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وإدخال ماجستير في برنامج الملكية الفكرية في جامعة زمبابوي. وشكر الوزير حكومة اليابان على إنشاء صندوق استئماني لفائدة أفريقيا والبلدان الأقل نمواً. وأوضح أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المرتبطة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري. واستطرد قائلاً إن بلده حريصة على تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وعقد أمله على أن تعالج

القضايا التي تمس الكشف في البراءات، والنفوذ إلى الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري. واسترسل يقول إن بلده توجد في مقدمة المعترفين بدور حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن كينيا تهدف إلى تطوير تشريعها الخاص بالملكية الفكرية ليتماشى مع المعايير والممارسات الدولية وإلى معالجة القضايا الناشئة مثل البيوتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات ومحاربة التقليد. وذكر أنها سنت قانون محاربة التقليد سنة ٢٠٠٨ لمكافحة تهديد التقليد الذي أثر سلباً في اقتصادها. كما منع القانون الجديد الاتجار بالسلع المقلدة وأنشأ وكالة لإنفاذ أحكامه. ومضى يقول إن حكومة بلده تدرك أن تغير المناخ أثر في جميع البلدان، ولذا شجعت الاختراع والابتكار اللذين يسعيان إلى إنتاج الطاقة واستعمالها على نحو فعال ويقلصان من انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون. وواصل كلمته قائلاً إن حكومة بلاده، بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى، عززت الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير نسبة الطاقة المتجددة المستعملة وتوسيع نطاقها. وأضاف أن معهد كينيا للملكية الصناعية، سعيًا منه إلى الانتفاع بالملكية الفكرية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يستكشف بالتعاون مع حكومة سويسرا آفاق الاعتراف المتبادل للبيانات الجغرافية وحمايتها المتبادلة. وإذ يقر الوزير بأهمية دور البحث في الإبداع والابتكار، ينوّه بإنشاء برنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار. وقال إنه بفضل تحسين سبل النفاذ إلى الكتابات الأكاديمية في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا، وفر هذا البرنامج الدعم للبلدان النامية لإيجاد حلول جديدة للتحديات ذات الطابع التقني على المستويين المحلي والعالمي. وأعرب الوزير عن امتنانه لليوبيو للمساعدة التي قدمتها إلى معهد كينيا للملكية الصناعية ومجلس كينيا لحق المؤلف في مجال البنية التحتية وتكوين قدرات الموارد البشرية عبر أكاديمية الليوبيو. واختتم كلمته قائلاً إن مبادرة بوابة ركن البراءات (PATENTSCOPE) ووصلة تبادل البيانات بين معهد كينيا للملكية الصناعية والأريبيو خير دليل على أن الليوبيو ومديرها العام يدرسان احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها في مجال الملكية الفكرية.

٢٩- وهنأت نائبة وزير الصناعة والتجارة لجنوب أفريقيا رئيس الجمعية العامة على تعيينه في هذا المنصب وتقدمت بالشكر للرئيس الخارج. وعبرت عن وجهة نظرها في كيفية مقاربة القضايا المتعلقة بأهداف الملكية الفكرية ومهامها، لا سيما في سياق تطور الاقتصاد. وذكرت النائبة أن الليوبيو تحتاج، في ضوء التركيز العالمي على التنمية، إلى أن تسترشد بالالتزام بالتنمية والقرارات المتعلقة بها وإلى أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن بوضع الليوبيو معايير للملكية الفكرية فإن عليها أن تقوم بدور هام في ضمان أن هذه القواعد تدعم أهداف التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يولي قيمة كبيرة لمشاركة البلدان النامية وسائر أعضاء الليوبيو. ومضت تقول إنه من المهم لوكالات الأمم المتحدة التي تتعامل مع شؤون التنمية، أن تنسق النهج التي تتبعها من أجل تعزيز الملكية الفكرية. وأضافت قائلة إن الملكية الفكرية الناشئة عن المعارف التقليدية يجب أن تعمم وبالتالي يتم الانتفاع بالتبادل الناتج عن ذلك من أجل تطوير حماية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة والتقليدية في البلدان النامية. واقتрحت النائبة، رغم وضع جدول أعمال الليوبيو بشأن التنمية، أن تدرس الولاية مجدداً لجعلها تتماشى مع الأهداف الأشمل للأمم المتحدة. وأوضحت أن التنسيق من شأنه أن يتناول بعض الشواغل الناشئة عن سياسات الملكية الفكرية، مثل الخلط بين الأدوية العامة والأدوية دون القياسية. وقالت إن النوع الأول من الأدوية يؤدي إلى نشأة تنافس في السوق، لكن مثل هذه المنافع يقوضها الانطباع الذي ينشأ بأن الأدوية العامة هي أدوية دون قياسية أو مقلدة. ومضت تقول إن البلدان الفقيرة لا تزال تنفق أكثر من طاقتها على الأدوية وإن لهذا الأمر وقع كبير على قدرة أغلب الحكومات على تقديم خدمات صحية جيدة لمواطنيها. وأضافت أن هذا الأمر يؤدي كذلك إلى تقويض الحق في الرعاية الصحية الملائمة التي يكافح كل شخص معني لحمايتها. وذكرت النائبة أن البلدان الفقيرة التي تتطلع إلى التنمية هي تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وقالت إن تلك الموارد لا بد من حمايتها. وأعربت كذلك عن قلقها

إزاء رؤية البلدان المتطورة تتنازل عن حقوقها لتعتمد الحد الأدنى من المعايير والاستثناءات المنصوص عليها في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). واقترحت أن تقوم الويبو بدور ملموس في إرشاد هذه الدول الأعضاء بشأن تداعيات ومخاطر التخلي عن مثل تلك الحقوق. ومضت تقول إن المعاهدات الدولية يجب أن تعكس السياسات الوطنية للدول الأعضاء عند تنسيق سياسات الملكية الفكرية لتلبي المتطلبات الوطنية مثل المنافسة الصناعية والتجارة. وأضافت أن ذلك الأمر يحتاج إلى تحقيق توازن بين مصالح الدول الأعضاء على أسس عادلة ومنصفة. وأشارت النائبة إلى أن اتباع نهج من جانب واحد من شأنه أن يقلص من القيمة والمنافع التي تطمح إليها البلدان بكونها عضو في الويبو. وأكدت ضرورة أن يكون للمعاهدات وقع إيجابي على البلدان النامية التي يجب أن تتلقى التشجيع بدورها لتدرج جميع شؤون الملكية الفكرية الأساسية في سياساتها وتشريعاتها. ولتؤثر، قدر إمكانها، في جدول الأعمال العالمي المتعلق بالصلة بين الملكية الفكرية وسائر السياسات الوطنية، خاصة في البلدان النامية والأقل نمواً. وأعربت النائبة عن قلقها إزاء استمرار اللجنة الحكومية الدولية في العمل من دون تحقيق أي إنجاز. وأعربت عن اعتقادها بأنه تم جمع القدر الكافي من المعلومات وبالتالي رأت أنه لا يوجد سبب يعوق المضي قدماً في هذا الموضوع. وأشارت إلى أن ولاية اللجنة الحكومية الدولية جددت جزئياً، غير أنه يجب وضع حد زمني لكي تتجز اللجنة عملها وتحرز تقدماً. وقالت إن جنوب أفريقيا أحرزت تقدماً في هذا الصدد، وإن القانون الوطني بشأن حماية المعارف التقليدية معروض على مجلس الوزراء، غير أن المعارف التقليدية لا زالت تمتلك بشكل غير مناسب على مستويات مثيرة للجزع، في الوقت الذي تناقش فيه الدول الأعضاء هذه القضية. واستدركت قائلة إن هناك نظرة سائدة بأن الويبو لا تأخذ الموضوع على محمل الجد، وإن الافتقار إلى صك ملزم أضر بالبلدان النامية أكثر. وحثت النائبة الجمعية العامة على أن تدلي ببيان مناسب على إثر الطلب الذي قدمته مجموعة البلدان الأفريقية والبلدان الشبيهة بها. وقالت إن ذلك الأمر من شأنه أن يتيح لجنوب أفريقيا الفرصة في أن تدخل في المنافسة وتبرز قوتها وتمضي قدماً في تطوير الملكية الفكرية. ودعت النائبة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ إلى أن تعكف على منع إنفاذ شؤون لا تتماشى مع المصالح الناتجة عن نظام الملكية الفكرية، وقالت إن على اللجنة أن تدير هذه العملية بشكل مناسب وألا تنفذها بشكل يضر بالبلدان النامية لأن ذلك يقوض من قدرتها على المضي قدماً في قضايا أكثر صلة بالتنمية لديها. وذكرت النائبة الأعضاء بما يقع عليها من مسؤولية لضمان أن تكون التنمية في صميم أنشطة الويبو. واختتمت النائبة كلمتها طالبة من الويبو أن تأخذ مسألة التسويات الناتجة عن الوقع على محمل الجد وأن تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الصكوك التي ستنفذ. وقالت إن النصيحة لابد أن تتضمن تحليلاً للكلفة في مقابل المنفعة إذ إن أغلب البلدان النامية ليست لديها القدرة التقنية على القيام بمثل هذا التقييم. وقالت إن الويبو ستشارك بشكل كبير في هذه العملية، وأوضحت أن الدول الأعضاء ليست مشاركة من أجل مصلحتها الخاصة لكن لتطوير أوضاع الفقراء في الدول النامية. وشددت على التعجيل بذلك الأمر لأن هؤلاء الفقراء يحتاجون إلى الإغاثة من الفقر الذي يعانون منه. وقالت إن الفقر لا يورث وإن على كل دولة التصدي له بحسم.

٣٠- وأثنى نائب وزير التجارة والصناعة في زامبيا على المدير العام إدارته للويبو منذ تعيينه في سنة ٢٠٠٨. وأعرب عن سروره لأن لجنة التنسيق انتخبت نواب المدير العام ومساعديه لدعم عمل المدير العام. وأثنى على المدير العام والويبو على اتخاذ مبادرة لإدراج اجتماع رفيع المستوى للوزراء المكلفين بالملكية الفكرية باعتبار أن تلك الاجتماعات تتيح لهم فرصة للالتقاء وتبادل التجارب حول قضايا الملكية الفكرية ذات الاهتمام المشترك. وشكر نائب الوزير المدير العام والدول الأعضاء في الويبو على قبول زامبيا عضواً في لجنة التنسيق في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧. وعبر عن امتنانه، لدى انقضاء عضوية بلده، للثقة التي منحت لحكومة زامبيا. وقال إن المشاركة في أعمال اللجنة يمثل

شرفا وتحديا بالنسبة إلى زامبيا وإن بلده يأمل أن يشارك في لجان أخرى في المستقبل. وبين نائب الوزير أن الويبو واجهت عدة تحديات منذ انعقاد اجتماعات الجمعيات السابقة وأن الكثير من الأعمال قد أنجزت ولا سيما الاجتماعات الرسمية التي عقدت للمضي قدما بجدول أعمال المنظمة. وأفاد أن لجنة البرنامج والميزانية أجرت مداولات بشأن قضايا هامة من شأن الويبو أن تعتمد كخارطة طريق لتحقيق أهدافها وغاياتها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعبر عن سروره لأن اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أخذ بعين الاعتبار مشروع الخطة الاستراتيجية على الأجل المتوسط لفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ الجاري صياغته. ورأى أن من شأن هذا الأمر أن يساعد الويبو والدول الأعضاء فيها بشكل كبير على التخطيط الفعال وعلى تنفيذ أنشطتها. وقال إن الأهداف الاستراتيجية التسعة المرسومة في البرنامج ستساعد الويبو على ترجمة توصيات جدول أعمال التنمية إلى مشروعات وأنشطة بنتائج متفق عليها. وأضاف أن البرنامج من شأنه مساعدة الويبو أيضا على وضع مقاربة معززة للتكامل لأغراض أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في إطار الاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية والابتكار وأضاف أنه يشعر بالارتياح لتخصيص الويبو الاعتمادات الموجهة لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى زامبيا وتحتاج إلى الحماية المناسبة. واستدرك قائلا إن استحداث نظام لحمايتها ظل إلى حد الساعة بعيد المنال بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وأوضح أن بلده قد لاحظ بقلق كبير فشل اللجنة الحكومية الدولية في التوصل إلى اتفاق بشأن حمايتها خلال اجتماعها الأخير الذي تبين أثناءه أن بعض البلدان المتطورة تعارض استحداث وسائل حقيقية للحماية. وعبر نائب الوزير عن أسفه لأن اللجنة المذكورة لم تضع أية آلية من شأنها مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على حماية تلك الموارد القيمة. وقال إن بلده يناشد المنظمة بجدية على اتخاذ خطوات مستعجلة باتجاه وضع إطار ملزم قانونيا في هذا الصدد. ووصف نتائج المنتدى الرفيع المستوى حول الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية من أجل تحقيق الازدهار والتنمية بالإيجابية جدا. وأشار إلى أن العديد من البلدان الأقل نموا أعادت التأكيد على التزامها بإدماج الملكية الفكرية في استراتيجيات التنمية الوطنية لديها. واعتبر أن إطلاق برنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار الذي تمخض عن شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص، وهو إنجاز هام بالنسبة إلى المنتدى ويهدف إلى إتاحة النفاذ مجانا لمكاتب الملكية الصناعية والجامعات ومعاهد البحث في البلدان الأقل نموا، والنفاذ إلى مجالات علمية وتقنية مختارة على الإنترنت برسوم مخفضة لمكاتب الملكية الفكرية في بعض البلدان النامية. ولفت نائب الوزير النظر إلى أهمية تلك الخطوة نظرا للدور الأساسي الذي يؤديه النفاذ إلى تلك المعرفة بالنسبة إلى عملية الابتكار. وأعرب عن دعم بلده الكامل للبيان الوزاري المعتمد في المنتدى الذي يدعو إلى تخصيص شركاء التنمية مزيدا من الأموال لفائدة مشروعات محددة في البلدان الأقل نموا، ويحث الويبو على تكثيف أنشطة المساعدة على تكوين الكفاءات لفائدة تلك البلدان ودعم تحسين القدرة التنافسية للشركات فيها بتمكينها من النفاذ المنتظم إلى التكنولوجيات الجديدة. ورحب ببيان المدير العام الذي قال فيه إن معاهدة التعاون بشأن البراءات تعدّ العمود الفقري لنظام البراءات الدولي وهو ما يظهر جليا في الارتفاع السنوي لأعداد الطلبات المودعة ونسبة الإيداعات الدولية التي تمثل ما يربو على ٥٠ بالمائة من مثل تلك الإيداعات. وأشار إلى التغييرات العديدة التي أجريت خلال السنوات الأخيرة ومن ضمنها إنشاء محيط إلكتروني موسع والإيداع الإلكتروني وتبادل البيانات بين المكاتب والتي أدت جميعها إلى تحسينات كبيرة على مستوى الفعالية. ونبه بالرغم من ذلك، إلى ضرورة إدخال بعض التحسينات. وقال إن وضع خارطة طريق لمعالجة تلك القضايا المذكورة وغيرها خطوة تستحق الترحيب. ولفت النظر إلى ضرورة الانتباه إلى عدم تجاوز خارطة الطريق الإطار القانوني القائم للمعاهدة وتنسيق القوانين الموضوعية للدول الأعضاء والآثار الإلزامية لتقارير البحث الدولي في المرحلة الوطنية والمبدأ القانوني المتعلق

بافتراض الصلاحية. ودعا نائب الوزير الأمانة إلى ضرورة توضيح بعض المصطلحات الواردة في خارطة الطريق ولا سيما المبادئ العامة المراد منها توجيه طريقة عمل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل في ظل الإطار القانوني القائم. وعبر عن امتنانه للمدير العام والأمانة على إرسال فريق من الخبراء إلى زامبيا لتنظيم سلسلة من حلقات العمل الرامية إلى إذكاء وعي أصحاب المصالح بشأن إجراءات التسجيل بناء على المعاهدة. وأبرز أن حلقات العمل الموجهة بالأساس إلى الجامعات ومعاهد البحث والتطوير، مكنت تلك الجهات المعنية من تحسين إدراكها لعمليات المعاهدة والانتفاع بها بفعالية أكبر. وذكر أن المسودة النهائية لمشروع السياسات العامة في مجال الملكية الفكرية التي أعدت في بلده قد عرضت على الحكومة للحصول على الموافقة النهائية. وأوضح أن مراجعة تشريعات الملكية الفكرية ستستمر بشراكة زامبيا في هذا المجال حتى تمتثل تلك التشريعات للتطورات العالمية في مجال الملكية الفكرية. وقال إن مكتب البراءات في زامبيا يعتزم الشروع قريباً في مراجعة القوانين الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية إذ إن بلده يهدف إلى أن يكون ممتثلًا لاتفاق تريبس في سنة ٢٠١٣ بالنسبة إلى قوانين الملكية الفكرية العامة وفي سنة ٢٠١٦ بالنسبة إلى المنتجات الدوائية. وعبر نائب الوزير عن أمله أن تقدم الويبو المساعدة لمراجعة قوانين الملكية الفكرية في زامبيا. وختم كلمته بالثناء على عمل الويبو في مواجهة التحديات العديدة ومن ضمنها الأزمات الاقتصادية العالمية وعقد الأمل على أن تتخطى المنظمة تلك العوائق وأن تحقق أهدافها بما يعود بالفائدة على كافة الدول الأعضاء والجهات المعنية.

٣١- وهنأ وزير الصناعة لبنغلاديش الرئيس على انتخابه، وقدم له الشكر على طريقته الفعالة في إدارة الويبو منذ أن تولى مهام منصبه، في وقت تحفه التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وشكره كذلك على الدعم الذي قدمه في إنشاء منظمة شاملة وفعالة تلبى متطلبات الدول الأعضاء. وأشار الوزير، شأنه شأن منسق البلدان الأقل نمواً، إلى الإجراءات المتخذة لتعزيز الهيكل المؤسسي في الويبو بغية دعم البلدان الأقل نمواً وتحسين الخدمات المقدمة لها. وأعرب الوزير عن تقديره لإدراج الجزء رفيع المستوى لتيسير الحوار بشأن مستوى السياسات قبل استهلال الأعمال العادية للجمعية العامة. وقال الوزير إن الملكية الفكرية لها اليوم بعد تنموي فيما يتعلق بالعديد من الميادين التي تبدأ بالتنظيم والصحة العامة والأمن الغذائي وتنتهي بإجراء دراسات عن الابتكار على الصعيد الوطني وقضايا التخفيف من وقع تغير المناخ. ومضى يقول إن الملكية الفكرية هي جزء من الحل المتاح للتحديات التي يواجهها العالم، وقد ظهر ذلك في مؤتمر الويبو حول الملكية الفكرية وشؤون السياسات العامة المنعقد في وقت مبكر من هذا العام. وصرح الوزير قائلاً إن وضع تشريع فعال للملكية الفكرية هو المفتاح للتغلب على تلك التحديات. ومضى يقول إن الويبو ظلت، بطبيعة الحال، المحفل المناسب للمداورات وصناعة القرار الجماعي. وأضاف أن الجزء رفيع المستوى سيشجع على قيام الحوار بين أصحاب المصالح فيما يتعلق بالإسهام في مستوى السياسة العامة. وقال إن على البلدان الأقل نمواً أن تدخل في مجتمع المعارف العامة إذا ما أرادت تحقيق التنمية. وقال إن محفل عام ٢٠٠٩ بشأن الملكية الفكرية من أجل البلدان الأقل نمواً الذي نظّمته الويبو يسلط الضوء على جملة أمور من بينها إطلاق برنامج "النفوذ إلى البحث من أجل التنمية والابتكار" الذي من شأنه أن يوفر للبلدان الأقل نمواً النفوذ إلى أدبيات العلوم والتكنولوجيا. وأضاف الوزير أن الويبو ستنتفع من تعزيز اتخاذ تدابير تتسم بالمزيد من العملية لتحقيق فوائد ملموسة للبلدان النامية، وبشكل خاص البلدان الأقل نمواً. واستطرد الوزير قائلاً إن الوصول إلى المعلومات التكنولوجية ليس غاية في حد ذاته وإن المعلومات وحدها لا تكفي لمساعدة البلدان الأقل نمواً، ما لم تكن لدى تلك البلدان القدرة على الانتفاع بها. وقال إن على الويبو بالتالي أن تحدد الأنشطة المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً والموجهة إلى القضايا الأشمل مثل بناء القدرات والأطر القانونية والمؤسسية والسياسية، وعليها كذلك أن تنشئ تياراً معاكساً لهجرة الأدمغة من البلدان الأقل نمواً يقوم على المعارف. ومضى الوزير يقول إن على أصحاب المصالح العمل سوياً لتوفير بيئة

تساعد على تعزيز اكتساب فرص النفاذ إلى التكنولوجيا واستخدام البلدان الأقل نموا لها في سعيها لتحقيق التنمية. وقال إن بنغلاديش وضعت مسألة استخدام التكنولوجيا على رأس أولوياتها، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تتحول بنغلاديش إلى بلد رقمي لديه نظام ملكية فكرية قائم بموعد أقصاه سنة ٢٠٢١. وأضاف أن بنغلاديش آخذة، في سعيها لتحقيق ذلك الهدف، في التركيز على قضايا الملكية الفكرية الخاصة بسياساتها الصناعية الجديدة التي تمر الآن بآخر مراحل الإعداد، تعترزم وضع سياسة للملكية الفكرية تنهض بالابتكار الوطني. وذكر أن الغرفة التجارية لدكا شرعت، بدعم من الويبو، في العكوف على إنشاء مركز لدعم الابتكار والتكنولوجيا. وقال الوزير إنه مع كل هذا التشديد على الملكية الفكرية، فإن البيئة التي تعمل فيها بنغلاديش وغيرها من البلدان الأقل نموا تتغير بشكل سريع بفعل قوى العولمة والتشريعات وأوجه التطور التكنولوجي والتشريع الدولي بشأن شبكات الإنتاج. ومضى يقول إنه يجب النظر إلى التكنولوجيا والدراية والابتكار والإبداع على أنها عوامل أساسية لتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وقال إن البلدان الأقل نموا تواجه للأسف تحديات تفوق ما يتاح لها من فرص، وإن أدوات الملكية الفكرية لا تزال غير مستخدمة في أغلب قطاعات الاقتصاد، لأن العديد من البلدان الأقل نموا تعاني من الافتقار إلى المعارف. وقال إن الويبو عليها، لكي تساعد تلك البلدان على التصدي لهذا الوضع أن تصغي باهتمام لما تطلبه منها. ومضى يقول إن البلدان الأقل نموا تسعى إلى الحصول على دعم الويبو في تعزيز التنمية وتحسين الأمن والنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وصرح بأنه يجب القيام بذلك عن طريق تلقي المساعدة لوضع سياسة ملائمة للملكية الفكرية ووضع إطار مؤسسي يتماشى مع استراتيجيات التنمية في تلك البلدان. وقال إن البلدان الأقل نموا ذكرت أيضا الطريقة التي يمكن للويبو أن تساعد بها في إنجاز النقاط العشر الواردة في جدول العمل المخصص للبلدان الأقل الذي أعده محفل الويبو رفيع المستوى الذي حدد، في سنة ٢٠٠٧، المجالات التي على الويبو أن تركز عليها. واستطرد الوزير قائلا إن الإعلان الوزاري الذي اعتمده الوزراء المشاركون في المحفل رفيع المستوى للبلدان الأقل نموا المنعقد في يولييه/تموز ٢٠٠٩، دعا الويبو إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في سياق الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية، كما طلب من الويبو أن تقدم المساعدة للبلدان الأقل نموا للوفاء بجميع أهدافها المتعلقة بالملكية الفكرية، مع التشديد بشكل خاص على دعم الأنشطة المبتكرة في جميع قطاعات الاقتصاد. وذكر الوزير إن الإعلان يسلط الضوء على أهمية الانتفاع بالملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني، وعلى الحاجة إلى أن تقدم الويبو المزيد من التعاون في رسم استراتيجيات بشأن الابتكار الوطني وفي بناء القدرات المؤسسية. وصرح الوزير أن الإعلان دعا البلدان الأقل نموا كذلك إلى اتخاذ عدد من التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ بالتعاون مع الويبو، بما في ذلك إمكانية المساعدة على تطوير المنتجات المختارة للتصدير إلى البلدان الأقل نموا والنهوض بالانتفاع بالثقافة الوطنية وأوجه الإبداع في المجال الفني، لا سيما كبرى الأعمال وأشكال التعبير التقليدي عن الثقافة، وتحسين قدرة قطاع الأعمال على المنافسة في البلدان الأقل نموا. وقال الوزير إن الإعلان طالب بالتنفيذ التام لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية للبلدان الأقل نموا عن طريق تخصيص ميزانية منتظمة وجلب المزيد من الموارد لدعم الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان الأقل نموا، كما طالب شركاء التنمية بالمساهمة الفعالة فيما يبذله المدير العام من جهود لإنشاء صناديق استثمارية لفائدة البلدان الأقل نموا. وقال الوزير، متحدثا باسم البلدان الأقل نموا، إن تلك البلدان قد تطلب من الويبو الاضطلاع بأنشطة لمتابعة تنفيذ النقاط العشر الواردة في جدول العمل المخصص للبلدان الأقل نموا وتنفيذ الإعلان الوزاري.

٣٢- وشدد وزير الدولة بوزارة العلوم والتطور التكنولوجي في صربيا على تصميم بلده على ضمان تطبيق معايير عالية لحماية الملكية الفكرية من خلال الاستمرار في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية الصادرة عن الويبو ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. واستطرد قائلا إن الاكتفاء

بسن التشريعات من دون إذكاء الوعي وإنفاذ القوانين لن يحقق النتائج المرجوة. ومضى يقول إن بلده قد اعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تركز خاصة على أهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. وبيّن أن تعاون صربيا مع الويبو منسجم مع ذلك البرنامج الاستراتيجي الرامي إلى إرساء محيط ينهض باقتصاد قائم على المعرفة والابتكار ومتطلبات العمل. وأشار وزير الدولة إلى أن المؤسسات الرئيسية في صربيا التزمت منذ انعقاد جمعيات الويبو السابقة بتطوير الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وتعزيزها بمساعدة الويبو. وأضاف أن الحكومة اعتمدت في سنة ٢٠٠٨ خطة وطنية بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأنها عرضت على البرلمان مشروعات قوانين بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وحماية تصاميم الدوائر المتكاملة. وقال إن بلده اقترح أفكارا جديدة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة كوسيلة لزيادة تنظيم الممارسة الجماعية لتلك الحقوق وتيسير الانتفاع بمصنفات المؤلفين. وأشار إلى انعقاد ندوة هامة للويبو في بلغراد بصربيا حول الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وذكر أن برلمان صربيا اعتمد في سنة ٢٠٠٩ قانونا بشأن حماية حقوق مستولدي الأصناف النباتية وصدّق على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي وعلى اتفاق استراسبرغ واتفاق فيينا. وذكر وزير الدولة أن وزارة الزراعة والغابات وإدارة المياه أنشأت وحدة جديدة من أجل تطبيق القانون المعني بحماية مستولدي الأصناف النباتية. وقال إن حكومة صربيا تعدّ تدابير لحماية نتائج البحوث والأنشطة التنموية التي مولتها ولتسويقها وذلك وفقا لسياستها القائمة على دعم الابتكار. وشكر وزير الدولة الويبو على مساهمتها في دعم قدرات مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء، ومن ضمنها صربيا، في مجال تكنولوجيا المعلومات فضلا عن تعزيز الموارد البشرية فيها. وشدد على أن نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية مكن من معالجة الملفات بمكتب صربيا للملكية الفكرية بنجاح. ورحب بالعمل البناء الذي أنجزته المنظمة وعبر لها عن دعمه الخاص لبرنامج "الملكية الفكرية لفائدة الجامعات" الذي أسهم في تحسين الانتفاع بنظام الملكية الفكرية ومكن من تحويل الابتكار إلى منتجات تجارية. وقال إن بلده قد عمل كمنسق لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق خلال سنة ٢٠٠٩. وعبر عن دعم المجموعة لبرنامج الإصلاحات الذي اضطلع به المدير العام. وقال وزير الدولة إنه بالإضافة إلى أعمال دورات مختلف اللجان ومن ضمنها اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الأخير يتعين إيجاد سبل للتسريع في نسق أعمال اللجان. وفي الختام، شكر وزير الدولة الأمانة ولا سيما شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا على ما قدمته من مساعدة لمكتب الملكية الفكرية في بلده وذلك بمساعدته على وجه الخصوص على النهوض بحقوق الملكية الفكرية في صربيا وفي غيرها من بلدان المنطقة.

٣٣- وأعرب وزير الدولة لشؤون خارجية البحرين عن سعادته وهو يشارك باسم مملكة البحرين في الجزء الوزاري الرفيع المستوى الذي يعقد لأول مرة في إطار سلسلة اجتماعات لجمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقال إنها خطوة تأتي لتمثل نقطة انطلاق لتعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء والويبو في جميع المجالات الحيوية وعلى أعلى المستويات. وهنأ الرئيس لانتخابه متمنيا له النجاح والتوفيق وتقدم بالشكر للمدير العام للمنظمة وإدارته التنفيذية على اتباع منهج الشفافية والتواصل المثمر والمستمر مع الدول الأعضاء وعبر عن خالص الامتنان للمنظمة على الجهود المتميزة لتطوير نظام الملكية الفكرية العالمي على كافة الأصعدة خاصة في مجال التنمية. واستطرد قائلاً إن أهمية الملكية الفكرية تعود إلى أنها تنظم العلاقة فيما بين الشعوب كما ارتبط مصير الدول النامية بمصير الدول المتقدمة من حيث الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث تلعب المنظمة دورا رئيسيا ومحوريا في دعم الدول النامية بشكل عام من حيث تطبيق الاستراتيجيات التي تقوم على التنمية المطلوبة من حيث التوازن بين الأهداف الاقتصادية على أن تكون متوازنة كذلك مع الأهداف الاجتماعية وكيفية تفعيل البرامج من أجل التطور الاقتصادي وتشجيع الإبداع والابتكار من

خلال برامج التنمية الوطنية التي تعمل على تقوية بنية الباحثين والعلماء والكتاب والمؤلفين والفنانين وغيرهم. وأشار إلى أنه بات من الأهمية للمنظمة تحديد الأولويات الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة وأن تكون المنظمة وهي الداعية للإبداع هي أولاً مبدعة في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة فضلاً عن تعزيز الملكية الفكرية من أجل التنمية لما يعود بالنفع والفائدة على الفرد والمجتمع كما يجب على الدول المتقدمة الاطمئنان بأن نقل المعرفة لا يخضع للعبة الجمع الصفري وبالتالي عليها المسؤولية في المساهمة في نقل المعرفة والإبداع إلى الدول النامية. وأضاف قائلاً إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تلعب دوراً كبيراً ومهماً في التنمية بكافة أبعادها بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعمل المنظمة على تطوير علاقاتها مع الدول الأعضاء ومن بينها مملكة البحرين في تطوير البرامج الوطنية بشكل عام وفي جوانب التنمية بشكل خاص. وتحدث عن التعاون المستمر والتنسيق المتميز مع المكتب العربي في المنظمة الذي كانت له نتائج ملموسة من خلال تحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة بالملكية الفكرية وتقليص العقبات للانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية هذا بالإضافة إلى دعم مناهج التعليم في المؤسسات التربوية والتعليمية والجامعات الوطنية ودعم خطط برامج تطوير السلطات القضائية والتشريعية بما يتناسب والتطورات العالمية في مجالات الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، قال وزير الدولة إن مملكة البحرين تتطلع لتعزيز التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في كيفية الاستفادة من خبرات المنظمة في ميادين الاستثمار والتصميم والإبداع في ضوء تنفيذ الرؤية الاقتصادية للبحرين لعام ٢٠٣٠ التي تعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى للمملكة في محاور العمل المؤسسي والوزاري والمجتمعي المختلفة حيث تدرس مملكة البحرين كيفية تشجيع الشباب البحريني على الإبداع والتصميم من خلال التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمهنية والتقنية فضلاً عن تشجيع البحرينيين على الانخراط في مجالات التصميم واستثمار الأفكار وتوفير الفرص لتعزيز وسائل تمكين الشباب خاصة تشجيع المرأة البحرينية والنهوض بدورها في خدمة المجتمع. وأعرب عن سعادته بالإعلان في هذا الصدد عن المؤتمر الذي سيعقد في فبراير ٢٠١٠ في البحرين بدعم ومشاركة من المنظمة والذي سوف يركز على الإبداع كمدخل لزيادة الإنتاجية في المؤسسات كما سيتم الإعلان في نهاية المؤتمر عن إنشاء مركز البحرين للإبداع لدعم المؤسسات. وفي الختام جدد الشكر متطلعاً لمزيد من التعاون بين مملكة البحرين والمنظمة لما يحقق أهدافهما المشتركة.

٣٤- وأعرب نائب وزير الصناعة لأنغولا عن شكره للمدير العام على دعوته لحضور جمعيات الويبو، وأكد دعم أنغولا لبرنامج الويبو الاستراتيجي لتطوير الملكية الفكرية، وقال النائب إن أنغولا بعد أن مرت بقرابة ثلاثة عقود من النزاع المسلح، عاشت سبع سنوات من السلم، مكنت الحكومة من تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة، بما يحقق المصلحة لشعب أنغولا. وصرح بأن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الفترة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٨، تراوح ما بين ٢٣,٣ في المائة و١٣ في المائة، وقال إن معدل التضخم قد تهاوى في الفترة ذاتها من ٢٣ في المائة ليصل إلى ١٣ في المائة. وذكر أن الحكومة قامت، بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في سبتمبر/أيلول، بوضع خطة وطنية لاستعادة البنيتين التحتيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والاجتماعي ولتطوير القطاع الريفي، ولإنشاء قطاع خاص قادر على المنافسة. وذكر النائب من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف التخفيف من وقع الأزمة الاقتصادية العالمية، تنويع قاعدة الإنتاج، بما يؤدي إلى إقامة برامج تنفيذية في بعض القطاعات، لا سيما لمعالجة شؤون الصناعة في الفترة من سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٢. وقال إن أحد الأهداف المرجوة هو إنشاء قطاع صناعي وقالب وطني عصريين والنهوض بتنمية الموارد البشرية وقدرة الإدارة التقنية الأساسية لتحقيق التنمية الصناعية. وقال النائب إن تلك التدابير، بالإضافة إلى زيادة معدل التجارة، ستطلب حماية حقوق الملكية الفكرية لضمان تحقيق التنافس العادل والتنمية الاقتصادية السليمة. ومضى يقول إن من المهم إدراك ما تقدمه

الويبو من دعم لمعهد أنغولا للملكية الفكرية، والتمس بتقديم المزيد من الدعم. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، دعا النائب إلى تجديد ولايتها، بما في ذلك إجراء مفاوضات تقوم على النصوص في اجتماعات الفرق العاملة ما بين الدورات. واستطرد قائلاً إنه يجب تحديد تاريخ لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وبمعاهدة التعاون بشأن البراءات، قال النائب إن أنغولا ترى أنه من الضروري أن تغطي أحكام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات مسائل المعالجة الخاصة والمتباينة والمرونة وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، لا سيما للبلدان الأقل نمواً. وأعرب عن دعمه لفكرة تخصيص مبالغ معينة من ميزانية الويبو العامة لتقديم المساعدة التقنية للبلدان الناطقة بالبرتغالية. وشدد على الحاجة الماسة إلى إنشاء صناديق استئمانية تضم موارد مالية إضافية بغية تحديث مكاتب الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً وإدخال الحواسيب فيها. وأعرب الوزير في نهاية كلمته عن دعمه لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، وقال إن من المهم كذلك وضع سياسة واضحة بشأن استخدام المبالغ الاحتياطية المتاحة للمنظمة. وأكد دعم أنغولا لإدارة الويبو التي انتخبها لجنة التنسيق في يونيو/حزيران.

٣٥- وتقدم الوزير العراقي باسم حكومة بلاده إلى الرئيس بالتهاني الحارة على انتخابه رئيساً للجمعية العامة وكذلك لنائبيه متمنياً لهم كل الموفقية والنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة. كما توجه بالشكر والامتنان لمدير عام المنظمة على أدائه الجيد وإدارته الممتازة لها. وتقدم بالتهاني إلى كل من نواب ومساعد مدير العام لمنظمة الويبو على انتخابهم لمناصبهم متمنياً لهم النجاح والتوفيق. وحرص أيضاً على أن يتوجه بالشكر الجزيل للكادر العامل في المكتب العربي في منظمة الويبو، وذلك للدور الفاعل الذي يقوم به المكتب في تكوين الكفاءات العربية في مجال الملكية الفكرية والنتائج الايجابية التي حققتها وسيحققها في المستقبل. وقال لقد كان لهذه المنظمة الموقرة دور هام مع العراق ولا سيما بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية فيه وأعيد تمثيله الدبلوماسي عربياً وعالمياً واعتمد ممثلين للبلاد لمتابعة النشاطات الدولية والعالمية في هذه المنظمة الموقرة، وقال إن حضوره اليوم في أعمال الدورة السابعة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في منظمة الويبو يعبر عن دعمه لجهود المنظمة للوصول إلى السبل والغايات المنشودة. وقال إن بلده يطمح خلال السنوات القليلة القادمة أن يحقق تقدماً في مجال حماية وتعزيز الملكية الفكرية بجوانبها كافة ويأمل من منظمة الويبو تقديم الدعم التقني وتكوين الكفاءات وتدريبها للمضي قدماً في مسيرة التنمية. وقال إن سنوات الانقطاع والعزلة والظروف الاستثنائية التي فرضت على بلده خلال العقد الماضي منعت من مواكبة التطورات العالمية، ومنها التطور في مجال حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن ذلك لم يحل - بالطبع - دون ممارسة المؤسسات المعنية دورها بتسجيل براءات الاختراع وفق التشريعات القائمة والتي سيتم تعديلها وفق قانون الملكية الفكرية الوطني الجديد بما ينسجم والتطور الهائل في مجال حقوق الملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن بلده يسعى إلى أن يستجيب قانون الملكية الجديد للحاجات المتنامية على صعيد حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب عن يقينه بأن بلده بما يمتلكه من موارد اقتصادية وبشرية كبيرة لقادر على اللحاق بالتطور المتسارع في هذا الميدان. ففي مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، ذكر الوزير أن بلده خصص جائزة للإبداع في الفنون والآداب على شكل مسابقة تتفق شروطها مع المعايير الدولية الخاصة بقوانين الملكية الفكرية وتقام في كل عام أثناء الاحتفال الذي يقيمه البلد بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٤ نيسان، وهي جزء من حملة التوعية الخاصة بالمبدعين فيما يخص حق الملكية الفكرية. وذكر الوزير من بين المنجزات إنشاء المركز الوطني لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي أخذ على عاتقه عدداً من المهام من أبرزها التسجيل والتدريب والتوعية الإعلامية وإقامة ورش عمل حول تقنية المعلومات، كان من بينها المشاركة في عدة دورات تدريبية في الخارج لتطوير القدرات المحلية، إضافة إلى ما قدمته الويبو من دورات لموظفي البلد. وقال إن بلده سعى بشكل جدي ومتابع إلى ربط خطط الاستثمار والتنمية المستدامة في حقول الملكية

الفكرية مع الاستفادة من دول أخرى لها السبق في هذا المجال. وذكر أيضا صدور عدد من المنشورات والكتب واللوحات الفنية التي تعبر عن مدى اهتمام العراق بهذا الموضوع بعد عقود من النسيان، وأصبح البلد يمتلك اليوم مركزا متقدما لحفظ الوثائق والكتب وصيانتها بالاستعانة بأحدث الأجهزة المتطورة في العالم. وقال إن بلده بادر وبشكل سريع لتأسيس السجل الوطني للتراث والمعارف التقليدية في العراق من أجل تدوين التراث والموروث المكتوب والشفهي. وذكر من بين المنجزات الأخرى التي يعتز بها الاهتمام بالمتاحف الوطنية وإنشاء مواقع الكترونية خاصة بها يمكن من خلالها الاطلاع على محتوياتها وهي تمثل تراث العراق وحضارته العريقة التي يشهد العالم بأصالتها. وختاما، عبر عن شكره وتقديره للجهود التي تبذلها منظمة الويبو والكادر العامل فيها متمنيا لهم المزيد من النجاح والتقدم.

٣٦- وتقدم وزير الدولة بوزارة العدل لجمهورية السودان بالتحية للحضور وهنأ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية الموقرة، كما أعرب له عن ثقته في قدراته وخبراته الأمر الذي يوفر فرصا طيبة لخروج هذه الدورة بقرارات وتوصيات تدعم مستقبل الملكية الفكرية في شتى أرجاء العالم. وحرص على أن يهنئ سعادة السفير النيجيري السابق على العمل الممتاز الذي قام به إبان توليه رئاسة الجمعية. وتقدم بالشكر للسيد المدير العام للمنظمة الدكتور فرانسس غري لدعوته الكريمة لحضور هذا الاجتماع السنوي، وجدد له التهنئة الحارة لقيادته وإدارته لأنشطة المنظمة. وأعرب له عن سعادته إذ تتابع السودان باهتمام وارتياح مبادراته لتطوير وترقية الأداء في الويبو حتى تتمكن من مقابلة تحديات القرن الحادي والعشرين. وتحدث عن علاقة السودان بالويبو وقال إنها علاقة ذات تاريخ طويل وعريق يعود إلى العام ١٩٧٤، كما أن السودان هو إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة وفقا لاتفاقية إنشائها. واستطرد قائلا إن السودان تمكن من الانضمام لعدد من الاتفاقيات الدولية، ذكر منها اتفاق مدريد الذي انضم إليه في عام ١٩٨٤، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات في عام ١٩٨٤، واتفاقية باريس في عام ١٩٨٤، واتفاقية برن التي انضم إليها السودان في عام ٢٠٠٢. وفي ذلك الإطار، أوضح وزير الدولة للمدير العام وللرئيس وللسادة رؤساء وممثلي الدول الأعضاء أن السودان سوف يتوج علاقته العريقة بالويبو بانضمامه إلى بروتوكول مدريد للعام ١٩٨٩. وقال إنه يتوقع أن تكتمل إجراءات هذا الانضمام في خلال الأيام القليلة القادمة، وإنه على ثقة أن تحقيق ذلك سوف يوفر دعما جيدا للاستثمار الأجنبي المتطور في السودان، وتوسيع العلاقات التجارية مع دول العالم الأخرى. وأضاف قائلا إن وزارة العدل بوصفها الجهة المكلفة بإدارة شؤون الملكية الفكرية في السودان، فهي تولي كافة مجالات الملكية الفكرية جل اهتمامها لقناعتها الراسخة بأهمية الملكية الفكرية في عالم اليوم في كل ضروب الحياة، من اقتصادية واجتماعية وسياسية. وذكر بأن الوزارة قد شرعت منذ فترة ليست بالقصيرة في العمل على تطوير الإدارة المختصة، وهي إدارة مسجل عام الملكية الفكرية، ودعمها بالكادر البشري وتطوير معينات وبيئة للعمل. ونوه وزير الدولة بأن السيد وزير الشباب والثقافة والمعني بإدارة شؤون حقوق المؤلف عبر مجلس المصنفات الأدبية والفنية قد أعلن عن قيام الإدارة الجماعية بشأن الفنون والموسيقى. ولذلك، أعرب عن أمله وجدد عزمته في المضي قدما نحو ترسيخ علاقات التعاون البناء القائمة بين بلادنا ومنظمة الويبو العريقة وتوسيع آفاق هذه العلاقات. واستغل هذه المناسبة، كي توجه، باسم السيد وزير العدل، وإنابة عن حكومة جمهورية السودان، بالدعوة مجددا للدكتور فرانسس غري، مدير عام المنظمة، لزيارة السودان، والوقوف على الجهود التي يجري بذلها على المستويين الحكومي والشعبي للترويج لثقافة الملكية الفكرية، وتشجيع المؤسسات العاملة في هذا المجال. وقال إن السودان يدعم بشدة أنشطة اللجان المتخصصة التي تعدها الدول الأعضاء في الويبو، وخص بالذكر اللجنة التي تبحث في سبل ووسائل إدماج التنمية في كافة مجالات وأنشطة الملكية الفكرية. وبذات القدر، وبوصف السودان عضوا هاما وفعالا في مجموعة الدول الأقل نموا، أعلن وزير الدولة بأن السودان يجدد دعمه وتأييده للنتائج الطيبة التي توصل إليها الاجتماع رفيع

المستوى لإدماج الملكية الفكرية في سياسات التنمية الوطنية الذي عُقد في نهاية يوليو الماضي. وأعرب عن تطلعه بأن تتوفر الإرادة السياسية لدى الشركاء في التنمية في الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتهم نحو تنفيذ كل ما صدر عن ذلك الاجتماع من توصيات بشأن التنمية، وبناء القدرات في أقل الدول نمواً، ونؤيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية فيما يتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى وزير الدولة أن تحقيق أي نجاحات في هذا المجال سوف يدعم جهود الدول في النهوض بثرواتها الكبيرة في مختلف مجالات الملكية الفكرية، وتوظيفها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لشعوبها. وختاماً، أكد استعداد الوفد للعمل مع كافة وفود الدول الأعضاء لإنجاح هذه الدورة، والخروج بنتائج توفر دعماً إضافياً وجديداً لتطوير الملكية الفكرية. وتقدم بالشكر للمدير العام لليبيو، والمكتب الدولي للإعداد الجيد للاجتماعات الأمر الذي سوف يسهم بلا شك في توصل هذه الدورة إلى نتائج قيمة تشكل إضافة حقيقية لترقية الملكية الفكرية.

٣٧- وقدمت وزيرة التجارة والصناعة والتسويق في جمهورية تنزانيا المتحدة شكرها للمدير العام وهنأت الرئيس المنتخب حديثاً وعبرت عن دعمها التام للبيان الذي أدلى به وزير الصناعة في بنغلاديش باسم البلدان الأقل نمواً. وشكرت الوزيرة الليبيو على تنظيم منتدى وطني في بلدها حول دور الملكية الفكرية في تعزيز الكفاءات في مجال التجارة في تنزانيا والذي عقد في دار السلام من ٧ إلى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. ومضت تقول إن المنتدى الناجح الذي شهد إقبالاً كبيراً، قد حظي بمساهمة جمهورية كوريا وماليزيا وأثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وهو أول منتدى يعقد في أحد البلدان الأقل نمواً. ولم يغيب عن بال الوزيرة التحدث عن الإعلان الوزاري حول الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية من أجل تحقيق الازدهار والتنمية في البلدان الأقل نمواً الذي اعتمد في نهاية المنتدى رفيع المستوى المنعقد يومي ٢٣ و ٢٤ يولييه/تموز ٢٠٠٩. ولفتت الوزيرة النظر إلى أن الفقر المدقع الذي تزيد من حدته الأمراض الوبائية مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والسل والمalaria وقلة الغذاء وضعف البنية التحتية في مجال الاتصالات وعدم النفاذ إلى المعلومات، تعد تحديات خطيرة بالنسبة إلى البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ضمنها تنزانيا. وأشارت إلى ضرورة اعتماد كل بلد من تلك البلدان منهج عمل جديد ووضع استراتيجيات جديدة إن اقتضى الأمر ذلك من أجل إيجاد حلول تعالج تلك التحديات بما أنه لا توجد استراتيجية تناسب جميع الأوضاع. وقالت إن دور الملكية الفكرية لن يكون مفيداً إلا إذا تم إدماجها ضمن الاستراتيجيات الجديدة. وأشارت الوزيرة بالتحديد إلى وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وأكدت غياب أي علاج طبي معروف. واستطردت قائلة إن العلاج المطيل للحياة وهو عبارة عن عقاقير مضادة للفيروس الارتجاعي، هو الخيار الوحيد المتاح لضحايا هذا المرض. ومضت تقول إن تردي البنية التحتية وضعف الاتصالات يعوقان توزيع الأدوية في تنزانيا وفي العديد من البلدان النامية. واستدركت قائلة إن القدرة على تقديم الأدوية في نقطة التوزيع تمثل مشكلة كبيرة على المستوى الداخلي وأن التحدي الخطير يتمثل في عدم توفير الأدوية بكميات مناسبة. وشرحت الوزيرة بأن شراء الأدوية المشمولة ببراءة وعلامة ليس في متناول أغلب من يحتاجها بسبب ثمنها. وقالت إن الحصول على عقاقير مضادة للفيروس الارتجاعي بفضل مواطن المرونة الكامنة في اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية هو الخيار الوحيد المتاح وإن كانت أغلب البلدان الأقل نمواً ليست لديها القدرة على صناعة الأدوية. ورأت أن إبرام اتفاقات لتصنيع عقاقير مضادة للفيروس الارتجاعي، بين البلدان الأقل نمواً والبلدان المتقدمة أو البلدان النامية التي لها القدرة على تصنيعها، يعد مقاربة بإمكان العديد من البلدان الأقل نمواً اعتمادها وإن كانت البلدان المتقدمة قد سبق لها توفير عقاقير مضادة للفيروس الارتجاعي وفقاً لاتفاقات ثنائية. وأشارت الوزيرة إلى إعلان الدوحة الوزاري الذي مدد الفترة الانتقالية بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً من أجل تطبيق الالتزامات الواردة في اتفاق تريبس بشأن المنتجات الصيدلانية من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٦، وقالت إنه عاد ببعض الفوائد على عدد من هذه البلدان

التي شرعت في تصنيع صيغ غير مسجلة الملكية من العقاقير المضادة للفيروس الارتجاعي لاستخدامها محليا وتصديرها إلى غيرها من البلدان الأقل نمواً. وذكرت أن ليس في تنزانيا إلى حد الآن سوى شركة واحدة لتصنيع عقاقير مضادة للفيروس الارتجاعي وأنها تلبى ما يقرب من ٣٠٪ من الاحتياجات المحلية. ودعت الوزيرة شركات الأدوية إلى الذهاب إلى تنزانيا للاستفادة من الفرص المتاحة في مجال تصنيع العقاقير المضادة للفيروس الارتجاعي وغيرها من الأدوية. وقالت إن بلدها يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي لا مثيل له جعل منها أحد أفضل الوجهات للاستثمار في العالم من حيث الأسواق المحتملة وغيرها من الحوافز الاستثمارية المتاحة في شبه الإقليم. وبينت الوزيرة في ما يتعلق بقضية الأمن الغذائي أن بلدها يرغب في إحداث تغييرات على مستوى قطاعه الزراعي وأنه أصدر منذ فترة وجيزة استراتيجية جديدة شاملة ومتعددة القطاعات تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية إلى أقصى حد من خلال تطبيق التكنولوجيا المناسبة وتوفير موارد بشرية ذات كفاءة. ومضت تقول إن تنزانيا بحاجة أكيدة إلى تعزيز الأبحاث في مجال التكنولوجيا وإطلاق المبادرات المتصلة بالتنمية من أجل التحول من بلد يصدر المنتجات الزراعية الخام إلى بلد ينتج مواد شبه مصنعة أو مواد جاهزة ذات قيمة مضافة. وأبرزت ضرورة تحسين القدرات الابتكارية وتطوير المهارات التي تكمل تلك المبادرات. وعبرت عن اعتقادها بأن دور الملكية الفكرية ولا سيما البراءات وغيرها من المعلومات العلمية يكمن في هذا المجال المذكور. وقالت إن المعلومات الواردة في البراءات ستساعد على تحديد التكنولوجيا المناسبة ومصدرها لأغراض التفاوض بشأن نقل التكنولوجيا. وبينت أن الاستراتيجيات التي تعتمد على أدوات الملكية الفكرية من قبيل العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية لتسويق المنتجات الزراعية المصنعة أو شبه المصنعة أو الجاهزة من شأنها تحفيز المنافسة السليمة والنزاهة ولا سيما عند توسيع فرص السوق بفضل التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي. وعبرت عن سرورها بتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وعقدت الأمل على أن تكمل أعماله الهامة بالنجاح في المستقبل القريب. ودعت الوزيرة إلى المساعدة على إيجاد حلول للتحديات التي حددتها الأمانة. واختتمت كلمتها بالإشادة بالجمعيات التي اعتمدت بالإجماع جدول أعمال التنمية في دورة مماثلة عقدت في سنة ٢٠٠٨. وعبرت عن ثقتها بأن مهام المنظمة وأنشطتها ستراعي مصالح كافة الدول الأعضاء فيها بغض النظر عن مستويات النمو فيها من خلال تطبيق التوصيات بنجاح. وقالت إنها تتطلع من هذا المنطلق، إلى التطبيق الفوري لكافة التوصيات.

٣٨- وأعرب وزير التجارة والصناعة لناميبيا عن شكره للويبو على إدراج الجزء الوزاري رفيع المستوى في أعمال الجمعيات، وهناً رئيس الجمعية العامة للويبو على انتخابه لهذا المنصب وأثنى على الرئيس الخارج لأدائه القدير أثناء فترة ولايته. وأشار الوزير إلى مبادرة المدير العام التي سلطت الضوء على أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال، وخص بالذكر ما يقوم به من عمل مستمر لإزالة الغموض عن هذا الموضوع في إطار التنمية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية. وقال الوزير إن التطرق لشؤون تتعلق باللجنة الحكومية الدولية هو أمر بالغ الأهمية، وإن ما يبعث على القلق الشديد هو عدم إحراز اللجنة لنتائج ملموسة حتى الآن. وأعرب عن دعمه للمقترح الذي تقدمت به مجموعة البلدان الأفريقية قبل الدورة الرابعة عشرة للجنة المذكورة، وطالب بالتمديد للجنة بولاية محددة لتجري محادثات تستند إلى وثائق بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وسلط الوزير الضوء على انخراط قطاع التنمية الصناعية والشركات الصغيرة والمتوسطة لناميبيا في جدول أعمال التنمية الوطني، وشدد على الحاجة إلى بناء قدرات بشأن الثروة البشرية وإلى اكتساب التكنولوجيا وتطوير المهارات التقنية وتعزيزها بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتطوير قطاع المقاولات وإتاحة فرص العمل وتقليص معدلات الفقر. ولهذا الغرض، مضى يقول إن جدول أعمال الملكية الفكرية له أهمية كبرى في تحسين قدرة ناميبيا على الإنتاج الصناعي وفي تحسين الإنتاجية والجودة والمعايير والقدرة التنافسية في السوق العالمية. وأضاف قائلاً

إن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني ومتعدد الأطراف هي أساسية، ويبرهن على ذلك المركز الرابع الذي حصلت عليه ناميبيا في تقرير القدرة التنافسية الذي أعده منتدى الاقتصاد العالمي بشأن البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، إذا حققت ناميبيا هذا المركز بفضل ما اتبعته من سياسة مالية حذرة وإدارة رشيدة وما قامت به من مساءلة على الصعيد الوطني. واختتم الوزير كلمته بذكر الولايات المتحدة الأمريكية وما أحرزته من تقدم على مدى السنوات الأربعين الماضية، إذ إن حركة الحقوق المدنية لديها تشدد على شؤون الشمولية وتكافؤ الفرص.

٣٩- وأعرب المدعي العام، وزير الشؤون القانونية بغيرنادا، عن تحياته لجميع المشاركين البارزين في الاجتماع وهنا الرئيس بانتخابه وعبر عن ثقته بأنه قادر على أداء الدور المنوط به. وشكر المدير العام على الدعوة التي شملت حضور الجزء الرفيع المستوى لسلسلة الاجتماعات السابعة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء وعلى الترتيبات المتخذة من أجل حضور وفده. وشكره أيضا على تقريره الشامل وعبر عن سروره للتطرق إلى التحديات المطروحة، وخص بالذكر القناعة بأن الملكية الفكرية ليست عائقا أمام مواجهة التحديات الناتجة عن تغير المناخ بل هي أداة للتغلب عليها. وقال إنه ينبغي استعمال الملكية الفكرية كأداة لتنمية الدول الجزرية الصغيرة مثل غيرنادا. وفي هذا الصدد، حث المدعي العام المنظمة على تطوير سياسات ملكية فكرية واضحة لتحقيق هذا الهدف. وأقر بحاجة غيرنادا إلى أن تشارك في ميادين جديدة ومختلفة للتنمية الاقتصادية وقال إن الملكية الفكرية أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف. وأشار إلى آخر دورة لبرلمان غيرنادا حدد فيها الحاكم العام سنّ مجموعة من قوانين الملكية الفكرية كأولوية من أولويات الحكومة. وفي هذا الشأن، شكر المدير العام ومكتب المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لأمريكا اللاتينية والكاريبية على المساعدة القيمة المقدمة لبلده عن طريق تزويده بمشروع مجموعة من القوانين. وأضاف أن الحكومة، في إطار سعيها إلى إرساء الملكية الفكرية كركن أساسي لتنميتها الاقتصادية، سنت تشريعا لإنشاء قسم جديد ألا وهو مكتب الشركات والملكية الفكرية وعينت مديرا له. ومضى يقول إن غيرنادا تنتظر نتائج الجمعية الحالية واجتماع مديري مكاتب الملكية الفكرية والاجتماع الوزاري بشأن الملكية الفكرية في بلدان الكاريبي (اللدان سيعقدان من ٩ إلى ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩). وأضاف أن غيرنادا سعيدة باستضافتهما. وأشار إلى أن القضايا التي ستطرح للنقاش في المنتدى ستكون ذات أهمية كبيرة لغيرنادا والدول الجزرية الأخرى المشابهة لها. وأردف قائلا إن هذه القضايا تشمل وضع السياسات الوطنية وصياغة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية وإنشاء إطار كاريبي لحماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية واستحداث نظام إقليمي أو دون إقليمي للبراءات في بلدان الكاريبي. واستطرد قائلا إن هذه الموضوعات هي القضايا المهمة جدا بالنسبة لغيرنادا والبلدان الأخرى في منطقة الكاريبي. واختتم تدخله قائلا إن بلده يتطلع إلى الدعم والمساعدة المتواصلين من قبل المدير العام والويبو.

٤٠- وعبر وزير الصناعة في بنن عن تهانيه للرئيس بمناسبة انتخابه على رأس الجمعية العامة وأكد له دعم بلده طوال فترة ولايته. وشكر المدير العام للويبو على إعطاء المنظمة دفعة جديدة مشددا على تقديره لما تحلت به إدارته من ترشيد ومرونة. وقدم تهانيه أيضا إلى المنظمين بالنظر إلى الترتيبات المؤسسية واللوجستية المتخذة خلال الجمعيات. وقال إن بلده يتشرف بالمشاركة في التجربة الجديدة التي أطلقها المدير العام بشأن استقبال صانعي القرار السياسي وعبر عن ارتياحه لإنشاء هذا المحفل التشاوري الجديد على مستوى الوزراء. وقال إنه يؤيد أيضا مشروع تشييد قاعة جديدة للمؤتمرات تمكن من عقد الجمعيات القادمة في ظروف أفضل. وقال إن موقف بلده في هذا الصدد يماثل موقف مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن بنن، في إطار التعاون القائم بين الويبو وبلده، شارك يومي ٢٣ و ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٩ بجنيف في المنتدى رفيع المستوى حول الملكية الفكرية لفائدة

البلدان الأقل نموا الذي خصص لموضوع الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض تحقيق الازدهار والتنمية. ولفت النظر إلى أن المنتدى اعتمد، لدى اختتام أعماله، خطة عمل تتألف من ٢٣ بندا حول تحقيق الازدهار والتنمية في البلدان الأقل نموا. وعقد الأمل على أن يسهل الانتفاع بالملكية الصناعية تحقيق التطور التكنولوجي بهدف تكوين الثروة وأن يصبح نظام الملكية الفكرية أداة ضرورية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية. ونبه إلى ضرورة التركيز على تقديم المساعدة في مجال تكوين الكفاءات وتحديد الاحتياجات في هذا الصدد واختيار المشروعات التي تناسب تكوين الكفاءات من أجل الانتفاع بالملكية الفكرية إلى أقصى حد. وأشار إلى ضرورة تعزيز معارف البلدان الأقل نموا وكفاءاتها وتكوين خبراء في مجال الملكية الفكرية لنشرها وتدريسها في الجامعات والمعاهد العليا. وأعرب عن إيمانه بأن التحسينات المدخلة على نظام الملكية الفكرية بتعزيز الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص من شأنها تحقيق التنمية والمساهمة في نمو التجارة المحلية والاستثمارات الأجنبية. وشدد على ضرورة انتفاع البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص، بكافة الآليات التي تتيحها الويبو والكفيلة بالنهوض بالملكية الفكرية وتيسير الانتفاع بالبراءات التي تنتقل إلى الملك العام بفضل مصادر المعلومات المجانية من قبيل برنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار أو مراكز المعلومات التابعة للمنظمة. ولفت النظر أيضا إلى ضرورة تقديم الدعم إلى أنشطة الإبداع والابتكار وتمكين نتائج البحوث. واقترح الوزير تخصيص فضاء داخل المنظمة من أجل تيسير النقاء المخترعين بأصحاب المؤسسات الصناعية على أمل أن تقود الشراكة بين الجانبين إلى تكوين الثروات بفعل إنتاج الاختراعات. وذكر أن الهيئة الوطنية المكلفة بالملكية الصناعية في بنن ستتحول إلى وكالة وقال إن ذلك القرار نشأ بفضل الطموح إلى زيادة الإسهام المباشر في استحداث مواطن العمل وتكوين الثروات وهما العاملين الضروريين لمكافحة الفقر والبطالة. وقال إن بلده يطمح إلى زيادة الانتفاع بنتائج البحوث التطبيقية لإنشاء مراكز صناعية، على الأراضي الوطنية، تنتج المواد الاستهلاكية التي تستورد إلى حد هذه الساعة. وقال إن بلده يتطلع أيضا إلى إدراج ما ينتجه من ثمار الأناناس الذي يعرف باسم « pains de sucre » ومن منتجات تستخرج من شجرة الزبدة النباتية، في الأسواق الخارجية وهي منتجات كان بنن يجد صعوبة في فرضها في الأسواق الدولية. وذكر أن الحل الأمثل يكمن في إنشاء علامة جماعية أو بيانات جغرافية. وقال إن بلده يحتاج في مجال الصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية إلى الدعم لوضع سياسة تدرج في إطار الخطة الاستراتيجية للقطاع الصناعي، الجاري صياغتها في بلده. وقال إن بنن يحتاج على وجه الخصوص إلى مساعدة الويبو لوضع الاستراتيجية ذاتها في مجال الاتصالات. وبين الوزير من جهة أخرى أن مجموعة البلدان الأفريقية منفتحة على مبدأ اعتماد صك قانوني ملزم لتنظيم المسائل المتعلقة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وقال إن بلده يؤيد هذا الموقف. وأعرب عن رغبة بلده بوصفه بلدا من البلدان الأقل نموا، في التأكيد مجددا على تمسكه بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وقال إنه يدعم إنشاء صندوق للويبو يتولى تمويل احتياجات تلك المجموعة من البلدان. ووجه دعوة ملحة إلى المدير العام لتكثير الجهود من أجل دعم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وذلك بحشد الموارد المالية الضرورية لتنفيذه. وجدد الوزير التعبير عن امتنانه ودعمه للمدير العام على مبادراته الجديدة التي اتخذها لفائدة الدول الأقل نموا معربا عن أمله أن يستمر برنامج الأنشطة المذكور لتعزيز الكفاءات الضرورية الكفيلة بتكوين الثروات وتحقيق التنمية المتناسقة في البلدان.

٤١- وأعربت وزيرة الشؤون القانونية والدستورية والعدل وحقوق الإنسان والتأهيل في ليسوتو، عن دعمها لما يُبذل من جهود من أجل دمج أنشطة التنمية في مختلف برامج المنظمة، وأثنت على الأمانة لما طرحت من مبادرات لتعزيز المساعدة التقنية وترشيدها، لا سيما للوفاء بالمتطلبات الخاصة للبلدان الأقل نموا التي تقع غالبيتها في أفريقيا. وسلطت الوزيرة الضوء على الحاجة إلى تحقيق توازن جغرافي في تعيين موظفي الأمانة، وشددت على أن الابتكار والإبداع القائمين على دعائم راسخة

ونظام ملكية فكرية قوي، أساسيان من أجل تحقيق التنمية والنمو المستدامين، إلا أنها ذكرت أن كبرى التحديات التي تواجهها ليسوتو هي كيفية إنشاء ثقافة الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار والإبداع وتعزيزهما في بيئة مليئة بالقيود الصارمة، مثل الافتقار إلى الخبرة وضعف البنية التحتية للملكية الفكرية وضعف الإطار السياسي. وقالت الوزيرة إنه من الضروري التأكد من أن أصحاب حقوق الملكية الفكرية يحصلون على منافع ملموسة من النظام، وإن وجود نظام فعال هو أمر مهم بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية لأنه يمنح الثقة إلى قطاع الصناعة. وسلمت الوزيرة كذلك بحاجة البلدان النامية إلى معرفة نظام الملكية الفكرية معرفة جيدة، للتأكد من أنها تستفيد بالحد الأقصى مما لديها من قدرات ابتكارية وإبداعية، وأشارت إلى أن ليسوتو، بوصفها إحدى البلدان الأقل نمواً، تعتمد على إرشادات الويبو وعلى مساعدة خبراءها في مجال تعزيز الملكية الفكرية وإنشاء بنية تحتية للملكية الفكرية تسمح بالمشاركة في تبادل المعلومات القيمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ورحبت الوزيرة بما تبذله الأمانة من جهود ترمي إلى تعزيز مكاتب الملكية الفكرية من خلال طرح مبادرات مثل مشروع الأتمتة والتدريب وبرنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار. ومضت تسرد عناصر برنامج ليسوتو الضخم لمخاطبة الجمهور ولتعليمهم شؤون الملكية الفكرية، وهو برنامج يرمي إلى توعية الجمهور بأن شؤون الملكية الفكرية ليست حكراً على النخبة وأنها ليست بعيدة المنال، لكنها أداة أساسية وعملية. وذكرت أن أنشطة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية شملت إقامة حفل غنائي ومناقشات بين طلبة المدارس الثانوية. وحثت الوزيرة الشركاء في التنمية على دعم جهود إنشاء صناديق استثمارية لصالح البلدان الأقل نمواً لمساعدتها على القيام بجملة أمور منها تناول مسألة بناء القدرات وضمان الانتفاع الفعال بجميع جوانب الملكية الفكرية وتنفيذ معايير صارمة والإنفاذ الفعال للملكية الفكرية، كما طالبت الوزيرة بتوخي الحرص في استخدام موارد الويبو وأوضحت الحاجة إلى إدراج مواد تعليمية غنية بشؤون إنفاذ الملكية الفكرية في مقررات جميع المؤسسات التعليمية وإلى إنشاء وكالات للإنفاذ. وفيما يخص أهمية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كوسيلتين لتوسيع نطاق الملكية الفكرية لجعلها تلبي متطلبات العالم النامي بشكل أكبر، أعربت الوزيرة عما يساورها من قلق لأن بعد سنين من العمل لا زالت دورات اللجنة الحكومية الدولية لا تثمر عن أية نتائج ملموسة، وطالبت الوزيرة الدول الأعضاء بأن تتكاتف لتجد حلولاً مبدعة ومبتكرة لبلورة عمل اللجنة المذكورة في صك دولي ملزم قانونياً بما يؤدي إلى تجديد ولاية اللجنة على تلك الأسس، كما اقترحت ذلك مجموعة البلدان الأفريقية. وسلمت الوزيرة بما تقوم به المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية من عمل لوضع صك قانوني إقليمي بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور. وأعربت الوزيرة عن شكرها للويبو على تنظيم محفل رفيع المستوى لنتناقش فيه البلدان الأقل نمواً بشأن السياسات والشؤون التقنية المتعلقة بإدراج الملكية الفكرية فيما لديها من استراتيجيات للتنمية الوطنية، وأعدت تأكيد التزامها بالإعلان الوزاري الذي اعتمد خلال المحفل. وحثت الوزيرة الويبو على تقديم المساعدة في رسم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والمبتكرة ذات الصلة، كأولوية من أولوياتها. وأعربت عن أملها في أن تخصص الموارد المناسبة للأنشطة المتعلقة بجدول أعمال التنمية، وفي أن تتيح النهج المتبعة لتحقيق أهدافه، كما يرتقبها أصحاب المصلحة، الفرصة لتقليص الهوة في المعرفة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بقدر كبير. وأشارت الوزيرة إلى ما جاء في الخطاب الذي ألقاه المدير العام بمناسبة قبول تعيينه، فقال إنه "لكي يفي جدول أعمال التنمية بما يعد به، من الأساسي في اعتقادي أن نترجم التوافق السياسي إلى مشروعات ملموسة وفعالة. والفرصة سانحة للمنظمة كي تبني بني تحتية معرفية تشمل قواعد بيانات تحتوي على معلومات تكنولوجية وعلمية متاح للجمهور بالمجان، وتعمل بمعايير مشتركة لتبادل البيانات. ومن شأن هذه البنية التحتية أن تسهم بطريقة عملية في مشاطرة الفوائد الاجتماعية التي تدرها أنظمة الملكية الفكرية. وبفضل أتمتة مكاتب الملكية الفكرية والتدريب، يمكن تجهيز المكاتب ومؤسسات البحث والجامعات في العالم النامي

بما يمكنها من المشاركة في تلك البنى التحتية". ونوهت الوزيرة كذلك عن أن وجود المرأة في دوائر صناعة الدول الأعضاء للقرار لا يزال نادرا، ومضت تقول إن استخدام الملكية الفكرية بالشكل الأمثل قد يساعد في حل مشكلات الإنصاف بين الجنسين.

٤٢- ورحب وزير أثيوبيا المكلف بالعلوم والتكنولوجيا بالتغييرات المدخلة خلال السنة الأولى من ولاية المدير العام مثل تنظيم الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة وإنشاء شعبة قضايا الملكية الفكرية العالمية وتعزيز شعبة البلدان الأقل نموا. وأشار إلى أن اقتصاد أثيوبيا يعتمد على الزراعة، من حيث الإيرادات بالعملة الصعبة والعمالة مثلا، في حين أن القطاع الصناعي لا يزال في المهد. وأضاف أن سياسات الحكومة تفر صراحة الحاجة إلى حماية الملكية الفكرية وتعزيز الأنشطة الإبداعية والابتكارية المحلية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتيسير الانتفاع بالملكية الفكرية. ومضى يقول إن أهمية نظام الملكية الفكرية في بلده تتزايد باعتباره أداة للتنمية ويتنامى الاهتمام به من طرف السكان القرويين والحضرين على حد سواء. واسترسل قائلا إن المكتب الأثيوبي للملكية الفكرية المنشأ مؤخرا ركز إلى حد الآن بشكل أساسي على الحماية العادية للملكية الفكرية والانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض نقل التكنولوجيا والتنمية. وأضاف أنه من أجل أن يساهم هذا المكتب بأكثر الطرق فعالية على المدى الطويل، لا بد من إعادة توجيه أنشطته وقد بدأ ذلك فعلا. وشدد على ضرورة مشاركة الويبو والشركاء الآخرين المعنيين بالتنمية في تكوين القدرات، ولا سيما ما يتعلق بالموارد التنظيمية والبشرية. واستدرك قائلا إنه بعد إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا ومن منطلق الإيمان بأن الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية ستعزز اعتماد الحكومة لسياسة وطنية بشأن العلوم والتكنولوجيا وتنفيذها، فإن المكتب الأثيوبي للملكية الفكرية شرع في صياغة سياسة وطنية سنفضي إلى جملة أمور منها مساعدة إدماج الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأردف قائلا إن الجزء الرفيع المستوى للجمعيات يُعقد بعد شهرين فقط من انعقاد المنتدى الرفيع المستوى الذي أُطلق خلاله المدير العام برنامجا لمساعدة البلدان الأقل نموا. وشدد على ضرورة الإشادة بحرارة باقتراح المدير العام الداعي إلى تقديم معلومات تكنولوجية مركزية لفائدة البلدان الأقل نموا. وتابع حديثه موضحا أن هذه المبادرة البارزة ستعزز نظام الملكية الفكرية الوطني وتذكي وعي الجمهور بقيمة المعلومات المتعلقة بالبراءات في تكوين القدرات في المجال التكنولوجي. كما أنها ستحفز النمو الصناعي والاقتصادي والتعاون بين البلدان الأقل نموا والبلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقال الوزير إن أثيوبيا تقدر أنشطة الويبو كما أن التعاون التقني في مجالي الملكية الفكرية وإنشاء المؤسسات ساهم في وضع الحكومة لسياسة التنمية الإبداعية. وأضاف أن بلده يولي أهمية خاصة إلى جدول أعمال التنمية والأنشطة المتعلقة به في أثيوبيا، ولا سيما الأنشطة الموجهة نحو الأثر المرجو التي قام بها المدير العام عن طريق شعبة البلدان الأقل نموا، وأكد على الأهمية التي يوليها بلده لولاية الويبو في مجال حماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية. وأشار إلى أن بلده كان من بين البلدان الخمسة والعشرين التي تتمتع بأكثر تنوع بيئي وأن المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية التي تحتاج إلى التنمية تتناسب مع هذه الموارد الغنية. ومن أجل الاستفادة من هذه الموارد في التنمية الاقتصادية للبلد، التمت أثيوبيا بالتعاون من الويبو. وقال إنه يؤمن بأن صمود أمة ما في القرن الواحد والعشرين يتوقف على قدرتها على الاستفادة من إمكانياتها التكنولوجية. وواصل الحديث قائلا إنه لا بد من فهم كامل لمسألة حل المشاكل بطريقة عملية من أجل التميز والبحث في العلوم والتكنولوجيا. وأضاف أن العلوم والهندسة اللذين يشكلان محرك التطور الصناعي أصبحا أساسيين لنمو الاقتصادات النامية والاقتصادات الأقل نموا وجهود هذه الاقتصادات من أجل استغلال الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وسعى الوزير إلى الحصول على التزام تام من الويبو بتكوين قدرات بلده وبناء بنيته التحتية في مجالي العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك الملكية الفكرية. وأكد الوزير أن حكومة بلده تولي أهمية كبيرة للمشروع الذي أطلقه المدير العام خلال المنتدى الرفيع المستوى بشأن البلدان الأقل نموا في

يوليه/تموز ٢٠٠٩ وإلى الإعلان الوزاري المعتمد فيه، وطلب إعطاء الأولوية لتنفيذ مجالات العمل الواردة في الإعلان. وقال إن تصنيف معلومات البراءات في مجالات مثل الطب والهندسة وتكنولوجيا المعلومات التي تتميز بقيمة اجتماعية واقتصادية كبيرة وخاصة في البلدان الأقل نمواً سيسرّع من تنفيذ مبادرة المدير العام الجديدة بشأن البلدان الأقل نمواً. واختتم الوزير كلمته بالقول إن الهوة بين الأمم الغنية المتقدمة والأمم الفقيرة النامية تكمن في القدرة على الابتكار وأضاف أن البلدان الأقل نمواً هي التي تواجه الظروف الأكثر صعوبة. ومضى يقول إنه لا بد من أن يقدم العالم المتقدم مساعدة مكثفة ومناسبة، ولا سيما الوكالات المتخصصة مثل الويبو. وأشار إلى أن بلده حدد بوضوح خيارات سياسته بشأن العلوم والتكنولوجيا من أجل تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين سريعين وأصلح نظام التعليم العام ونظام التعليم التقني، في حين أن إصلاح النظام الجامعي لا يزال جارياً. وأضاف أن بلده أعاد توجيه الصناعات التحويلية بهدف تحسين جودة المنتج والإنتاجية. كما قال إن وضع نظام وطني للابتكار وبرامج البحث الوطنية ذات الأولوية سيؤدي إلى وضع إطار علمي وتكنولوجي سليم. وأضاف أن الخطوات المقبلة ستكون التنفيذ الكامل مع القيام بالضبط الدقيق، ثم تكوين الكفاءات الصناعات التحويلية والتسويق والتعليم والبحث التطبيقي. وأوضح أن البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا ستتطلب التعاون بين شركاء البلد المعنيين بالتنمية. وقال إن المعارف والتخطيط والعمل الدؤوب هي أنجع طريق لتحقيق التنمية والرفاهية للشعب. وفي الأخير عبر للرئيس عن تمنياته له بالنجاح وأعاد التأكيد على استعداد حكومة بلده للتعاون مع الرئيس لهذه الغاية.

٤٣- وهنأت وزيرة الصناعة والنهوض بالقطاع الخاص في كوت ديفوار الرئيس على انتخابه وعبرت له عن دعم بلدها التام له في إطار تسيير أعمال الجمعيات. وأعربت كذلك للرئيس المنتهية ولايته عن امتنانها لما قام به من عمل ممتاز للتوفيق بين الأطراف أثناء ولايته مما سمح للمنظمة بإحراز تقدم في ملفات هامة مثل انتخاب المدير العام واعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي يعرض الأهداف الاستراتيجية للمدير العام الجديد. وقالت إن اعتماد الأهداف الاستراتيجية التي اقترحتها المدير العام، الذي تعبر له كوت ديفوار من جديد عن دعمها، وتعيين فريق الإدارة الجديد دشن مرحلة جديدة بالنسبة إلى الويبو. وأثنت الوزيرة على فريق الإدارة الخارج على العمل المنجز. وعبرت كذلك عن تهانيتها لمن خلفهم وعن تمنياتها لهم بالنجاح في إدارة البرامج التي ستعهد إليهم وتنفيذها. ومضت تقول إن بإمكانهم التعويل على دعم وفد كوت ديفوار. كما هنأت الوزيرة المدير العام على ما أنجزه من أعمال في غضون سنة. وقالت إن العمل المتبقي كثير وأشارت إلى أن بعض العناصر تستحق الذكر وهي: برنامج التقويم الاستراتيجي وهو مشروع يعتمزم إنجازه على المدى الطويل، وتعزيز التواصل مع الدول الأعضاء، وتحسين الخدمات المتاحة في مجال التسجيل الدولي، وترسيخ ثقافة تتجه نحو تقديم الخدمات والشفافية بحسب اقتراح المدير العام. ولفتت النظر إلى أن الدول الأعضاء تنتظر من الآن فصاعداً تنفيذ البرنامج الذي من شأنه أن يدخل المنظمة في مرحلة جديدة تسمح لها بتلبية توقعات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً واحتياجاتها في مجال التنمية بطريقة فعالة. وربطت نجاح برنامج من هذا القبيل باتباع منهج عمل يعتمد على التوافق والشراكة بين الدول الأعضاء. وبيّنت أن اعتماد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يتطلب ترجمة الإجماع السياسي إلى أعمال ملموسة تمكن البلدان النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من نظام متوازن في مجال الملكية الفكرية يراعي خصوصيات واحتياجات كل شريك. وقالت إن التوافق المنشود والشراكة الضرورية يكتسيان أهمية خاصة عند تنفيذ قواعد الويبو ومعاييرها مبينة ضرورة العمل بروح بناءة للبحث عن حلول تسمح بتجاوز مرحلة الركود التي عرفتتها الويبو منذ عدة سنوات في هذا المجال. ورأت أن التواجد في نظام متعدد الأطراف يتطلب تقديم تنازلات متبادلة والتوفيق بين الأطراف بما يساهم في حيوية النظام حيث لا تعد تلك الأساليب ضعفاً في المواقف بأي حال من الأحوال. وأشارت الوزيرة أيضاً إلى برنامج التعاون من أجل التنمية الذي يمثل بالنسبة إلى بلدها أحد أهم أجزاء البرنامج العام.

وعبرت عن سرورها لما يوليه المدير العام لذلك البرنامج من عناية خاصة والتزامه بأن يصبح واقعا ملموسا بالنسبة إلى البلدان النامية وبينت مدى أهمية ذلك من أجل تعزيز البنية التحتية والموارد البشرية بطريقة تساعد على إرساء محيط ضروري لتحقيق التنمية وشرحت بأن الملكية الفكرية تقوم بدور هام في تحديد سياسات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتنفيذها. وقالت إن بلدها مقتنع بدور الملكية الفكرية في النهوض بالتكنولوجيا والتجارة والبحث عن حلول لمشاكل ناشئة وأنه وضع خطة وطنية لتطوير الملكية الفكرية. وأبرزت أن هذه الخطة التي وضعت بمساعدة الويبو، تنقسم إلى خمسة محاور رئيسية وهي: تحديد استراتيجية للملكية الفكرية وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي في مجال الملكية الفكرية وتحديث إدارة الملكية الفكرية والنهوض بالانتفاع الاستراتيجي بالملكية الصناعية من جانب المؤسسات والنهوض بالملكية الفكرية في قطاع التعليم والبحث. وأضافت أن الخطة الوطنية لتطوير الملكية الصناعية تشكل أداة استراتيجية يعترف بلدها الاعتماد عليها لاكتساب قدرة تنافسية في بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية تمكنه من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأفادت في هذا الصدد، أن بلدها يعتمد على دعم الويبو لتنفيذ هذه الخطة. وقالت إن البرنامج الذي يعترف المدير العام تطبيقه يعلن انطلاقة عهد جديد بالنسبة إلى المنظمة وعبرت عن سرورها بلدها ودعمه للمبادرات المتخذة في إطار القضايا العالمية. وبينت الوزيرة أن الويبو منظمة تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية وطالبتها باقتراح الحلول لمشاكل من قبيل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة ونقل التكنولوجيا. وأنهت الوزيرة كلمتها بتقديم الشكر إلى الأمانة التي نظمت الجزء رفيع المستوى الذي منح الفرصة لتبادل الآراء والشواغل والتعبير عن التوقعات الخاصة بكل طرف. وعقدت الأمل على أن تعقد الدورة القادمة في قاعة مؤتمرات أكبر حجما وأكدت أن كل اقتراح يرمي إلى تسوية هذه المسألة سيحظى بدعم كوت ديفوار. وتمنت الوزيرة أن تكمل أعمال الجمعيات بالنجاح.

٤٤- ورحب نائب وزير العدل في غانا بالدعوة التي وجهت إليه للمشاركة في الجزء رفيع المستوى من أعمال الجمعيات، وأعرب عن رضاه على الإجراءات المتخذة من أجل تحسين الشفافية والمساءلة في الويبو، وعلى المشاركة الكبيرة للدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية لفترة السنتين التاليتين. وأعرب عن سروره بتوجيه الاهتمام إلى أنشطة تتعلق بالابتكار والدعم ونقل التكنولوجيا. وقال إن وفده تابع عن كثب العمل الذي قامت به اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وأعرب نائب الوزير عن أمله في أن تثمر المناقشات المستقبلية عن وضع برنامج متوازن. وأعرب عن تقديره لما تبذله الويبو من جهود في الوقت الراهن من أجل تعزيز استخدام الملكية الفكرية وحمايتها على المستوى العالمي كأداة للتنمية وتكوين الثروات، وعبر عن تطلعه إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأبدى نائب الوزير سروره بالقرار الذي اتخذته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن تنفيذ ٤٥ توصية بشكل مرن وموضوعي، وأعرب عن أمله في تحقيق المزيد من التوافق في الآراء والمرونة لضمان أن متطلبات الدول الأعضاء تلبى من خلال مشاريع ملموسة وفعالة. وتقدم نائب الوزير بالشكر إلى الويبو على ما تضطلع به من أنشطة كثيرة في غانا بهدف تعزيز نظام الملكية الفكرية فيها، وأعرب عن تطلعه إلى استهلال أنشطة، بموجب خطة التنمية التي وقعت مع الويبو سنة ٢٠٠٨، ترمي إلى تحسين نظام الملكية الفكرية والانتفاع بحماية الملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية والازدهار. وقال نائب الوزير إن غانا تدرك أن تحسين نظام الملكية الفكرية سيساهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة التجارة والاستثمار على الصعيدين المحلي والدولي. وأضاف أن هناك زيادة سجلت في قيد العلامات التجارية وعلامات الخدمات ولعل ذلك يعود إلى انضمام غانا إلى بروتوكول مدريد في سنة ٢٠٠٨، كما سجلت زيادة في قيد الرسوم والنماذج الصناعية بعد أن انضمت غانا إلى اتفاق لاهاي في سنة ٢٠٠٨. وقال نائب الوزير إن لغانا ثقافة غنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور، وإنها بذلت جهودا من أجل حماية تلك الأصول. وصرح قائلاً إن أصحاب المعارف التقليدية بحاجة للحماية من تعرض حقوقهم للانتهاك من خلال الامتلاك غير المشروع لتلك المعارف

والانتفاع بها واستغلالها فيما يتخطى السياق التقليدي. وذكر نائب الوزير أن اللجنة الحكومية الدولية أحرزت تقدماً في العمل تجاه تحقيق نتائج ملموسة بعد انقضاء عقد من الزمان من المداولات الطويلة والمحادثات القائمة على البحث ومن الدراسات والرؤى الموحدة بشأن القضايا النظرية. وحث نائب الوزير الدول الأعضاء على اعتماد أطر زمنية محددة بوضوح وأهداف محددة وعلى التعاون بشفافية ومرونة في المساعي الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء في ميادين تطرح مشكلات وكذلك في استكمال العمل الذي تم بالفعل. ورحب بمشروع الصك الذي تقدمت به المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية، الذي اعتمده مجلس وزراء الدول الأعضاء في المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، وأعرب عن أمله في أن تركز اللجنة الحكومية الدولية من حيث المضمون والإجراءات على التوصل إلى صك دولي ملزم قانونياً عن طريق تحديد أهداف وأطر زمنية ملموسة. وأعرب عن خالص تقديره للدول الأعضاء التي اضطلعت بأنشطة التعاون التقني في مجال الملكية الفكرية في غانا، وخص بالذكر سويسرا. وصرح نائب الوزير بأن مشروع الملكية الفكرية المشترك بين سويسرا وغانا ينفذ من خلال معهد سويسرا للملكية الفكرية، وقال إنه يتطلع إلى تحقيق القدر ذاته من التعاون مع فنلندا إثر توقيع مذكرة تفاهم معها. وسلم نائب الوزير بأهمية القرارات التي يجب أن تتخذ أثناء أعمال الجمعيات، وأكد مشاركة وفده وتعاونيه بشكل كامل.

٤٥- وأشاد وزير التجارة والصناعة في نيجيريا بالمدير العام وهناك على جهوده المبذولة للتواصل مع الجميع عن طريق رؤيته وبرنامجه عمله وأولوياته وعلى التزامه بتنفيذ جدول أعمال التنمية واستراتيجيات تكوين الكفاءات والملكية الفكرية كأداة للتنمية المستدامة. وقال إن حقوق الملكية الفكرية لم تكن أبداً أهمية أكبر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتأثير في قضايا مختلفة مثل الصحة العامة والزراعة والتعليم والتجارة والسياسة الصناعية والمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي والبيوتكنولوجيا والإنترنت وقطاعات الترفيه والإعلام. ورأى أن إدراك تحديات الملكية الفكرية التي يواجهها كبار راسمي السياسات هو أمر أساسي لوضع سياسات مستنيرة في جميع مجالات التنمية البشرية. وقال إن مجالات الاهتمام الحاسمة تشمل الصحة العامة ونقل التكنولوجيا ومستقبل الملكية الفكرية في نظام تجاري متعدد الجنسيات مع تعليق الأهمية الواجبة على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وجوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ومشكلات البيانات غير الكافية وتنسيق المعاهدات الجديدة وتعزيز صياغة سياسات وطنية فعالة ودمج سياسات الملكية الفكرية في الاقتصادات النامية. وأردف قائلاً إن البلدان النامية، إذ تتصدى لبعض تلك القضايا، لم يعد لها الخيارات وأوجه المرونة السياسية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة بالانتفاع بحقوق الملكية الفكرية لدعم التنمية التطبيقية مما يعزى جزئياً إلى المعايير الدنيا العالية نسبياً المفروضة بموجب اتفاق تريبس وإن التحديات التي تطرحها تلك القضايا على راسمي السياسات هي تحديات لا يستهان بها. وأعرب عن تقدير بلده الشديد لدور الويبو كمؤسسة عالمية يجب عليها أن تستمر في قيادة التطور المعاصر في مجال الملكية الفكرية وأطرى على الويبو المساعدة التي تقدمها إلى بلده لدعم إطاره الوطني للملكية الفكرية. ومضى يقول إن الفضل في الجهود الوطنية المبذولة حالياً لدمج الملكية الفكرية بما فيها حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية في أنشطة التخطيط الاقتصادي الجزئي يعود إلى ذلك التعاون. واسترسل قائلاً إن الملكية الفكرية تدرّس في الوقت الحالي كجزء من المنهج الدراسي لعدة مؤسسات وإنها عمت في الأوساط الحكومية ككل بهدف جعلها جزءاً لا يتجزأ من الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية. وأضاف قائلاً إن بلده بوصفه في عداد أهم البلدان المنتجة للأفلام في العالم يبدي تحملاً خاصاً لمضاعفة جهوده للعمل مع الويبو وجميع أصحاب المصالح من أجل تحسين نظام الملكية الفكرية الراهن بهدف تعزيز فعاليته لمكافحة القرصنة وحماية الابتكار والإبداع. وإذ تقوض القرصنة النشاط الإبداعي والإنتاجية والتنمية الفنية، ارتأى أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة بحيث يعترف التطور الرقمي بالملكية الفكرية ويكافئ النشاط الإبداعي. واستطرد قائلاً إن بلده يواجه تحدياً كبيراً في

التصدي لتقليد المستحضرات الصيدلانية ومنتجات صناعية أخرى وإن الآليات الوطنية الراهنة تستغل أقصى استغلال لمواجهة تلك التحديات ورحب ترحيبا شديدا بأي مساعدة قد تقدمها الويبو لتكميل الجهود المبذولة حاليا. وعلاوة على ذلك، لفت النظر إلى وفرة المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور في بلده وأعرب عن قلقه للمأزق الراهن وعدم التقدم في استكمال عملية اعتماد صكوك ملزمة دوليا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لأن ذلك الجانب من الملكية الفكرية يكتسي أهمية بالنسبة إلى أفريقيا والبلدان النامية الأخرى بقدر الأهمية المتعلقة على سائر جوانب الملكية الفكرية في باقي بلدان العالم. وطلب إلى الجمعيات الحالية إمعان النظر في تلك المسألة بصورة حاسمة وبحث مسألة إصدار إرشادات ملائمة لإعادة بدء العمليات دون أي تأخير. واختتم بيانه قائلا إن بلده ملتزم بتطوير الملكية الفكرية وأنه سيظل يعتمد على دعم الويبو وتعاونها تحقيقا لأهدافه الإنمائية الوطنية.

٤٦- وهنأ وزير الثقافة في إكوادور، متحدثا باسم منتدى وزراء الثقافة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، السفير ألبرتو دومون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وقال إن عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر بلغ ١,٢ مليار شخص على الأقل وفقا للإحصاءات الأخيرة بشأن الفقر في العالم وأفاد أن ذلك الواقع يتطلب اهتمام الجميع وينبغي أن يدفع كافة الأطراف إلى الإعلان بوضوح أن السياسة الأفضل هي تلك التي تمكنا من تناول هذا الوضع الذي لا يمكن تبريره بشكل مباشر. ورأى الوزير أن ذلك الرقم يبين على وجه الخصوص ضرورة العمل على الترويج لأهمية الملكية الفكرية حيث أن الأعمال الفكرية الإبداعية والبحوث العلمية والنشاطات القائمة على المعرفة خلقت فرصا لفائدة الأفراد والمجتمعات والشعوب والأمم. وأشار إلى أن الملكية الفكرية هي إحدى أفضل المؤشرات على قيمة الحياة الفردية وقيمة الحياة الجماعية. وقال إن الإبداع والابتكار عوامل أساسية في تقدم الظروف الإنسانية فضلا عن كونها ضرورية لتحقيق التغيير. ودعا دورات الويبو إلى التركيز على العلاقة الوثيقة القائمة بين المعرفة والتنمية. وقال إن التنمية تعني التضامن وتعادل العلاقة التي يقيمها كل فرد مع معارفه وأشكال التعبير الفني لديه وتاريخه. وبين أن التنمية الحقيقية لن تتحقق إذا لم تشارك الأغلبية في هذه الدورات وذكر أن دستور إكوادور المعتمد حديثا يعترف بثلاثة أصناف من الملكية: الملكية الخاصة والملكية العامة والملكية المشاعة. وقال إن إكوادور بوصفها دولة متعددة القوميات والثقافات فإنها تفر بأن الغرض من الوجود يتمثل فيما تشير إليه شعوب البلدان الأندية بعبارة "سوماك كوزاي" بمعنى الحياة السليمة التي تعتمد بطبيعة الحال على إنتاج المعارف وإتاحة النفاذ إليها بهدف منح الفرصة لتخيل عوالم أخرى. وأوضح أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية في غياب ما تقدم من إنتاج المعارف والنفاذ إليها. ورأى في ما يتعلق بالثقافة، أنه لا يمكن تطبيق السياسات العامة في فراغ. وأقر الوزير بأن الإبداع والابتكار عمليتان ثقافيتان بالأساس وقال إن الثقافة هي الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة. واعتبر نتيجة لذلك، أن كافة الجهود المبذولة لدعمها حاسمة. وذكر أن المعارف التقليدية المتوارثة عن الأجداد وما قد يترتب عنها من آثار على رفاهية الحياة اليومية، هي أحد عناصرها. وقال إن بلده لا يمكن له أن يتخيل المستقبل من دون تلك الذاكرة معربا عن ارتياحه لتولي الجمعية العامة فحص الموضوع المعني. وعبر عن قلقه إزاء انعدام النتائج بعد مضي عشر سنوات من العمل واستطرد قائلا إن بلده مقتنع بأنه لا يجب البحث عن القرارات النهائية فحسب حيث أن الحوار النشط أساسي عندما يحين الوقت لاتخاذ قرار بشأن المستقبل وبشأن الشكل الذي ستتجسد فيه الأفكار السياسية التي تعبر عنها تلك الحوارات والقرارات. وصرح الوفد أن المعارف المتوارثة عن الأجداد تعد فرصة حقيقية للمجتمع بالنسبة إلى المستقبل ورأى أنها ليست عنصرا جماليا من الماضي. وأضاف أن الذاكرة بالنسبة إلى بلده تعد عنصرا جوهريا في سياسة التنمية. ورحب المتحدث بدعوة صانعي القرار السياسي لحضور الدورات التي من شأنها إعادة إطلاق مسار فحص قضايا الملكية الفكرية والتعمق فيها. وقال إنه يتفق مع رئيس إكوادور على القول بأن العالم يعيش في فترة تغير العصر بدلا من

عصر التغيير. ودعا إلى ضرورة أن يفقد مفهوم الملكية الفكرية إلى ظهور مسار يتميز بالتفكير المبتكر والمبدع بهدف تيسير التكيف مع الأوضاع الجديدة. وهنأ الوفد المدير العام لأن الويبو مفتوحة أمام تلك الخيارات. وقال إن إكوادور تؤيد اتخاذ قرارات بشأن صياغة سياسات عامة تكافح الفقر وتدعم أنظمة الرعاية الصحية المتاحة للجميع وإتاحة التعليم في ظروف متساوية وإنشاء صناعات قابلة للحياة وصديقة للبيئة. وأشار إلى استحالة تحقق تغير العصر دون أن نحرص على تطوير علاقتنا بالتكنولوجيا الجديدة أكثر من حرصنا على تطوير تلك التكنولوجيا. ولفت الوفد النظر في معرض حديثه عن التكنولوجيا، إلى وجود فرص ثقافية لتجديد فهمنا للأوضاع الاقتصادية المرتبطة بإنتاج المعارف والانتفاع بها وقال إن الويبو تواجه تحديا هائلا في هذا الصدد. وختم الوفد كلمته مشيرا إلى ضرورة اعتبار الملكية الفكرية صنفا من الأصناف الثقافية. وأكد أن الملكية الفكرية سينتهي بها الأمر لتصبح مفارقة تاريخية إذا كان الأمر خلاف ذلك. وبين أن المنظمات الدولية ملزمة بتقديم الحلول السليمة في الفترات التي يمر فيها العالم بأزمات.

٤٧- وعبر وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس عن تهانيه للرئيس بمناسبة انتخابه وعبر عن عميق شكره للمدير العام للويبو، على دعوته الكريمة وأشاد بمبادرته الطيبة المتعلقة بإتاحة "جزء وزارى" عند افتتاح الجمعيات بما يشهد على أهمية حماية الملكية الفكرية التي تعد المهمة الرئيسية التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة. وأضاف أن بلده بوصفه عضوا مؤسسا لاتفاقيتي باريس وبرن، يولي أهمية خاصة للقواعد والمعايير الدولية نظرا لاقتناعه بأن من شأن تلك القواعد السماح بوضع أساس لعلاقات اقتصادية متوازنة. وأفاد أن بلده نجح من هذا المنطلق بقيادة الرئيس بن علي، في إقامة علاقات رائدة مكنت من تعزيز آليات حماية الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن هذه الخطوات تتدرج ضمن مشروع ربط الاقتصاد التونسي بمحيطها الدولي بما أن بلده أصبح منذ الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ أول بلد من جنوب البحر الأبيض المتوسط ينشئ فعليا منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وقال إن عملية الانفتاح الاقتصادي أثمرت نتائج إيجابية حيث تضاعفت المبادلات أربع مرات ولا سيما قيمة الصادرات من الصناعات التونسية التي ارتفعت من ٢,٣ مليار يورو في ١٩٩٥ إلى أكثر من ١١ مليار يورو في سنة ٢٠٠٨ مما يسمح لبلده بتحديد أهداف أكثر طموحا في إطار الاستراتيجية الصناعية لسنة ٢٠١٦. وقال إن تحقق ذلك الاندماج السريع في الاقتصاد الأوروبي يرجع الفضل فيه إلى الإصلاحات التي أجريت ولا سيما تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والامتثال للمعايير الأوروبية. وقال إن بلده أسس في هذا الإطار منذ سنة ١٩٨٢ المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية المكلف على وجه الخصوص بالسعي نحو تحقيق انسجام الإدارة التونسية مع القانون الدولي في هذا المجال. وأضاف أن بلده ما فتئ يعمل على إصلاح إدارته المعنية بالملكية الفكرية وذكر الوزير إصدار قانون الملكية الأدبية والفنية وإنشاء مجلس وطني لمكافحة التقليد. وأضاف أن تونس تقيم علاقات تعاون ممتازة مع الويبو وتستفيد من برنامج تعاون منتظم ومهيكل يحكمه اتفاق إطاري للتعاون وبرامج دورية للتنفيذ. وعبر الوزير عن ارتياح بلده للمستوى المرضي الذي وصلت إليه تلك العلاقات بفضل العمل في جو يتميز بالتنسيق والتشاور المثالي بين الإدارات الوطنية المعنية ومختلف هيكل المكتب الدولي ولا سيما مكتب المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات للبلدان العربية. وقال إن بلده يعقد الأمل على زيادة تعزيز هذه الروابط ولا سيما بمواصلة الويبو تقديم المساعدة في مجال التكوين والتوعية بهدف تطوير خطة عملها وتوسيعها. وعبر الوزير عن ارتياح بلده أيضا حيال التزام المدير العام للويبو شخصيا بتطوير دور المنظمة لوضع نظام دولي بشأن الملكية الفكرية يكون متوازنا وفي متناول الجميع وبكافئ الإبداع ويحفز الابتكار. وأعلن أن بلده موافق على الأهداف الاستراتيجية الجديدة المعدلة والموسعة للويبو وأنه لن يدخر أي جهد لدعم برامج الإصلاح المعترزم تنفيذها والخطة الاستراتيجية على الأجل المتوسط ٢٠١٠-٢٠١٥. وعقد الوزير الأمل على أن تتوج أعمال الجمعيات بقرارات عملية تساهم في تحقيق تطلعات الجميع.

٤٨- وأعرب وزير التنمية الاقتصادية في حكومة ملديف عن سعادته بأن هذه هي المرة الأولى التي بدأت فيها الجمعية العامة لليبيو بجزء رفيع المستوى، مما يعكس الرؤية الحيوية للمدير العام. وأشاد بهذه المبادرة المناسبة والمهمة وعبر عن شكره لليبيو. وأقر الوزير بالدور الحاسم الذي تؤديه الملكية الفكرية في التقدم التكنولوجي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لبلده. ومضى يقول إنه منذ وصول أول حكومة منتخبة ديمقراطيا إلى الحكم في بلده، التزمت بالعمل مع اللجان الدولية في جميع مجالات التنمية، بما فيها تنفيذ المعايير المقبولة عالميا لحقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية صُممت لتواجه التحديات المطروحة وتجعل الحكومة تلعب دور المسهل لتجديد الاقتصاد المحلي وإعادة هيكلته. واستطرد قائلاً إن هدف السياسات يركز على ثلاثة عناصر أساسية وهي: تحويل مؤسسات تقديم الخدمات العامة إلى شركات تجارية؛ وتوسيع نطاق دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد؛ وتنويع القاعدة الاقتصادية. واسترسل يقول إن بلده تعترف بحقوق الملكية الفكرية كوسيلة لتوليد الثروة القائمة على المعارف. وأضاف أن كون اقتصاد بلده اقتصاد صغير وهش معرض للعديد من التحديات الإنمائية تطلب البعض منها بذل المجتمع الدولي لجهود منسقة. وقال إن هذه التحديات شملت تكوين القدرات في البلد ومضافة جهود المجتمع الدولي. وعقد الوزير أملة على أن تضطلع جمعيات الدول الأعضاء بدور حيوي لتوليد الزخم الضروري لمواجهة التحديات التي تواجهها بلدان مثل بلده. وعلى المستوى الوطني، قال إن حكومة ملديف أعطت أولوية قصوى للوفاء بالتزاماتها الدولية، ولا سيما التزاماتها بموجب اتفاق تريبس من خلال إنشاء نظام ونشر ثقافة ملائمين للملكية الفكرية. وأضاف أن بذل هذه الجهود أصبح مستعجلاً نظراً إلى أنه من المتوقع أن تخرج بلده من فئة البلدان الأقل نمواً في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. واستطرد قائلاً إن وضع نظام عالمي ملزم للملكية الفكرية سيتيح بيئة ملائمة وسيجعل منتجي التكنولوجيا المراعية للبيئة على وجه الخصوص يتقنون في الاستثمار في ملديف. وتابع كلمته قائلاً إن وجود نظام ملكية فكرية فعال شرط لتشجيع البحث والتنمية في بلده الغني بالتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية. وأشار الوزير إلى انعقاد منتدى الويبو الرفيع المستوى في يولييه/تموز ٢٠٠٩ بشأن الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية في البلدان النامية. وقال إن المنتدى كان فرصة للحوار بين الدول الأعضاء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للبلدان الأقل نمواً. ودعا الدول الأعضاء إلى الحفاظ على البعد الإنمائي لليبيو. وفيما يخص عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، حث الدول الأعضاء على تخصيص الموارد البشرية والمالية الضرورية لضمان البدء في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بسرعة. وبيّن أن بلده يواجه تحدياً من نوع خاص ألا وهو تهديد تغير المناخ على البيئة، وأضاف أن الحكومة تدرس إمكانيات التصدي للآثار الناتجة عنه. وأردف يقول إن الانبعاثات الدفيئة التي تصدرها ملديف قليلة جداً، ورغم أنها ليست من البلدان المسببة لظاهرة تغير المناخ إلا أنها قررت أن تشارك في الجهود العالمية المبذولة في هذا الشأن وتعهدت بالأخذ بعين الاعتبار اقتصادها على الكربون إطلاقاً في غضون عقد من خلال إجراءات في طبيعتها الانتقال من إنتاج الطاقة القائمة على النفط إلى إنتاج طاقة تكون متجددة بنسبة ١٠٠ بالمائة. وأضاف أن الحكومة ملتزمة أيضاً بأن تكون استدامة البيئة محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الإشارة إلى طريق نظيف جديد للتنمية يمكن أن تسلكه البلدان النامية. واسترسل يقول إن الحكومة متحمسة إلى التعاون مع الآخرين من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال إجراءات من بينها دعم التكنولوجيا والبراءات المراعية للبيئة. وواصل مداخلة قائلاً إن بلده يؤمن بأن الويبو تضطلع بدور مهم في التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق إجراءات تسمح بالانتقال إلى التكنولوجيا وتكوين القدرات بتكلفة معقولة من أجل ابتكارات مراعية للبيئة. وأوضح أن بلده، في هذه المجالات، تبحث عن أنشطة تعاونية وشراكات دائمة مع الوكالات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص العالمي أكثر من بحثها عن المساعدة التقنية. وأشاد الوزير بالمدير العام والأمانة على التقرير الممتاز لأداء البرنامج بشأن أنشطة الويبو. وأعرب عن سعادته بوجود القليل من "الألوان الحمراء"

والكثير من الألوان الخضراء والذهبية، مما يعكس نشاط قيادة الويبو وتفانيها في خدمة الدول الأعضاء.

٤٩- وهنا نائب وزير الصناعة في باراغواي السفير ألبرتو دومون، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وأبرز ما قامت به الويبو من عمل مكثف للإسهام في تطوير نظام الملكية الفكرية في بلده مفيدا أن الدعم الذي قدمته المنظمة كان ضروريا لتحقيق أهداف حكومة بلده. وقال إن الملكية الفكرية تقوم بدور رئيسي في تقدم بلده بالنظر إلى ما يتمتع به من ثروات طبيعية تتطوى على إمكانيات هائلة. وأعلن أن الحكومة تعمل في هذا الصدد على الترويج لخطة عمل استراتيجية صممت من أجل إرساء نظام معزز للملكية الفكرية يضمن النظام والشفافية والرقابة بهدف إتاحة خدمات آمنة ومرنة وفي متناول الجميع في ما يتصل بإجراءات التسجيل والحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وبين نائب الوزير أن بلده يمتلك أنواعا مختلفة من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي مضيفا أن الخاصيات العلاجية التي تتمتع بها الأعشاب الطبية النابعة من ثقافة الشعوب الأصلية التي تناقلتها جيلا بعد جيل، تعود بالنفع على صحة البشر. وقدم نائب الوزير مثلا على مدى تنوعها مشيرا إلى أن أسواق بلده يعرض للبيع ما يفوق ٥٠٠ صنف من النباتات الطبية وأن ٩٠٪ من الشعب يستهلك النباتات الطبية والعطرية وبكميات كبيرة على أساس يومي صحة الشرايين الأصليين المعروفين باسم ماتى وترري. وأشار إلى ظاهرة اتجاه أهم أصحاب المصالح أو المختبرات إلى التملك غير المشروع لما تملكه تلك الشعوب من قيم خاصة وإيداع براءات بشأنها مما قاد إلى ما يعرف اليوم بالقرصنة البيولوجية. وقال إن بلده شرع في دراسة نظام لمكافحة القرصنة البيولوجية وتطبيقه بالنظر إلى أهمية وجود سياسة وطنية تمنع التملك غير المشروع لتلك القيم. وصرح نائب الوزير أن بلده يؤيد بناء على ما تقدم، تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لتمكينها من مواصلة أعمالها بأفضل طريقة ممكنة. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي من وضع خطة العمل هو أن تتحول باراغواي إلى بلد يعتمد فيه الشعب على الملكية الفكرية ويحظى فيه المبدعون والمبتكرون بالاحترام الحقيقي ويحافظ فيه على التوازن بين مصالح المالكين ومصالح المجتمع عموما. ولفت النظر إلى أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب تيسير الانتفاع بنظام البراءات والعلامات التجارية ولا سيما بالنسبة إلى الباحثين ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتحدث نائب الوزير عن الصحة مبينا أنه يجب على كافة الحكومات مساعدة الشركات الوطنية المصنعة للأدوية على اكتساب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي دون التضحية بجودة الأدوية أو إغفال التزاماتها تجاه مستهلكي تلك المنتجات. وقال إن العديد من البلدان لم تمنح حقوقا بالنسبة إلى الابتكارات في مجال الصناعة الدوائية قبل الموافقة في سنة ١٩٩٥ على اتفاق منظمة التجارة العالمية المعروف باسم اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) بالرغم أن تلك البلدان ذاتها تواجه معضلتا نقص النفاذ إلى الرعاية الصحية وقلة أعمال البحث والتطوير في مجال الأمراض التي تصيب شعوبها. وأشار نائب الوزير في المجال الاقتصادي إلى دراسة أجرتها الويبو بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة لتقييم مدى تأثير حقوق الملكية الفكرية في ستة بلدان آسيوية وفقا للبيانات الاقتصادية المجموعة على مدى ٢٠ إلى ٣٠ سنة ماضية وقال إن نتائج تلك الدراسة تؤكد وجود روابط إيجابية بين تعزيز نظام الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي. وأضاف قائلا إن خطة عمل بلده تشمل أيضا مبادرات للنهوض بالابتكار، وإتاحة مزيد من الخدمات في مجال فحص البراءات وتسجيل العلامات التجارية ونماذج المنفعة، ومضاعفة التدابير الرامية إلى مكافحة التزوير والقرصنة، وإعداد مواد جديدة لفائدة الصناعات الإبداعية وإدخال تحسينات على تعليم الملكية الفكرية. وأنهى نائب الوزير كلمته ملاحظا أن كل إبداع فكري يؤدي وظيفة في المجتمع وأن نظام الملكية الفكرية يهدف إلى النهوض بالتنمية في كل بلد حيث ترتبط نتائجه ارتباطا وثيقا بما ينتجه الفكر البشري وعبر عن شكره لمنحه الفرصة لشرح الأعمال التي تجزها باراغواي من أجل إدخال تحسينات على نظام الملكية الفكرية وتعزيز فعاليته إلى أقصى حد والنهوض بالتقدم الوطني أساسا.

٥٠- وشكرت وزيرة ليبيريا المكلفة بالتجارة والصناعة رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته على قيادته الممتازة وهنأت الرئيس الجديد على انتخابه. وأشادت بمساعدة الويبو في إعداد خطة شاملة لتطوير الملكية الفكرية في ليبيريا قبل إرسال بعثة لتقييم الاحتياجات في مارس/آذار ٢٠٠٩. وقالت إن حكومة ليبيريا تؤيد نتائج هذه البعثة وتلتزم بدعمها الكامل لتنفيذها. وأعربت عن سرورها بأن تعلن أن الحكومة خصّصت ما قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي كمساهمة أولى في عمل مكتبي ليبيريا لحق المؤلف والملكية الصناعية ووحدة تنسيق أنظمة الملكية الفكرية من أجل حفز تنفيذ خطة تطوير الملكية الفكرية. وأوضحت أن هذه الوحدة شرعت في المرحلة الأولى بتنظيم ورشة عمل لإذكاء الوعي لدى أصحاب المصالح المعنيين. وأضافت أنه رغم ذلك فإن الموارد الضرورية للتنفيذ الكامل لخطة تطوير الملكية الفكرية تتجاوز حاليا ما تستطيع الحكومة أن تقدمه ولهذا فهي تلتزم من الويبو المساعدة على تكوين القدرات والتنسيق بين قوانين البلد بشأن الملكية الفكرية. وفي الأخير، أعربت الوزيرة عن سعادتها بأن تعلن انضمام ليبيريا إلى بروتوكول مدريد في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع الويبو والدول الأعضاء فيها على جدول أعمال مكثف يقترحه المدير العام المقترح.

٥١- وهنأ نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في فييت نام الرئيس على انتخابه وشكر المدير العام والأمانة على التقارير الشاملة عن أعمال الويبو المنجزة خلال السنة الماضية وعلى الترتيبات الممتازة المتخذة لتنظيم الاجتماعات. وقال إن الملكية الفكرية أصبحت أداة فعالة للتنمية الاقتصادية وإن نجاح كل بلد في اكتساب هذه الأداة رهن بقدرته على تطوير نشاطه الإبداعي والابتكاري الوطني والانتفاع به وحمايته. وفي هذا المضمار، أعرب عن تقديره للويبو بالنسبة إلى ما يلي: التقدم الملحوظ المحرز فيما يتصل بقضايا الملكية الفكرية مثل النهوض بثقافة للملكية الفكرية تشجع المبدعين والمبتكرين على الحصول على حقوق الملكية الفكرية وأصولها والانتفاع بها والترخيص بالانتفاع بها والسعي إلى تعزيز احترام الجمهور لحقوق الملكية الفكرية وأصولها ووضع قوانين دولية متوازنة بشأن الملكية الفكرية وتقديم مساعدة متسقة ومكيفة إلى الدول الأعضاء في إطار تطوير أنظمة وطنية وإقليمية للملكية الفكرية بما في ذلك بنية أساسية قانونية وإطار مؤسسي وموارد بشرية والارتقاء بأنظمة الحماية العالمية لجعلها متاحة وميسورة الكلفة بسهولة أكبر لفائدة جميع أصحاب المصالح وزيادة تبسيط العمليات الإدارية والإجرائية ضمن الويبو من أجل تعزيز الفعالية ومباشرة تطبيق أنظمة محسنة للرصد والتقييم من أجل فحص تحقيق النتائج المرتقبة. وأشار إلى إدارة الويبو لمجموعة من البرامج الرامية إلى تعزيز فعالية الانتفاع بالملكية الفكرية في البلدان النامية كأداة للتنمية الاقتصادية ورحب بالجهود والمبادرات الهادفة إلى تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والإنجازات المحققة في ظل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وجدد التزامه بالتعاون مع الويبو لإعداد الاقتراحات والأنشطة وتنفيذها في إطار جدول أعمال التنمية وسلم أيضا بأهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية وحث الدول الأعضاء على تمديد ولايتها بهدف تحقيق نتائج ملموسة معبرا عن رأيها الذي مفاده أن تنسم النتائج المنبثقة عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بالشمول والتوازن مع أخذ الصالح العام في الحسبان وأحاط علما بالعمل المنجز ضمن اتحاد مدريد واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ولجنة معاهدة قانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والهيئات المتصلة بها في الويبو بهدف جعل نظام الملكية الفكرية أداة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأعرب عن تقديره لأعمال الويبو الرامية إلى التوفيق بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية المواجهة في الوقت الحالي من بينها تغير المناخ والتصحر والأوبئة والحصول على الرعاية الصحية والأمن الغذائي وصون التنوع البيولوجي. وقال إن حكومة بلده إذ تقر بدور حماية الملكية الفكرية الحاسم اتخذت تدابير تشريعية رئيسية على مدى السنوات الماضية بما فيها تعديل قانونها بشأن الملكية الفكرية في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٩ بهدف ضمان امتثاله التام للمعايير الدولية ولا سيما لاتفاق تريبس مما ساهم بالإضافة إلى عضوية البلد في منظمة التجارة العالمية (منذ شهر

يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧) في إتاحة الفرص لأوساط الأعمال في البلد التي تضم المصنعين والمصدرين والمستوردين للسلع والخدمات وطرح التحديات عليها في الوقت ذاته مشيراً إلى أن العضوية في منظمة التجارة العالمية تضمن في نظر المجتمع الدولي للتجار والمستثمرين إطاراً للأعمال أكثر شفافية واستقراراً مما يجعله أكثر استقطاباً. واستدرك قائلاً إن الفرص المتاحة مصحوبة بالتحدي الرئيسي الناتج عن انضمام جميع أصحاب المصالح في البلد إلى منظمة التجارة العالمية والمتمثل في الالتزام بتنفيذ مقتضيات تلك المنظمة. وقال إن حكومة بلده وضعت سعياً إلى مواجهة ذلك التحدي خطة عمل تالية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وشاملة لجميع المجالات بما فيها الالتزامات بموجب اتفاق تريبس والاتفاقات الدولية ذات الصلة به لحماية حقوق الملكية الفكرية. وأعرب عن تقديره الشديد لخدمات الدعم والمساعدة التقنية التي قدمتها الويبو إلى بلده طوال عدة سنوات وذكر من جملة أمور تنظيم عدد من الندوات بخصوص مختلف جوانب الملكية الفكرية وترجمة عدد من منشورات الويبو وصدورها بلغة البلد. ومضى يقول إن بلده يتعاون حالياً مع الويبو لاستهلال دورة التدريب عن بعد DL 101 بلغة البلد وتنفيذ مشروع رقمنة البراءات. وأشار إلى تنفيذ مشروع بشأن وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في بلده بدعم من الويبو أيضاً. وأوضح قائلاً إن تلك الأنشطة ساهمت مساهمة كبيرة في تكوين الكفاءات في المكتب الوطني للملكية الفكرية في البلد بإذكاء وعي الجمهور بالملكية الفكرية ولا سيما في صفوف الشركات ومؤسسات البحث والتطوير مما يضمن نظاماً وطنياً متوازناً ومستداماً للملكية الفكرية. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة توطيد التعاون مع المنظمة وأعاد أخيراً التأكيد أن الأنشطة الإبداعية والابتكارية تعتبر محركاً جديداً للتنمية في الوقت الحاضر وأن نظام حماية الملكية الفكرية أصبح بالتالي أداة فعالة لتكوين الثروات والتصدي لتحديات عالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة. وعبر عن أمله أن يؤدي المدير العام الجديد بفضل حنكته وخبرته المهنية الواسعة بالمنظمة إلى إحداث تطورات جديدة تكفل توازن مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو منها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بوجه خاص حتى يتسنى لها النجاح في أداء مهمتها المنطوية على تطوير نظام دولي متوازن وسهل المنال للملكية الفكرية يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويسهم في التنمية الاقتصادية بينما يصون المصالح العام.

٥٢- وأعرب وزير الاقتصاد والصناعة في مدغشقر عن امتنانه للمدير العام إذ دعاه إلى المشاركة في الجزء رفيع المستوى من الجمعيات وأشاد بالنشاط الذي يبديه منذ تعيينه. وشكر أيضاً أمانة الويبو على عملها الممتاز لتحضير هذه السلسلة من اجتماعات الجمعيات وتنظيمها وهناً الرئيس ونائبي الرئيس. وأكد أن مشاركة مدغشقر في الجمعية العامة وفي المحفل رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية للبلدان الأقل نمواً في الآونة الأخيرة هي دليل على ما يوليه بلده من اهتمام للانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. وشدد على الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتدعيم الملكية الفكرية بهدف التنمية الاقتصادية بدعم قيم من الويبو. وعليه، قال إنه تسنى للمكتب الوطني أن ينجز إنجازاً تاماً المهام المتصلة بالتسجيل الدولي للعلامات بناء على بروتوكول مدريد بعد مضي سنة واحدة على تنفيذ البروتوكول مما يعزى أساساً إلى المساعدة التي قدمها المكتب الدولي ولا سيما عن طريق إنشاء أنظمة لأتمتة الإجراءات والخدمات في إطار نظام مدريد من أجل تيسير الاتصالات بين المكتب الدولي ومكاتب الأطراف المتعاقدة. ومضى يقول إن الملكية الفكرية تسمح بفضل تلك الفوائد بإيجاد الظروف الملائمة لازدهار النشاط الإبداعي المحلي فضلاً عن بيئة مغرية ومواتية لنقل التكنولوجيا وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى، أردف قائلاً إنه من الضروري ضمان الحماية الفعالة لسندات الملكية الفكرية بهدف صون مصالح أصحاب السندات وضمان المنافسة السليمة في الوقت ذاته حتى تؤدي الملكية الفكرية كامل دورها كمحرك للتقدم مما يفرض التزود بنظام للحماية ووسائل فعالة لمكافحة التزوير والمنافسة غير المشروعة. واسترسل قائلاً إن ظاهرة التزوير أصبحت في الوقت الحالي شغل المجتمع الدولي الشاغل لأنها تلحق أضراراً جسيمة بالمصالح الوطنية

والتجارية وتعرض صحة المستهلكين وسلامتهم للخطر وتختلس إيرادات الضرائب وفوائد الشركات وتحول دون التنمية الاقتصادية المحلية ولا تشجع الاستثمارات الأجنبية. وشدد أيضا على ما للاختراع والابتكار من دور أساسي في نمو اقتصاد البلدان وعلى دورهما كركيزة للصناعات لكي تحافظ على قدرتها التنافسية في سياق العولمة الحالي وأداة تظل ضرورية لسد الهوة بين اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة وسائر البلدان النامية. ثم أبرز أهمية التنوع البيولوجي ودوره في تنمية بلده ودعا بالتالي إلى مواصلة الحوار بين جميع الجهات المعنية بهدف التوصل إلى تدبير يحظى بتوافق الآراء إن لم يكن ملزما بخصوص حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واستأنف بيانه مشيرا إلى الإنجازات المحققة في بلده وذكر الدورات التدريبية التي أنجزتها الويبو في مجال تعزيز قدرات الموارد البشرية للموظفين التقنيين في مكتب مدغشقر للملكية الصناعية ومكتب مدغشقر لحق المؤلف واستدرك قائلًا إنه ما زال ينبغي تكثيف الجهود وخاصة فيما يتعلق بدمج استراتيجية للملكية الفكرية في السياسة الإنمائية الوطنية وإنشاء مركز للمعلومات خاص بالابتكار وتكنولوجيا المعلومات وتحديث البنى التحتية وتعزيز القدرات. وفيما يتصل بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أحاط الحضور علما بضرورة تقييم احتياجات مكتب مدغشقر لحق المؤلف لدى اعتزامه تحضير عملية التصديق على معاهدتي الويبو الأخيرتين وتحقيق اللامركزية في سياق تمثيل المكتب في الجزيرة واعتماد آلية لمكافحة قرصنة التسجيلات الصوتية خلال سنة ٢٠١٠. ولفت النظر إلى أهداف منشودة أخرى تشمل اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز الاعتراف بالمعارف التقليدية والفولكلور وصونها وتعزيز قيمة البيانات الجغرافية (ولا سيما بالنسبة إلى المنتجات المحلية مثل كبش القرنفل أو الفانيليا وهما منتجان يصدرهما البلد باعتباره المصدر الأول لهما على الصعيد العالمي) وإجراء جرد تقييمي للملكية الصناعية وحمايتها في مختلف قطاعات الصناعة عبر الجامعات ومراكز البحث المحلية. وإدراكا منه بأهمية الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعرب عن رغبته في توطيد التعاون بين بلده والويبو والدول الأعضاء وأشار إلى اعتزام بلده الانتفاع التام بفوائد تنفيذ جدول أعمال التنمية.

٥٣- وهنا وفد أوغندا المدير العام والرئيس والأمانة على التنظيم الناجح للجمعيات ورحب بالفرصة السانحة للاطلاع على قضايا الساعة في مجال الملكية الفكرية وأشار إلى أن التفاعل مع الوزراء الزملاء من الدول الأعضاء الأخرى والسفراء والخبراء من شأنه أن يعطي الزخم الضروري ليمكن تنفيذ ما يناقش ويتفق عليه وأعرب عن ثقته بقيادة الويبو وتقديره للأهداف الإطارية الواسعة المنشودة من الدعم التقني المتواصل المقدم إلى البلدان النامية والدول الأقل نموا الأعضاء في الويبو لمواجهة تحديات تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وشدد على أن أوغندا لا تزال على التزامها البناء مع المكتب الدولي الذي يدعم احتياجاتها الوطنية الإنمائية بشأن الملكية الفكرية في صياغة السياسات والاستراتيجيات والإصلاح القانوني والبحث والتطوير وتوعية الجمهور والإنفاذ. وقال إن تصميم مشروعات وبرامج وطنية بشأن الملكية الفكرية يتماشى مع خطة التنمية الوطنية وهي عبارة عن سياسة خماسية للتنمية اعتمدها أوغندا منذ السنة المالية الجارية. وأشار إلى السنة التي فانتت قائلًا إن الحكومة قد وافقت على مشروعات قوانين جديدة تتناول سياسة جديدة وإصلاحات تشريعية تأخذ بأفضل الممارسات الدولية في مجال العلامات التجارية والملكية الصناعية والبيانات الجغرافية وحماية الأصناف النباتية. وأفاد بأن من المرتقب أن تصدر تلك القوانين بنهاية الفصل الأول من سنة ٢٠١٠. وقال إن بلده واصل تسهيل تحويل مكتب الملكية الفكرية إلى هيئة مستقلة هي مكتب أوغندا لخدمات التسجيل وإنه شرع في أتمتة سجل العلامات التجارية بدعم من الويبو في مايو/أيار ٢٠٠٩. وبخصوص توعية الجمهور، قال إن بلده قد نظم حلقات عمل وطنية بشأن الترخيص والتكنولوجيا وتدريب الملكية الفكرية في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا. وأعلن عن مشروعات أخرى شملت بحثًا في الترخيص وإدراج قوانين الملكية الفكرية على موقع الويبو. وقال إن من المعتزم أيضا عقد

ندوة للنواب حول أهمية تشريع الملكية الفكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. واختتم كلمته قائلاً إن أوغندا ستواصل عملها البناء مع الويبو في صياغة سياسات الملكية الفكرية التي تراعي احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في إطار مجموعة البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً.

٥٤- وقال وزير الصناعة في نيبال إنه لمن دواعي السرور والشرف أن يشارك في أول اجتماع وزاري رفيع المستوى خلال جمعيات الويبو وأثنى على قيادة المدير العام للويبو على مشاطرته منهجه المبتكر مع الجميع وإدراجه الملكية الفكرية في صلب جدول أعمال التنمية. وقال إن الاجتماع الوزاري يشهد على التزامه بتحقيق أهداف المنظمة. وأيد الوزير البيان الذي أدلى به وزير الصناعة في بنغلاديش باسم البلدان الأقل نمواً. وأشار إلى إطلاق عدد من البرامج في إطار استراتيجية الملكية الفكرية وعبر عن ارتياحه لبروز الملكية الفكرية كمحرك للنهوض بالابتكار وصنع منتجات جديدة في زمن يشهد أزمة اقتصادية. وقال إن بلده يزخر بإمكانات كبيرة في مجال الملكية الفكرية ولا سيما في ما يتعلق بالمعارف والتعبيرات التقليدية والتنوع البيولوجي وأنه ملتزم بتطوير تلك الموارد لخدمة شعبه. وعبر الوزير عن تأييده فكرة توزيع المنافع الناجمة عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية بالتساوي. وقال إن بلده يرى ضرورة أن يكشف المنافع عن تلك الموارد وأن يحصلوا على الموافقة المسبقة من بلد المنشأ وأن يتفقوا معه على خطة لتقسيم المنافع. وأعرب الوزير عن أمله أن يفتح الاجتماع آفاقاً جديدة باتخاذ موقف واضح وقوي وقال إنه يؤيد في هذا الصدد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ومنحها مهمة محددة وجدولاً زمنياً لصياغة صك قانوني حقيقي وفعال يحمي مصالح المالكين الحقيقيين للموارد المذكورة. وحث الوزير على التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية وأثنى على التقدم المحرز في هذا المجال وبيّن أنه لا يجب الشك في ضرورة تخصيص الاعتمادات لهذا الغرض. ودعا الوزير الدول الأعضاء إلى تخصيص اعتمادات لفائدة أنشطة هامة من الميزانية العادية للويبو ومساعدة البلدان الأقل نمواً على إرساء تجارة قائمة على المعارف لأغراض التنمية. وأوضح أن البلدان الأقل نمواً تحتاج إلى الموارد التقنية والمالية لتحقيق ذلك. وقال إن مثل ذلك الدعم يكتسي أهمية أكبر بالنسبة إلى بلد مثل نيبال له احتياجات خاصة ويمر بمرحلة انتقالية باتجاه تحقيق الديمقراطية بعد عشر سنوات من النزاع المسلح. وطالب الوزير شركاء التنمية على توسيع نطاق دعمهم التقني والمالي ليشمل ذلك القطاع. ورحب باهتمام الويبو بأكثر البلدان فقراً وعبر عن تقديره للجهود التي بذلها المدير العام لتقريب الأعضاء من المنظمة وخلق إحساس بالانتماء إليها. وعدّد الوزير إنجازات المدير العام التي تشكل أمثلة بارزة على المنهج الذي يتبعه وهي تنظيم اجتماعات وزارية للبلدان الأقل نمواً وإنشاء جزء رفيع المستوى خلال الجمعية العامة والتخطيط لمؤتمر المانحين على مستوى الوزراء والتأكيد على مبدأ الشمولية والتوزيع الجغرافي العادل في المنظمة وإطلاق مبادرة النفاذ إلى البحث لأغراض التنمية والابتكار ونهج المشروع الرامي إلى تنفيذ برامج التنمية. وأشار إلى الظروف الخاصة التي تمر بها البلدان الأقل نمواً والصعوبات والتحديات التي تواجهها وأكد على ضرورة اشتراك الويبو والبلدان الأقل نمواً في وضع سياسة تساعد تلك البلدان على تطوير نظم الملكية الفكرية فيها وتحديثها في سياق يشهد تغيراً وتحولها إلى أدوات فعالة للحد من ظاهرة الفقر. وأكد أيضاً على ضرورة تكثيف الانفتاح بالملكية الفكرية لإرساء مجتمع قائم على المعارف والنهوض بالعلاقة القائمة بين التنمية والملكية الفكرية والتغلب على غياب التوازن الناجم عن الأزمة الاقتصادية الراهنة. ولفت النظر إلى أهمية أن يشمل جدول أعمال الويبو المسائل المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي واستحداث أصول الملكية الفكرية وحمايتها ونقل التكنولوجيا وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن بلده يدعو إلى منح البلدان الأقل نمواً معاملة خاصة وتفاضلية وأعرب عن إيمانه بضرورة أن تمنح البلدان الأقل نمواً برامج وميزانيات منفصلة ومركزة وكافية. وقال إن شعبية البلدان الأقل نمواً تحتاج إلى مزيد من الدعم ونبهه إلى أهمية إضفاء مبدأ الشمولية والتوازن الجغرافي واللغوي بالنسبة إلى التمثيل في المنظمة. وقال الوزير إن بلده يمر بمرحلة تحول سياسي بعد أكثر من عشر

سنوات من النزاع المسلح وأنه منخرط في مسار تحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي في إطار ديمقراطي. وأفاد أن بلده بحاجة إلى استثمارات ضخمة للنهوض من جديد وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع لضمان تحقيق تقدم اقتصادي سريع. وأعرب الوزير عن ارتياحه للتعاون القائم بين بلده والويبو حيث أن المنظمة ساعدت على تكوين الكفاءات البشرية وبناء القدرات المؤسسية في قطاع الملكية الفكرية وصياغة قواعد وقوانين جديدة ومراجعة الوثائق القانونية القائمة وأتمتة نظم الملكية الفكرية. وعبر عن اقتناعه بأن الزيارة التي قام بها مسؤولون نيباليون رفيعي المستوى إلى مقر الويبو في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ أضافت بعداً هاماً للمضي قدماً بعلاقات التعاون وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وختم الوزير كلمته بالثناء على قيادة الويبو وشعبة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لآسيا والمحيط الهادئ ولا سيما شعبة البلدان الأقل نمواً، تقديراً منه لعلاقات التعاون القائمة بين بلده والمنظمة.

٥٥- وأعربت نائبة وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة لكوبا عن ثقتها فيما لدى المدير العام من خبرة وحكمة ستمكناهما من التصدي للتحديات التي سيكون على المنظمة أن تواجهها لكونها المحفل العالمي الرائد لمناقشة قضايا الملكية الفكرية. وقالت إن المجتمع الدولي شرع منذ بداية القرن الحادي والعشرين في إعادة النظر في التنمية من منظور شامل، كما انعكس ذلك في السياسة العامة لإعلان الألفية. وأضافت نائبة الوزير قائلة إن مبدأ "المسؤولية المشتركة والتفاضلية"، وهو أحد مبادئ إعلان الألفية، هو وسيلة سياسية أساسية قطعت بها البلدان المتقدمة على نفسها التزامات تزيد عن تلك التي قطعتها البلدان النامية، غير أن البلدان المتقدمة أخذت تضع وتوحد نموذجاً يرمي إلى قيادة الاقتصاد الدولي نحو التوحيد عن طريق وضع القواعد والمعايير في المجال التجاري وخارجه، وذلك بهدف ضمان أن تكون قوى السوق الحر، وعلى رأسها الأطراف الفاعلة متعددة الجنسيات، هي القوة الدافعة للتنمية. وقالت نائبة الوزير إن أركان النموذج الجديد انعكست، كبديل للاتفاقات متعددة الأطراف والاتفاقات الثنائية والإقليمية، على التفاوت الكبير القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكنتيجة لذلك، حدث إلى حد كبير حرية الدول في وضع استراتيجياتها التنموية من دون أي قيود واستيعاب عنها "بفوائد مفترضة للمستقبل" التي ترمي إلى تقليص المشاكل الراهنة. وقالت نائبة الوزير إنه في ضوء الأحداث التي وقعت في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، فإن الحلول التي تم التوصل إليها والتوقعات المرجوة فيما يخص قضايا الملكية الفكرية والاحتياجات التنموية لن تكون ملائمة للمتطلبات العاجلة دون أن يكون هناك تغيير بالطبع. وشددت على البعد التاريخي للدعم الذي مدته الدول الأعضاء في الويبو لجدول أعمال التنمية، لكنها حذرت قائلة إن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان أن الملكية الفكرية تتماشى مع أوجه التنمية في البلدان النامية وتعززها. وطلبت نائبة الوزير ألا يصبح تكرار تأكيد البلدان المتقدمة أن الملكية الفكرية هي وسيلة في حد ذاتها وليست غاية، شعاراً، إذ إنها تعد مبدأً أساسياً يجب أن يوجه تنفيذ جميع الأنشطة المرتقبة في جدول أعمال التنمية وأن تكون سمة له. وفيما يتعلق بذلك المبدأ، قالت نائبة الوزير إن على جدول الأعمال أن يساعد في التحقق من أي خلل يطرأ على أهداف الملكية الفكرية الرئيسية نتيجة المشاكل الخطيرة التي تواجه إنشاء نظام عالمي وإدارته، وعليه كذلك ضمان أن ذلك المبدأ يمثل وسيلة تتسم بالمصداقية والفعالية لتحقيق التنمية. ومضت تقول إن خير مثال على ذلك هو حقوق في البراءات التي كانت تعتبر أدوات لحماية الأصول التي تنتجها العبقريّة البشرية التي كانت تسهم في إثراء الثروة التكنولوجية لكنها أصبحت مجرد استراتيجيات لحماية الاستثمارات والأسواق كنتيجة لإعادة تحديد المعايير التقليدية للحصول على البراءات. وأردفت قائلة إن أنظمة الفحص المعيبة تؤدي إلى منح براءات مبتذلة بشكل غير مناسب؛ وإلى القبول بالأحكام الأجنبية التي تسير عكس متطلبات التشريع؛ أو المد غير المبرر للحقوق في البراءات التي يحول دون دخول اختراعات كالأدوية العامة في الملك العام وأن تستخدم لأغراض اجتماعية. وقالت النائبة في هذا الصدد إن شبكة معقدة من البراءات قد حولت البحث في

حالة التقنية الصناعية السابقة ورصد التقدم التكنولوجي لمختلف الأغراض إلى مناهة معقدة. وقالت إن ذلك أدى إلى نشأة الكثير من الريبة القانونية وأحبط همة المبتكرين في الغالبية العظمى من البلدان النامية، نظرا للمآخذ الراهنة والإجراءات المكلفة لحماية الحقوق والدفاع عنها ضد الانتهاكات. وقالت نائبة الوزير إن الأطراف الفاعلة متعددة الجنسيات تكفل لبعضها تبادل التراخيص عن طريق تبادل التسهيلات، غير أن شركات البلدان النامية لكي يتاح لها الوصول إلى التكنولوجيا عليها أن تحصل على موافقة أصحاب الحقوق، إلا أن أصحاب الحقوق يرفضون الدخول في مفاوضات أو يمتنعون عن منح التراخيص أو يوقفون منح التراخيص على شروط غير مقبولة. وأضافت قائلة إنه من الجلي أن الهدف المثالي الرامي إلى تحقيق توازن بين المصالح العامة للمجتمع والمصالح الخاصة المالية ليس إلا نهجا متكلفا يدافع عنه من خلال المغالطة والضغط السياسي اللذين يعوقان الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية وغاياتها على الصعيدين الوطني والدولي عوضا عن دفعها إلى الأمام. ومضت النائبة تقول إن لضمان أن تؤدي الملكية الفكرية دورا كمصدر للإثراء والنمو وكأداة للتنمية، تحتاج كل دولة إلى تشريع وسياسات عامة ونظم بشأن الملكية الفكرية تتناسب مع ظروفها الخاصة. وقالت إن مكاتب فحص البراءات، وهي هيئات حكومية، يجب أن تراقب الملك العام بفاعلية وصرامة. وأضافت أنه من الضروري تلافي قبول المعايير الأجنبية كمعالم مرجعية تنقل الحقائق الأجنبية. وقالت إنه حتى يحدث ذلك، فإن تبرير الانتفاع بالملكية الفكرية كمصدر للثروة والنمو هو وهم بل إنه مغالطة. واستتركت قائلة إن كوبا تعي أن الملكية الفكرية هي أداة مناسبة للإقرار بجهود المواطنين الإبداعية وإن لم تكن الوحيدة. وأشارت نائبة الوزير إلى معرض العلوم والتكنولوجيا والجمعية الوطنية للمبتكرين، التي تضم حركة قوية للنساء المبدعات، وإلى فرق تكنولوجيا الشباب وهي محفل للمبدعين من كوبا يحظى باعتراف معنوي ومادي طبقا للتشريع السائد، وقالت إن جمعيتها يعد تعبيراً غنيا وموثوقاً به عن المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدهت الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨. وقالت إن إجراءات قد اتخذت مبكرا في كوبا من أجل تيسير قبول الاتفاقات الدولية بما يضمن الاندماج المناسب في النظام الدولي، شريطة ألا يتعارض ذلك الاندماج مع أهداف السياسة العامة الوطنية ولا يتسبب في ضرر للاستقلال الوطني في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأردفت نائبة الوزير تقول إن الملكية الفكرية، وهي مجال ضروري من مجالات المعارف، هي جزء من خطط اكتساب الثقافة العامة وثقل المهارات المتخصصة. وقالت إن الملكية الفكرية تعلم من خلال أنشطة متنوعة تضم أولا تنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات عمل وطنية ودولية وتنظيم دورات تعليمية للمتخرجين ومنح شهادات ماجستير في مجال إدارة الملكية الفكرية. وأعربت نائبة الوزير عن رفضها للوضع الراهن غير المقبول إذ إن البلدان المتقدمة تولي الأولوية الكبرى للشؤون التي تمس مصالحها والتي تتطلب من البلدان النامية تقديم تنازلات وتقوم البلدان المتقدمة بممارسة ضغط بشأنها. وذكرت نائبة الوزير كمثال على ذلك المفاوضات الجارية لإضفاء بعد دولي على المشاكل المتعلقة باحترام حقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في معارفهم التقليدية، سواء كانت تلك المعارف ترتبط بالموارد الوراثية وأشكال التعبير التقليدي والفولكلور أو لا. وقالت إن أي إجراء مطول لا يتماشى مع جدول أعمال التنمية. وراحت تقول إنه في مجالي الصحة العامة والأدوية وغيرها من المجالات، أدت المخاوف من تهوي أرباح المفرطة لأصحاب الحقوق من الأدوية المنافسة للعقاقير العامة إلى ظهور مشكلات واتخاذ تدابير تعسفية. وقالت إن الإصلاح الذي اعتمد منذ عدة سنوات، أي اتفاق تريبيس، لم يدخل بعد حيز النفاذ، وإن التغيير يتوقف على الالتزام والإرادة السياسية للحكومات جميعا، لأن بعض المطالب الحمقاء التي تتبع منطقاً خطراً لا بد أن ترى من منظورها الحقيقي، فهي تدعو إلى أن تتمتع البلدان المتقدمة بمزيد من التنمية وأن تفتقر البلدان النامية إليها إلى الأبد. ومن ثم صرحت نائبة الوزير بأن الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري للأمريكيتين ومعاهدة تعاون الشعوب، ملتزمة التزاما تاما بإعادة النظر في وضع مختلف نماذج حقوق الملكية الفكرية وفي تطورها. وقالت إن ثمرة عملية

التحليل تلك وانعكاسها ستنجح إمكانية تسليط الضوء على المغالطة التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي، في ظل إطار معياري أخذ في التعقيد يحول دون امتلاك المجتمع للمعارف. وأشارت كذلك إلى الوضع الذي أدى إليه تطبيق مادة من مواد قانون الولايات المتحدة في كوبا إذ إن هذا القانون يرمي إلى سلب الحقوق الأمريكية من الشركة الكوبية التي تملك العلامة كلوب هافانا وخلفها، واعتبرت ذلك خديعة قانونية للتحايل على التزامات الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية. وأضافت تقول إن الولايات المتحدة لم تنفذ توصيات هيئة الاستئناف في تلك المنظمة بعد أن اعتمدها هيئة تسوية المنازعات قبل سبع سنوات. ومضت تقول إن تلك الحيلة حملت معها مبادئ ومعايير لم يكن لها وجود في نظام العلامات الدولي، وهي شرط بالاستحصال على تصريح المالك الأصلي، علما بأن ذلك المالك الأصلي لم يكن قد انتفع بالعلامة لمدة طويلة ولم يجدد تسجيله. واستخلصت قائلة إن منتج ذلك النوع من الكحول ومالكة الشرعي الحالي عاجز عن إعمال حقوقه. وذكرت بأن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستجتمع في كوبنهاغن عن قريب. وأكدت أن على نظام الملكية الفكرية الدولي أن يأتي بحلول في ذلك الصدد، ولا يجوز أن يبقى خارج قضايا السياسات العامة التي تكفل تلبية احتياجات الإنسان الأساسية مثل الصحة والأغذية والبيئة النظيفة وقالت إن تلك المسائل معقدة دون شك، على أن البلدان النامية عاجزة عن الإجابة عنها من غير دعم تكنولوجي ومالي لبرامج التكيف مع التغير المناخي والحد منه، ولا سيما في البلدان النامية من الجزر الصغيرة التي يجب إدراك أوجه ضعفها ومواجهتها. وأعرب النائبة عن ثقة كوبا في أن الويبو قادرة على مواجهة التحديات الراهنة في اضطلاعها بواجبها الحتمي في توجيه ما لديها من إبداع وجهود وأهداف مباشرة من خلال جدول أعمال التنمية، وذلك لتعزيز نظام جديد للملكية الفكرية يمكن أن تنشأ عنه فوائد وحقوق، لا يمكن التفاوض بشأنها، في مهمة بناء مستقبل أفضل لصالح الجميع على الرغم من الأزمة الاقتصادية الراهنة. ومضت تقول إنه لضمان تحقيق نشأة تلك الفوائد والحقوق، على البلدان المتقدمة أن تصغي إلى الطلبات العادلة للبلدان المهمشة. وقالت إن بتلك الطريقة يمكن للملكية الفكرية أن تسهم في التنمية وفي نقل التكنولوجيا المبتكرة والنظيفة بشروط مرنة، إذ إن كل منهما يتطلب إجراء تغييرات أساسية وحتمية في النظام الدولي.

٥٦- وصرح وزير الصناعة والاستثمار والتجارية في مالي قائلاً إنه ينضم إلى سائر الوفود للترحيب بالرئيس على انتخابه. وأعرب عن إيمانه بأن الرئيس سيحسن التعامل مع الحمل الثقيل الذي ألقى على عاتقه، واغتنم الوزير الفرصة التي سنحت له كي يأخذ الكلمة للمرة الأولى منذ انتخاب السيد فرانسيس غري في منصب المدير العام للويبو ليهنئه على انتخابه الرائع لهذا المنصب. وأعرب عن إيمانه بأن ما للمدير العام من مميزات مهنية وبشرية ومعرفة بخبايا المنظمة فضلاً عن تمتعه بالبصيرة الدبلوماسية والسياسية سيمكنه من تعزيز مكتسبات المنظمة وإضفاء المزيد من القيمة عليها. وقال إن الطريقة التي تعرض بها المدير العام لمشاكل المنظمة والآفاق التي تتطلع إليها والتحديات التي تواجهها في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة قبول تعيينه تنبئ بما ينتظر المنظمة من مستقبل مشرق. ومضى يقول إن العالم يواجه اليوم تطوراً هيكلياً يتم فيه التخلي عن النظم التقليدية للإنتاج والاستعاضة عنها بأشكال جديدة لتنظيم العمل تقوم على الابتكار وتستخدم الأصول الفكرية. وقال إن هذه الطفرة الجوهرية يصطحبها ظهور تحديات جديدة وتسلط الضوء على إدراك دور نظام الملكية الفكرية في استحداث القيم الاقتصادية وفي تحقيق مكاسب من الإنتاجية والحصول على الفرص التي يتيحها السوق. وأعرب الوزير كذلك، عن سروره للتبويه أمام الجمعية العامة للجهود المبذولة لجعل الملكية الفكرية عنصراً أساسياً في الاستراتيجية التي يتبعها من أجل تسريع وتيرة النمو في مالي. وقال إن حكومة مالي استندت إلى الرؤية التوافقية بشأن مستقبل البلد في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وإلى الأهداف الإنمائية للتنمية، لإعداد وثيقة الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ولاعتمادها من أجل تحقيق النمو وتقليص معدلات الفقر. وأضاف أن هذه الوثيقة تحدد السياسات والبرامج التي تعتمدها مالي تنفيذها

على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيدين الهيكلي والاجتماعي، بهدف تعزيز النمو وتقليص معدلات الفقر. وصرح بأن هذه الوثيقة هي بمثابة إطار مرجعي جامع لسياسات وبرامج مالي من أجل التنمية، وأنها تطمح إلى تحقيق معدل سنوي للنمو الاقتصادي يصل متوسطه إلى نسبة ٧٪ على الأقل وذلك للإسراع من وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن هذا الطموح يؤكد مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يعكس الإرادة السياسية في جعل الإطار الرامي إلى تحقيق النمو وتقليص معدلات الفقر قابلاً للعمل. وقال إن التنسيق بين استراتيجيات التنمية وبرامجها المذكورة وما تدعو إليه الملكية الفكرية يقع في الوقت الراهن في صميم شواغل البلد، وإنه، في هذا الإطار، نظمت في مالي النسخة الخامسة للمعرض الوطني حول الاختراعات والابتكارات التكنولوجية، وعُيّن منسقون في مجال الملكية الصناعية في العديد من الوزارات، واعتمدت خطة عمل لوضع سياسة للتنمية الصناعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ترمي إلى الانتفاع بالاختراعات المحلية والبراءات المتاحة للاستغلال لأغراض تجارية، وإضفاء قيمة على خمسة على الأقل من المنتجات من خلال البيانات الجغرافية. وقال الوزير إنه في سياق الاقتصاد القائم على المعارف تعد أصول الملكية الفكرية بمثابة عاملاً حاسماً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأداة مميزة تملكها الدول لسن السياسات العامة ولتنفيذها في ميدان الزراعة من خلال نظام استيلاء النباتات ونظام البيانات الجغرافية؛ وفي ميدان الصحة من خلال نظام البراءات ومن بين أهدافه تحسين فرص الحصول على الأدوية؛ وفي ميدان التعليم من خلال المعلومات التقنية الموجودة في البراءات من أجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لدى الجامعات وهيئات التعليم العليا وهيئات التعليم التقني؛ وكذلك في ميدان الإدارة لتقليص عدم التناسق بين المعلومات وتعزيز القدرات الإدارية للشركات في بيئة تنافسية؛ وفي ميدان الفن والثقافة عن طريق الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية والملكية الفنية؛ وفي مجال حماية عناصر الفولكلور والتنوع البيولوجي في البلد. واستطرد قائلاً إن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف إلى حد كبير على تنفيذ تلك السياسات، إلا أنه فيما يخص هذه الميادين بوجه التحديد، تقع البلدان الأقل نمواً في موقع عدم المساواة في مواجهة الانفتاح. وأضاف أن ما يصعب دمج تلك البلدان في النظام التجاري متعدد الأطراف هو ضعف القطاع الصناعي لديها والافتقار إلى المنافسة في قطاع الإنتاج لديها بشكل أعم، ومضى يقول إن الأمر كله يعني بالنسبة لتلك البلدان الأقل نمواً، والتي تعد مالي واحدة منها، تنشيط قطاع الإنتاج لديها وتحديثه في أسرع وقت، لكي تجعل اقتصادها اقتصاداً تنافسياً في عالم أضحى فيه التغيرات الناتجة عن التقدم التقني أمراً طبيعياً وصار الاستقرار استثناءً. واستدرك قائلاً إنه للقيام بذلك لا بد من تنفيذ سياسات تدعم التحديث وتقوم على الانتفاع الفعال بأصول الملكية الفكرية، لكي يظل الأمل في اللحاق بالبلدان المتطورة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية قائماً، وإن كان ذلك اللحاق أمراً بعيد المنال وصعب التحقيق. وقال إن التحديات التي يجب التصدي لها في هذا الطريق كثيرة، وذكر من بينها تحديات التعليم والحصول على الرعاية الصحية والأمن الغذائي والحصول على المساكن والأوبئة والحفاظ على التنوع البيولوجي، إلخ. وأضاف الوزير قائلاً إن هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية مطروحة أمام قطاعات أخرى، وخص بالذكر منها ما يلي، أولاً، تلافى التهديد الذي يشكله انتشار أشكال التعبير الرقمي وقوة نشر الإنترنت، في مجال تأليف الأعمال الأدبية والفنية والتعبير عن الثقافة، على ردة قيمة العمل القائم على نشر الدعائم المادية التي تحتوي على الأعمال، إلى عامله من مبدعين أو فناني أداء. وثانياً، تقوية الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية في مواجهة فقد منتجات نظام المعارف التقليدية لديها أو الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع. وثالثاً، مكافحة التقليد، وهي ظاهرة لم تعد تكتفي بمنتجات الطرف لكي تنتشر في جميع قطاعات الاقتصاد. ومضى يقول إنه بموجب مبدأ التضامن، وهو أساس قيام المنظمة، تزود مالي الأمل الذي سندعمه الويبو وسائر الأطراف المانحة الموجودة هنا وستصحبها لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المذكورة فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وأعرب الوزير عن دعمه لتنفيذ المشروعات المختلفة

التي استهلقتها الويبو في السنوات الأخيرة، ولا سيما جدول أعمال التنمية وبعض المشاريع والبرامج المزمع إقامتها للتصدي لبعض من التحديات. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أشاد الوزير بتماشيه مع الأهداف والمحاور الاستراتيجية لبرامج التنمية التي استهلقتها مالي، كما أشاد بالتقدم المحرز خاصة في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخرا في المنظمة بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية سيساهم في تقليص التفاوت القائم في مجال المعارف. ورحب بما أحرزته اللجنة الحكومية الدولية من تقدم، وأعرب عن سروره بما يمكن تحقيقه من تنمية في المستقبل بفضل قرار اللجنة بأن تولي الأولوية لدراسة مسألة الموارد الوراثية في دورتها القادمة. وأشار إلى أن مشروع تحليل الثغرات المتعلقة بحماية المعارف التقليدية سيسمح بوضع محاور للعمل في هذا الشأن، وتحديد الحماية المناسبة لتلك المعارف وبضمانها مع مرور الوقت. وأعرب عن سروره لورود مسألة حماية الأداء السمعي البصري ومسألة هيئات الإذاعة في جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، المنعقدة في مارس/أذار ٢٠٠٨. وأعرب عن أمله في أن يؤدي العمل التحليلي الذي أسندته الجمعية العامة إلى الرئيس في إطار ولايته، إلى تطور النقاش والوصول سريعا إلى توافق في الآراء. وبالنظر إلى حجم التقليد والقرصنة في العالم، رأى الوزير أن على اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد دعم التبادل المثمر بين الوفود لإيجاد طرق لمكافحة تلك الظاهرة. وذكر بأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو للبلدان النامية ضرورية وطارئة، وبأنها لا بد أن تستند إلى الطلب وتقوم على تحقيق التوازن بين مصالح الجهات المعنية، من أجل تحسين قدرتهم المؤسسية ونظم الملكية الفكرية لديهم. وعقد الوزير الأمل في ختام كلمته على أن تتخذ قرارات واقعية أثناء الدورة الحالية تسجل تماشي عمل الويبو مع التنمية المستدامة للبلدان.

٥٧- وقال مفوض مكتب كوريا للملكية الفكرية في جمهورية كوريا إن المدير العام استجاب منذ تعيينه في سنة ٢٠٠٨ لتوقعات البلد العالية المتصلة بإصلاح الويبو. وأردف قائلا إن الويبو أدخلت تعديلات إيجابية على أهدافها الاستراتيجية وبدأت تبدي قدرتها الريادية على التصدي للقضايا العالقة المتصلة بسياسة حقوق الملكية الفكرية العالمية. ومضى يقول إن عدة بلدان تجعل حاليا الملكية الفكرية تنصدر قائمة الأولويات في جداول أعمالها الوطنية وإن بلده كثف أيضا جهوده لتحويل اقتصاده القائم على الصناعة إلى اقتصاد قائم على المعارف. واسترسل قائلا إن المجلس الوطني المعني بالمنافسة أنشأ تحقيقا لذلك الغرض لجنة وطنية معنية بسياسة الملكية الفكرية واقترح إصدار القانون الإطاري بشأن الملكية الفكرية. ورأى أنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز فعالية النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية وتدعيم التعاون العالمي ومشاطرة العمل بين مكاتب الملكية الفكرية نظرا إلى الطابع العالمي للنظام ونطاق تطبيقه على الصعيد العالمي. وأشار إلى ضرورة تعاون الدول الأعضاء لكي تضطلع بمهامها المشتركة بما في ذلك الحد من مدد الفحص ومنع ازدواجية الأعمال وتحسين جودة الفحص. وأوضح قائلا إن بلده يشارك تحقيقا لذلك المرمى مساهمة فعالة في مبادرة إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وقد اقترح نظاما ذا ثلاثة مسالك سبق اعتماده في نظام البراءات المحلي الكوري ويسمح للمنتفعين بتحديد خيارهم بين خيارات فحص معجل أو فحص عادي أو فحص مؤجل. واستنرد قائلا إن نظام المسالك الثلاثة سيتيح للمنتفعين بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات خيارات أوسع نطاقا في حال اعتماده في إطار المعاهدة وإنه يمكن أيضا من الانتفاع الأمثل بالموارد المحدودة ويعزز بالتالي فعالية مكاتب الملكية الفكرية التشغيلية. وأضاف قائلا إن بلده يشجع أيضا مشاطرة العمل على الصعيد الدولي بتوسيع نطاق اتصالاته السريعة مع شركاء جدد في مجال متابعة البراءات. وعلاوة على ذلك، أطلع الحضور على عمل بلده بوصفه عضوا في إطار تعاون هيئات فحص الملكية الفكرية الخمس من أجل تنفيذ المشروعات الأساسية العشرة وعلى عزمه استضافة الندوة الأولى لهيئات فحص الملكية الفكرية الخمس التي يتوقع أن تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز فعالية نظام حقوق الملكية الفكرية

العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩. وأعرب عن اعتقاده أنه من الممكن أن توضع جانبا أي أوجه اختلاف في الآراء بين مكاتب الملكية الفكرية في حال اعتماد منظور يركز على المنفعيين. وذكر أن بلده اقترح سنة ٢٠٠٨ آلية لنشر المعلومات التكنولوجية بهدف تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ومشروعا يرمي إلى تعزيز قدرة المنتجات المحلية التسويقية وأنه استهل مؤخرا في سياق متابعة تلك الاقتراحات مشروع "درع الملكية الفكرية الواقي" الذي يتألف من برنامجين رئيسيين يتصل البرنامج الأول بالحلول التكنولوجية للاحتياجات الأساسية بينما يحمل البرنامج الثاني عنوان "عقيدة واحدة وعلامة واحدة". وأردف قائلا إن الغرض من البرنامج الأول هو نشر المعلومات عن التكنولوجيا الملائمة حتى يتسنى استخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة على الصعيد المحلي لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل المياه والغذاء والطاقة وإن البرنامج يشمل موقعا إلكترونيا يتيح الفرصة للنفاد إلى قاعدة بيانات تتضمن أكثر من ٢٠٠ حل تكنولوجي لتلبية الاحتياجات الأساسية. واسترسل قائلا إن مشروع درع الملكية الفكرية الواقي يرتبط الآن ببرامج خارجية أخرى مثل برنامج "تصميم لنسبة ٩٠ في المائة المتبقية" وإن بلده يهدف أيضا إلى مساعدة المزارعين والمنتجين في البلدان الأقل نموا على الحصول على علامات تجارية لمنتجاتهم عبر برنامج "عقيدة واحدة وعلامة واحدة" الرامي إلى تعزيز قدرة المنتجات التسويقية في البلدان النامية وإنشاء قنوات للتسويق بناء على المعلومات التي تتيحها منظمات غير حكومية مساهمة في أسواق الاستهلاك الرئيسية. وأفاد أيضا بتوفير خدمات المشاورات بشأن تكوين علامات للمنتجات المحلية بما في ذلك مشاورات موقعية أجريت في بلدين حتى ذلك التاريخ. وأحاط الحضور علما بسحب الأموال لتمويل تلك المشروعات من الصندوق الاستئماني واعتزام بلده مواصلة توسيع نطاق البرامج بالتعاون مع الويبو ومنظمات دولية أخرى مثل برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. وفضلا عن ذلك، لفت النظر إلى الفرص المتاحة للنفاد بالمجان إلى برامج التعليم عن بعد التي أعدت بالتعاون مع الويبو وبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأطلع الحضور أيضا على إعداد برامج تعليمية داخل المجمع مثل دورات تدريب الفاحصين لفائدة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وقال إنه من المقرر توسيع نطاق البرامج المتاحة. واسترسل قائلا إن بلده، إذ يسعى إلى تحسين إدارة الملكية الفكرية في البلدان النامية، يتعاون حاليا مع الويبو بهدف رقمنة وثائق البراءات في البلدان النامية ويعمل على إعداد الإصدار القادم لنظام KIPOnet الذي هو عبارة عن برنامج مساعد نموذجي يمكن تعديله بسهولة لتكييفه مع احتياجات المنفعيين الجدد وقد صمم للتكيف مع معظم صيغ وثائق الطلبات المستخدمة ونشر معلومات عالية الجودة عن البراءات بصورة تلقائية. واستأنف كلمته قائلا إن العالم يشهد في الوقت الحالي تحديات عالمية معقدة مثل تغير المناخ والفقر وشح الطاقة وإن أوساط الملكية الفكرية الدولية هي في موضع يمكنها من توفير حلول ابتكارية لتلك التحديات. ومضى يقول إن حكومة بلده تشارك مشاركة فعالة في المفاوضات بشأن تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وإن نظام حقوق الملكية الفكرية هو بنية أساسية مهمة لمكافحة تغير المناخ ولا سيما من حيث نقل التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي. وفي هذا السياق، ذكر أنه من المزمع أن يدخل نظام فحص جديد وشديد السرعة يراعي التكنولوجيا الخضراء حيز التنفيذ في بلده في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ وأنه من المتوقع أن يساهم النظام الجديد مساهمة كبيرة في الجهود العالمية المبذولة للحد من وطأة مشكلات تغير المناخ عبر تيسير الابتكار ونقل التكنولوجيا الخضراء. وأعرب عن التزام بلده التام بعملية المشاطرة الدولية في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد وسائر المعاهدات التي تديرها الويبو وبالمساهمة في المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية وبرامج المساعدة الأخرى لصالح البلدان النامية. وأضاف قائلا إن بلده يتمتع بتجربة فريدة من نوعها في مجال النمو إذ تحول من بلد كان في عداد البلدان الأقل نموا إلى بلد ذي اقتصاد كبير في بضعة عقود من الزمن. وأبدى تحمسه الشديد للاستفادة من تلك التجربة لمساعدة شعوب البلدان النامية ولا سيما شعوب البلدان

الأقل انتفاعا بالملكية الفكرية على تحقيق أحلامهم بمستقبل أفضل. واختتم كلمته قائلاً إن العالم يواجه تحديات مختلفة في عصر الابتكار المنفتح ومعرباً عن اعتقاده أن الفريق الجديد في ظل قيادة المدير العام سيتمكن من النجاح في التصدي لتلك التحديات والاستجابة لمختلف احتياجات الدول الأعضاء.

٥٨- وشكر وزير الشؤون القانونية في ترينيداد وتوباغو الوييو على عملها على تنسيق محافل متعددة. وأعلن أن الحكومة باشرت تنفيذ رؤية تحويلية متعددة الأبعاد لضمان بلوغ البلد مستوى بلد متقدم قبل سنة ٢٠٢٠ وأن تحقيق مثل ذلك المثال الأعلى يقتضي تحديث الأنظمة الوطنية بغية كفاءة استدامة النمو والتنمية ضمن جملة أمور. وقال بالتالي إن النداء الموجه إلى حكومات الدول الأعضاء لبحث أهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى أهدافها الإنمائية العامة بإدراج ذلك المجال في القرارات السياسية أمر مشجع وذكر أن بلده اعتمد تماماً وجهة النظر التي مفادها أن تطوير مجتمع قائم على المعارف هو نشاط أساسي لضمان التنمية الوطنية الشاملة وركيزة من ركائز الحكومة الإنمائية الخمس. وأحاط الحضور علماً بأن التعليم على المستويات الثلاثة أصبح مجاناً وبأن جامعة ترينيداد وتوباغو أنشئت في سنة ٢٠٠٤ لاستكشاف رواد الأعمال وتنمية كفاءاتهم وتسويق البحث والتطوير نظراً إلى كون الحصول على خدمات التعليم أمراً أساسياً لتكوين مجتمع قائم على المعارف. وأيد البيان الذي أدلى به الوزير الناميبي للتجارة والصناعة وأشار فيه إلى وجوب إتاحة الفرص في المقام الأول لتمكين كل الأفراد من التمتع بفرص متكافئة للامتياز. وقال إن استثمار الحكومة في مجال التعليم يجني فوائده وفقاً لما بينته جائزة اختيار المستثمرين التي حصل عليها أحد طلاب الدراسات العليا في الجامعة لمكافأته على اختراعه. واسترسل قائلاً إن مجال المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية يكتسي أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية عامة وبلدان الكاريبي خاصة وإن التحدي الذي يواجهه راسمو السياسات هو استكشاف السبل والوسائل لتجسيد منافع ذلك المجال نقداً لفائدة الثقافات والمجتمعات التي ولدت المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية بالانتفاع بمبادئ نظام الملكية الفكرية. وأعلن أن مكتب الملكية الفكرية سيستضيف بالتعاون مع الوييو اجتماعاً تشاورياً وطنياً بشأن ذلك الموضوع من ٦ إلى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ وأعرب عن أمله أن يؤدي الاجتماع إلى التزام سياسي وعملي راسخ بتمكين تسويق أشكال التعبير الثقافي وتحويلها إلى نقد واستغلالها من أجل المساعدة على التخفيف من وطأة الفقر في العالم. وأضاف قائلاً إن هناك تشعباً ثنائياً في محاولة جعل حق المؤلف ينطبق على المحيط الرقمي وضمان فعاليته لكل فرد بنكافة إسمية في الوقت ذاته. وسلط الأضواء على عدة إنجازات محققة في بلده في مجال الملكية الصناعية وأفاد بأن مجلس الوزراء وافق على إنشاء مؤسسة محددة الغرض لإدارة جميع جوانب الملكية الفكرية التي تهتم الحكومة بمراقبتها. واستطرد قائلاً إنه من الممكن الاضطلاع بدور داعم لتطبيق مهمة الوييو ورؤيتها من أجل تحقيق هدف رئيسي من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بناء على وضع البلد الاستراتيجي في سياق اتصالات الألياف الضوئية بين الشمال والجنوب. وأكد التزامه وتأييده التام للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأوصى بتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل تلك الرؤية الاستراتيجية وضمان تنفيذ البرنامج على نحو فعال. وأشاد بعمل مختلف قطاعات الأمانة ورأى أن هناك ما يبرر تبريراً تاماً عزم الوييو على تجديد ذاتها عبر التطور الإبداعي والتكيف من أجل استنباط أنظمة عالمية توازن موازنة فعلية بين جميع المصالح بإتاحة فرص متكافئة للاستفادة من المنافع لكل الجهات المعنية إذ تسعى المنظمة إلى الاحتفاظ بمستوى وجاهتها في بيئة عالمية دائمة التغير.

٥٩- وشكر المدير العام الوزراء على البيانات التي أدلوا بها، وتقدّم بالتعليقات التالية اختتاماً للجزء رفيع المستوى:

"شكراً جزيلاً سيدي الرئيس وصباح الخير معالي الوزراء وحضرة المندوبين الموقرين. لن أطيل عليكم الكلام. وأود أن أختتم هذا الجزء رفيع المستوى بتوجيه الشكر بادئ ذي بدء إلى جميع الوزراء على مشاركتهم. فنحن نقدر تقديراً شديداً حضورهم هنا خلال هذه الجمعيات. ثم أود أن أقول إن هذا الجزء أتاح لنا فرصة جيدة لنخطو خطوة إلى الوراء وننظر إلى بعض القضايا التي هي موضع نقاش في أوساط الملكية الفكرية من منظور سياسي رفيع المستوى. وسوف نخوض خلال السنة المقبلة عملية مكثفة مع الدول الأعضاء لوضع خطة استراتيجية للأجل المتوسط للمنظمة. وستبدأ هذه العملية بعيد اختتام هذه الجمعيات، وإن الكثير مما أتى على لسان المتحدثين خلال هذا الجزء رفيع المستوى، إنما يُثري في اعتقادي، تلك النظرة الاستراتيجية في برنامج المنظمة في الأجل المتوسط وطريقة تطورها خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة. وفي الواقع، سوف تسنح فرصة للجزء رفيع المستوى في هذه الفترة من السنة المقبلة لبحث تلك الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بعينها والموافقة عليها."

"وسأعرض عليكم بضع ملاحظات وجيزة فقط بشأن بعض التعليقات المقدمة التي اتسمت باستنفاذتها بحيث لا يسعني تناولها كلها في هذا المقام غير أنني أود أولاً أن أشكر العديد من الوزراء على تأييدهم للاتجاه الاستراتيجي الجديد المحدد للمنظمة وردود فعلهم الإيجابية المتصلة ببرامجنا لتكوين الكفاءات والمساعدة التقنية. ولقد أحطنا علماً بعناية بالتركيز الخاص على الحاجة إلى تعزيز أعمال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لفائدة البلدان الأقل نمواً والتشديد على الاستراتيجيات الوطنية للابتكار والملكية الفكرية وعلى جدول أعمال التنمية وأهمية مواصلته وتدعيمه في المنظمة وعلى تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية والإقرار بمشاركة هذه المنظمة في مواجهة تحديات السياسات العالمية وتقييم إسهام الملكية الفكرية المحتمل في مواجهة تلك التحديات. وأخيراً، ذكر عدد من الوزراء المصاعب الهيكلية التي نصادفها في مجال حق المؤلف والمحيط الرقمي وما لذلك من عواقب من حيث ظاهرة القرصنة ونظيرتها المادية أي ظاهرة التقليد."

"وأشكر مجدداً جميع الوزراء على مشاركتهم في هذا الجزء. وشكراً سيدي الرئيس."

٦٠- وتحدث وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية وهناً الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم وأعرب عن ثقته بتحقيق أهداف الجمعيات في ظل قيادتهم الحكيمة. وشكر المدير العام على تقريره الشامل وفريق المدير العام والأمانة على الجهود المبذولة لإنجاح الاجتماعات. وقال إن المجموعة ترحب بالتطورات مثل الجزء رفيع المستوى الأول الذي يتيح فرصة للحوار السياسي إضافة إلى بحث الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة ومحفل رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية لصالح البلدان الأقل نمواً. وأبدى سرور المجموعة للمشاركة في نجاح الويبو. ورحب بتعيين نواب المدير العام ومساعد المدير العام الجدد وشكر نواب المدير العام ومساعديه الخارجيين. ورحب ترحيباً خاصاً بالتقدم المحرز خلال الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وطلب من الأمانة تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ المشروعات على وجه السرعة ابتداءً من شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ وأخذ البعد الإنمائي في الحسبان. كما رحب بعمل لجنة التدقيق كوسيلة لتدعيم الإدارة وتعزيز المساءلة والشفافية ضمن المنظمة ولاحظ أن توافق الآراء الذي توصلت إليه الدول الأعضاء أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية فيما يتصل بتشكيل لجنة الويبو للتدقيق هو خير

مثال على الطريقة التي تمكن الدول الأعضاء من العمل معا من أجل تحقيق مصالحها المشتركة. ورحب باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وشكر المدير العام وفريقه على الإحاطة علما بتعليقات الدول الأعضاء واقتراحاتها. ورحب أيضا بمشروع قاعة المؤتمرات الذي من شأنه تعزيز مشاركة جميع الوفود الفعالة في الاجتماعات وطلب إلى الأمانة النظر في زيادة عدد البلدان المستفيدة من التمويل لتيسير مشاركة المندوبين المقيمين في العواصم في اجتماعات لجان الويبو الدائمة. وأيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وتعجيل عملها من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وذكر أن معظم البلدان الأعضاء في المجموعة تؤيد اعتماد صك دولي ملزم قانونا لتوفير حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واستدرك قائلا إن بعضها الآخر يرى أنه من الضروري ألا تستبعد أعمال اللجنة أي نتائج في المرحلة الحالية. وأنهى بيانه متقدما بأحر تمنيات المجموعة بنجاح الاجتماعات ومؤكدا استعدادها للمشاركة الفعالة والإيجابية في المناقشات.

٦١- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية وهنا سعادة السفير ألبرتو دومون على انتخابه وأطرى على المكتب الدولي تنظيم اجتماعات الجمعيات التي تشمل للمرة الأولى جزءا رفيع المستوى شارك فيه أكثر من ٤٠ وزير دولة. وأشار إلى عدم اختيار أي موضوع محدد للجزء رفيع المستوى واستدرك قائلا إن الدول الأعضاء في المجموعة ترى أنه من الممكن أن تركز مثل تلك الأجزاء في المستقبل على موضوع معين تتفق عليه مسبقا الدول الأعضاء وتخلص قدر المستطاع إلى اعتماد وثيقة أو إعلان. وقال أيضا إنه ينبغي لدى بحث ما قد تأتي به الأجزاء رفيعة المستوى من فوائد النظر في إمكانية عقد مثل تلك الاجتماعات كل سنتين بالتزامن مع الدورات العادية لجمعيات الدول الأعضاء. وشكر الأمانة على إعداد الوثائق المتاحة وتقديم عبارات الشكر الخاص إلى المدير العام. وذكر أن المدير العام ركز خلال السنة الأولى من توليه قيادة المنظمة على الجوانب العملية التي تحظى باهتمام المنطقة مثل جدول أعمال التنمية والاستفادة من أوجه المرونة في السياسات العامة والنقاش بشأن آليات ملائمة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ومشاركة مختلف المناطق الجغرافية على أساس متوازن في موارد المنظمة البشرية ونقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون والتدريب في مجال الملكية الفكرية. وبطبيعة الحال، أعرب عن أمل المجموعة أن تؤدي سياسة الشفافية التي اعتمدها المدير العام إلى اقتراحات أخرى ذات اهتمام فعلي بالنسبة إلى المنطقة ومن شأنها السماح بتطوير أنظمة الملكية الفكرية على نحو ملائم. وأضاف قائلا إن المجموعة تمنح أولوية قصوى لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين الواردة في جدول أعمال التنمية على وجه تام ومواصلة مساعي اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل ضمان إدماج البعد الإنمائي في صميم كل نشاط من أنشطة المنظمة. وفي هذا المضمار، رحب ترحيبا حارا بالتقدم المحرز لاعتماد آلية تنسيق وترتيبات للإشراف على التقارير عن تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمها وتقديمها مما يكفل الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات في الإطار العادي للبرنامج والميزانية لفترات السنتين المقبلة. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف، أفاد بأن هناك عدة بلدان في المجموعة قدمت اقتراحات ملموسة ضمن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بهدف تيسير نفاذ فئات المجتمع المستضعفة أو شرائحه ذات الأولوية القصوى إلى المعارف في بلدانها ولا سيما في مجالات التعليم والمكتبات وسجلات المحفوظات والخدمات الابتكارية. وأردف قائلا إن المجموعة دعمت أيضا المفاوضات لإبرام معاهدة للويبو بشأن الكتب الموجهة إلى المكفوفين ومعاقبي البصر وأشخاص معاقين آخرين. واستطرد قائلا إن تلك المبادرات المنفذة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية تتماشى مع رؤية جديدة في مجال الملكية الفكرية تركز تركيزا أكبر على الأشخاص والتنمية. ومضى يقول إن المجموعة تدرك أنه يجب اعتماد تلك الاقتراحات دون تأخير وحث بالتالي الدول الأعضاء على المشاركة في المداولات على نحو بناء ومتفان. وفيما يتصل بميزانية برامج الويبو، أعرب عن تأييد المجموعة اعتماد الميزانية للفترة

٢٠١٠-٢٠١١. واعترف بأهمية توفير الموارد العادية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال التنمية وتخصيص الموارد المالية لإنشاء برنامج خاص متعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة وبرامج خاصة لإعادة هيكلة أكاديمية الويبو لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورأى أنه من الأساسي التمكن من الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتحديث مكاتب الملكية الفكرية من الناحية التكنولوجية في المنطقة. وساند تشييد قاعة مؤتمرات الويبو الجديدة. ورحب بجهود الأمانة الرامية إلى توفير المزيد من المعلومات وضمان تعزيز الشفافية في سياق رقابة الويبو المالية بهدف تقديم ميزانية متوازنة تمويل جيداً وكافياً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء ما دام الأمر يتعلق بالتزامات المنظمة القانونية والتنظيمية. وأعرب عن تأييد المجموعة لرؤية المدير العام فيما يتصل بترشيد الموارد البشرية والمالية وخص بالذكر مبادرة "مستوى انبعاثات الكربون الصفري" المستهلة في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٩ ضمن منظومة الأمم المتحدة والرامية إلى مواجهة التحديات العالمية المتمثلة في التنمية المستدامة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، أعرب عن سرور المجموعة لاستئناف الحوار فضلاً عن التقدم المحرز ضمن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورحب أيضاً باستئناف المداولات ضمن اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ المقرر عقدها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ بعد فترة انقطاع دامت ثلاث سنوات. وأعرب أيضاً عن أمل المجموعة أن تفضي مداولات الجمعية العامة بشأن اللجنة الحكومية الدولية إلى إرساء أساس مشترك بين الدول الأعضاء يسمح بتجديد تلك اللجنة ومواصلة أعمالها وتحديد اختصاصاتها بناء على ذلك. واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على التمثيل الجغرافي والجنسي الملثم والتمتع بالمهارات المهنية المناسبة فيما يتعلق بسياسة تعيين موظفي الويبو.

٦٢- وتحدث وفد الاتحاد الروسي باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ودول أوروبا الشرقية، ورحب بالمشاركين في الدورة السابعة والأربعين للجمعية، وأعرب عن أمله في أن يتاح التوصل إلى نتائج تقبلها جميع الأطراف وتراعي مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو، تحت قيادة الرئيس الجديد. وأعرب الوفد كذلك عن رضاه على إدراج جزء رفيع المستوى في أعمال الدورة. وقال إن البيانات التي أدلى به وزراء مختلف البلدان توضح أهمية نظام الملكية الفكرية وأثرها لكونه أداة تضمن تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق المصالح الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف الوفد إن آليات الملكية الفكرية مطالبة بالتأثير في تعزيز الرفاه ومستوى المعيشة، بما يتيح للمجتمع، بعد انقضاء الأزمة الراهنة، أن يصبح مجتمعاً يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ويقوم على المعارف. ومضى يقول إن السؤال المطروح الآن هو كيفية تحقيق ذلك مع مراعاة مصالح جميع المشاركين في العملية؟ وقال إن الرد على ذلك السؤال هو وجود منظمة متخصصة واحدة في مجال الملكية الفكرية وهي الويبو. وفي إشارة إلى الوقع السلبي للأزمة، أشاد الوفد بما تبذله حكومات مختلف البلدان من جهود غير مسبوقة للحيلولة دون وقوع أي انهيار مالي. وقال إن البيانات التي أدليت تتناول قضايا الأمن الغذائي وتغير المناخ وتقليص معدلات الفقر، غير أنه شدد على الخطر المتعلق بمنظومة الآراء المطورة في مجال الملكية الفكرية الذي يرى الوفد أنه قائم على الدفاع القانوني عن الملكية الفكرية وحمايتها القانونية واستخدامها. ومضى الوفد يقول إن الاستخدام غير المشروع لثمار العمل الفكري المبدع الذي أدى حجه إلى إحداث انقلاب في مجال قرصنة السلع وتهريبها وتقليدها، ليس مجرد إضرار، بل إنه تهديد حقيقي يمكنه أن يخل بالتوازن الذي يقوم عليه نظام الملكية الفكرية. وأضاف الوفد إن ذلك التوازن قد وضع نتيجة لقيام الدول بتنسيق أنظمة الملكية الفكرية الوطنية والتدابير المتخذة لمنع القرصنة. واستطرد الوفد قائلاً إن ذلك يرتبط أيضاً برغبة الشركات في تحقيق المصلحة من المبادئ التنافسية الواقعة في صميم الملكية الفكرية. وقال إن الدراسات تبين أن ذلك التوازن يقوم على معادلة غير طبيعية، فإن الحماية القانونية بالنسبة لشركة ما تكلفها وحدة نقدية واحدة، غير أن حماية سلعها من التقليد يكلفها ٢٥ وحدة نقدية. وقال إن الأزمة الراهنة سهلت ظهور

منافسة غير عادلة وإلى انتشار القرصنة بشكل ضخم على الإنترنت، بما قوض ذلك التوازن. ومضى يقول إن ما زاد تعقيد تلك الظواهر السلبية هو عدم فحص ما يزيد على أربعة ملايين طلب. وصرح قائلاً إن الوقت الذي يتطلبه الحصول على الحماية، يفقد الشركة اهتمامها بالموضوع المطلوب حمايته، إذ إن الفترة التي تمتد عليها دورة الابتكار فيما يخص المنتج يمكن أن تعادل فترات إنجاز الفحص. ومضى يقول إن ذلك الأمر أعاق تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي صارت بلا خط دفاعي، وأصبحت غير قادرة على مجاراة المنافسة غير العادلة والتصدي إلى انتشار القرصنة. وأردف يقول إن البلدان لا تتلقى النصيحة المناسبة فيما يتعلق بالجهود المنفرقة التي تبذلها، إذ إن تلك الجهود لا تسفر إلا عن نجاحات مؤقتة. وقال الوفد إنه يرى أن دور الويبو أساسي في تلك الميادين، كما يرى أن معاهدات الإنترنت، التي تم التوصل إليها في سنة ١٩٩٦، صارت بالية من الناحية الأخلاقية وأن على المعايير التشريعية في القانون الدولي أن توجه، في المقام الأول، إلى إصدار تنظيم بشأن التقليد والقرصنة والتزيف والتصدي لها. وصرح بأن هناك حاجة إلى بذل الجهود المتضافرة والمنسقة في هذا المجال. وذكر الوفد إن هناك عملية إعادة هيكلة استراتيجية قيد التنفيذ الآن في الويبو نفسها، وقال إن هذه العملية تتضمن مثلاً، إعادة تحديد جميع الأهداف والبرامج الاستراتيجية، مما يؤدي إلى نشأة أمل كبير. ومضى يقول إن مسألة الشفافية في التصرف في الأموال ظلت لوقت طويل مندرجة في جدول الأعمال. وقال إن تلك الشفافية قد تحققت، في الوقت الراهن، لكنه أشار، أسفاً، إلى أن المخصصات المالية المتاحة لتطوير نظم البراءات في منطقتيه بلغت ٢٢ ٠٠٠ فرنك سويسري لكل بلد. وذكر الوفد ذلك المثال ليبين عدم ملائمة مخصصات الويبو التنظيمية والمالية والمنهجية. وصرح الوفد بأنه من المتوقع، في السنة الجارية، تلقي ١٥٠ ٠٠٠ طلب بشأن الملكية الصناعية، وهو عدد يفوق العدد المسجل في السنة الماضية بنسبة تتراوح بين خمسة وسبعة في المائة. وذكر إن عدد التسجيلات الدولية قد ارتفع، على النسق ذاته، إذ قدم ١٥ ٠٠٠ طلب بموجب إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات و ٢٠ ٠٠٠ تسجيل بموجب نظام مدريد وحوالي ٣ ٠٠٠ طلب بموجب النظام الأوروبي الآسيوي. وقال الوفد إن كل ذلك يدل على تركيز القدرة القوية على الابتكار في المنطقة. ورأى إن تلك القدرة لا بد أن تقيّم بالشكل المناسب وهو الأمر الذي يتماشى مع مصالح المنظمة. ورحب الوفد بإدخال المزيد من الإصلاحات على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، لا سيما "خارطة الطريق". ومضى يقول إن استبعاد مضاعفة مصروفات العمل والمبالغ المالية المخصصة له يؤدي إلى نشأة الحاجة إلى أن تعيد إدارات البحث الدولي النظر في النظام القائم. وقال إن المعايير في ذلك المجال لا يجب أن تكون عبارة عن مؤشرات كمية، بل مؤشرات نوعية يمكن لإدارات البحث الدولي أن تمتثل لها. وقال الوفد إنه يجب التوصل إلى حل بناء لتلك المسألة في المستقبل القريب. وذكر من بين الجوانب التي يراها إيجابية، إقامة مدارس صيفية في بلدان المنطقة، خاصة في أوكرانيا وفي مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا. وقال الوفد إن من بين المشاركين في تلك المدارس حاكم مدينة سانت بطرسبرغ، الذي أعرب عن شكره للمدير العام ولممثلي أكاديمية الويبو. وطالب الوفد، في ختام كلمته، رؤساء المكاتب الوطنية بالعمل بشكل بناء وفعال بغية التوصل إلى حلول. وأعرب عن أمله في أن ينتهج فريق الإدارة الجديد، الذي شكله المدير العام، نهجاً مسؤولاً في الاضطلاع بعمله، وقال، في هذا الصدد، إن الفريق بإمكانه الاعتماد على دعم المجموعة.

٦٣- وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة بآء وهنأ الرئيس ونائبي الرئيس على انتخابهم وشكر الرئيس الخارج على ما بذله من جهود وما أبداه من تفان طوال السنتين الماضيتين. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى عقد اجتماعات بناءة وفعالة ومثمرة واستعدادها للمشاركة في مناقشات صريحة بشأن بنود جدول الأعمال العديدة والتزامها بإحراز التقدم بخصوص تلك البنود لفائدة القضية المشتركة. وقال إن الويبو تواجه عدة تحديات وعمليات إصلاحية غير أنها قادرة على التصدي لتلك التحديات. ومضى يقول إن الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٩ هي السلسلة الشاملة الأولى للاجتماعات المعقودة في ظل قيادة

المدير العام الجديد وإن مبادرة الجزء رفيع المستوى تتيح فرصة لإجراء مناقشات خصيية. ورأى أن برنامج التقييم الاستراتيجي يعتبر حيويًا لتدعيم المنظمة وزيادة تحسين أداء المكتب الدولي وأنه ينبغي للويبو مواصلة عملها على تشجيع الإبداع والنهوض بنظام دولي متوازن وفعال في مجال الملكية الفكرية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمنفعة جميع شرائح المجتمع في العالم. وأعرب عن اعتقاده أن عمل الدول الأعضاء الجماعي والاتصال الفعال بالمكتب الدولي سيؤديان إلى إجراء مناقشات مستفيضة بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للابتكار والتنمية ولا سيما بخصوص مساعدة الدول الأعضاء. واستطرد قائلًا إن التعاون لأغراض التنمية أصبح جزءًا متناميًا من أهمية المهمة الوبو. وأحاط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في إطار الدورات الثلاث للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وعلق أهمية كبيرة على تعزيز الاتساق والفعالية في تنفيذ جدول أعمال التنمية بفضل اعتماد نهج يركز على الموضوع. وأعرب عن أمله أن يساهم ذلك في تيسير مسار اللجنة والارتقاء به وتعميله والتقيد في الوقت ذاته بجوهر التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة قبل سنتين. وقال إن التنفيذ المناسب للتوصيات المتفق عليها سيعزز قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على الانتفاع التام بالملكية الفكرية. وأردف قائلًا إنه من الجلي أن ضمان نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية يفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ليس أمراً ممكناً إلا إذا كان ذلك النظام محترماً على الصعيد العالمي وإنه من الحيوي وضع إطار ينهض بذلك الاحترام بصورة مستديمة ويشمل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ولا يقتصر على ذلك. وأعرب بالتالي عن ترحيب المجموعة بالهدف الاستراتيجي السادس المعنون "إنهاء الاحترام للملكية الفكرية" وعن أمله أن يؤدي ذلك بالويبو إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية فيما يتعلق بالموضوع. وفيما يتصل باللجنة الحكومية الدولية، أفصح عن قلقه لإخفاق اللجنة في الاتفاق على اقتراح من أجل تمديد ولايتها وأكد مجدداً التزامه الراسخ بأعمال اللجنة وشدد على أهمية الحفاظ على خبرة اللجنة ومواصلة جهودها لتناول مجالات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأشكال التعبير الفولكلوري والموارد الوراثية غير المشمولة بالحماية على الصعيدين الوطني والدولي. وارتأى أنه من الضروري بالتالي تجديد ولاية اللجنة. وأعرب عن خيبة أمله لفشل دورة اللجنة الأخيرة في إحرار التقدم واستدرك قائلًا إن المجموعة لاحظت توافق الآراء واسع النطاق من أجل مواصلة المداولات وإنها ستشارك فيها مشاركة ببناء بروح منفتحة ومتعاونة. وفيما يرتبط بتجديد ولاية اللجنة خلال اجتماعات الجمعيات لسنة ٢٠٠٩، قال إن المجموعة تعتقد بوجه خاص أنه من الضروري أن تؤدي ولاية جديدة إلى وضع برنامج عمل متوازن وتعميل أعمال اللجنة ومنح أولوية قصوى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتائج دولية ملموسة وقابلة للتحقيق. ومضى يقول إن العديد من الجهات من أصحاب المصالح بما فيها مكاتب الملكية الفكرية ستستفيد من إطار قانوني دولي أكثر بساطة وتنسيقاً يشمل الأحكام الموضوعية لقانون العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف في جملة أمور وإن أوجه التقارب قليلة جداً في التشريعات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وإذ رحب بالتقريين عن طائفة من العلامات غير التقليدية وإجراءات الاعتراض على العلامات التجارية، أعرب عن تطلع المجموعة إلى تحليل أوجه تقارب أخرى في المستقبل. وفيما يتعلق بأعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، رحب بتواصل الأعمال القيمة وبرنامج العمل المتوازن وقال إن المناقشات الجوهرية ضمن اللجنة الدائمة تسهم في تعزيز فهم نظام البراءات. وأضاف قائلًا إن الدراسة بشأن نشر المعلومات عن البراءات بينت على سبيل المثال ما لتلك المعلومات من آثار بعيدة المدى على الرفاه العام والتنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء التي تجاوزت إلى حد بعيد نطاق نظام البراءات. واسترسل قائلًا إن المؤتمر بشأن الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة الذي عقد في شهر يوليه/تموز من السنة الحالية برعاية اللجنة الدائمة المذكورة تكلل بالنجاح ودعم بوضوح شديد دور الويبو الريادي في المناقشات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتحديات العالمية الراهنة ولا سيما الصحة والبيئة وتغير المناخ والأمن الغذائي. ورحب بمواصلة إدراج حماية أوجه الأداء

السمعي البصري وحماية هيئات البث في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وهنا المكتب الدولي على أعماله المضطلع بها في الندوات والجلسات الإعلامية إذ يسهم ذلك في تكوين الوعي وتوافق الآراء. وتوجه بعبارة الشكر الخاص إلى الأمانة على جهودها المبذولة لتيسير التقدم فيما يتعلق بحماية أوجه الأداء السمعي البصري واعترف أيضا بالاحتياجات الخاصة للمكفوفين والأشخاص معاقى البصر. وساند الجهود الرامية إلى إيجاد حلول آنية وعملية لتحسين النفاذ إلى المصنفات المحمية وأعرب عن تقديره الخاص لمبادرات المدير العام. واستطرد قائلاً إن خدمات الملكية الفكرية العالمية من الطراز الأول التي يتيحها المكتب الدولي للدول الأعضاء لا سيما فيما يتصل بالتعاون بشأن البراءات والتسجيل الدولي للعلامات والرسوم والنماذج الصناعية ومركز التحكيم والوساطة تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى جميع أصحاب المصالح وإن الاستمرار في تحسين مثل تلك الخدمات بما يكفل مردوديتها العالية كان دوماً وسيظل هدفاً استراتيجياً رئيسياً. وفيما يرتبط بالتقرير عن الدورة الثانية للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، رحب بمبادئ خارطة الطريق وأيدها كوسيلة لتنظيم العمل وتلبية الاحتياجات الحاسمة لنظام المعاهدة بسرعة في الإطار القانوني الراهن. وأضاف قائلاً إن تلك المبادئ ترسي قاعدة سليمة لتجنب ازدواجية العمل غير الضرورية بين المكاتب وتزويد المنفعين بمنتجات عالية الجودة يتوقعونها عن حق من نظام المعاهدة. وشجع جميع الدول الأعضاء على المساهمة في الحفاظ على زخم تلك المبادرة. ولفت النظر إلى احتواء النفقات المتحملة لتسجيل العلامات التجارية بناء على نظام مدريد وتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بناء على وثيقة جنيف المتعلقة باتفاق لاهاي بفضل الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات وقال إن برنامج الملكية الفكرية الأول الذي كانت تدار عن طريقه العمليات أصبح الآن بالياً على ما يبدو. وفيما يخص مشروع تحديث محيط تكنولوجيا المعلومات، ذكر أنه من الضروري اتخاذ خطوات جديدة في الوقت الحالي وأبدى تأييد المجموعة لتخصيص الموارد اللازمة لأن مثل تلك الاستثمارات تعود بالفوائد بالتأكيد. وأخيراً وبالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالموارد بصفة عامة، شكر الأمانة على إعداد ميزانية متوازنة تتضمن تقديرات حذرة بشأن إيرادات الويبو للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأوضح قائلاً إن الأمانة قررت اتباع استراتيجية توقعات ترتقب انخفاضاً قليلاً نسبياً بنسبة ١,٦ في المائة في إيرادات الويبو مما أدى بالتالي إلى انخفاض في الميزانية الإجمالية لفترة السنتين المقبلة. وأعرب عن مسانדתه للنهج الذي اتبعته الأمانة إذ رأى أن إعداد ميزانية متوازنة هو طريقة سليمة ومستديمة لإدارة المنظمة وأيد قرار لجنة البرنامج والميزانية المتصل بالميزانية. وأنهى كلمته قائلاً إن المناقشات ضمن لجنة البرنامج والميزانية ساهمت أيضاً في استعراض التحديات التي تواجهها الويبو بخصوص المبادرة الحالية الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة ومشيراً إلى اعتزام المجموعة العمل على المضي قدماً بتلك المبادرة بروح بناءة.

٦٤- وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وتقدم بالتهنئة الحارة إلى الرئيس وسائر أعضاء الإدارة على انتخابهم، وأكد أن الثقة التي بدت في انتخاب الرئيس، إنما تعود إلى الإيمان بقدراته على الإصغاء والحوار. وأعرب الوفد عن شكره للفريق الخارج، وخاصة الرئيس، على ما قام به من عمل ممتاز أثناء فترة ولايته، كما تقدم بخالص الشكر إلى المدير العام وإلى معاونيه لما قاموا به من عمل شاق للتحضير للجمعيات. وقدم الوفد تعليقات على بعض المسائل التي تبعث القلق في المجموعة، لا سيما تنفيذ جدول أعمال التنمية؛ والنقاشات الدائرة في لجنة البرنامج والميزانية بخصوص تكوين لجنة الويبو للتدقيق وبناء قاعة مؤتمرات جديدة؛ وتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال الوفد إن في سياق الاقتصاد العالمي الذي يتعرض لتغير مستمر ويقوم على نماذج جديدة تضطلع فيها المعارف بدور أساسي، ليس من المبالغة الإيمان بأن استراتيجيات الملكية الفكرية يجب أن تسترشد بشواغل التنمية والسياسة العامة وإن أي خطة للتنمية لا تدرج على بعد من أبعاد الملكية الفكرية ليست خطة كاملة. وصرح الوفد بأن مستوى الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية في

أغلب البلدان الأفريقية، لا يضاهاه بعد مستوى الانتفاع بها في دول الشمال. وقال إن عكس ذلك الاتجاه يعتمد اعتمادا كبيرا على التسليم الجماعي بحجم الثروات التي يمكن للانتفاع بالملكية الفكرية أن يدرّها وبضرورة أن يوجه ذلك الانتفاع لأغراض التنمية. ورحب الوفد بالمبادرة المطلقة لتنظيم جزء رفيع المستوى، وأعرب عن أمله في أن يمكن ذلك المنبر الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين ليس فقط من الإدلاء بالبيانات بل وأيضا من التسليم بشكل أكبر بأهمية أن تراعي البلدان النامية، كما يجب، جوانب الملكية الفكرية عند وضع السياسات الوطنية التنموية. ومضى الوفد يقول إن ذلك الاتجاه يمكن أن يعكس أيضا، وبشكل ملموس، عن طريق إضفاء مزيد من القيمة على المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي الثقافي والموارد الوراثية بفضل الحماية التي توفرها الملكية الفكرية. وللوصول إلى تلك الغاية، قال الوفد إن المجموعة اقترحت، أثناء الدورة الماضية للجنة الحكومية الدولية المنعقدة في يولييه/تموز ٢٠٠٩، تجديد ولاية اللجنة المذكورة بهدف الدخول في مفاوضات خلال السنة المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، استنادا إلى الوثائق المتعلقة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير التقليدي الثقافي، وذلك بهدف إعداد صك أو عدة صكوك دولية ملزمة قانونيا. ورأى الوفد أن الوقت قد حان، بعد مرور تسع سنوات من النقاشات، للبدء في اتخاذ إجراءات ملموسة بغية المضي قدما في هذا الصدد. وقال إن عددا من البلدان يقدم دعمه للمقترح المرفق بالوثيقة WIPO/GRTKF/IC/14/8/REV. وأعرب الوفد عن وعيه بأن إعداد صك أو عدة صكوك ملزمة ليس إلا وسيلة، لا غاية. وعبر عن أمله في أن يرى شعوب المنطقة يوم ما تسوق منتجات وخدمات تقوم على معارف تقليدية وأشكال تعبير عن الثقافة وموارد وراثية تحميها الملكية الفكرية. وعبر الوفد كذلك عن أمل المجموعة في أن تتمكن تلك الشعوب من إبرام عقود تراخيص لا بصفتها طالبة، بل بصفتها مانحة لتلك التراخيص، وأن تتمكن من بيع أصول الملكية الفكرية لشركات أو من استخدامها للحصول على تمويلات للشركات. ومضى يقول إن هذا الأمر ليس أملا من الآمال الوردية أو نظرية من نظريات المدارس، إذ إن هناك أمثلة واضحة بالفعل في هذا الصدد، وخاصة في مجال المستحضرات الصيدلانية. ونتيجة لكل تلك الأسباب، أعرب الوفد، باسم المجموعة وباسم البلدان التي تؤيد اقتراحه، الرغبة في أن يمكن إنشاء قاعدة متوازنة لإدارة الملكية الفكرية تستند إلى حقوق والتزامات، كما عبر عن أمله في أن تستطيع الدول الأعضاء إنصاف أي طلب شرعي للحصول على الحماية الدولية الفعلية لموروث المجتمع الذي يتكون من المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي عن الثقافة والموارد الوراثية. وأضاف الوفد أن تلك هي الوسيلة الوحيدة الفعالة للحد من استخدامها وتملكها غير مشروعين. وفضلا عن ذلك، أشار الوفد إلى أن تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية كان واقعا تحت إشراف المدير العام، قبل إجراء التعيينات الجديدة والتغييرات في فريق الإدارة، غير أنه من المزمع الآن نقله إلى إشراف نائب المدير العام لشؤون التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في ألا يؤدي هذا الانزياح في التدرج الإشرافي إلى إبعاد المدير العام وإلى تقويض إرادته في ألا يدخر جهدا لكي يكفل تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بالنجاح. وعبر الوفد كذلك عن أمله في أن تخصص الموارد المرتقبة لمشاريع معدة في إطار جدول أعمال التنمية بشكل مخطط لضمان التنفيذ الفوري للمشاريع المذكورة. وقال إن جميع الشواغل التي أعربت عنها المجموعة في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية قد حُضيت بالمعالجة المرجوة، وإن كانت المبالغ التي تم الحصول عليها في إطار التعديلات المطلوبة بالزيادة، مبالغ رمزية. وصرح بأن مسألة إنشاء برنامجين منفصلين لأفريقيا والبلدان الأقل نموا، فضلا عن البرنامج المشابه له الخاص بالبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، لا تزال تبعث على القلق. وذكر الوفد أن مسألتين كانتا محل جدل محتدم أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية ذاتها، وهما مسألة تكوين لجنة الويبو للتدقيق ومسألة بناء قاعة جديدة للمؤتمرات. ففيما يخص تكوين لجنة التدقيق، قال الوفد إن المجموعة ترحب بالمقترح التوافقي الداعي إلى تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة وإلى إنشاء فريق عمل يفحص الخيارات المختلفة المتاحة لتكوينها. ورأى الوفد أن الفكرة الداعية إلى تكوين لجنة

تنفيذية على مستوى الويبو، والمقترحة في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، كان يجب دراستها في وقت مبكر. وفضلاً عن ذلك، رحب الوفد بإنشاء قاعة جديدة للمؤتمرات من شأنها أن تمكن الويبو من التحكم بشكل أفضل في مواعيد الاجتماعات، ناهيك عن عدد الأماكن وسبل الراحة التي توفرها لمندوبي الحكومات؛ واستطرد الوفد قائلاً إنه يوافق على فكرة إتاحة تلك القاعة للاستخدام الخارجي، بما لا يضر بأنشطة المنظمة. وأوضح الوفد في ختام كلمته أن المجموعة تقدم دعمها للطلبات التالية: تقديم المكتب المصري للبراءات بصفته الإدارة المعنية بالبحث في مجال الملكية الفكرية وبالفحص الدولي الأساسي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ وترشيح السيد عادل المالكي، وهو المدير العام لمكتب المغرب للملكية الفكرية والملكية التجارية، لمنصب رئيس اتحاد مدريد؛ وترشيح سعادة السفير فيليب رينشارد أواي من كينيا، لمنصب رئيس اللجنة الحكومية الدولية.

٦٥- وأشار وفد الصين إلى البيان الذي أدلى به مفوض (نائب وزير) مكتب الدولة للملكية الفكرية للصين في الجزء رفيع المستوى. وفيما يتعلق بمنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، قال إن الاهتمام تركز على استعراض الإطار التشريعي الراهن بهدف تعزيز فعالية حماية حق المؤلف في المحيط الرقمي. ومضى يقول إن الموضوعات قيد الاستعراض تشمل اعتماد حق حيادي تكنولوجي لنقل المعلومات والإعفاء بالنسبة إلى النسخ المؤقت للمصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف من جانب مقدمي الخدمات على الإنترنت وتوضيح دور مقدمي الخدمات على الإنترنت في مكافحة القرصنة على الشبكة واعتماد استثناء محدود لتغيير الدعامة المستخدمة. وأفاد بتتقيح الاقتراحات قبل اعتماد التعديلات التشريعية اللازمة عقب مشاورات عامة مستفيضة فضلاً عن إيلاء العناية للعلاقة بين أسماء الشركات والعلامات التجارية. ولفت النظر إلى الاستخدام التعسفي الملاحظ لنظام هونغ كونغ الصينية لتسجيل أسماء الشركات إذ تسجل شركات أسماء شديدة الشبه بعلامات تجارية لشركات قائمة وتقدم نفسها بعد ذلك خارج هونغ كونغ كشركات لديها تصريح مالكي تلك العلامات التجارية عند إنتاج منتجات مزورة. واسترسل قائلاً إنه من المزمع اعتماد تعديلات تشريعية بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩ لتتمكين أمين سجل الشركات من العمل وفقاً للأحكام القضائية من أجل توجيه تلك الشركات إلى تغيير أسمائها والاستعاضة عن الأسماء بأرقام تسجيل الشركات حيثما يقتضي الأمر ذلك. وأردف قائلاً إن هونغ كونغ الصينية تنتشر بالمساعدة على استضافة ندوة إقليمية للويبو في هونغ كونغ في ٢٩ و ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ موضوعها "إدارة رأس المال الفكري والثروات الفكرية والملكية الفكرية". وأوضح قائلاً إن الندوة هي ذروة البرنامج الاستشاري الرائد لإدارة رأس المال الفكري الذي استهل في شهر مارس/آذار ٢٠٠٩. واستطرد قائلاً إن أكثر من ٢٤٠ شركة في هونغ كونغ شاركت في البرنامج وإن كل واحدة منها حصلت على مجموعة بسيطة من أدوات الإدارة لتمكينها من استغلال ذخيرة المعارف والخبرات بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية التي تملكها غير أنه يحتمل ألا تستغلها استغلالاً فعالاً مما أرسى القاعدة لاعتماد نهج للمساعدة الذاتية قائم على القول بالمأثور "الوقاية خير من العلاج" في سياق حماية الملكية الفكرية. وشكر الويبو على دعمها المتواصل لهونغ كونغ الصينية وتطلع إلى مواصلة التعاون معها في السنوات المقبلة.

٦٦- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها وشكر الرئيس وهنأه على انتخابه. وشكر أيضاً المدير العام وأمانة الويبو على الأعمال القيمة المنجزة في سياق إعداد وثائق الجمعيات العديدة وعلى الجهود المبذولة طوال السنة. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء وردد مشاعر الامتنان التي أعرب عنها المتحدثون الموقرون السابقون للرئيس الخارج لصنيعه وتفانيه خلال السنتين الماضيتين. وأعرب عن تطلع الجماعة لعقد اجتماعات بناءة وفعالة ومثمرة وقال إنها تظل ملتزمة بإحراز التقدم بخصوص قضايا مهمة ستطرح خلال الدورة. وساند تطوير نظام دولي متوازن وفعال في مجال الملكية الفكرية ينهض بتنمية الجميع

من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشجع أيضا كل الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ مواقف إيجابية إزاء أعمال الجمعيات. وشدد على أهمية حماية الملكية الفكرية وعمل الويبو وأبدى رغبته في أن تواصل الويبو عملها بروح بناءة كالروح التي اتسمت بها على مدى السنين. وشكر المدير العام على مبادرته الرامية إلى توطيد التعاون بتكريس جزء رفيع المستوى. وأكد أهمية النهوض بحماية الملكية الفكرية لمواجهة انتكاس الاقتصاد نظرا إلى وقعها الذي لا يستهان به على النمو الاقتصادي والأعمال القائمة على المنافسة. ورأى أنه من المهم أن تستمر الويبو في الوقوف على تلك القضايا حتى خلال الأزمة المالية الحالية تأهبا للانتعاش الاقتصادي. وأكد مجددا التزام الجماعة بتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين الواردة في جدول أعمال التنمية وأشار إلى التقدم المحرز واستهلال عدة مشروعات مواضيعية. وقال إن اللجنة أثبتت قدرة الدول الأعضاء على العمل البناء وإرساء قاعدة مشتركة. وأعرب عن تطلع الجماعة إلى عقد الدورة الخامسة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد نظرا إلى اتساع نطاق ظاهرتي التزوير والقرصنة في العالم وعن اعتقادها أن بإمكان الوفود أن تعقد علاقات تبادل مرضية حتى تكافح هاتين الظاهرتين مكافحة أكثر فعالية. وأبدى ارتياحه لإدراج القضايا المتصلة بحماية أوجه الأداء السمعي البصري وحماية هيئات البث في جدول أعمال الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والاحتفاظ بها ضمن جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة. ورأى أيضا أن المناقشات الجارية بشأن الاستثناءات والتقييدات مفيدة. وفيما يتعلق بحماية أوجه الأداء السمعي البصري، أعرب عن أمل الجماعة أن تفضي المبادرات الجديدة التي تنفذها أمانة الويبو في الوقت الحالي بما فيها المشاورات غير الرسمية ومفتوحة العضوية بين جميع الدول الأعضاء في الويبو إلى إيجاد مخرج للمأزق الراهن. وفيما يخص حماية هيئات البث، رحب بالمبادرات التي قد تمضي بالنقاش قدما وتؤدي به إلى نتيجة. وأضاف قائلا إن الجماعة تظل ملتزمة بالمشاركة الفعالة في المسار الحالي المهم والطارئ لتيسير نفاذ معافي البصر إلى المواد المشمولة بحماية حق المؤلف وتعزيز ذلك. وبالنسبة إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، رحب باتفاق الوفود على أن يطلب إلى الأمانة إجراء دراسات موسعة ودراسات تمهيدية جديدة. وقال إن التقدم المحرز خلال الدورة السابقة للجنة يرسى أساسا ممتازا للمناقشات في المستقبل وإن تلك المناقشات في حال إجرائها بناء على نهج منفتح ستمكن من تحديد برنامج عمل متوازن بسرعة. وفيما يتصل بالتطورات الطارئة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، أعرب عن تأييد الجماعة الشديد لمبادرات أمانة الويبو المتصلة بمستقبل المعاهدة وترحيبها بنتائج الدورة الثانية للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وموافقته على تركيز الفريق العامل على مجالات تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تظل ضمن الإطار القانوني الراهن لأحكام المعاهدة دون الحد من حرية الدول المتعاقدة في فرض شروط جوهرية بخصوص الأهلية للحماية بموجب براءة وتفسيرها وتطبيقها ودون محاولة تنسيق قانون البراءات الموضوعي أو تنسيق الإجراءات الوطنية للبحث والفحص. وفيما يرتبط بأعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، قال إن الجماعة ترحب بموافقة اللجنة الدائمة على مجالات التوافق بشأن تصوير العلامات غير التقليدية ومجالات التوافق بشأن إجراءات الاعتراض على تسجيل العلامة التجارية. ومضى يقول إن الوثائق المنبثقة عن اللجنة الدائمة ستمثل مجموعة مرجعية مهمة. وسلم باسم الجماعة بأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية وأعرب عن قلقه الشديد لأن الدول الأعضاء في الويبو ما زالت عاجزة عن الموافقة على مضمون ولاية جديدة على الرغم من الدعم واسع النطاق المعبر عنه ضمن اللجنة الحكومية الدولية لتجديد الولاية. وارتأى أنه ينبغي لكل الدول الأعضاء أن تبذل جهودا جبارة لإيجاد حل يقبله الجميع وذكر أن الجماعة قدمت في هذا السياق اقتراحا يدعو إلى تجديد الولاية وأن تعتمد الجمعية العامة إعلانا عن أهمية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وحمايتها من التملك غير المشروع. وأردف قائلا إن الجماعة تبقى ملتزمة ببحث

برنامج عمل اللجنة القادم مع جميع الدول الأعضاء المهمة. وأخيراً، أحاط الحضور علماً مع الارتياح بأن معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية دخلت حيز التنفيذ في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٩. وأنها تتيح إطاراً دولياً حديثاً وفعالاً لتنسيق الإجراءات الشكلية الإدارية المتعلقة بالعلامات التجارية. واسترسل قائلاً إن معاهدة سنغافورة تعد أداة مهمة لتبسيط الإجراءات لفائدة مودعي طلبات تسجيل العلامات التجارية وأصحاب تلك التسجيلات. ورأى بالتالي أن دخول المعاهدة حيز التنفيذ وافتتاح جمعية معاهدة سنغافورة هما حدثان مهمان. واختتم بيانه معرباً عن اقتناع الجماعة والدول الأعضاء فيها بأن من الممكن تحقيق نتائج إيجابية ومتوازنة فيما يتصل بكل القضايا أثناء الجمعيات وطالبا من جميع الدول الأعضاء في الويبو المشاركة في الاجتماعات باعتماد موقف إيجابي مماثل.

٦٧- وتحدث وفد تونس باسم السفراء العرب المعتمدين في جنيف (مجموعة البلدان العربية) وتقدم إلى الرئيس بالتهنئة إثر انتخابه رئيساً للجمعية العامة للدول الأعضاء بالويبو، وقال إنه واثق بأن رئاسته ستدعم المساعي لتحقيق الأهداف المنشودة، كما تقدم بخالص الشكر إلى سلفه، سعادة سفير نيجيريا، على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال العامين السابقين. وتقدم بجزيل الشكر إلى السيد فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة وإلى أعضاء المكتب الدولي على ما بذلوه من جهد في الإعداد الجيد للاجتماعات، وما وفروه من وثائق حسنة الإعداد. وفي هذا السياق، قال إن المجموعة العربية ترحب بفكرة استهلال اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء بجزء رفيع المستوى بما يوفر الفرصة لإثارة قضايا هامة ذات صلة بالملكية الفكرية والتنمية. واستطرد قائلاً إن المجموعة العربية تود التقدم بالشكر إلى السادة النواب ومساعد مدير العام المنتهية ولايتهم على جهودهم طوال السنوات الماضية، كما تتقدم بالتهنئة إلى الفريق الجديد متمنية له التوفيق في ولايته الجديدة. وقال إن أجندة التنمية، التي هي جوهر قضايا التنمية بالويبو، تعدّ من ضمن أولويات عمل المجموعة العربية واهتماماتها في إطار المنظمة، لذلك تحرص المجموعة على تنفيذ توصيات الأجندة بما يؤدي إلى الاستفادة الحقيقية من منظومة الملكية الفكرية ويخدم قضايا التنمية ويسمح بإدماج أولويات التنمية في سياسات الملكية الفكرية. وقال إن الوفود العربية إذ ترحب بما نتج عن الدورات الثلاث الأولى للجنة التنمية والملكية الفكرية، فإنها تدعو إلى مضاعفة الجهود للمضي قدماً لتحقيق تقدم فعلي في هذا المجال الحيوي وضمان توفير الموارد اللازمة لذلك. واستطرد قائلاً إن المجموعة العربية تولي أهمية كبيرة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور الوطني، لما لهذا المخزون من ارتباط مباشر بالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلدان العربية بالخصوص وفي البلدان النامية عموماً. وأضاف قائلاً إن الدول لذلك السبب تبدي قلقها من عدم تحقيق الأهداف التي رسمتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بهذه القضايا ومنها التوصل إلى صك أو صكوك دولية ملزمة لحماية تلك الأصناف من الثروات الطبيعية والإنتاج الفكري والإبداع الثقافي، وعليه فهي تعبر عن تأييدها للمقترح المقدم في هذا الشأن من المجموعة الإفريقية ومن الدول الأخرى التي تقاسمها نفس النظرة. وفي إطار مشاركة المجموعة العربية في أعمال المنظمة، إيماناً منها بأهمية قضايا الملكية الفكرية وارتباطها بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها، قال الوفد إن المجموعة تطالب بتوفير كافة الوثائق والدراسات الصادرة عن المنظمة باللغة العربية، التي هي إحدى اللغات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة مع الترحيب باعتماد لجنة البرامج والميزانية لمقترح قيام المكتب الدولي بإعداد دراسة في هذا الشأن. وقال إن المجموعة العربية تدعو إلى تعزيز المكتب العربي بالموارد البشرية والمادية لدعم التواصل والتنسيق والتعاون بين المنظمة والدول العربية. وقال إن المجموعة تبدي قلقها من عدم تعيين مدير للمكتب العربي يضمن التواصل الإيجابي بين المكتب وكافة الدول العربية، وتدعو إلى توفير الموارد المالية اللازمة للمكتب لزيادة مشاركة الدول العربية في أعمال مختلف لجان واجتماعات المنظمة. واتصالاً بتدعيم التواجد العربي في أنشطة المنظمة، أوضح قائلاً إن المجموعة العربية تدعم الطلب الذي تقدم به مكتب براءات الاختراع المصري للحصول على صفة البحث الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن

البراءات. وختاماً، قال إن المجموعة العربية ترحب بما توصلت إليه لجنة البرنامج والميزانية، خلال الأسبوع الماضي، من نتائج شملت الموافقة على مشروع الميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١، وكذلك التقارير المقدمة من لجنة المراجعة وما تضمنته من مقترح ينطرق إلى التعديل الهيكلي للمنظمة، كما ترحب بمشروع تشييد قاعة جديدة للمؤتمرات لتدعيم المشاركة الفعالة من قبل الوفود، على أن يتم ذلك بالأخذ في الاعتبار ترشيح الإنفاق في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٦٨- وتحدث وفد صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن سروره لانتخاب الرئيس ونائبي الرئيس للجمعية العامة لليوبو وتمنى أن تتكامل أعمالهم خلال الأسبوعين القادمين بالنجاح وتتسم باليسر وتحظى برضا كل الدول الأعضاء في اليوبو وتعود بالفائدة عليها. واقترح مشاطرة وجهات نظر الأعضاء في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وبعد أن توجه بعبارة الشكر الحار إلى الأمانة على ما بذلته من جهود لإعداد جميع وثائق السلسلة السابعة والأربعين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في اليوبو وما أجرته من مشاورات قبل استهلال الجمعيات، أكد تأييد المجموعة للمدير العام وفريقه وشجع تنفيذ برنامج الإصلاحات بهدف زيادة ترشيح إدارة المنظمة وتعزيز فعاليتها. وأعرب عن أمله أن ترتقي تلك الإصلاحات بالمنظمة إلى مستويات إنتاجية أعلى وتؤدي إلى تعزيز قدرة اليوبو على التصدي للتحديات العالمية والمساهمة في تنمية الدول الأعضاء فيها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إنه واثق بأن ييادي أعضاء إدارة اليوبو العليا الجدد بمن فيهم نواب المدير العام ومساعدوه الذين عينوا مؤخرا التزامهم بضمان الشفافية وتحقيق النتائج الملموسة والاضطلاع بأعمال عالية الجودة وإتاحة خدمات المنظمة في الوقت المناسب. ورحب بالسلوك المهني وأعرب عن تشجيعه وتأييده الشديدين لمواصلة ذلك السلوك وقال إن اليوبو ستطور لتصبح منظمة أكثر تجديدا وتركيزا على النتائج إن تحمل جميع الشركاء في العلاقة مسؤولياتهم. وأعرب عن أمله أن تدعم اليوبو دورها الريادي في مجال وضع الإطار الدولي للمعايير الخاصة بالملكية الفكرية وعن مساندة المجموعة للمبادرات المنظمة في هذا المضمار. واغتتم الفرصة للتعبير عن تقديره لمبادرة اليوبو في سياق تنظيم جزء رفيع المستوى خلال جمعيات الدول الأعضاء وقال إن اجتماعات رفيعة المستوى من ذلك القبيل قد تكون مفيدة لإحراز التقدم في المناقشات متعددة الأطراف بشأن مختلف القضايا المتصلة بالملكية الفكرية والتنمية. وأفصح عن تأييده التام لبرنامج التقويم الاستراتيجي لليوبو وشجع لجنة التدقيق على مواصلة رصد تنفيذه ورفع التقارير عن التقدم المحرز. وأيد أيضا استراتيجية الأمانة الرامية إلى القضاء على ازدواجية الجهود وإدماج البعد الإنمائي في صميم أنشطة اليوبو واعتماد منهجية حازمة مبنية على المشروعات. وذكر أنه شارك في دورات مختلف لجان اليوبو خلال السنة بما فيها الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية وأشار مجددا إلى النقطة التي أثيرت أثناء السلسلة السادسة والأربعين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء وكان مفادها أنه من الضروري استكشاف طرق لتسريع أعمال اللجان المختلفة. وسلم بأهمية جدول أعمال التنمية بالنسبة إلى عدد كبير من الدول الأعضاء وأبدى استعداداه لتيسير تنفيذه حتى يحقق نتائج محسوسة. وأيد تأييدا شديدا اعتماد وثيقة متوازنة للبرنامج والميزانية تركز على مبادئ مثل مبدأ القيمة لقاء المال وثقافة الأداء والجودة وساند أيضا تنفيذ البرنامج والميزانية من هذا المنظور. وأعرب عن ثقته بالعهد المتصلة بتخصيص الموارد اللازمة لمختلف قطاعات اليوبو وشعبها ولا سيما الموارد البشرية مما يسمح بوضع مشروعات متعلقة بالملكية الفكرية وتنفيذها في البلدان والمناطق المعنية. وأكد مجددا اهتمام المجموعة الإقليمية بأن يتمتع موظفو أمانة اليوبو بدرجة عالية من الحنكة المهنية ويقوم اختيارهم على التوازن والتمثيل. وإذ عاين وقوع بعض المسائل الحاسمة في مأزق إلى حد ما على مدى السنوات القليلة الماضية، أراد أن يذكر بأنه ينبغي لليوبو بوصفها منظمة حكومية دولية ضمن منظومة الأمم المتحدة اتباع نهج يجسد مصالح الدول الأعضاء فيها وأولويات الدول ومواطن قلقها. ودعا الدول الأعضاء إلى المساعدة على المضي قدما بأعمال الجمعيات المرتبطة بالقضايا الجوهرية

على أساس التوافق وأعرب عن دعم المجموعة من خلال المشاركة في المناقشات بروح منفتحة وبناءة.

٦٩- وعلق وفد تركيا قائلاً إن ما أنجزه المدير العام خلال السنة الأولى من توليه منصبه يدل على قدرة الويبو على اكتساب مزيد من الفعالية في ظل توجيهه ورأى أن من شأن فريق الإدارة تعزيز فعالية الويبو للنهوض بالابتكار وإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية. ومن بين الأنشطة المتنوعة التي نفذت خلال السنة الماضية، قال الوفد إنه يرحب على وجه التحديد ببرنامج التقيوم الاستراتيجي والدراسات المتعلقة بالإجراءات البديلة لتسوية المنازعات. ولفت النظر إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨ لا تزال تؤثر على البلدان النامية والمتقدمة ولا سيما أن الأزمة أثرت سلباً على الاستثمار في الابتكار ونبه في هذا الصدد، إلى الحاجة المتنامية إلى توجيه الويبو وقيادتها ومبادراتها وإلى تعاون البلدان والتعلم من بعضها البعض. وقال إن حكومة بلده واعية بالقضية وترغب في المحافظة على الإنجازات العالية التي حققتها خلال السنوات الأخيرة: حيث تصنف تركيا ضمن أهم البلدان الثلاثة في أوروبا من حيث عدد طلبات العلامات التجارية وطلبات الرسوم والنماذج وأن لها ثاني أعلى معدل نمو في العالم في طلبات البراءات. وشدد الوفد على أن حكومة بلده استمرت في مد أنشطة البحث والتطوير بالدعم المالي الملحوظ بالرغم من القيود المالية القائمة وأشار إلى أهمية تعزيز حماية الملكية الفكرية. وبين أن فكرة وضع معايير للحماية لضمان عدم تضرر التقدم المحرز في مجال الابتكار على المدى الطويل، بفعل انتهاك الحقوق، فكرة تحظى بالقبول على نطاق واسع. وقال إن تركيا كانت دوماً في مقدمة البلدان التي حققت تقدماً في حماية الملكية الفكرية منذ إدراج قانونها الأول بشأن العلامات التجارية في ١٨٧١ الذي كان ثاني قانون يسن في هذا المجال في أوروبا. وأضاف أن بلده أصبح طرفاً في أغلب الاتفاقات الدولية الهامة المبرمة في إطار الويبو بفضل تطور نظام الملكية الفكرية فيه. وذكر أن تركيا شاركت في إنشاء المكتب الأوروبي للبراءات وأجرت مراجعة تامة لتشريعاتها في سنة ١٩٩٥ عند الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي الأوروبي. وأضاف أن بلده أنشأ معهد تركيا للبراءات ليعمل كوكالة متخصصة مكلفة بتسجيل حقوق الملكية الصناعية. وأبرز بعض التطورات التي شهدتها مجال حقوق الملكية الفكرية في تركيا خلال السنة الماضية والتي تدل على رغبة واضحة في حماية مصالح مالكي حقوق الملكية الفكرية وتأسيس اقتصاد قائم على المعرفة بناء على ذلك، بفضل الابتكار والقدرة التنافسية وهو هدف لا يمكن أن تنهض به على المستوى العالمي أية جهة أخرى خلاف الويبو. وذكر الوفد أن معهد تركيا للبراءات نفذ أنشطة من أجل إذكاء الوعي والإعلام أدت إلى تحقيق تحسن واضح في الجودة والإنتاجية بالرغم من ثقل أعباء العمل. وبين أن المعهد نفذ أنشطة داعمة لقطاع الأعمال لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين وعزز التعاون القائم مع أصحاب المصالح وتقاسم المعلومات معهم من خلال تنفيذ مشروعات جماعية والتوقيع على عدد من البروتوكولات. وقال إن المعهد يعمل على تعميق معارفه العملية وتعزيز تواصله مع قطاع الصناعة في إطار مشروع البحث في البراءات المعد لتعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار. وصرح أن المعهد نظم أيضاً ندوات حول البراءات بالتعاون مع الغرف التجارية المحلية والجامعات. وأشار الوفد إلى التقدم المحرز في ما يتعلق بخدمات البحث الشبكية ونظام الطلب الإلكتروني وأعلن عن ارتفاع عدد طلبات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية المودعة إلكترونياً في سنة ٢٠٠٨. وأضاف الوفد أن موقع المعهد الإلكتروني تم تحديثه وإعادة ترتيبه بما في ذلك إضافة قسم مخصص للمعلومات وقاعدة بيانات تحتوي على مجموعة من الأجوبة على الأسئلة المتكررة. وذكر من بين التطورات الأخرى المشروع في استعمال خط هاتفي مؤتمت يتيح معلومات فورية محدثة عن وضع الطلبات وعن خطط دورات من الدراسات العليا بشأن الملكية الفكرية يعتمزم المعهد تنظيمها بالتعاون مع الويبو وأكاديمية المكتب الأوروبي للبراءات. وقال الوفد إن المعهد واصل إدارة بروتوكولات التعاون الثنائي المبرمة مع مكاتب

حقوق الملكية الفكرية في البلدان الأخرى مضيفاً أنه وقع مؤخراً على بروتوكولات مع مكاتب في الصين وتونس وسوريا وألبانيا. وشرح الوفد أن تركيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا نظمتا حلقة عمل حول دور حقوق الملكية الفكرية في المشاكل والحلول المتعلقة بنقل التكنولوجيا وقال إن الهدف من تنظيم حلقة العمل هو إتاحة الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة والتجارب المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية وقضايا نقل التكنولوجيا. وأعلن الوفد عن إنشاء مجلس تنسيق الملكية الفكرية والصناعية بهدف النهوض بالتعاون الحقيقي بين المؤسسات ذات الصلة. وقال إن المجلس مفوض بدعوة ممثلين عن مؤسسات أخرى من القطاع العام والخاص لمناقشة قضايا الساعة مثل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وأعلن الوفد أيضاً عن إنشاء المجلس الاستشاري المعني بالرسوم والنماذج في تركيا في سنة ٢٠٠٩ الذي يعمل بالأساس على وضع البرنامج الوطني للرسوم والنماذج وتقديم المساعدة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالرسوم والنماذج. ودعا الوفد الويبو إلى تعزيز إطارها المعني بوضع القواعد والمعايير ولا سيما أنها لم تتجح منذ العقد الماضي في اعتماد معاهدات جديدة أو إنجاز خطوات جديدة في ما يتصل بمختلف مجالات الملكية الفكرية. وأشار إلى فشل اللجنة الحكومية الدولية مؤخراً في تجديد ولايتها كمثال على ذلك. وعقد الأمل على أن تشرع اللجنة المذكورة في مناقشاتها في إطار ولاية جديدة. وشدد الوفد في ما يتعلق بوضع المعايير والقواعد، على أهمية ضمان نفاذ ذوي الإعاقة البصرية إلى المواد المشمولة بحق المؤلف. وفي ما يتعلق بإسهام الويبو في العالم النامي، أعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم الملحوظ الذي تحقق في جدول أعمال التنمية منذ سنة ٢٠٠٦ وتطلع إلى التنفيذ الحقيقي للمقترحات المتفق عليها في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الجديدة والهامة لما من شأن ذلك أن يعود به من وقع إيجابي على لجان الويبو والنظام الدولي للملكية الفكرية بما أنها تعمل كآلية لمراجعة سير عمل إدارة الويبو ذات الصلة. وأنهى الوفد كلمته بالإشارة إلى مدى إسهام الملكية الفكرية في حياة الشعوب الاقتصادية في أغلب البلدان وأعرب عن ثقته بأن الويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ستستمر في إذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية بوصفها أداة تسهم في التنمية الاقتصادية والإبداع حتى في أسوأ الظروف. والتفت إلى ما تشهده المعلومات من تغير على المستوى العالمي والترابط بين المشاكل العالمية وحقوق الملكية الفكرية وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الويبو لتحقيق فهم أفضل للقضايا فضلاً عن صياغة الحلول. وشكر وفد تركيا المدير العام على المبادرة المتعلقة بالمؤتمر العالمي بشأن الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة واختتم كلمته بالتعبير عن تقديره الفائق للويبو والمدير العام وتمنى لكافة الدول الأعضاء مداوالات مثمرة خلال الجمعيات.

٧٠- وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به اليمن باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وتطلع الوفد إلى دعم الويبو للبلدان النامية من أجل وضع سياسات وإجراءات والترويج لها حتى تصبح الملكية الفكرية بمثابة محرك فعال يدفع باتجاه النمو الاقتصادي ولتكوين الكفاءات الاقتصادية المطلوبة والقائمة على المعرفة في الدول الأعضاء فيها. وطالب الوفد بأن تراعي الويبو مختلف احتياجات البلدان وخصوصياتها في إطار برامج المساعدة التقنية والاستمرار في تحسين القدرات المؤسسية للدول الأعضاء لتمكينها من الوفاء بشروط نظام الملكية الفكرية في إطار تطبيق أهدافها الإنمائية. وشدد الوفد على أهمية التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية والويبو في السنة الماضية من خلال تنظيم ندوة وطنية وحلقة عمل الويبو حول الرسوم والنماذج الصناعية في طهران في أبريل/نيسان ٢٠٠٩ وطالب الويبو بتقديم المزيد من المساعدات التقنية وتكوين الكفاءات في المستقبل. وأكد الوفد حرص حكومة بلده على مكافحة القرصنة والتزوير مشدداً على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تنوع العادات والتقاليد والثقافات القائمة في مختلف الدول الأعضاء في إطار حماية حقوق الملكية الفكرية. وقال إن بلده اعتمد في السنوات الأخيرة تدابير مناسبة بشأن حماية حقوق

الملكية الفكرية والنهوض بها على المستوى الوطني ومن ضمنها ما يلي: الموافقة النهائية على الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات، والموافقة على قانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، والشروع في أتمتة مكتب الملكية الفكرية بمساعدة الويبو، والتحضير من أجل الانضمام إلى المعاهدات الدولية بشأن الملكية الصناعية ومن ضمنها اتفاق لاهاي، وإعداد مشروع قانون بشأن حماية نماذج المنفعة والوقاية من المنافسة غير المشروعة، والاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، والنهوض بالمعارف المتعلقة بالملكية الفكرية من خلال تنظيم دورات دراسية بشأن قوانين الملكية الفكرية، وإدخال تحسينات على المكتب الوطني للملكية الصناعية وإنشاء لجنة لحماية صناعة السجاد الإيراني على الصعيد الدولي. وعبر الوفد مجدداً عن ضرورة وضع صك دولي ملزم قانونياً لحماية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وتسريع نسق أعمالها التي تشمل إرساء نظام لتقاسم المنافع داخياً إلى تحديد برنامج عمل اللجنة بوضوح حتى تتمكن الدول الأعضاء من إجراء مفاوضات على أساس النصوص. وشدد الوفد على ضرورة إدراج التنمية في أنشطة الويبو القائمة من أجل الإسراع في تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأكد أن تطبيق برامج اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على أرض الواقع بنجاح من شأنه أن يبرهن على التزام المنظمة فضلاً عن التزام كافة الدول الأعضاء بإرساء نظام يتميز بمزيد من الفعالية والتوازن في مجال الملكية الفكرية. وأضاف في هذا الصدد، أن التمويل المناسب لمشروعات اللجنة المذكورة من الميزانية العادية وإنشاء آلية للتنسيق من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية خطوتان ضروريتان. وفي الختام، طالب الوفد الجمعية العامة بدراسة توصيات لجنة التدقيق الواردة في تقريرها بعناية والعمل بمقتضاها معرباً عن اقتناعه بأن تنفيذ تلك التوصيات سيحدث تحولاً في المنظمة لتصبح هيئة فعالة من هيئات الأمم المتحدة. وطالب الوفد الأمانة أيضاً بضمان التوزيع الجغرافي العادل للوظائف في المنظمة وفقاً لقواعد وإجراءات التوظيف المطبقة في الأمم المتحدة.

٧١- وهنا وفد سنغافورة الرئيس على انتخابه وأيد وفوداً أخرى التزامها بالعمل من أجل عقد اجتماعات مرضية لجمعيات الدول الأعضاء. وشكر المدير العام على قيادته باستهلال عملية الإصلاح والتجديد وتعهد بدعمه للمضي قدماً بتلك الجهود وأكمل بيانه مرحباً بتوصيات لجنة البرنامج والميزانية التي لا تجسد رؤية المدير العام الخاصة بالويبو فحسب بل آمال جميع الدول الأعضاء ومطامحها. وأعرب عن تأييده التام لبرنامج الويبو وأهدافها الاستراتيجية ورحب بتوصيات لجنة التدقيق على أنها خطوة إيجابية في إطار تدعيم الإدارة والرقابة في الويبو. وفي هذا السياق، قال إن توصيات لجنة التدقيق تستحق المزيد من البحث والمداولة. وأعرب عن سروره لاستضافة المدير العام الذي زار سنغافورة في يولييه/تموز ٢٠٠٩ وقال إن تلك الزيارة أتاحت الفرصة للمدير العام للاجتماع برؤساء مكاتب الملكية الفكرية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ مما بين التزام المدير العام بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومضى يقول إنه منحت أيضاً فرصة للمدير العام أثناء زيارته للتحديث إلى المندوبين المشاركين في ندوة الأفكار التجارية (وهي اجتماع جانبي لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تنظمه سنغافورة) عن وقع الأزمة المالية على نظام الملكية الفكرية. وشدد على أن بلده يشاطر التزام الويبو بالنهوض بالملكية الفكرية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأشار إلى مذكرة التفاهم التي وقعتها سنغافورة مع الويبو لتنظيم أنشطة تعاون مشتركة في مجال الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، ذكر أن بلده نظم عدداً من الأنشطة والحوارات المفيدة لتكوين الكفاءات فيما يتصل بالسياسات ويعتزم مواصلة تنظيمها كل سنة وأن تلك الأنشطة تشمل مجالات رئيسية مثل الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية ووضع خطط إنمائية وطنية وتنفيذها. واسترسل قائلاً إن بلده شارك في تنظيم ندوات مع جهات مشاركة إقليمية عن الخيارات السياسية في تطبيق قانون حق المؤلف وعن المعلومات المتصلة بالبراءات خلال سنة ٢٠٠٩. وأحاط الحضور

علما بأن بلده يعترزم عقد محفل عن حق المؤلف والحقوق المجاورة في وقت لاحق خلال السنة. وفيما يتعلق بأحكام معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية، أعرب عن أمله أن تكثف برامج الويبو للمساعدة التقنية لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وشدد على استعداد بلده لمشاطرة تجاربه وتقديم خبرته التقنية بالتعاون مع برامج الويبو للمساعدة التقنية ودعمها ولا سيما البرامج التي تستهدف منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأن بلده أتاح لمركز الويبو للتحكيم والوساطة المرافق اللازمة لإنشاء مكتب جديد لخدمة الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأنه يتعاون مع ذلك المركز لوضع برنامج دولي للتحكيم والوساطة تابع للويبو ومعني بالمنازعات المتعلقة بالأفلام. وقال إن الغرض من البرنامج هو الاعتماد على خبرة الويبو في مجالي التحكيم والوساطة للاستجابة لاحتياجات تسوية المنازعات المحددة والخاصة بقطاع الأفلام. وفي هذه المرحلة، اغتتم الفرصة لتنهئة الويبو على عملها الجيد المنجز في مجال تسوية المنازعات المتصلة بأسماء الحقول على الإنترنت على الصعيد العالمي. وأضاف قائلاً إن بلده يواصل جهوده الرامية إلى تحسين نظامه الوطني للملكية الفكرية وإن تلك الجهود تشمل استكمال التعديلات على نطاق محكمته لحق المؤلف للاستماع إلى المنازعات وتسويتها مما يلبي احتياجات أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين بها على نحو يتسم بدرجة أكبر من الشمول واستكمال مشاورات عامة بشأن التعديلات المقترح إدخالها على نظام البراءات في البلد بغية تحسين جودة البراءات الممنوحة بناء على قوانينه. وأكد مواصلة تركيز بلده على أهمية احترام الملكية الفكرية عبر الاستثمار في أنشطة مخاطبة الجمهور. وأوضح قائلاً إن الجهود المبذولة في ذلك المضمار تركز تركيزاً خاصاً على الشباب. ومضى يقول إن مكتب سنغافورة للملكية الفكرية نظم محادثات للتوعية في مجال الملكية الفكرية في المدارس ومخيمات سنوياً عن الملكية الفكرية للطلاب. واستطرد قائلاً إن الطلاب اكتسبوا مهارات توضيحية وفهماً أساسياً لحق المؤلف وشاركوا في مسابقة للرسوم الهزلية تصف أهمية احترام حق المؤلف خلال مخيم سنة ٢٠٠٩ وإن المخيم غرس في أذهان المشاركين التقدير للجهود اللازمة لاستحداث الملكية الفكرية. وأشار إلى إيمانه الراسخ بأهمية قدرات إدارة الملكية الفكرية لصالح الشركات وجهوده المبذولة لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلده بالدراية اللازمة للنجاح في تحويل الملكية الفكرية إلى ميزة تنافسية. ورأى أن القدرة على اكتساب مثل تلك الميزة التنافسية أمر يكتسي أهمية بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع البلدان سواء أكانت بلداناً نامية أم بلداناً أقل نمواً. وأطلع الحضور على أنشطة التوعية التي استفادت منها أكثر من ٢٠٠٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة واستهدفت إذكاء وعي تلك الشركات بالملكية الفكرية وأهمية إدارة الملكية الفكرية. وفي الواقع، أردف قائلاً إن ما يناهز ١٢٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة شرعت على مدى السنوات الثلاث الماضية في إجراء استعراض أكثر شمولاً لأنظمتها وقدراتها في مجال إدارة الملكية الفكرية من خلال برنامج لإدارة الملكية الفكرية موجه لتلك الشركات وأشار أيضاً إلى تعاونه مع مؤسسات في القطاع العام وتولييه تدريب الموظفين الحكوميين المسؤولين حتى يتمكنوا من تحسين إدارة الملكية الفكرية في القطاع العام. ومضى يقول إنه استفاد في إطار جهوده المبذولة من علاقات التعاون والدعم الوثيقة مع الويبو وموظفيها المسؤولين وأعرب عن رغبته من ذلك المنظور في توجيه الشكر إلى فريق إدارة الويبو العليا الخارج على جهوده المبذولة ومساهماته المقدمة طوال السنوات الماضية وعن تطلعه إلى العمل مع الفريق الجديد لتدعيم الشراكة الراهنة. واختتم بيانه معرباً عن ثقته بأن الويبو ستواصل في ظل قيادة المدير العام البارعة الاضطلاع بدور ريادي في المحافظة على نظام دولي متجاوب وفعال للملكية الفكرية.

٧٢- وشدد وفد أستراليا على أهمية دور الملكية الفكرية في تحقيق أهداف السياسة العامة مع التأكيد على التنمية الاقتصادية. وقال الوفد إن من مصلحة كافة الدول الأعضاء في الويبو أن تحرص على تمكين نظام الملكية الفكرية من مواجهة مختلف التحديات التي ظهرت عقب التطورات السريعة على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي. وصرح أن أستراليا تولي اهتماماً شديداً لقضايا تجري

مناقشتها في اللجنة الحكومية الدولية بالنظر إلى ما تتميز به كثرة التنوع البيولوجي وما تمتلكه من ثقافة أصلية حية فضلا عن قطاع صناعي منظم وآخذ في التطور في مجال البيوتكنولوجيا. وبين أن أعمال اللجنة المذكورة تنطوي على آثار ثقافية وتجارية بالنسبة إلى الدول الأعضاء إلى جانب كونها أداة لتوسيع نطاق الملكية الفكرية حتى ترتبط أكثر بمصالح الشعوب في العالم النامي ومصالح الشعوب الأصلية أينما وجدت. ومن هذا المنطلق، عبر الوفد عن خيبة أمله جراء فشل اللجنة في التوصل إلى اتفاق للتوصية بتجديد ولايتها وأعبر عن أمله في أن تتمكن الجمعية العامة من تحقيق مزيد من التقدم في هذه القضية. وطالب كافة الدول الأعضاء بالتحلي بالمرونة الضرورية للاتفاق بشأن شروط تمديد ولاية اللجنة التي يتوقع أن تقود إلى تحقيق نتائج ملموسة ومفيدة في هذا المجال الهام. ورحب الوفد بالتقدم المحرز مؤخرا في أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وعبر عن دعمه لمواصلة تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأيد الوفد أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ومن ضمنها مواصلة العمل البناء على حماية الأداء السمعي البصري وهيئات البث. وشدد على التزامه بوضع الحلول الفعالة في الوقت المناسب إزاء التحديات الخاصة التي يواجهها المعوقون بصريا. وأقرّ الوفد العمل الجاري لإدخال إصلاحات على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ورأى أن من شأن تلك الجهود إتاحة خطوات عملية في هذا الصدد دون التعدي على سيادة الدول المتعاقدة.

٧٣- وهنا وفد الهند الرئيس على انتخابه، وقال إنه قد تم الوصول إلى منعطف أساسي في وضع نظام دولي للملكية الفكرية ليس عادلا وتدرجيا وحسب بل ويعكس شواغل البلدان النامية. وهنا الوفد كذلك المدير العام على إتمام سنته الأول في منصبه، وقال إنها كانت سنة مليئة بالتحديات، إذ واجه العالم أحد أسوأ أوجه التباطؤ الاقتصادي. وأعرب عن تقديره لقيادة المدير العام للمنظمة في فترة صعبة للغاية. وقال إن أحد أهم التحديات الأساسية التي تواجه الويبو هي التصدي إلى الشواغل السائدة بشأن عالم مختلف يعد حفز الابتكار ونشر التكنولوجيا فيه أمرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة. ومضى الوفد يقول إنه في خلال السنوات القليلة الماضية، قدمت الهند عددا من المبادرات لتطوير نظام الملكية الفكرية الذي كان آنذاك حيا وعصريا ويتمشى مع متطلبات التنمية. وقال إنها تنفذ المرحلة الثانية من خطة تحديث شاملة من أجل تطوير البنية التحتية من البرامج والمواد وتعزيز فاعلية مكاتب الملكية الفكرية. وصرح الوفد قائلا إن التدابير المتخذة تتضمن إدراج مرفق لتقديم الطلبات إلكترونيا، ورقمنة تسجيلات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وخصوصا تعزيز الموارد البشرية في مكاتب الملكية الفكرية لديها من حيث الكم والجودة. ومضى الوفد يقول إن التعليم هو استثمار أساسي لنجاح عصر المعلومات. وقال إن المعهد الوطني لإدارة الملكية الفكرية يُطور ليكون مركزا للتميز في التدريب والتعليم والبحث. وأضاف أنه بتنفيذ تلك التدابير ستتمكن مكاتب الملكية الفكرية في الهند قريبا من الاضطلاع بشكل مرض بمهام سلطة البحث الدولي والفحص الدولي التمهيدي. وفيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، أعرب الوفد عن سروره أنه قيد التنفيذ واعتبره خطوة إيجابية نحو تحقيق ولاية الويبو كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء فيها. وقال الوفد إن النهج القائم على المشروعات المعتمد في الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، يؤتي أكله، إذ إنه يحدد نتائج معينة تخضع للرصد والمواعيد المحددة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتيح هذا النهج فحص وقع المشروعات على تحقيق روح كل توصية، بما يبسر بالتالي القيام بالمزيد من العمل في ذلك المجال. وعبر كذلك عن أمله في أن يكون هناك تركيز أكبر على تعزيز الابتكار وتكوين ثروات الملكية الفكرية في البلدان النامية من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات مع التشديد خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إنه من الضروري أن توفر الموارد البشرية والمالية المناسبة من أجل تنفيذ الأنشطة المتفق عليها وأن تخصص تلك الموارد على الفور لسائر مشروعات المدرجة في جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن أمله في أن يتمشى جدول أعمال التنمية بشكل

فعال مع توزيع الموارد المناسبة. وقال الوفد إن الهند تعمل في تعاون مثمر مع الويبو لتقديم المساهمات التقنية وتنفيذ برامج بناء القدرات بموجب الإطار الثنائي. وقال إن المدير العام سلب الضوء في الخطاب الذي ألقاه السنة الماضية بمناسبة قبول تعيينه، على المسائل العالقة في مكاتب البراءات حول العالم وشدد على ضرورة التصدي للمشكلات بشكل منتظم. ومضى الوفد يقول إن شواغل المدير العام انعكست في مداولات فريق العمل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي دارت على مدى السنة الماضية. وقال إنه لا يمكن التشديد بالقدر الكافي على الحاجة إلى نظام فعال بخصوص معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأردف يقول إنه من الضروري أن تحترم الإصلاحات الإجرائية جوهر معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي ينص على حقوق سيادية مع تحديد نطاق أهلية الحصول على البراءات. وقال إنه لا بد ألا يغيب عن الأذهان التفاوت القائم بين الدول الأعضاء في الويبو في مستويات التنمية وإن الجهود المبذولة من أجل ترشيد الإجراءات في مكاتب البراءات حول العالم وتنسيقها لا بد أن تدرك أوجه التفاوت تلك. ومضى يقول إن البلدان النامية تحتاج إلى حيزها الوطني وتحتاج إلى تطوير نظم الملكية الفكرية لديها على الوتيرة التي تناسبها وبالاستناد إلى قدراتها. وفيما يتعلق بالمبادرة الرائدة التي أطلقتها الهند بشأن إنشاء مكتبة رقمية للمعارف التقليدية لوضع إطار مؤسسي للحماية الدفاعية للمعارف التقليدية في الهند، قال الوفد إن الهند توصلت إلى اتفاق، في فبراير/شباط ٢٠٠٩، مع المكتب الأوروبي للبراءات الأوروبي بشأن سبل الوصول إلى تلك المكتبة، بما يمكن الفاحصين من المكتب الأوروبي للبراءات الأوروبي من الانتفاع بالمكتبة لأغراض البحث والفحص بما في ذلك الرجوع إلى مطبوعات المكتبة. وصرح الوفد بأن الاتفاق المذكور لا يجيز الكشف عن المعلومات للغير. وأضاف أن أحد أهم بنود جدول أعمال التنمية التي على الجمعية العامة أن تناقشه ربما يكون تمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن التزامه التام بتمديد ولاية اللجنة المذكورة، وقال إنه يؤمن بأن الوقت قد حان لإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالعمل القيم والمكثف الذي اضطلع به على مدى السنوات التسع الماضية. ورأى الوفد أنه على اللجنة أن تجري مفاوضات تقوم على الوثائق بغرض التوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في إطار زمني محدد بوضوح. وقال الوفد إن الهند تحت الدول الأعضاء على أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً في تلك العملية. وفي هذا الصدد، صرح الوفد بأن الجهود التي تبذل من أجل تقليص هوامش المرونة المتاحة بموجب اتفاق تريبس عن طريق توسيع نطاق تعريف التقليد للحيلولة دون تدفق الأدوية العامة الأصلية محدودة الكلفة إلى البلدان النامية، لها أثر عكسي على شرعية إطار الملكية الفكرية العالمي. وفيما يخص الأحكام الخاصة المتعلقة بحصول الأشخاص من ذوي الإعاقات على أعمال محمية بحق المؤلف، أعرب الوفد عن تقديره لما تبذله الأمانة من جهود من أجل إنشاء قاعدة لأصحاب المصالح واقتراح خطة عمل مستقبلية. وأضاف الوفد أن الهند تدعم الأنشطة المستمرة المتعلقة بقاعدة أصحاب المصالح، لكنها ترى أنه من الضروري إحراز المزيد من التقدم بغرض تحديد التزامات دولية إيجابية تيسر وصول مجموعات المعاقين إلى المواد المحمية بحق المؤلف في أشكال خاصة. وفي هذا السياق، قال الوفد إن الهند تؤكد مجدداً دعمها والتزامها بالمبادرة التي أطلقتها البرازيل والإكوادور وباراغواي للمضي قدماً تجاه التوصل إلى التزام ملزم دولياً لحماية المعاقين. وأضاف إن الهند ملتزمة تماماً من حيث المبدأ بوضع صك ملزم دولياً. وفيما يتعلق بحماية هيئات الإذاعة، قال الوفد إن الهند تؤكد مجدداً امتثالها لنهج قائم على الإشارات، كما فوضت لها ذلك في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، وذلك للتوصل إلى معاهدة لحماية هيئات الإذاعة بالمعنى التقليدي. وصرح الوفد بأن الهند تعترم الدخول في أي نقاش بشأن التوصل إلى معاهدة بشأن طبيعة حماية هيئات الإذاعة ونطاقها وهدفها. ومضى الوفد يقول إنه يجب جعل التنمية أكثر استدامة وذلك يعني دعم الابتكار ورعايته والسماح بالنقل السريع للتكنولوجيا. وقال الوفد إن التحديات التي يفرضها تغير المناخ

أضفت بعدا حرجا على المشكلة، ومضى يقول إنه من الضروري التعجيل بتطوير تكنولوجيا جديدة تحترم البيئة وتوزيعها على مختلف القطاعات، لكي تتمكن الاقتصادات الكبرى من تحقيق النفع من قلة التكاليف. وقال الوفد إنه من الضروري النظر إلى النظام الوطني لحقوق الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية العالمي على أنهما يبيران إيجاد حلول لأهم التحديات التي يطرحها تغير المناخ والاستدامة والأمن الغذائي. ونوه الوفد بأن المدير العام قد أشار، عن حق، إلى أن نظام الملكية الفكرية العالمي يواجه ضغوطا كبرى لا تطرحها فقط البيئة الخارجية التي تتغير بشكل كبير بل وأيضا تطرحها أوجه التنمية المحققة التي تتطلب توسيع آفاق نظام الملكية الفكرية.

٧٤- وقال وفد تايلند إنه يتطلع إلى إرساء علاقات عمل بناءة مع الرئيس الجديد وأعرب له عن دعمه. وشكر الرئيس الخارج وفريق الإدارة العليا الخارج وقال إنه يتوقع إرساء علاقة عمل جيدة مع الفريق المنتخب. وساند الوفد بيان وزير كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأشاد بنجاح المدير العام، على مدى السنة الماضية، في تحقيق التقدم في عدد من القضايا المهمة في الويبو. ومضى يقول إن تايلند التي تترأس حاليا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤكد على استعداد الرابطة لتوسيع نطاق تعاونها ودعمها التامين من أجل إحراز التقدم في جدول أعمال الويبو. واسترسل قائلاً إنه في الوقت الذي تسعى فيه إلى معالجة كل قضية على حدة، فإنه من الضروري تشجيع روح الحوار والتعاون وتقريب وجهات النظر. وأشار إلى الحاجة إلى تناول القضايا من منظور جديد وأوسع نطاقا. ووافق على التعليقات التي أدلى بها فيما قبل المدير العام بخصوص أهمية إرساء روابط بين الأهداف والأولويات والموارد الاقتصادية للبلدان والانتفاع بالملكية الفكرية لكي تتناسب هذه الملكية الفكرية مع الظروف الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. وأعرب عن إيمانه بأن طريقة التفكير هذه ينبغي تطبيقها أيضا على مجالات عمل الويبو الأخرى، بما فيها وضع المعايير. وباسم حكومة تايلند، شكر الوفد الويبو على المساعدة التقنية المقدمة إلى بلده وخص بالذكر إجراء دراسة بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيم ندوات وطنية وإقليمية في تايلند بشأن موضوعات مختلفة مثل الصناعات الإبداعية وإدارة الملكية الفكرية. وفي إطار بدء مداورات تحديد ولاية المنظمة خلال السنة القادمة وما بعدها، ألمح إلى بعض النقاط الرئيسية التي يود التطرق إليها. وفي ما يخص جدول أعمال التنمية، أوضح أنه يدعم وضع آلية تنسيق لضمان تخصيص الأموال والموارد المناسبة والكافية للمشروعات التي صادقت عليها الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف المشتركة. ومضى يقول إن تنفيذ المشروعات التي اقترحتها لجان الويبو المعنية عبر مراحل سيضمن، بمرور الزمن، أن تفضي الجهود المبذولة وحسن النية المعبر عنها خلال المداورات التقنية تحت مسؤولية الهيئات المختلفة إلى النتائج المنشودة. وأردف قائلاً إنه لطالما دعم إدماج عمل جدول أعمال التنمية في أنشطة لجان الويبو الأخرى نظرا إلى الطبيعة الشاملة للعمل. وأضاف أنه ينبغي الحفاظ على العلاقات الخارجية مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وينبغي تشجيع هذه المنظمات على مشاطرة عملها وخبرتها المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وشدد على أن بلده، شأنه في ذلك شأن عدد من الدول الأعضاء في الويبو، تسعى إلى الحفاظ على معارفها التقليدية وتقردها ثقافتها. وأضاف أنه من أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي تعزيز الفنون والحرف المشتقة والأعشاب الطبية. واستطرد قائلاً إن الميزة التنافسية العالمية الجديدة تكمن في القدرة على خلق أسواق جديدة عن طريق إدماج تكنولوجيا الأعمال التجارية والفنون والثقافة وهذا يبرز الحاجة المتنامية إلى حماية فعالة للملكية الفكرية ورأس المال الثقافي. وعقد أمله على أن يفضي تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال إلى إيجاد حل مناسب لحماية قانونية لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، يدعم الوفد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ويحث الأعضاء على تكثيف المبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف والأخذ بأوجه المرونة بهدف تجاوز الطريق المسدود الحالي. وواصل حديثه موضحا أن الاقتصاد الإبداعي هو سياسة البلد الرئيسية وأن

الإطلاق الرسمي لهذه السياسة من طرف رئيس الوزراء في أغسطس/آب ٢٠٠٩ حظي بدعاية كبيرة. بيد أنه أولى أهمية أكبر إلى تمكن بلده من ضمان مستوى كبير من التنفيذ الفعلي لتعهدات الحكومة بغية النهوض بنظام الملكية الفكرية وإدخال التعديلات التشريعية الضرورية وتعزيز سبل حصول المبدعين والمخترعين على الأموال والمصادر التمويلية لتكثيف جهود الحد من القرصنة والتقليد وتكوين قدرات الموارد البشرية. وأردف قائلاً إن الدعم القوي من الويبو أمر حيوي أثناء مرحلة التنفيذ. وتابع تدخله مشيراً إلى طبيعة القطاعات الإبداعية التي تتطلب أن تكون للملكية الفكرية بنية تحتية تنظيمية ومؤسسية جيدة بغية تشجيع مزيد من الاستثمار واستدامة النمو والتنمية. وأضاف أن بلده وضع استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية وصادق عليها مجلس الوزراء في يولييه/تموز ٢٠٠٩. وتغطي استراتيجية بلده ستة مجالات وفقاً للملكية الفكرية المكتسبة للقيمة التي تبدأ من مرحلة الإنشاء وتشمل الحماية وتنقيف الجمهور وإذكاء وعيهم، وإلغاء التعدي على الحقوق، والاستعمال والتسويق المالي، والتسويق. واسترسل قائلاً إن هذه الموضوعات هي قضايا السياسة العامة التي تتناولها الويبو بصورة منتظمة. وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية يمكن أن تكون وسيلة لتقديم أنشطة تكوين الكفاءات في المستقبل في بلده، ومن هذا المنظور يتوقع الوفد العمل بشكل وثيق مع الويبو في هذه المجالات والمساهمة في نقاشات اللجان المعنية. وأعرب الوفد عن سروره العميق بأن يحيط الدول الأعضاء علماً بأن بلده سيكون الدولة المتعاقدة ١٤٢ بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات بعد تقديم صك الانضمام في اليوم التالي، وهذا يعني أنه بعد ثلاثة أشهر سيكون بإمكان مواطني تايلند والمقيمين فيها إيداع طلباتهم بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات والاستفادة من فوائد النظام. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن أمله في أن تعزز العلاقات التي تتسم بالمرونة والتعاون بين أعضاء الجمعية العامة التفاهم المشترك وتساعد على إجراء مداولات الجمعية وتحقيق نتائج إيجابية.

٧٥- وعبر وفد الكامبيرون عن تقديره للمدير العام لما تحلى به من حنكة وبعد نظر في تسيير أعمال المنظمة. وشكر الوفد الأمانة على حسن تنظيم الجمعيات. وأشاد بالسيد مارتن أوهموييهي، سفير نيجيريا، لما أنجزه من عمل خلال ولايته بوصفه رئيساً للجمعية العامة للويبو وقدم تهانيه للسيد ألبرتو دومون، سفير الأرجنتين، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة. وقال الوفد إن سلطات بلده مهتمة بإدراج استراتيجيات الملكية الفكرية والابتكار في برامج تنمية وطنية من أجل تحسين القدرة التنافسية للشركات وإتاحة الفرصة لبلده لتتوسع اقتصاده. وقال إن بلده عضو مؤسس في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وأضاف أنه شارك في المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الذي نظّمته المنظمة المذكورة بالاشتراك مع السنغال. وبيّن أن هذا المؤتمر فتح آفاقاً هامة لتطوير الملكية الفكرية في الكامبيرون وفي أفريقيا عامة مما يقتضي مساهمة الجهات الشريكة. وقال إن توقعات البلدان بشأن الويبو تتمثل بالأساس في تعزيز الكفاءات بواسطة التكوين وإنشاء شركات تؤدي إلى استحداث الوظائف. وأشار الوفد إلى أهمية النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية. ونبّه إلى ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات ومنها النهوض بحقوق الملكية الفكرية وتعميمها والمسائل المتعلقة بالنفاذ إلى الأدوية وتلك المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إن بلده يولي أهمية خاصة للنهوض بالملكية الفكرية التي كانت موضوع إصلاحات عميقة منذ عقود سواء على مستوى المؤسسات أو التشريعات. وقال إن الكامبيرون التي تضم ٢٠٠ مجموعة عرقية على الأقل، تعطي الأولوية لاستخدام الملكية الفكرية بوصفها أداة لرفع مستوى العيش من خلال إنتاج السلع وتكوين الثروات المستدامة. وعدد الوفد مختلف الأنشطة المنفذة في بلده بمساعدة الويبو والمنظمة الأفريقية المذكورة وهي على وجه الخصوص: وضع استراتيجية وطنية في مجال الملكية الفكرية ومشروع إنشاء مركز وطني للملكية الفكرية وتنظيم ندوة وطنية في ياوندي حول الملكية الفكرية في الاقتصاد القائم على المعرفة وتنظيم منتدى وطني في دوالا حول الملكية الفكرية لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة ورأى أنه من المفيد أن تعدّ الويبو دعوات سمعية بصرية أو غيرها من

الوسائل لشرح أهمية الملكية الفكرية. وقال إن بلده انكب مؤخرا على تنظيم عدة تظاهرات هامة وهي الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية يوم ٢٦ أبريل/نيسان والاحتفال باليوم الأفريقي للتكنولوجيا والملكية الفكرية يوم ١٣ سبتمبر/أيلول وعقد أيام وطنية حول التكنولوجيا وتنظيم أسبوع مكافحة التزوير وغيرها من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية وتنظيم المعرض الدولي للصناعات الحرفية والمعرض الوطني للبحوث العلمية والابتكار. وذكر من جهة أخرى أن بلده واصل تنظيم حملات لإذكاء وعي الجمهور بقضايا الملكية الفكرية وذلك على وجه الخصوص بتنظيم نشاطات لفائدة الشركات والموظفين الحكوميين والطلاب. وأعرب الوفد عن سروره بزيارة مسؤولين كبارا من الويبو إلى ياوندي في أبريل/نيسان ٢٠٠٨. وقال إن بلده أسس في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة أربع منظمات للإدارة الجماعية لحق المؤلف (سوكاداب وسوسيلادرا وسوكام وسكاب) واستطرد قائلاً إنها تواجه صعوبات جمة. وعقد الوفد الأمل في ما يتعلق بمجال البحوث العلمية، على أن تعمل الويبو من أجل زيادة توعية الباحثين بالمنافع التي تتيحها الملكية الفكرية. وبيّن في ما يتعلق بالمجال الثقافي، أن مسألة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تظل من قضايا الساعة. وعبر عن أمله أن تجدد ولاية اللجنة المعنية بهذه القضية وأن تقود المشاورات إلى وضع صك قانوني ملزم يضمن حماية تراث بلده. وأنهى الوفد كلمته معبرا عن التزام رئيس بلده، السيد بول بيا، بآتاحة كافة الإمكانيات المناسبة في المستقبل للملكية الفكرية وتكثيف التعاون بين الويبو والكاميرون.

٧٦- وهنا وفد جمهورية بوتسوانا الرئيس، وأعرب عن التزامه بالمشاركة التامة في المناقشات بشأن جميع أوجه التنمية التي تحققت منذ الاجتماع الأخير. وأشار الوفد إلى التطورات الهامة التي طرأت على نظام الملكية الفكرية في جمهورية بوتسوانا، وأوضح أن هناك تسليم بأن الملكية الفكرية هي مجال هام بالنسبة إلى تطور الاقتصاد وتنوعه، كما انعكس ذلك في المنظور الوطني لجمهورية بوتسوانا المعروف باسم المنظور الاستراتيجي ٢٠١٦. ومضى الوفد يقول إن جهودا متضافرة قد بذلت من أجل إصلاح التشريع الخاص بالملكية الفكرية لضمان تماشي القوانين الوطنية مع المعاهدات الدولية. وأضاف قائلاً إن جمهورية بوتسوانا أقامت مركزا للابتكار بغية تعزيز المشاريع المبتكرة عن طريق دعوة الشركات التي لديها الدراية السليمة لتقييم فروعها في جمهورية بوتسوانا وتجد حولا من داخل الجمهورية. وسلم الوفد بالمساعدة التي تقدمها أمانة الويبو من أجل تطوير نظام الملكية الفكرية. وقال إن جمهورية بوتسوانا تلقت المساعدة التقنية في إعداد مشروع قانون بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، بما أتاح إقامة مكتب لحق المؤلف، وعزز إنفاذ حق المؤلف وقلص معدل القرصنة، وفرض ضريبة على المعدات التقنية وأتاح إنشاء منظمة للإدارة الجماعية. وقال إن الويبو اضطلعت بدور أساسي في إعداد مشروع قانون جمهورية بوتسوانا (المعدل) بشأن الملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٩. واستدرك قائلاً إن مشروع القانون المذكور هو إنجاز في مجال تطوير الملكية الفكرية في جمهورية بوتسوانا، إذ إنه يرمي إلى تعزيز قدرة جمهورية بوتسوانا التنافسية على الصعيد العالمي. ومضى يقول إن أحكاما جديدة صدرت تتضمن حماية البيانات الجغرافية وتصاميم الدوائر الكاملة والمعارف التقليدية والحرف اليدوية. وأضاف أن حماية المعارف التقليدية والحرف اليدوية تقع في صميم مساعي جمهورية بوتسوانا لتنمية المجتمع. واستطرد قائلاً إن جمهورية بوتسوانا تأمل في أن توفر الحماية المناسبة للحيلولة دون استغلال المعارف التقليدية من دون أن يعود ذلك بالنفع على المجتمعات. وقال الوفد إن جمهورية بوتسوانا استفادت من المساعدة التقنية التي تلقتها من الويبو في تحديث مكتب الملكية الصناعية، وإن المشروع تطلب توفير أجهزة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وكذلك تعميم نظام أتمتة الملكية الصناعية. وصرح الوفد بأن الويبو قامت في فبراير/شباط ٢٠٠٩ بتدريب موظفي مكتب الملكية الصناعية على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأن دورة تعليمية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار الاقتصاد العالمي قد نظمت بتمويل مشترك مع حكومة السويد. وأثنى الوفد على عمل الويبو في مساعدة البلدان النامية ومن بينها جمهورية بوتسوانا، وأعرب عن إيمانه

بضرورة بذل المزيد من الجهود لتمكين البلدان النامية من تبادل منافع الملكية الفكرية مع شركائها من البلدان المتقدمة. وقال الوفد إن من المهم أن تفهم الويبو المتطلبات المختلفة للبلدان النامية، وطالب ببذل جهود متضافرة من أجل تكوين تحالفات ووضع أطر عمل وطنية للإرشاد في مجال التعاون. ونوه إلى أن جمهورية بوتسوانا عضو نشط في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية على الصعيد الإقليمي. وصرح بأن جمهورية بوتسوانا ستستضيف اجتماعات مجلس وزراء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ومجلس إدارتها. في العاصمة جابورون في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩. ومضى يقول إنه في خلال الاجتماعات سيتم مناقشة اعتماد صك إقليمي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي عن الثقافة والتنسيق بين مكاتب الملكية الصناعية ومكاتب حق المؤلف في الدول الأعضاء فضلا عن مناقشة دراسات وطنية بشأن مساهمة الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية. وشدد الوفد مجددا في ختام كلمته على أن قضايا حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور والموارد الوراثية على الصعيدين الوطني والإقليمي لا بد أن تلقى المزيد من التوافق في الآراء داخل المجتمع الدولي. وقد سلط الوفد الضوء على هذه الرسالة خلال اجتماع اللجنة الحكومية الدولية في يولييه/تموز ٢٠٠٩. وأعرب الوفد عن أسفه لنتائج مناقشات اللجنة، وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج أفضل. وعبر عن تطلعه إلى أن تحقق الجمعيات نتائج إيجابية.

٧٧- وأعرب وفد باكستان عن ثقته في قدرة الرئيس على قيادة الجمعية إلى بر النجاح. وانضم إلى البيان الذي ألقاه منسق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي متوسط الأجل. وأعرب الوفد عن أمله في إحراز تقدم ملموس، بعد أن ملئت الوظائف الأساسية، حتى تبقى الويبو ذات دور في مجال الملكية الفكرية وأن تكتسب مجددا المكانة التي خسرتها نتيجة التنقل بين المحافل. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في السنة الماضية نحو تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وبالديناميكية الجديدة التي أضفيت على العملية وبالمبادرات التي تتخذ لتستجيب لشواغل أصحاب المصالح. وقال الوفد إن التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية يتطلب التفرة الواضحة بين برامج جدول أعمال التنمية وأنشطة التعاون التقني. وقال إنه إذا كان هناك بعض التداخل، فإنه لا بد من توضيح أن توصيات جدول أعمال التنمية تنسحب على جميع مجالات عمل الويبو. وأضاف أن سياسة المنظمة العامة والعمل التحليلي لا بد أن يوجها نحو التنمية لكي تثمر المناقشات في مجال وضع القواعد والمعايير عن نتائج تعزز التنمية. ومضى الوفد يقول إن جدول أعمال التنمية لا بد ألا يقتصر على أية مجموعة من أنشطة المساعدة التقنية التي ضاعفت على نطاق أوسع ما قد أنجز بالفعل. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء الجمود السائد في أعمال اللجنة الحكومية الدولية، فقد يكون له وقع على سائر مبادرات المنظمة الواضحة للقواعد والمعايير. ومضى الوفد يقول إن هناك حاجة إلى مبادئ وقواعد أوضح من أجل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والحيلولة دون امتلاكها بشكل غير مشروع. وقال الوفد إن قضايا مثل الكشف عن الأصل وتبادل النفع والموافقة المسبقة المستتيرة والحماية الدفاعية لا بد أن يتم تناولها قبل أن تهمش الويبو، إذ إن منظمات أخرى تمضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال الواضح لقواعد الملكية الفكرية. وصرح الوفد بأن باكستان تشارك في تمويل مقترح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، وأعرب عن دعمه للمحادثات الآتية في الوقت المناسب والقائمة على وثائق للتوصل إلى صك ملزم قانونيا. وفيما يتعلق بالبراءات، أعرب الوفد عن قلقه إزاء العيوب التي تقيد المبادرات وتجعل الحصول على تكنولوجيا حديثة وتطويرها أمرا مكلفا للبلدان النامية، وأشار الوفد إلى أن نظام البراءات مشبع. ونوه الوفد عن الحاجة إلى تدابير ينظر فيها بعناية من أجل تعزيز فاعلية نظام البراءات، من دون المساس بالمرونة وحيز السياسة العامة المتاحتين. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، قال الوفد أنه يتوقع إجراء مناقشات وإحراز تقدم بشأن الاستثناءات والتقييدات، إذ إن ذلك المجال يكفل الحصول على مواد تعليمية وعلمية. وعبر عن تطلعه إلى اتخاذ تدابير تعزز وصول معاقبي البصر إلى

المواد المنشورة. وفيما يتعلق بالإنفاد، أعرب الوفد عن قلقه إزاء اتباع نهج أحادي البعد يركز على وضع تدابير إنفاذ أكثر صرامة. وقال إن هناك حاجة إلى زيادة المكاسب الاقتصادية لجميع أصحاب المصالح في نظام الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالرقابة، أحاط الوفد علما بالعمل الهام الذي قامت به لجنة التدقيق، وأعرب عن قلقه إزاء رفض الأمانة الامتثال إلى بعض توصيات لجنة التدقيق والفرصة غير المناسبة التي أتيحت للدول الأعضاء لاستعراض تقارير اللجنة. وقال الوفد إنه يعكف في الوقت الراهن على أربع مبادرات للويبو وهي: (١) تقدمت باكستان والجزائر والبرازيل بمقترح بإنشاء آلية لرصد التنسيق وتقييمه لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال الوفد إن الآلية ستناقش في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩. (٢) ويعقد الوفد العزم على تقديم مقترح بشأن تنفيذ التوصية ٣٨ بشأن وقع التقييم. وقال الوفد إن الافتقار إلى تقييم نزيه للواقع يقوض من إحراز تقدم في مجال وضع القواعد، وإن المقترح سيعرض على الدول الأعضاء للنظر فيه خلال اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. (٣) وتعدد باكستان العزم مع ممولين آخرين على التقدم بمقترح بشأن "توفير بيئة تمكن من بناء الاحترام للملكية الفكرية" في دورة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني. وقال الوفد إن الطريقة الوحيدة لبناء احترام الملكية الفكرية هي التصدي للشواغل التي تتعلق بالوصول إلى السلع الأساسية والقدرة على تحمل أعبائها. (٤) وتعهد باكستان، مع بلدان أخرى شبيهة بها، إلى تحقيق تمثيل جغرافي عادل في لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق حيث لا بد أن تمثل كل المجموعات الإقليمية بشكل عادل. واستطرد الوفد قائلًا إن الويبو لكي تكون المحفل الأول فيما يتعلق بشؤون الملكية الفكرية، عليها أن تتيح الفرص بشكل عادل وأن تحفظ مصالح الجميع. ومضى يقول إن الرئيس سيكون بمثابة "جسر الثقة" الذي يربط بين الدول الأعضاء والأمانة وسائر أصحاب المصالح. وأكد الوفد في الختام على دعمه لقيادة المنظمة لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والمشاركة في العمل.

٧٨- ورحب وفد البرازيل بحضور ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية التي يعتبرها جميعا معروفة بقدرتها على إثراء النقاش في الجمعيات. وشكر المدير العام والأمانة على عملهما. وقال إن الويبو، بوصفها وكالة حكومية في منظومة الأمم المتحدة، إنما لها الصلاحيات والخبرة الضرورية والموارد البشرية للتأثير في تطور نظام الملكية الفكرية الدولي. ورأى أن من مصلحة جميع الدول الأعضاء الحفاظ على دور الويبو، معتبرا أي مبادرات تنطلق خارج الويبو لا تكون مشروعة ولن تحصل على دعم أكثر اقتصادات العالم نشاطا. وأعرب عن تأييد بلده للمقاربات القائمة على تعدد الأطراف. وخص بالذكر موضوع الملكية الفكرية قائلًا إن ذلك التعدد يعني العمل مع الويبو وأكد الوفد استعداده للإسهام في صياغة برنامج متوازن يراعي جميع المصالح والوقائع الاجتماعية والاقتصادية الممثلة في المنظمة. وأشار إلى تقرير المدير العام أمام الجمعيات، حيث جاء أن ما ينبغي تسأله الأمانة ويسأله المدير العام هو ما هي الفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء من انضمامها إلى المنظمة، ورأى أن جدول أعمال التنمية إنما يعطي جوابا على ذلك السؤال معتبرا أن إحراز المزيد من التقدم في تنفيذه من شأنه أن يعزز دور الويبو. وأعلن الوفد أن الهدف الرئيسي من جدول أعمال التنمية هو ضمان وصول فوائد نظام الملكية الفكرية إلى البلدان النامية وإلى الأوساط التي لم تتخرط بعد في اقتصاد الابتكار. ودعا الويبو إلى تصويب مسارها القديم تنفيذا لجدول أعمال التنمية ورأى أن من الضروري في المقام الأول أن تعزز المنظمة من إمكانية مساءلتها بتمكين الدول الأعضاء من زيادة مراقبتها لأنشطة الويبو. وذكر في المقام الثاني أن من الضروري التركيز بانتظام على إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في عمل اللجان. وصرح قائلًا إن البرازيل تدعم إنشاء نظام لرصد التقدم وتنسيقه وتقييمه، علما بأن ذلك قد جاء في اقتراح مطروح حاليا على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ومضى يقول إن أحد أركان جدول أعمال التنمية هو تكوين الكفاءات، على أن ذلك لا يقتصر على الوفاء بالالتزامات. وقال إن من الضروري تمكين البلدان النامية من الاستفادة

من نظام الملكية الفكرية. ورأى أن الويبو باعتمادها جدول أعمال التنمية إنما تلج مجالا مجهولا ودعا الدول الأعضاء إلى إيجاد السبل في ذلك المجال. وقال إن التحدي القائم هو استخلاص العبرة المباشرة، ودعا في هذا الصدد إلى التزام المرونة في المنهجيات المطبقة على تنفيذ جدول أعمال التنمية ورصد تنفيذه. وأعلن أن الغاية الأساسية من جدول أعمال التنمية، وهي سحب فوائد الملكية الفكرية على البلدان والمجتمعات المستبعدة من دورة الابتكار، إنما ينبغي أن يقود المداورات حول تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وعقد الوفد الأمل على أن تتمكن الجمعية من التغلب على الظروف التي أحالت دون الاتفاق في الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة المذكورة، كما أعرب عن أمله في أن تحظى اللجنة بولاية جديدة قوية للتفاوض على صكوك قانونية ملزمة. والتفت الوفد إلى موضوع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وقال إن البرازيل تؤيد مواصلة المناقشات حول التقييدات والاستثناءات. وذكر أن التقدم المحرز في المحادثات حول صك دولي يكفل نفاذ معاقبي البصر إلى التعليم والثقافة سيضع على المحك قدرة الويبو في الوفاء بقيم الأمم المتحدة والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأردف يقول إن العمل التقريب بين نظام الملكية الفكرية الدولي ومنظومة حقوق الإنسان العالمية ينبغي أن يستمر. ثم انتقل إلى موضوع اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد ورأى أن استئناف عملها يتيح فرصة إلى تغيير المقاربة في تناول مسائل الإنفاذ وقال إن من الضروري الحفاظ على النجاح المحقق في مكافحة التحديات على حقوق الملكية الفكرية على اختلاف جوانبه والتمكن من الإسهام في تحقيق الأهداف المنشودة من نظام الملكية الفكرية الدولي كما ورد تحديدها في اتفاق تريبيس. وطالب بتفادي تدابير الإنفاذ التي لا تحترم مبدأ الحدود الإقليمية وتقييم حواجز أمام الاتجار بالأدوية الجنيسة. وشدد الوفد على أن من مصلحة بلده أن يدعم دور المنظمة في المحادثات الدولية حول الملكية الفكرية من خلال مساهماته المكثفة. ووعده بتقديم تلك المساهمات الملموسة في الأشهر المقبلة. ثم التفت إلى موضوع اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات وقال إن بلده يعترم تقديم مشروع برنامج عمل بشأن ما يلي: "١" التقييدات والاستثناءات، "٢" والكشف الكافي، "٣" وقواعد البيانات، "٤" والتعاون فيما بين مكاتب براءات الجنوب لأغراض الإنفاذ. والتفت إلى موضوع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قائلًا إن البرازيل تود مناقشة ما يلي: "١" التفاعل بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، "٢" وأنشطة نقل التكنولوجيا. وفيما يخص اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أعلن الوفد أن البرازيل ستواصل إسهامها في التقدم حول التقييدات والاستثناءات وإنها مستعدة من جانب آخر لنقاش حول إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الختام، أشار الوفد من جديد إلى السؤال الذي طرحه المدير العام في تقريره حول الفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء من انضمامها إلى منظمة وقال إن مسار الويبو سينتبلور بفضل قدرة البلدان النامية على الإتيان بإجابة وافية لذلك السؤال من وجهة نظرها. ودعا إلى الجروح عن فرض الإجابات التي ستكون جماعية لا محال.

٧٩- وشكر وفد المملكة المتحدة المدير العام والأمانة على ما بذلاه من جهود شاقة من أجل الإعداد للجمعية وكذا الرئيس الخارج والرئيس الجديد. وذكر أن الأمانة قد أحرزت تقدما كبيرا خلال العام الماضي في تقديم خدمات شفافة وفعالة للدول الأعضاء، وعقد الأمل على أن تمضي الويبو قدما في الإصلاح التنظيمي لكي تحسن تحقيق أهداف وغايات ولايتها. ولكي يتسنى ذلك ذكر الوفد أن المدير العام والأمانة سيحتاجان إلى تعاون كامل الدول الأعضاء ولدعمها وتقنتها. وأضاف قائلًا إن المدير العام وضع جدول أعمال طموح من أجل إصلاح الويبو. وصرح أن المنظمة بصفتها الهيئة العالمية الوحيدة المعنية بالملكية الفكرية، عليها القيام بدور أساسي في التصدي لما يواجهه نظام الملكية الفكرية من تحديات. وأضاف الوفد أن هذه التحديات لا تتطلب تطبيق معايير الويبو وقواعدها فحسب، بل تحتاج كذلك إلى رسم سياسات جديدة بخصوص الملكية الفكرية وتنفيذها، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لبعض التحديات المشتركة التي تواجهها. وقال الوفد إن الويبو تضطلع بدور

ريادي في تعزيز مميزات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى الدول الأعضاء وإلى مواطنيها. وأوضح أن المملكة المتحدة سعيدة بأن الويبو تركز على شؤون محددة تتعلق بالملكية الفكرية، وأشار إلى أن تقديم مقترحات مفصلة بشأن السياسة العامة أمر ضروري للحفاظ على مصداقية الويبو وعلى ملاءمتها. وصرح الوفد بأن المملكة المتحدة ترحب كذلك باقتراح إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وبأنها ترى أن خارطة الطريق التي أعدها المدير العام تمثل تقدماً في هذا الصدد. وذكر أن المملكة المتحدة ترى كذلك أن إحراز تقدم في إتاحة فرص وصول معاقبي البصر أمر على القدر ذاته من الأهمية. وصرح الوفد بأن إدارة الشؤون المالية وإدارة المشاريع بشكل فعال هو أمر أساسي لنجاح جدول الأعمال بشأن التنمية، وأعرب عن دعمه لوضع نهج موضوعي من أجل تنفيذ ما تبقى من توصيات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعقد الوفد الأمل على أن تستطيع الويبو إحراز تقدم في التوصل إلى معاهدة لحماية البرامج الإذاعية وأن تجدد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة تتطلع إلى نقل فريق إدارة الويبو العليا الجديد مهامه، إذ يعد هذا الفريق أساسياً لمساعدة المدير العام على تحقيق نظريته الاستراتيجية. وأشار الوفد إلى أن الويبو أحرزت تقدماً كبيراً على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية فيما يتعلق بالإصلاح الداخلي، وحث المدير العام وفريق الإدارة العليا الجديد على الاستمرار في العمل على النسق ذاته. وذكر الوفد بشكل خاص أنه سيرحب بتمديد دراسة المخاطر التي تجربها الويبو ووضع خارطة طريق واضحة عن كيفية تنفيذ برنامج الإصلاح الاستراتيجي الداخلي للويبو وإصدار بيان سنوي بشأن المراقبة الداخلية كما هو الحال في سائر هيئات الأمم المتحدة. وقال إن المملكة المتحدة ترى أن إنشاء لجنة تنفيذية من شأنه تحسين التنسيق واتخاذ القرارات داخل الويبو، وطالب الوفد الدول الأعضاء بأن تبين التزامها بشؤون الويبو عن طريق التصدي لما تواجهه من تحديات راهنة بشكل بناء وإيجاد حلول للعثرات التي كانت تعوقها في الماضي، كما طالبها بالتركيز على ما بوسعها القيام به في الويبو عوضاً عن التركيز على ما ليس بوسعها القيام به. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يتطلع إلى أن تحقق الجمعية العامة نتائج إيجابية وإلى أن يحرز تقدم حقيقي في جميع الشؤون قيد المناقشة.

٨٠- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. وقال إن عملية التقويم الاستراتيجي الجارية أصلحت طوال النصف الأول من سنة ٢٠٠٩ برامج المنظمة ومواردها وهيكلها من خلال أهداف استراتيجية جديدة مكنت الويبو من تعزيز فعالية مواجهة البيئة التكنولوجية والثقافية والاقتصادية الجغرافية سريعة التطور والتحديات العالمية الملحة التي قد تساعد الملكية الفكرية على التصدي لها. ومضى يقول إن بلده، إذ يواصل تأييده للأهداف التي كانت محور تركيز الويبو التقليدي مثل تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية وتسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية وتقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول، يساند أيضاً الأهداف الاستراتيجية الجديدة. واسترسل قائلاً إن بلده يشدد على أهمية أن تحافظ الويبو على نظام مالي صارم يشمل مبادرات رامية إلى القضاء على الازدواجية وتخفيض التكاليف وتعزيز الفعالية في فترة يشهد خلالها العالم مصاعب اقتصادية. وأعرب عن تأييده لجهود المدير العام الرامية إلى إصلاح الويبو وإحلال عهد جديد يتسم بالإدارة السليمة والمساءلة والشفافية. وأفصح عن سروره لعمليات التكيف الخاصة بالموظفين وجهود التبسيط الأخرى التي تلت التقييم الشامل لسنة ٢٠٠٧ وعن تطلعه إلى مواصلة جهود الويبو الرامية إلى تناول القضايا التي أثارها التقييم. وأبدى اعتزام بلده الاستمرار في العمل مع الدول الأعضاء والمدير العام على تعزيز فعالية الويبو وكفاءتها بهدف تحسين عملها الجوهرية وترسيخها كمنظمة ريادية فيما يتصل بقضايا سياسة الملكية الفكرية ضمن منظومة الأمم المتحدة وتكثيف أنشطتها الإنمائية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بالعمل في الوقت ذاته على ضمان أن تبسط الإجراءات المتصلة بالتوظيف والإنفاق ويبقى احترام الملكية الفكرية محور تركيز المنظمة الرئيسي. وأحاط الحضور علماً بأن بلده تعاون مع قطاع مخاطبة الجمهور التابع

لشعبة الاتصالات في الويبو ومع عدة دول أعضاء في الويبو لتحسين تنسيق أنشطة مخاطبة الجمهور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. **ورأى أن** أنشطة التوعية والتنقيف المتصلة بالانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها هي أنشطة حاسمة لتحسين نظام الملكية الفكرية وذكر أن بلده يعمل مع الويبو من أجل تحسين الروابط بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والموظفين المسؤولين الأمريكيين المشاركين في جهود مخاطبة الجمهور المتصلة بالملكية الفكرية. وأعرب عن اعتقاده بلده أن مشاطرة العمل على الصعيد العالمي أمر أساسي لمساعدة مكاتب الملكية الفكرية على مواجهة التحدي المتنامي والمتمثل في إدارة أعباء العمل على نحو فعال بضمان أعلى مستوى ممكن من الجودة. وقال إن هناك عددا من مشروعات مشاطرة العمل الجارية في الوقت الحالي والمشاركة بين مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات ومكاتب أخرى للملكية الفكرية. وأردف قائلا إن إطار الطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات هو خطوة مهمة نحو تعزيز إعادة استخدام الأعمال التي تنجزها مكاتب أخرى إلى أقصى حد وإن بلده يأمل تكثيف مشاركته في مشروعات لمشاطرة العمل من ذلك القبيل. وأشار إلى ما يحققه كل من مودعي الطلبات ومكاتب البراءات في العالم من كسب في الوقت ومردودية من حيث التكاليف بالبحث عن أعباء المشاركة غير الضرورية وإزالتها وإيجاد مبادرات جديدة لمشاطرة العمل تقودها المكاتب والإنصات لاقتراحات مودعي الطلبات بشأن طرق جديدة وأفضل لإعادة استخدام أعمال مكاتب أخرى. وأفاد بأن بلده أنشأ مؤخرا فرقة عمل معنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ضمن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات تنظر في الطرق المحتملة لتعزيز فعالية تطبيق المعاهدة بهدف إعادة استخدام حصائل الأعمال المتصلة بالمعاهدة وتعزيز استخدامها إلى أقصى حد. وأضاف قائلا إن فرقة العمل ستستعرض أيضا تشغيل مكتب الولايات المتحدة كمكتب لتسلم الطلبات وإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وأعرب عن أمل بلده تحسين عمليات المكتب الداخلية المتصلة بالمعاهدة ونظام المعاهدة ككل نتيجة لذلك. واستطرد قائلا إن بلده يهدف إلى دمج المعاهدة في جميع جهوده الرامية إلى تقاسم العمل بما فيها الطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات ومبادرة SHARE. وأطلع الحضور على مشاركة مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف والويبو في تخطيط نشاط تدريبي دولي في واشنطن عن قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة المستجدة المرتبطة بالمكفوفين ومعاقبي البصر لصالح الموظفين المسؤولين من البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وذكر أن التدريب سيضم الأطر القانونية والتجارية الدولية ذات الصلة بالموضوع ودراسات إفرادية عن الاستثناءات الراهنة الخاصة بمعاقبي البصر في العالم والمعايير التقنية للمواد التي يمكن النفاذ إليها ودور الجهات الوسيطة الموثوق بها واعتبارات بشأن الأسواق وتقارير إعلامية عن اقتراح معاهدة الاتحاد العالمي للمكفوفين وملتقى الويبو لأصحاب المصالح. وأنهى كلمته قائلا إنه سيشترك مشاركة بناءة في مناقشات الجمعيات بحثا عن نتائج تقبلها كل الدول الأعضاء في الويبو.

٨١- وهنا وفد فنلندا الرئيس ونائبيه على انتخابهم وشكر أمانة الويبو على العمل الممتاز الذي أنجزته، كما شكر الرئيس الخارج على جهوده طيلة السنتين الماضيتين وتفانيه في القيام بعمله في الويبو. وأيد الوفد بياني الجماعة الأوروبية ومنسق المجموعة باسم المجموعة بآء والتزم بالعمل بروح إيجابية. وقال إنه يتطلع إلى اجتماع بناء وفعال. ومضى يقول إن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يُعد من المجالات الرئيسية للويبو في ميدان الملكية الفكرية وأن بلده يرغب في إعادة تأكيده على دعمه لإصلاح هذا النظام تماشيا مع الخطوط الواردة في خارطة الطريق التي قدمها المدير العام. ومضى يقول إن من بين التحسينات المدخلة على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات هي إمكانية طلب البحث الدولي الإضافي التي دخلت حيز النفاذ في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ والتي قرر المجلس الفنلندي للبراءات أن يقدمها كخدمة جديدة لمودعي الطلبات بموجب هذا النظام ابتداء من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠. واسترسل قائلا إن البرنامج التجريبي للطرائق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات

مبادرة مفيدة مصممة لتحسين عملية معالجة طلبات البراءات في العالم والتسريع منها وتقليص ازدواجية العمل وتحسين الجودة. وأضاف أن بلده وقع على اتفاقين رائدين في إطار هذا البرنامج التجريبي، واحد منهما مع المكتب الياباني للبراءات والثاني مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. وسيوقع على اتفاق ثالث في جنيف هذا الأسبوع مع المكتب الكوري للبراءات. واسترسل قائلاً إن بلده حريص على توسيع شبكة هذا البرنامج التجريبي لفائدة المودعين لديه. وقال إن المنتدى الدولي الخامس بشأن الإبداع والاختراعات الذي سينظم تحت شعار "من أجل مستقبل أفضل للإنسانية في الملكية الفكرية للقرن الواحد والعشرين: التحديات والفرص الجديدة" سيعقد في نيودلهي بالهند من ١١ إلى ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩. وواصل حديثه قائلاً إن بلده اضطلع بدور نشط في تنظيم هذه التظاهرات التي تنظم كل سنتين بالتعاون مع الويبو منذ انعقاد أول منتدى في هلسنكي سنة ٢٠٠٠. وأضاف أن منتدى سنة ٢٠٠٩ يجرى تنظيماً من طرف الويبو بالتعاون مع وزارة السياسة الصناعية والتطوير، ووزارة التجارة والصناعة لحكومة الهند واتحاد غرف التجارة والصناعة. وأوضح أن هذه المنتديات تمكنت من أن تجمع مجموعة من الخبراء البارزين لمناقشة القضايا الجوهرية المتعلقة بالملكية الفكرية. واسترسل قائلاً إن الأزمة المالية العالمية والركود أثرا في عمليات المجلس الوطني الفنلندي للبراءات والتسجيل بالرغم من أن عدد طلبات البراءات لم يتقلص كثيراً بل إن عدد طلبات البحث في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ارتفع بنسبة ٤٠ بالمائة في النصف الأول من سنة ٢٠٠٩ مقارنة بالمرحلة نفسها في السنة الماضية. واستطرد يقول إنه رغم ذلك تقلص عدد طلبات العلامات التجارية بشكل كبير. وأضاف أنه في مايو/أيار ٢٠٠٩، استضاف المجلس الوطني الفنلندي للبراءات والتسجيل ندوة دولية بعنوان "تثمين الملكية الفكرية في الأعمال التجارية" وهي الثانية من سلسلة أربع ندوات دولية نظمت بهذا الشأن وهدفها الأول هو إذكاء الوعي بقضايا تثمين الملكية الفكرية وتشجيع الحوار بين أصحاب المصالح. وأضاف أن هذه الندوة نظمتها المكتب الفنلندي للبراءات بمشاركة المكتب الهنغاري للبراءات والمكتب الأسترالي للبراءات ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية. وأوضح أن حكومة فنلندا صادقت في مايو/أيار ٢٠٠٩ على استراتيجية بشأن الملكية الفكرية تضمنت مجموعة شاملة من الإجراءات لتحسين بيئة الملكية الفكرية في فنلندا. وأضاف أنه جرى التركيز على الحاجة إلى تحسين مستوى المعارف في النظام المدرسي وما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٨٢- وهنا وفد بنما سعادة السفير ألبرتو دومون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة. وقال إن الأعضاء تعيش في زمن الابتكار في بيئة دولية تطلب منها إبداء قدرة أكبر على التنافس. وأضاف قائلاً إنها تعي أهمية الملكية الفكرية وما لها من قدرة اجتماعية واقتصادية وثقافية وإنها تعي كذلك الفرص التي يتيحها هذا النظام لكونه أداة للتنمية، عن طريق مثلاً إدراك البيانات الجغرافية واستخدام المعلومات التكنولوجية، وغيرها من الخدمات الأخرى مضافة القيمة. وقال الوفد إنه سيكون من الضروري إذكاء الوعي لدى القطاعات العاملة على الصعيد الوطني، لكي لا يكون هناك إدراك فقط للملكية الفكرية بل ولتستخدم كذلك، بما في ذلك إدراك قيمة التعاون الدولي والتقدم الذي تسعى إليه منظمات مثل الويبو مستندة إلى رؤى مديرها العام الذي يكرس عمله للاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية ويلتزم بتحقيق ذلك، وأضاف الوفد قائلاً إن ذلك ينعكس في إعادة تركيز أنشطة المنظمة وعمليات التغيير والتجديد وسن القواعد الجديدة فيها وتطبيق الدروس المستفادة لتحقيق المصلحة العامة مع الحفاظ على توازن النظام. ومضى الوفد يقول إن الملكية الفكرية أضحت أولوية في بنما وإنه تم إدخال تحسينات على الإدارة العامة فيما يتعلق بوضع السياسات العامة المناسبة وبذل جهود مشتركة مع القطاع الخاص وتعزيز القدرات الإدارية وقدرات الإدارة التقنية من خلال إنشاء بنية تحتية من الخدمات تتيح إنشاء مؤسسات قوية للملكية الفكرية في بنما. ومضى الوفد يقول إن الإطار القانوني القائم سيُحدَّث استناداً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن تجارب الحكومة على مدى السنوات

الماضية ستراعى كذلك. وذكر الوفد هيئات أخرى متخصصة منها المحاكم المعنية بالنزاعات بشأن التنافس، ومكتب المدعي العام المعني بتلك المخالفات ومكاتب الملكية الفكرية في الجمارك وفي المنطقة الحرة في كولون، وهو مسؤول عن تنفيذ الإجراءات في المناطق الحدودية، كما ذكر الوفد السلطة الوطنية للبيئة وإدارة التحقيقات القضائية التابعة للشرطة. وقال إن اللجنة المشتركة المعنية بالملكية الفكرية قد أنشئت بهدف تنسيق سياسات الملكية الفكرية وتنفيذها. وأضاف الوفد أن جهودا كبيرة تبذل في بنما فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وأن الدعم يمنح ليس فقط للتعاون الدولي التقني وللقطاع الخاص بل أيضا للقطاعات غير المألوفة بما فيها حماية المعارف التقليدية لمجموعات الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بالملكية الصناعية، قال الوفد إنه تم تنفيذ برنامج عمل مكثف من أجل حماية الملكية الفكرية وتعزيزها ونشرها على الصعيد الوطني. وذكر أن تقدما قد أحرز في مجال تطوير قواعد التكنولوجيا وأن البلد مجهز بمرافق لقواعد البيانات وبرامج لإدارة البيانات، وأن بوابة للمستخدم قد أنشئت وهي تتضمن مرفقا للبحث عن المعلومات والرجوع إليها. وقال الوفد إنه تم تنفيذ مشروع قاعدة البيانات الإلكترونية كنتيجة لترقيم تسجيلات العلامات التجارية والبراءات، بما سيتيح تقديم الطلبات الخاصة بالعلامات التجارية والبراءات إلكترونيا، حالما يتم تطوير طلبات التأكد من التوقيع الإلكتروني وطلبات التأمين الأمر الذي اعتمدت بشأنه مؤخرا بعض اللوائح، وحالما يصبح نظام السداد الإلكتروني جاهزا للعمل. وقال الوفد إن تلك الأنشطة جاءت لتكتمل تنفيذ مشروعين كبيرين أحدهما يدعى "تطوير الملكية الفكرية والنهوض بها" الذي ينفذ بدعم من مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، والثاني هو مشروع استثمار اجتماعي يدعى "إنقاذ المعارف التقليدية الحالية والمهددة والحفاظ عليها". وقال إنه بفضل الدعم الذي قدمته اليبو وأمانة نظام التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى والمكتب الأوروبي للبراءات ومعهد المكسيك للملكية الصناعية، أتيح دليل لفاحصي البراءات من بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وبنما. وقال إنه تم إحراز تقدم في إعداد دليل بشأن معايير قيد العلامات التجارية وذلك بالتعاون المباشر والحميم مع اليبو. ومضى الوفد يقول إن اليبو طالما دعمت الجهود المبذولة من أجل بناء القدرات الوطنية خاصة في مجال تدريب الموارد البشرية، وسلط الوفد الضوء على تنظيم أربعة مؤتمرات متخصصة وإدراج منح شهادة في هذا الشأن. وقال الوفد إن دراسة تستكمل الآن من شأنها أن تسمح بتحديث نظام الملكية الفكرية من خلال إنشاء هيئة إدارية واحدة. وفيما يتعلق بحق المؤلف، صرح الوفد بأنه يجري دراسة ستبين مساهمة الصناعات المتعلقة بالثقافة في الناتج الإجمالي المحلي وأن ندوة قد نظمت في هذا الصدد، بدعم من اليبو، كجزء من فعاليات معرض الكتاب. وأشار الوفد إلى أن بنما منحت الدعم الكامل إلى قطاعات تنشئ ثروة فكرية، مثل الجامعات والقطاع الخاص ومراكز البحث والوزارة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وطلب من اليبو الدعم في وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وأوضح كذلك أن بنما تؤمن بالحاجة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور وإلى تنظيم الوصول إلى الموارد الوراثية، كما يبين ذلك التقدم المحرز في ذلك المجال بدعم من مصرف البلدان الأمريكية للتنمية في تنفيذ المشروعات الخاصة، مثل المشروع الموضوع بشأن مقابلة الشعوب الأصلية. وانضم الوفد إلى الوفود التي أعربت عن دعمها لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال في ختام كلمته إنه يعتزم تعزيز مبادرات اليبو الاستراتيجية القائمة على البحث عن حلول شاملة من خلال التعاون وتوافق الآراء. وأثنى على ما تحلى به موظفو اليبو من مهنية وفعالية.

٨٣- وهنا وفد ماليزيا الرئيس على انتخابه معبرا عن ثقته بأن توجيهه سيمكن الجمعية من تحقيق نتائج مثمرة. وأعرب الوفد عن امتنانه وتقديره للرئيس الخارج على ما أبداه من تقان أثناء رئاسته للجمعية على مر السنتين الماضيتين وعن امتنانه أيضا للمدير العام على البيان الذي أدلى به وامتنانه للأمانة على ما بذلته من جهد وعلى تفانيها في إعداد الوثائق الشاملة الخاصة بسلسلة الاجتماعات السابعة والأربعين لجمعية الدول الأعضاء في اليبو. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به اليمين باسم

مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ فضلا عن البيان الذي أدلت به كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ورحب الوفد باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وعبر عن تطلعه للمنهج الاستراتيجي الإيجابي الذي تعتمزم الويبو تطبيقه في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية وعقد الأمل على توزيع الميزانية مع مراعاة التوازن الجغرافي العادل. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته برامج الويبو في سنة ٢٠٠٨ باتجاه تحقيق أهداف فترة السنتين والنتائج المرتقبة لبرنامج وميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وألح على إدراج جدول أعمال التنمية في جدول مؤشرات الأداء وتقييمه في إطار تقرير أداء البرنامج. وأعرب الوفد عن رضاه لأن الاحتياط من الأموال المتاحة تجاوز المستوى الذي حددته الدول الأعضاء بفضل زيادة الطلبات الدولية على حقوق الملكية الفكرية ولا سيما الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعبر الوفد عن رضاه بما حققته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية خلال دورتها الثالثة التي توصلت فيها إلى نتائج ملموسة. وأشار إلى أهمية بقاء جدول أعمال التنمية في صميم أعمال الويبو حيث أن تطبيقه التام والناجح من شأنه أن يحقق نتائج مثمرة لفائدة كافة الدول الأعضاء. وذكر الوفد إحدى المهمات الرئيسية للويبو المتمثلة في الترويج للتطور التدريجي وتنسيق تشريعات الملكية الفكرية ومعاييرها وإجرائاتها في الدول الأعضاء فيها ودعا إلى ضرورة التحلي، في الدورات المقبلة للجنة المذكورة، بروح العمل ذاتها حيث يرى الوفد ضرورة ملحة في أن تقدم الدول الأعضاء بعض التنازلات من أجل التوصل إلى التفاهم المتبادل وتحقيق الأهداف. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار دورتها الثامنة عشرة وخاصة اقتراح "الاستثناءات والتقييدات" في إطار مقترح لإبرام معاهدة تخص ضعيفي البصر. وأيد الوفد آراء الوفود الأخرى الداعية إلى دراسة الاقتراح ومناقشته انطلاقا من الأسباب الإنسانية دون أن يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية ولا سيما من منظور اعتماد معايير دنيا بشأن "الاستثناءات والتقييدات". وأعرب الوفد عن دعمه القوي للجنة المذكورة وحثها على مواصلة عملها في ما يتعلق بحماية الأداء السمعي البصري وحماية هيئات البث والاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف والحقوق المجاورة. ورأى الوفد ضرورة النظر بجدية في آراء اللجنة وأصحاب المصالح قبل اتخاذ القرارات واستخلاص النتائج. وشجع الوفد الأمانة على رفع تقرير إلى الجمعية العامة بشأن العمل المستمر في هذه المسألة في دورتها التي ستعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وهنأ الوفد للجنة الحكومية الدولية على نجاحها في إنشاء صندوق الويبو للتبرعات لفائدة الشعوب الأصلية والمحلية بما أن الدعم المالي أتيح لدعم مشاركة جميع ممثلي الجماعات بناء على توصية فريق مستقل (ضمّ ممثلين عن السكان الأصليين) خلال دورتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة. وأقر الوفد الجهود التي بذلتها اللجنة الحكومية الدولية في تعزيز الآليات لضمان صوت مسموع للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأعرب عن تأييده للمقترح الذي تقدمت به مجموعة البلدان الأفريقية خلال دورتها الرابعة عشرة والمتعلق بتجديد ولايتها بالنسبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وجدد تأييده للمبادئ الأساسية الثلاثة الواردة في اقتراح المجموعة المذكورة وهي صك دولي ملزم ومفاوضات على أساس النصوص ومهلة زمنية محددة. وأشار الوفد إلى الإنجازات المحلية وفقا لسياسة الملكية الفكرية الوطنية في ماليزيا التي أطلقت في سنة ٢٠٠٧، وقال إن ماليزيا في سبيلها إلى استعراض كافة تشريعاتها الخاصة بالملكية الفكرية وتعديلها بهدف مواكبة التطورات السريعة على الساحة الدولية ومواجهة التحديات والقضايا الجديدة. وقال إن أصحاب المصالح سواء كانوا ماليزيين أو أجانب يشاركون في هذه العملية. وأعلن عن إطلاق مشروع رائد لإنشاء مكتبة رقمية للمعارف التقليدية في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٩ وأعلن أن المشروع تمكن إلى حد الساعة من توثيق ٨٠٠٠ صنف من المعارف التقليدية والموارد الوراثية. وأوضح أن فاحصي البراءات سيستخدمون قاعدة البيانات هذه في إطار البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة في سندات غير البراءات. وأشار إلى تعيين لجنة في سنة ٢٠٠٧ لدراسة إمكانية صياغة قانون وطني بشأن الموارد الوراثية والمعارف

التقليدية وقدم شكره لليوبو على المساعدة التي قدمتها وطالبها بالاستمرار في إتاحة مساعدتها في إطار هذا المشروع. وبين الوفد أن طلبات البراءات والعلامات التجارية التي أودعها المقيمون في بلده تتجه نحو الارتفاع بالرغم من الركود الاقتصادي مشيراً إلى أن الإبداع والابتكار في ماليزيا مستمر. وقال إن اتجاهها من ذلك القبيل دليل هام على أن اقتصاد ماليزيا يتجه نحو الانتعاش. وأعرب الوفد عن تقديره للفرصة التي منحت لبلده للمشاركة في الأنشطة المثمرة التي تنظمها الليوبو مشيراً على وجه الخصوص إلى تكوين كفاءات الموارد البشرية والفرصة التي منحت له للانضمام إلى حلقات العمل والندوات المخصصة لفائدة مجموعات مستهدفة متنوعة استفادت من تعاون الليوبو. وأعرب عن الشرف الذي نال الوفد للتعبير عن امتنانه لليوبو على تنظيم ندوات وحلقات عمل بالإشتراك مع مكتب ماليزيا للملكية الفكرية. وأوضح أن الندوات وحلقات العمل تعلقت بالتصنيف الدولي للبراءات والتدريب على بروتوكول مدريد وتنفيذه الذي نظّمته الليوبو بالإشتراك مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأكد الوفد من جديد التزامه بدعم سياسات الليوبو وبرامجها في سبيل أن تكون الملكية الفكرية أداة فعالة مُعدة لتمكين الشعوب من تحقيق التقدم.

٨٤- وشكر وفد هنغاريا المدير العام على بيانه الافتتاحي وعلى تنظيم الجزء الرفيع المستوى وقال إن هذا الجزء فرصة سانحة للدخول في النقاشات الاستراتيجية على مستوى مناسب والبدء في عملية تفكير مشتركة واسعة النطاق بخصوص دور الملكية الفكرية في المستقبل والطريقة التي ينبغي أن تتصدى بها للتحديات العالمية التي تواجهها. وأيد الوفد كامل التأييد البيان الذي أدلت به صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق والبيان الذي قدمته السويد باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأضاف أن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية ظل في مقدمة أولويات الحكومة الهنغارية وهو قائم على إدراك واضح للخسائر التي يلحقها التقليد والقرصنة بمجتمع بلده واقتصاده فيما يخص فقدان العمل وتأثيرهما الخانق على الابتكار والإبداع ومخاطرها على الصحة والسلامة وعلاقتها بالجريمة المنظمة والخسارة في إيرادات الضرائب. وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة الهنغارية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي استراتيجيتها الوطنية الطويلة الأجل لمكافحة التقليد بناء على اقتراح من المجلس الوطني لمكافحة التقليد الذي يشكل هيئتها الاستشارية. ومضى يقول إن مهمة تنفيذ الاستراتيجية عُهدت إلى خمسة أفرقة عاملة بمشاركة الوكالات الحكومية والدوائر المعنية التي قامت بأنشطة من قبيل جمع البيانات الإحصائية بشأن التعدي على الحقوق، ووضع أساليب يُعتمد عليها لهذا الغرض، وإجراء مزيد من الدراسة والتطوير للسوابق القضائية والممارسات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية، ومكافحة تقليد المستحضرات الصيدلانية والمواد الغذائية والمشروبات، وتوفير التدريب لهيئات الإنفاذ والقضاة، وتنظيم حملات التوعية ذات الأهداف المحددة، والتعاون مع مقدمي خدمات الإنترنت لمحاربة القرصنة على الشبكة. واستدرك قائلاً إنه من المنتظر زيادة التعاون المرتبط بالإنفاذ بين الليوبو وهنغاريا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية نظراً إلى الحاجة إلى تقديم حلول شاملة لمكافحة ظاهرتي التقليد والقرصنة المنتشرتين على الصعيد العالمي. وفي هذا الشأن، عبّر الوفد عن امتنانه العميق لمبادرات المكتب الدولي، بما فيها تنظيم المؤتمر العالمي الرابع لمكافحة التقليد والقرصنة ومواصلة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ لعملها القيم. وما يكتسي أهمية أكبر أنه أثناء الصعوبات الاقتصادية ينبغي لأصحاب المصالح أن يديروا مخاطر الابتكار إدارة فعالة ويفهموا فهماً سليماً الطريقة التي يمكن أن تساهم بها أصول الملكية الفكرية وحمايتها في إنجاح المشروعات التجارية على المدى الطويل. وإذ يأخذ المكتب الهنغاري هذا الأمر بالاعتبار، فقد شرع في تنظيم سلسلة من الندوات بمشاركة أصحاب المصالح المحليين والدوليين بشأن تقييم أصول الملكية الفكرية والحقوق المرتبطة بها، ومن المتوقع أن تحظى هذه الندوات باهتمام خاص من طرف الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي قد تفكر إلى الموارد الضرورية لتحديد إبداعاتها وابتكاراتها والأصول الأخرى للملكية الفكرية وتقييمها بصورة سليمة، ومن المنتظر أن تعود عليها بالفائدة. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالبرنامج

المنفصل الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقال إن مسألة تعزيز اليقين القانوني في مجال الابتكار تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمشروعات الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء، ولهذا فقد أصبح توفير إجراءات الحصول على حقوق الملكية الفكرية والدفاع عنها بأسعار مقبولة وجودية عالية وبسرعة كبيرة شغل الحكومة الشاغل. وإلى جانب توحيد الإجراءات من خلال توسيع نطاق الأعمال الإلكترونية، ما فتئ المكتب الهنغاري للبراءات يبحث بنشاط عن طرق إقامة علاقات التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية في العالم بهدف تقليص تراكم العمل ومدد الانتظار وازدواجية الجهود التي لا داعي لها وما ينتج من عدم اليقين القانوني للمودعين وأصحاب المصالح. وفي أوروبا، ما انفكت هنغاريا تدعو إلى استعمال الشبكة الأوروبية للبراءات على نحو أكثر انتظاما، مما سيمكنها من إدراك قدراتها الكاملة. وأشار الوفد إلى أن المكتب الأسترالي للبراءات ونظيره الهنغاري وستعا، بروح التعاون هذه، مجال تعاونهما في مجال معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأبرم هذا الأخير اتفاقا بشأن البرنامج التجريبي للطرائق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات مع المكتب الياباني للبراءات. ومضى يقول إن مبادرات تقاسم العمل هذه تتكامل فيما بينها وأعرّب عن أمله في أن تصبح معاهدة التعاون بشأن البراءات الصك الدولي الرئيسي لتقاسم العمل كما أريد لها في الأصل. وفي هذا المضمار، أبدى الوفد استعدادة لدراسة مزيد من التنقيحات والمساهمة في إدخالها على عمليات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف أن أي مخطط لتعزيز تقاسم العمل لن يصبح فعالا دون موازنة الأحكام الأساسية لقانون البراءات الموضوعي. ولهذا أبدى تطلعه إلى تجديد العمل ومواصلته في إطار اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات. وعبر كذلك عن ارتياحه لدخول معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية حيز النفاذ في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٩. وبيّن أن هنغاريا، بصفتها دولة موقعة، تدرس بنشاط انضمامها إلى هذه المعاهدة ومن المزمع أن تقوم بالخطوات الضرورية في المستقبل القريب. وأردف يقول إن المنتجات التقليدية العالية الجودة تؤدي دورا مهما في الاقتصاد الهنغاري، ولا سيما في القطاع الزراعي، ولذا فإن هنغاريا متفانية في تعزيز الحماية العالمية للبيانات الجغرافية. ولعل حماية هذه البيانات الجغرافية لخير مثال على الكيفية التي يمكن للملكية الفكرية أن تلبي بها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بفعالية وهي بالتأكيد مجال يمكن لمختلف المجموعات الإقليمية أن تصل بشأنه إلى اتفاق مشترك، بل ويتعين عليها ذلك. وهكذا، رحب الوفد بنتائج الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وأعرّب عن أمله في أن تجعل مرونة الإجراءات الجديدة المقترحة والاستعمال الأوسع نطاقا لآليات الأعمال الإلكترونية نظام لشبونة أكثر جاذبية وأن يؤدي إلى توسيع أكبر للمجال الجغرافي للنظام. وأضاف أنه كان ينتبع أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة باهتمام خاص وأعرّب عن أمله الكبير في أن تؤدي عما قريب أنشطة بلده الرامية إلى وضع المعايير إلى توليد زخم جديد في مجال حماية كل من الأداء السمعي البصري وهيئات البث. وقال إن من بين التحديات الكثيرة التي يواجهها حق المؤلف في العصر الرقمي ضمان ألا يكون هذا الحق حاجزا أمام النية الحسنة واحتياجات الاستغلال المشروع في الحالات التي يكون فيها من الصعب التعرف على صاحب المصنف رغم بذل الجهود الممكنة. ولكي يصبح أو يبقى هذا النوع من الانتفاع مشروعاً، أنشئ نظام إداري يسمح بالانتفاع بالمصنفات اليتيمة بموجب تعديل لقانون حق المؤلف في البلد. ورحب الوفد كذلك بأنشطة الويبو الأخيرة في منطقة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، ولا سيما إعداد الدراسات والمنشورات بشأن موضوعات مثل السمات الخاصة لأنظمة حق المؤلف في المنطقة أو أسلوب صياغة الاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية. وأضاف أن هنغاريا تعترم إدماج أفضل الممارسات هذه في سياستها العامة بشأن الملكية الفكرية وتنتطلع إلى مواصلة تعاونها مع الويبو في هذا الخصوص. وأعرّب عن عميق امتنانه لكون - المميزات الخاصة لمجموعتها الإقليمية تحظى بأهمية أكبر في برنامج الويبو. وقال إن زيارة المدير العام لهنغاريا التي طال انتظارها ستكون فرصة سانحة لتعميق علاقتها مع

المنظمة واستكشاف مزيد من مجالات التعاون. ولا شك أن مشاركة هذا الأخير بصفته مت دخلا بارزا في المنتدى العلمي العالمي الذي سيعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ في بودابست ستحفز وتساهل على نحو كبير الحوار مع الأوساط الأكاديمية وخبراء الملكية الفكرية بشأن كل التحديات التي تشكلها العولمة والتكنولوجيات الجديدة الناشئة.

٨٥- وأعرب وفد بربادوس عن دعمه الصادق لجميع المشاريع والمبادرات التي عرضت خلال السنة الماضية، وأكد للمدير العام دعمه التام لتنفيذها. وعبر الوفد كذلك عن شكره للأمانة لما تقوم به من عمل شاق منذ انتهاء أعمال الجمعيات الماضية. وقال الوفد إن بربادوس ترحب بالتقدم المحرز بشأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وإنها تعيد تأكيد عزمها على تقديم الدعم التام للجنة وللويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الأربع وخمسين. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، سلط الوفد الضوء على الحاجة إلى إيجاد حل في الوقت المناسب لمسألة نفاذ معافي البصر إلى المواد المحمية بحق المؤلف. ومضى الوفد يقول إن بربادوس تقدم الدعم إلى مختلف توصيات لجنة البرنامج والميزانية وتتطلع إلى إقرار مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وفيما يتعلق بالفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، رحب الوفد بتسليم الفريق بأهمية تقليص الرسوم واتخاذ تدابير لبناء القدرات من أجل زيادة فرص النفاذ إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، لا سيما لمواطني البلدان النامية. ورحب بقرار الفريق بأن تجري الويبو المزيد من الدراسات بشأن معايير الأهلية لتحديد أي مجموعة بلدان ينفع المتقدمين بطلبات منها بتخفيض في الرسوم الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأكد الوفد ضرورة أن يكون أي معيار يوضع عادلا ومتوازنا وأن يراعي متطلبات البلدان النامية، بما فيها الاقتصادات الصغيرة والاقتصادات ذات الدخل المنخفض والاقتصادات الهشة، مثل اقتصاد بربادوس. ومضى يقول إن بربادوس تدعم تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية بشكل يمكن أن يؤدي إلى توفير الحماية الدولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية من الامتلاك غير المشروع. وأعرب الوفد عن شكره للويبو على ما تقدمه من مساعدة لمنطقة الكاريبي في وضع إطار إقليمي مناسب لحماية موارد المنطقة. وصرح بأن بربادوس انتفعت في السنة الماضية من المساعدة التقنية التي قدمتها لها الويبو لوضع خطة استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية. وقال إن بربادوس تود أن تعرب عن تقديرها المستمر لما تقدمه الويبو من مساعدة في وضع إطار مناسب لاستخدام أصول الملكية الفكرية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في بربادوس. وقال الوفد في ختام كلمته إن بربادوس تؤكد، للأمانة وللدول الأعضاء، التزامها بالعمل مع جميع الهيئات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتؤكد تقديم دعمها التام في هذا الصدد.

٨٦- ورحب وفد بيلاروس بما يبذله المدير العام للويبو وموظفو الأمانة من جهود ترمي إلى تحسين برامج المنظمة وهيكلها والموارد المتاحة لها، وذلك لإيجاد حلول للمشكلات عديدة الأوجه التي تطرحها ديناميكية التنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية. وأعرب الوفد عن ثقته في أن تعيين فريق جديد للإدارة في الويبو من شأنه أن ييسر تعزيز قدرة المنظمة وإمكانيات الدول الأعضاء للانتفاع من المزايا التي ستنتج عن استراتيجية التنمية الجديدة. وذكر الوفد أن بيلاروس وضعت تطوير الابتكار كأولوية لها، وأنها تعلق أهمية كبيرة على دور نظام الملكية الفكرية في هذا الصدد. ومضى يقول إن أمام حكومة البلد مهمة وضع آلية فعالة للحصول على الفوائد الاقتصادية عن طريق الانتفاع بجوانب الملكية الفكرية وذلك لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية، بالاستناد أساسا إلى الإدارة الفعالة للملكية الفكرية. وقال الوفد إن الهدف في المستقبل هو إدراج أدوات إدارة الملكية الفكرية بشكل دوري في السياسة الاقتصادية للدولة ولأي كيان اقتصادي آخر. وأشار الوفد إلى أن تعزيز دور الملكية الفكرية في نشأة اقتصاد قوي يقوم على المعارف، يفرض المزيد من الالتزامات والمتطلبات على مكتب بيلاروس الوطني للملكية الفكرية فيما يتعلق بتعزيز جودة الوفاء بالمهام

التقليدية والتطوير المستقبلي لاتجاه العمل، وذلك للمساعدة على إدراج أدوات إدارة الملكية الفكرية بشكل فعال في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة. وصرح الوفد بأن الحكومة تعكف، بموجب برنامج الدولة للتنمية المبتكرة الذي اعتمده رئيس جمهورية بيلاروس، على إنشاء مركب متكامل هو ضروري للجمع بين التوجهات الأساسية لأنشطة حماية الملكية الفكرية وإدارتها ضمن بنية إعلامية وتنظيمية واحدة، وأضاف أن هذا العمل يتماشى تماما مع متطلبات الاقتصاد النامي والمبتكر، وأنه مصمم لتحديث المكتب الوطني للبراءات الذي يتحمل مسؤولية إيجاد حلول لمسألة تنمية الموارد البشرية وتنظيم عمل المكتب استنادا إلى تكنولوجيا حديثة للمعلومات، تضم الانتقال إلى التقديم الإلكتروني للطلبات، وتوسيع نطاق خدمات الملكية الفكرية المقدمة وجودتها. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على الأهمية الخاصة للمساعدة التي تقدمها الويبو لبيلاروس في مجال تدريب متخصصي الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمسألة الموارد البشرية للموظفين، أعرب الوفد عن دعمه للبيان الذي ألقاه منسق المجموعة الإقليمية، التي تضم بيلاروس، بشأن ضرورة توسيع تمثيل تلك المجموعة في أمانة الويبو، والتعيين الدوري اللازم لموظفي الأمانة، مع مراعاة القدرة المتخصصة المتاحة للإقليم ولا سيما بيلاروس. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن هذا لن ييسر تحقيق التوازن الجغرافي وحسب بل سيتناسب أيضا مع قدرة البلدان وأهميتها في المجموعة التي تضم سدس الدول الأعضاء في الويبو، والتي لديها سوق مهم وموارد كبيرة. ومضى الوفد يقول إن هذا سيعكس أهمية تنمية الاقتصاد القائم على المعارف في بلدان المجموعة. ومع مراعاة تلك المسائل، أعرب الوفد عن أمله في أن تقدم إدارة الويبو الدعم لمبادرات حكومة بيلاروس بتحسين نظام الملكية الفكرية الوطني وتدريب متخصصي الملكية الفكرية ولمشاركة ممثلين عن بيلاروس في عمل الويبو. ومضى يقول إن تنفيذ تلك المبادرات بمساعدة الويبو لن يتيح إنشاء قدرة كافية للانتفاع بفوائد التحديث على الصعيد الوطني وحسب، بل سيتيح كذلك تنفيذ تلك المشروعات التي تناقش في الوقت الراهن والتي يعترم تنفيذها ضمن استراتيجية الويبو الجديدة للتنمية. وقال الوفد إن دعم الويبو لتلك المبادرات سيكون ملائما للتصدي للتحديات التي يواجهها نظام الملكية الفكرية بشكل عام، والمكتب الوطني للبراءات بشكل خاص، وسيؤكد فعالية استراتيجية الويبو الجديدة للتنمية.

٨٧- وقال وفد كولومبيا إن البيانات التي أدلى بها الوزراء قبل الوفود الوطنية تبين بوضوح مدى أهمية موضوع الملكية الفكرية بالنسبة إلى الحكومات على أعلى مستوياتها. وأضاف أن هذه المكانة تجلت في العديد من المناسبات مثل المناقشات مع وزراء الصحة والوزراء المكلفين بمسائل المنافسة والتنمية ووزراء البيئة والمسؤولين المكلفين بالثقافة. ولفت النظر إلى أن بلده وضع سياسة عامة للملكية الفكرية على مستوى عال وفي مختلف القطاعات بفضل إصرار حكومة كولومبيا ومساعدة الويبو التقنية. وتشمل السياسة أهدافا واضحة ومنظورا قائما على التوفيق بين المصالح الفردية والمنهج الحكومي القائم على الاستثمار مع مراعاة الحاجة إلى التماسك الاجتماعي والالتزام بالتنمية لفائدة جميع الأطراف في ظل احترام الكرامة البشرية. وقال إن بلده ينظر إلى نظام يعترف بقيمة النشاط الإنساني الإبداعي كأداة رئيسية للنهوض بالقدرة التنافسية من خلال تطور التكنولوجيا والابتكار. وأشار الوفد إلى أن ذلك العامل مهم جدا لأغراض ضمان النمو الاقتصادي الوطني المستديم بما يفسر الأهمية الخاصة التي توليها حكومة بلده لضرورة المضي قدما في تحديد الأدوات الكفيلة بتعزيز مختلف أنظمة الملكية الفكرية ودعم الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا في الآن ذاته. وقال الوفد إن ما تقدم يمثل أحد الأهداف الواضحة الواردة في وثيقة السياسة العامة المشار إليها آنفا. ورأى الوفد أن وثيقة "جدول الأعمال لأغراض تكييف نظام الملكية الفكرية للمنافسة والإنتاجية على المستوى الوطني للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠" تقرر بأن استنباط القيمة بالاعتماد على النشاط الإبداعي الفكري والانتفاع بالمعارف المتاحة، أداتان أساسيتان لإنتاج سلع وخدمات مبتكرة قادرة على تحقيق نتائج جيدة في الأسواق التنافسية. وبين أن البلدان النامية، على غرار البلدان المتقدمة، تنظر إلى الابتكار ونقل التكنولوجيا

بوصفهما فرصة لتعزيز قدرة الشركات على المنافسة وهي طريقة بديلة للتفوق في إنتاج سلع استهلاكية ذات جودة عالية وفي متناول الجميع. وأشار إلى أهمية هذا المنهج في العمل بالنسبة إلى البلدان النامية وما تقتضيه من اعتماد سياسة وطنية قائمة على المعرفة تجلب منافع للأفراد مع احترام المصلحة العامة للأغلبية. واستطرد الوفد قائلًا إن القبول بهذا الواقع يؤدي إلى ضرورة إعادة التفكير في دور مكاتب البراءات الوطنية حيث لا تستطيع تسجيل البراءات بكل بساطة وبمعزل عن الجهات المعنية بتنمية المشروعات أو الجهات المدعوة لدعم الأنشطة الإبداعية. وقال إنه من المفارقة أن تتيح الأزمنة الاقتصادية حافزا قويا لهذا المجال. وأوضح أن حجم الطلبات المودعة في كولومبيا في نهاية سنة ٢٠٠٨ انخفض بفعل تراجع النشاط في الأسواق. ومضى يقول إن التباطؤ الاقتصادي حرر القدرات المؤسسية لردم الهوة مع التركيز على الحاجة إلى التمويل مما أتاح الفرصة حيث كان على المكتب المذكور أن يبذل أقصى جهده لتقديم المساعدة التقنية لفائدة مختلف المؤسسات المكلفة بالدعم المؤسسي والإبداع وتطوير أنشطة الشركات وفائدة المسؤولين عن برامج النهوض بالبحوث. وأعلن الوفد أن بلده اتخذ تدابير لإذكاء وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بمنافع تسجيل العلامات التجارية. وأضاف أن بلده نظم حملات للنهوض بالبراءات بوصفها الأدوات المثالية للنهوض بحماية الابتكار إلى جانب النهوض بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية لمساعدة رجال وسيدات الأعمال على المنافسة على الصعيد الوطني والدولي. وأوضح الوفد أن بلده نأى بنفسه عن المنهج القائم على الطلب حصرا باتجاه تقديم الدعم الحازم والفوري للنهوض بالملكية الصناعية واتخاذ التدابير الواردة في وثيقة السياسة المذكورة آنفا وإضفاء القيمة على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع بالتالي على التنمية الاقتصادية وما يلازمها من استحداث الوظائف. وعبر الوفد عن إيمانه بما لدور الويبو من أهمية بعد أن اتضحت العلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والتنمية. وبين أن الويبو مطالبة في المقام الأول بالتصرف بحزم لضمان انتفاع البلدان النامية بثمار النظام وذلك بواسطة تعميمه وتقديم الدعم التقني على وجه الخصوص. وأضاف أن عليها في المقام الثاني أن تقود عملية مكافحة ما ينشأ عن سوء الانتفاع بالملكية الفكرية من حواجز غير مرغوب فيها أمام المنافسة الحرة وحماية المستهلك من ورأى ضرورة أن تخدم الصكوك التي تديرها الويبو الغرضين معا وأشار إلى أهمية الإقرار بفائدة صكوك مثل بروتوكول مدريد الذي يدرس البرلمان الكولومبي إمكانية الانضمام إليه حيث أنه أداة تعود بالنفع على من ظلت منتجاته في الأسواق بفضل صورتها عالية الجودة. ونبه الوفد إلى أن نظام البراءات لا يزال نظاما يقبل التحسين. ولفت النظر أيضا إلى ضرورة تجنب التشبث الشديد بالشكليات وتعقيد تلك الصكوك الجيدة من قبيل معاهدة التعاون بشأن البراءات وما يرتبط بها من تكاليف بما يضع الحواجز أمام الانضمام إلى نظام الملكية الفكرية. وأقر الوفد بضرورة تطور الآليات المتاحة لحماية الملكية الصناعية باستمرار وقال إن بلده قلق شيئا ما حيال الصعوبات التي تواجه شركاتها الصغيرة لدى استخدام الوسائل التكنولوجية التي أتاحتها الويبو لتيسير إيداع الطلبات مثلما هو الشأن بالنسبة إلى نظام الإيداع الآمن بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وحث الوفد المنظمة على الرفع من مستوى دعمها المقدم إلى البلدان في شكل برامج لتكوين الكفاءات التي تستهدف الشركات الصغيرة. وأعرب عن إيمانه بأن إدراج الأدوات ذات الفعالية المتنامية من شأنه تيسير الانتفاع بالنظام وإن كان بلده يخشى أن تصبح الأدوات المذكورة عائقا بدلا من أن تجلب الفوائد في ظل غياب التدريب المناسب والدعم. وفي ختام كلمته، أشار الوفد إلى موضوع الموارد الوراثية والمعارف التقليدية الذي أضحي محل نقاش مكثف في الويبو. وقال إن كولومبيا بوصفها بلدا شديد التنوع تدعم كافة أشكال التقدم التكنولوجي القائم على مواردها شريطة تحقيقه بالأسلوب المناسب على افتراض أن النفاذ إلى تلك الموارد يجب أن يظل مفتوحا وخاضعا للمراقبة وأن يتم تقاسم المنافع. وشدد وفد كولومبيا على الحاجة إلى دعم آليات مثل آلية الكشف، في طلبات البراءات، عن مصدر الموارد التي تعتمد عليها البراءة أو الطلب الخاص بها. وقال إن من شأن ذلك خدمة غرض ذي شقين وهو وقف أكبر ما يمكن من أعمال

القرصنة البيولوجية وتيسير فحص طلبات البراءات المتعلقة باختراعات تضم موردا وراثيا أو معرفة تقليدية. وأنهى الوفد كلمته بشكر المنظمة على الدعم الذي قدمته وعلى احترامها للاستقلالية الوطنية ودفعها باتجاه أداء المهام ومواجهة التحديات وقال إن كولومبيا عازمة على الاستمرار في هذا النهج فضلا عن الاعتماد على تجربتها الخاصة واكتشاف عناصر التحدي والنجاح والفشل التي تتجلى في تجارب البلدان الأخرى بفضل دعم الويبو.

٨٨- تقدم وفد مصر في البداية إلى الرئيس بخالص التهئة بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وهو على ثقة إن خبراته المتراكمة سوف تحقق لهذا المحفل الهام أهدافه المنشودة. وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلها سلفه سعادة سفير أوهمويبيهي على مدى العامين الماضيين. وانتهاز الوفد هذه الفرصة للتقدم بخالص الشكر إلى المدير العام ولأعضاء المكتب الدولي على ما تم تحقيقه من جهد خلال العام المنصرم. وأكد في هذا الصدد على دعم مصر الكامل للجهود التي سوف يقوم بها من أجل دعم قضايا التنمية في المنظمة. وأشار إلى تأييد وفد مصر لما جاء في بيان المجموعة الإفريقية وبيان المجموعة العربية وما يتضمنانه من مواقف ورؤى تجاه القضايا والموضوعات الهامة المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة. وقال إن قضية الملكية الفكرية أصبحت تحتل وزعا أكثر تقدما ضمن قضايا التنظيم الدولي خلافا لما كان عليه الوضع من قبل وما كانت تتلقاه تلك القضية من اهتمام أساسا لدى الدول المتقدمة وسعيها المستمر لفرض مستويات أعلى من الحماية فأصبحت القضية في وضعها الراهن تلقى الاهتمام المتوازي من قبل الدول النامية والمتقدمة على السواء كما تطور النقاش حيالها ليصل إلى درجة من النضج أدت إلى الإدراك المتزايد بضرورة التعامل مع الملكية الفكرية من منظور تنموي متسع الأفق يربطها وقضايا السياسة العامة ذات الأولوية في رفاهية الشعوب كما أصبح النقاش حول قضية الملكية الفكرية يقوم على أسس موضوعية تعترف بأن المطالبة بمستويات أعلى من الحماية تأتي بآثار ضارة في بعض الأحيان فهذا ما ورد مؤخرا بالتقرير الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٩ وما يواجهه من نقد للمبالغة في حماية حقوق الملكية الفكرية والتأثير السلبي لذلك على جهود نقل التكنولوجيا لمواجهة تحديات تغيير المناخ. وأضاف قائلا إن ذلك التغيير الذي طرأ خلال الأعوام الماضية يجب بطبيعة الحال أن ينعكس على طبيعة تناول قضية الملكية الفكرية وعلى عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية فالمنظمة هي ملك لكافة الدول الأعضاء سواء الدول المتقدمة أو النامية وتلك الأخيرة أصبحت أكثر نشاطا وحرصا على مصالحها بل ولأخذ زمام المبادرة لترتيب أولويات عمل المنظمة وقد شوهدت ترجمة لتلك الحقيقة من خلال ما قامت به الدول النامية للدفع نحو اعتماد أجندة التنمية من أجل تحقيق هدف الموازنة في مجال عمل المنظمة ما بين حماية حقوق الملكية الفكرية وإدراك التنمية وأولويات السياسة العامة كهدف عالمي ويأتي اعتماد أجندة التنمية والبدء في تطبيقها مجرد بداية الطريق نحو تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في أن يتطرق إلى ثلاث نقاط ترى مصر أنها يجب أن تمثل أولويات العمل في المرحلة القادمة: أولا، ترسيخ مفهوم أن ربط قضية الملكية الفكرية بالتنمية وجهود تنفيذ أجندة التنمية يتصل بكافة مجالات عمل المنظمة بما فيها اللجان الموضوعية التي تناقش وضع المعايير وليس فقط برامج التعاون الفني وبناء القدرات فأهم ما يجب أن ينجزه هو أن تكون المعايير ونظم الحماية الدولية متفقة وأهداف التنمية وأولويات السياسة العامة. وفي هذا الإطار، حصر الوفد على أن يتطرق إلى جهود الدول النامية على مدى العقد الماضي لإدخال بعد تنموي جديد من خلال سعيها لإبرام صك أو صكوك دولية ملزمة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وذكر النقطة الثانية وهي أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعدّ من أعرق الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وعليه فميراث الهيكل المؤسسي للمنظمة يعكس أوضاعا كانت سائدة منذ عقود مضت ومواعيد تمت لإدخال اتحادات باريس وبرن فضلا عن الاتفاقات الأخرى تحت إدارة منظومة واحدة

عام ١٩٦٧ وبالتالي ومع الأخذ في الاعتبار التطورات اللاحقة والمشاركة الفعالة للدول النامية في عمل المنظمة ومن ثم الحاجة لتمثيل عادل لتلك الدول فضلا عن الحاجة لإدارة فعالة للمنظمة من قبل الدول الأعضاء فقد حان الوقت للنظر فيه والقيام بإصلاح مؤسسي يشمل الأجهزة الرئاسية ومختلف اللجان الموضوعية في إطار شامل يعكس المشاركة الفعالة للدول النامية ويحقق مبدأ قيادة الدول الأعضاء لعمل المنظمة. والنقطة الثالثة التي ذكرها الوفد هي أن في ظل تصاعد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي سواء في قضايا التنمية أو الصحة العامة أو البيئة وتغيير المناخ وقضايا أخرى عديدة هناك حاجة للوقوف على ما يمكن أن تقدمه سياسات الملكية الفكرية لمواجهة تلك التحديات وضمان عدم تعارضها مع أولويات التنمية والسياسة العامة ومن ثم يجب قيام المنظمة بتوسيع قاعدة الأبحاث والدراسات التي تقوم بها في هذا الشأن وأن تعتمد تلك الأبحاث والدراسات منهجا موضوعيا ونقديا يعكس الإيجابيات والسلبيات التي تطرحها الملكية الفكرية فضلا عن الفرص والتحديات التي تربطها بتلك القضايا العالمية وجهود كافة الدول وبصفة خاصة النامية منها في مواجهتها. واستطرد قائلا إن مصر ستستمر في دعم عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية إيمانا منها بأهمية قضايا الملكية الفكرية وما لها من تأثيرات مباشرة على حركة الإبداع الإنساني ووتيرة التقدم التكنولوجي وكذلك إيمانها الراسخ بضرورة السعي نحو تحقيق هدف الموازنة في مجال عمل المنظمة ما بين حماية حقوق الملكية الفكرية وإدراك التنمية وأولويات السياسة العامة كهدف عالمي يجب تحقيقه في شتى مجالات عمل المنظمة والاتفاقات التي تشرف عليها. وفي هذا الإطار، قال الوفد إنه يتشرف بالإشارة إلى الطلب الذي يقدمه مكتب براءات الاختراع المصري للحصول على وضعية جهة البحث والاختبار المبدئي الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وتعهد أن يكون جهده في هذا الإطار إثراء لنظام المعاهدة وتوسيعا لعالميتها بدخول المزيد من الدول النامية إليه ودعمًا لأولويات التنمية في شتى مجالات عمل المنظمة وخاصة إذا أخذ في الاعتبار أن المكتب المصري وما له من تاريخ عريق في أفريقيا والشرق الأوسط سيقدم قيمة مضافة ليس فقط من خلال الإسهام في دعم جهود المكاتب على مستوى هذين الإقليمين ولكن كذلك من خلال إثرائه عمل نظام المعاهدة بإدخال اللغة العربية إليها.

٨٩- ودعم وفد الفلبين بياني المجموعة الآسيوية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأشاد بالإنجازات المهمة التي حققت في مجال الملكية الفكرية منذ سلسلة جمعيات الدول الأعضاء في الويبو السنة الماضية. وشدد على الحاجة إلى تكثيف إجراءات التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية من طرف الجمعية العامة للويبو كجزء من أنشطة المنظمة لأن تنفيذه ضروري بالنسبة للبلدان النامية بما فيها الفلبين. وأعرب الوفد عن سعادته بالتعاون بين الويبو ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (بما في ذلك فرادى الدول الأعضاء) في مجال تكوين القدرات. ومضى يقول إن هذا التعاون يعكس الإجراءات الملموسة المتخذة من أجل تطبيق توصيات جدول الأعمال وأضاف أنه يتطلع إلى مزيد من برامج المساعدة التقنية. وأبرز أهمية المسار التشاوري، ولا سيما التشاور الذي أجرى على هامش الحوار المنتظم بين الويبو ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولجنة هذه الرابطة في جنيف، كما عكست المشاركة المنتظمة للويبو في أشغال الفريق العامل للرابطة المعني بالملكية الفكرية المساهمة الكاملة للبلدان النامية المنتمة إلى منطقة الوفد. واسترسل قائلا إن الملكية الفكرية في الفلبين ليست فقط آلية قانونية للإنفاذ، بل هي أداة لتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه من أجل أن تواصل الدول الأعضاء والبلدان النامية على وجه الخصوص، تنميتها الاجتماعية والاقتصادية يجب عليها أن تكون قادرة على الاستعمال الكامل لأوجه المرونة التي تتماشى مع الالتزام الدولي. ومن ثمة فلا مناص من إرساء توازن عادل بين فرادى الدول وجميع أصحاب المصالح المعنيين مع مراعاة الحاجة إلى إدماج جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو وبرامجها التي لا ينبغي تصميمها فقط لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية على المستوى الثنائي بل الأهم من ذلك أن تحوّل إلى نتائج ملموسة لتزويد الدول الأعضاء بالبنية التحتية والمشورة المناسبة مع أخذ مستويات التنمية المختلفة بعين الاعتبار. وأعرب الوفد عن

قلقه إزاء تزايد التوجهات الحمائية في مجال حقوق الملكية الفكرية، التي تهدد مجال الجودة الضيق أصلا الذي تحتاج إليه البلدان النامية. واستطرد قائلا إن إيجاد حلول جيدة ومناسبة واعتمادها لمواجهة هذه التحديات يعني أن دور الويبو باعتبارها منسق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة متكاملة للملكية الفكرية أصبح دورا بارزا أكثر من ذي قبل. وأشار إلى ضرورة معالجة القضايا الرئيسية، ولا سيما قضية اللجنة الحكومية الدولية، وأولى أهمية قصوى لتعزيز ولاية هذه اللجنة التي تعتبر آلية رئيسية لإحراز تقدم في النقاشات الدائرة حول حقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمي، مما سيساعد على وضع نظام دولي ملزم قانونا يتيح تدابير مناسبة لمعالجة مشكلة التملك غير المشروع لحقوق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تفاؤله بأن تكون هناك نقاشات وبرامج خاصة، تحت قيادة الرئيس، ترمي إلى تحقيق البعد الاجتماعي لحقوق الملكية الفكرية على نحو أفضل.

٩٠- وهنا وفد أوروغواي سعادة سفير الأرجنتين على انتخابه كرئيس للجمعية العامة وأثنى على المدير العام قيادته وجهوده المبذولة منذ انتخابه لزيادة فرص تحسين خدمات الويبو الرامية إلى النهوض بنظام متوازن للملكية الفكرية يشجع الابتكار ويعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني نتيجة لذلك. وأيد البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ورحب بعملية التقويم الاستراتيجي الجارية في الويبو بالنسبة إلى تجديد المنظمة من الناحية التنظيمية لضمان توفير خدمات أكثر فعالية وهدفها المتمثل في تحليل الروابط بين الملكية الفكرية والسياسات العامة التي تتعلق في جملة أمور بالصحة والأغذية والتعليم والبيئة. وقال إن بلده شرع في عملية تدقيق فيما يتصل بالبنى التحتية والشروط الوطنية المسبقة لتطوير أصول غير ملموسة مشمولة بحماية الملكية الفكرية وإدارتها كأساس لوضع برنامج للانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية. وأحاط الحضور علما بتشغيل شبكة للملكية الفكرية تهدف إلى تصميم أدوات وخدمات للملكية الفكرية والنهوض بها والانتفاع بها بغية تيسير حماية القيمة ودمجها في إنتاج السلع والخدمات من خلال المعارف على المستوى الوطني. ومضى يقول إنه يتعين إقران ذلك الغرض بالهدف المتمثل في تنمية بلد منافس على الصعيد العالمي عن طريق الارتقاء بنتائج الفكر بفضل آليات فعالة للانتفاع بالمعارف وحمايتها واستغلالها والروابط المؤسسية بين الأوساط العلمية وقطاع الشركات. وأفاد بأن بلده طرف في اتفاق إقليمي للربط بين مكاتب الملكية الفكرية بهدف إعداد بوابة مشتركة لبلدان أمريكا اللاتينية والموافقة المتبادلة على عمليات فحص البراءات في مرحلة أولية. وأردف قائلا إن بلده استفاد من دعم الويبو القيم لتلك المشروعات ولتحديث مكتب الملكية الصناعية. وأعرب عن أمله أن يتواصل ذلك التعاون حتى يتسنى تدعيم نظام الملكية الفكرية تدعima كافيا في بلده. واختتم كلمته مشددا على الأهمية التي يعلقها بلده على عملية إدراج شامل لكل التوصيات التي اعتمدها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ومؤكدا الحاجة إلى توفير التمويل الكافي لضمان تنفيذها التام.

٩١- وتعهّد وفد إندونيسيا بتقديم الدعم التام والمساهمة البناءة في المداولات القادمة وساند بيان وفد اليمن باسم المجموعة الآسيوية وبيان وزير كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وعبر عن رغبته في أن يشاطر الجمعيات عددا من قضايا الملكية الفكرية التي تهم بلده والبلدان النامية الأخرى. ومضى يقول إن بلده يولي أهمية قصوى لقضية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لكونه من البلدان التي تتميز بتنوع بيولوجي وثقافي غنيين، وأضاف أن بلده يواجه باستمرار مشكلة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. واستطرد قائلا إن إندونيسيا تهتم كثيرا بتوفير حماية دولية لهذه الموارد والمعارف والفولكلور لمنع استمرار تملكها بطريقة غير مشروعة وأنها تشارك بنشاط في مناقشات اللجنة الحكومية الدولية بهدف التوصل إلى صك دولي ملزم لحمايتها، إلا أن البلد يعرب عن قلقه العميق من أن الاتفاق ظل بعيد

المنال بعد مضي ثماني سنوات من المناقشات. واسترسل قائلاً إن المسألة لا تتعلق بنقص المواد المتاحة للتوصل إلى هذا الاتفاق لأن إطاره قد حُدّد من قبل عن طريق المداولات المختلفة التي أجرتها اللجنة الحكومية الدولية، وما ينقص الآن هو الإرادة السياسية لاتخاذ قرار ملموس. وأضاف أن هذه اللجنة في دورتها ١٤ وهي آخر دورة عقدتها لم تتمكن من الاتفاق على برنامج عملها في المستقبل، ولذا فإن أعمالها وصلت إلى منعطف خطير. وفي هذا الصدد، أعاد الوفد دعمه الكامل لاقتراح المجموعة الأفريقية بخصوص عناصر الولاية الجديدة للجنة المذكورة آنفاً وعبر عن إيمانه بأن اللجنة، وبعد مضي ثماني سنوات من المناقشات، ينبغي لها أن تجرى مفاوضات قائمة على النصوص تفضي إلى صك دولي ملزم قانوناً. وأما ما يتعلق بعمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، رغب الوفد في التأكيد على وجوب إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو سواء في أنشطة وضع المعايير أو في مجال التعاون. وينبغي أن يراعي التنفيذ احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ومصالحها الحقيقية عن طريق التنفيذ السريع لجميع التوصيات بما فيها آليات وطرائق رصد العمل المنجز وتقويمه وتقييمه. واسترسل موضحاً أن بلده يرى أن التنفيذ الناجح والملموس لبرنامج اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية سيعكس التزام الويبو والدول الأعضاء فيها بإنشاء نظام ملكية فكرية فعال وأكثر توازناً. وإذ يشيد الوفد بتقديم النقاشات في الدورة الثانية للفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، فإنه يعبر عن قلقه إزاء تنسيق قانون البراءات بحكم الأمر الواقع. وشدّد الوفد في هذا الشأن على أن تنسيق القانون الموضوعي للبراءات لا ينبغي أن يكن محور نقاشات المنتدى، إذ أن الوثيقة PCT/WG/2/3 تشير صراحة إلى أن العملية ستحسن النظام ضمن الإطار القائم ولن تتناول قضايا تنسيق القانون الموضوعي للبراءات أو قضية براءة دولية موحدة. وتابع حديثه قائلاً إن الدراسات ركزت على المرحلة الدولية دون تقييد حرية الدول المتعاقدة في وضع الشروط الوطنية الموضوعية لأهلية الحصول على البراءات وتطبيق هذه الشروط. وأضاف أن هذه المرونة على الصعيد الوطني عنصر مهم في نجاح المعاهدة التي انضمت إليها ١٤١ دولة متعاقدة. وأشار إلى أن بلده يرغب في مزيد من التوضيحات بخصوص اقتراح المكتب الدولي لتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية بما في ذلك اقتراح إنشاء لجنة جديدة معنية بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية. واسترسل يقول إن تخصيص الوقت الكافي لإنشاء هذه اللجنة التي ينبغي أن تشمل جميع الآراء بشأن الاقتراح، ولا سيما شواغل بعض البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وشكر الوفد الويبو على الدعم والمساعدة المتواصلين لتطوير نظام الملكية الفكرية في إندونيسيا، بما في ذلك إنشاء الأكاديمية الإندونيسية للملكية الفكرية في الآونة الأخيرة. وتابع حديثه موضحاً أن بلده ملتزم بوضع نظام ملكية فكرية يتسم بالفعالية والكفاءة ويدعم التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلد. وأضاف أن الحكومة وضعت عدداً من السياسات بشأن التملك غير المشروع لحقوق الملكية الفكرية من أجل تعزيز حماية نظام الملكية الفكرية والانفتاح به، بما في ذلك وضع قانونين جديدين بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. كما أن الحكومة تجري مراجعة قانون البراءات وقانون العلامات التجارية، وقانون الرسوم والنماذج الصناعية، وقانون حق المؤلف. وأعرب عن أمله في أن تتم مراجعة هذه القوانين بحلول سنة ٢٠١٠، مما سيؤدي إلى تنسيق قوانين البلد بشأن الملكية الفكرية على المستويين الدولي والوطني. كما أن الحكومة بصدد الاستعداد للمصادقة على بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية، بما فيها بروتوكول مدريد، ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي، ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية واتفاق نيس. ومضى يقول إن رئيس جمهورية إندونيسيا أعلن في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ أن سنة ٢٠٠٩ هي سنة إندونيسيا للإبداع وأصدر بعد ذلك المرسوم الرئاسي رقم ٦/٢٠٠٩ بشأن الصناعة الإبداعية هدفه الدفع بعجلة التنمية في الصناعات الإبداعية الوطنية التي تتزايد أهميتها في الاقتصاد، ولاسيما في خضم الأزمة العالمية الحالية. وفي ما يرتبط بالصناعة الإبداعية، أوضح الوفد أنه يفهم بأن بنية تحتية جيدة للملكية الفكرية مصحوبة بسياسة

وطنية ناجحة بشأن الملكية الفكرية وإنفاذ القانون هما العنصران الأكثر أهمية. وفي التعامل مع قضايا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أنشأ البلد في وقت سابق فريق عمل معني بالملكية الفكرية في مارس/آذار ٢٠٠٦ ويضم وزراء ومسؤولين كبار من ١٦ وزارة كلفوا بمعالجة شاملة للتعدي على حقوق الملكية الفكرية. وقال إن إنشاء فريق العمل هذا يعكس الالتزام القوي لبلده بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وواصل الحديث مشيراً إلى أن فريق العمل المذكور أنفاً أعد أيضاً السياسة الوطنية بشأن الملكية الفكرية باعتبارها أساس تطوير أكبر لنظام الملكية الفكرية في بلده. وأضاف أن هذه السياسة صُممت لتجعل من الملكية الفكرية محركاً جديداً للنمو بالتركيز على كيفية رفع مساهمتها إلى أقصى حد ممكن في تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية. وفي ما يتصل بالقضية الأكثر تحدياً والمتعلقة باقتراح الويبو لإنهاء وثيقة لندن (١٩٣٤) لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، قال إن بلده يدعم النهج العملي للأمانة الداعي إلى تجميد تطبيق وثيقة ١٩٣٤ على المدى القصير. وفي الأخير، أعرب الوفد عن إيمانه بأنه ينبغي أن تسعى جميع الدول الأعضاء إلى تحسين أنشطة الويبو في المستقبل وعقد أملاً كبيراً على التوصل إلى قرار بتوافق الآراء في نهاية الجمعيات.

٩٢- وهنا وفد جامايكا الرئيس على انتخابه وأعرب له عن دعمه الكامل. وقال إن المشاركة في الاقتصاد القائم على المعارف وحماية الملكية الفكرية والنهوض بها وتطويرها مسائل تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لبلده وهي جزء لا يتجزأ من استراتيجيته الإنمائية. ومضى يقول إن الصناعات الثقافية والإبداعية تشكل حالياً حوالي ٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومن المنتظر أن ترتفع إلى ١٠ بالمائة في السنة. وأضاف أن بلده يعمل على المشاركة في هذا النمو المطرد. واسترسل قائلاً إن الصناعات القائمة على حق المؤلف تساهم الآن بحوالي ٥,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لجامايكا وتشغل ٣ بالمائة من إجمالي اليد العاملة. وأضاف أن أهداف بلده، كما وردت في خطته الإنمائية الطويلة الأجل المعروفة بأفاق ٢٠٣٠، تتمثل في أن تشارك هذه الصناعات بنسبة ٦,٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠١٥ وبنسبة ٨,٣ بالمائة بحلول ٢٠٣٠ وهذه الأهداف يمكن تحقيقها. واستطرد يقول إن جامايكا لديها إمكانيات لتحويل صناعاتها الثقافية والإبداعية إلى أهم مساهم في النمو الاقتصادي بالاعتماد على المزايا التنافسية الواضحة والتوسع المتوقع للصناعة الإبداعية العالمية على المدى الطويل. وثمة ميزة مهمة لرأس مال البلد الثقافي وهي المستوى العالي نسبياً من الوعي الدولي وسمعة البلد الجيدة. وأردف قائلاً إن الصناعات الإبداعية، ولا سيما الموسيقى والرياضة هي الأركان الأساسية لرأس مال البلد الثقافي وأبرز المجالات المساهمة في تكوين صورة جامايكا. وأضاف أن تنمية الصناعات الإبداعية والرياضة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنمية الملكية الفكرية وتنميتها معاً يشكل أساس انتقال اقتصاد البلد على المدى الطويل إلى اقتصاد موجه نحو الابتكار وقائم على المعارف. وعلى هذا الأساس، أولت جامايكا أهمية كبيرة لعمل الويبو ولا سيما عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وواصل كلامه يقول إنه يساند مساندة كاملة جدول أعمال التنمية ويوافق على دعوة المدير العام إلى مزيد من التعاون والمشاركة من طرف الدول الأعضاء لتنفيذ فعال لولاية هذه اللجنة في الأجل المحدد. ولطالما اعترفت جامايكا بالميزة التنافسية التي تمنحها علامة جامايكا لقطاعاتها الإنتاجية، ولهذا قام البلد بمبادرة في إطار اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية من أجل وضع معايير دولية لحماية استعمال أسماء البلدان كوسيلة لحماية الحقوق السيادية للبلد إضافة إلى ضمان المنافع الناتجة عن استعمالها. واستدرك قائلاً إن التعديل المقترح للمادة ٦ (ثالثاً) من اتفاقية باريس لحماية الأسماء الرسمية للدول حماية مماثلة لتلك التي تحظى بها رموز الدول المحمية الأخرى هو أداة مهمة في استراتيجية بلده في مجال التوسيم وتوفير حماية ومنافع متساوية لجميع أعضاء الويبو. وأعرب عن أمله في أن تحظى المبادرة بدعم كبير من أعضاء المنظمة. وواصل تدخله قائلاً إن الويبو لا زالت شريكا رئيسيا لجامايكا في جهودها للانتفاع الفعال بالملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية وإنها قدمت لبلده مساعدة تقنية ومشورة قانونية قيمتين، كما قدمت الدعم والمساعدة للبلد من

أجل تنفيذ نظام إدارة الملكية الفكرية الذي يستعمله المكتب الجاميكي في الأعمال المرتبطة بالعلامات التجارية. وقال إن جاميكا لم تحسّن فقط كفاءة نظامها الخاص بالملكية الفكرية، بل حسّنت كذلك خدمات المكتب، ملتزمة بذلك بتطوير النظام المذكور. واستطرد يقول إن المكتب الجاميكي للملكية الفكرية، تماشياً مع هدفه المتمثل في تطوير الملكية الفكرية في جاميكا، نظم معرضاً للإبداع في أبريل/نيسان ٢٠٠٩ كجزء من أسبوع الملكية الفكرية الذي نظّمته الحكومة الجاميكية. وأضاف أن هذا المعرض كان فرصة لعرض الطاقة الإبداعية للبلد. واستدرك يقول إن بلده احترّم بالكامل التزاماتها وتعهداتها في مجال إنفاذ قانون الملكية الفكرية، وأن المكتب الجاميكي للملكية الفكرية، في هذا الصدد، تعاون مع شعبة الجريمة المنظمة التابعة للشرطة في مجال تثقيف الجمهور من أجل مساعدة الشرطة على مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية والقرصنة. كما أدرجت مادة حول الملكية الفكرية كجزء من مقرر أكاديمية تدريب الشرطة، مما سيمنّي القدرات المطلوبة من أجل مراقبة فعالة لحق المؤلف والمواد الأخرى المحمية. وعلى المستوى الإقليمي، قال الوفد إن الويبو قدمت المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بما في ذلك التعيين الأخير لمستشار سيساعد المنطقة على دراسة جدوى إقامة نظام إقليمي للبراءات، كما سيقدّم الدعم التقني لتشكيل فريق عامل للجماعة الكاريبية في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية بهدف وضع صك قانوني لتسهيل التبادل والإنصاف في هذا المجال. وفي هذا المضمار، أوضح أن بلده يولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة الحكومية الدولية ويدعم بالتالي اقتراح المجموعة الأفريقية لتجديد ولايتها لسنتين إضافيتين. وأضاف أن إعطاء هذه اللجنة مزيداً من الوقت سيبيح فرصة إقامة حوار بناء بين الدول الأعضاء والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية والخبراء التقنيين بغية التوصل إلى صك دولي ملزم لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وحث جميع الدول الأعضاء في الويبو على دعم اقتراح المجموعة الأفريقية. وقال إن القواعد المنصفة والعادلة والفعالة هي أساس نجاح التعاون الدولي. وأعرب الوفد عن قلقه الكبير إزاء بطء تقدم أعمال هيئات الويبو ووافق المدير العام على ضرورة توليد زخم أكبر في جميع مجالات عمل المنظمة لكي تبقى معنية بالتجارة والابتكار العالميين. وأضاف أن المدير العام تحدث أيضاً عن "هدف جديد للمشاركة في قضايا السياسة العامة العالمية" وأنه أشار على وجه الخصوص إلى مبادرة بشأن معاقبي البصر وتحدي تغير المناخ. ومضى يقول إن بلده يعتبر هذه المبادرة مبادرة حميدة، ويرى أن إيمان بلده بأن المبادرة ستؤدي إلى نتائج تخدم مصلحة أصحاب المصالح والمنتفعين على حد سواء يتجسد في دعمه لها إلى جانب اتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني. وواصل كلمته قائلاً إن تغير المناخ من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأن المدير العام على صواب عندما قال إن الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا هما محورا الجهود العالمية لمواجهة هذا التحدي. وأضاف أن بلده من بين البلدان التي تتحمل مسؤولية أقل عن تغير المناخ لأن حصتها من انبعاثات الدفيئة قليلة جداً. بيد أن جاميكا تعدّ من بين البلدان الأكثر تعرضاً لعواقب هذه الظاهرة. ولذا فإن لها مصلحة حيوية في القيام بإجراءات مستعجلة على الصعيد العالمي للتصدي لهذا التحدي بفعالية. واستطرد يقول إن الجزء الوزاري المعقود مؤخراً جمع وزراء من ٥٠ دولة عضواً تقريباً من أعضاء الويبو. وأضاف أن كثرة القضايا التي نوقشت خلال هذا الجزء تعكس الفائدة من مثل هذه الاجتماعات، ولا سيما في هذا الوقت الذي تتعرض فيه حكومات العالم إلى أحد أزمات اقتصادية عالمية وأخطرها منذ عقود. وبيّن أن بلده يساند قرار الويبو بأن تجعل الاجتماع الرفيع المستوى حدثاً سنوياً في برنامجها نظراً إلى أنه يوفر فرصة إجراء نقاشات رفيعة المستوى ستمهد الطريق إلى إيجاد حلول لمختلف القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تهم البلدان النامية. وأضاف أن بلده لا يزال ملتزماً بتعزيز الملكية الفكرية وحمايتها بفعالية وبتنفيذ برنامج العمل الإيجابي لمختلف الهيئات الحكومية الدولية ضمن الويبو، وخصوصاً اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، واللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية، واللجنة الحكومية الدولية. واختتم

الوفد كلمته قائلاً إن المدير العام وفريقه في المكتب الدولي يمكنهما الاعتماد على دعم جامايكا القوي والمستمر.

٩٣- وشكر وفد بابوا غينيا الجديدة المدير العام والأمانة على تنظيم الاجتماعات وتمكين بلده من أن يكون ممثلاً. وقال إن بلده أصبح عضواً في الويبو سنة ١٩٩٧ وظل يشارك في عدد من برامج المساعدة التقنية الرامية إلى تدعيم أنظمة الملكية الفكرية داخله ويستفيد منها. وأردف قائلاً إن المساعدة تشمل توفير خدمات الخبراء الاستشارية بشأن الإصلاحات التشريعية وتوعية الجمهور وتنمية الموارد البشرية وإنشاء نظام لأتمتة الملكية الفكرية في مكتب الملكية الفكرية في بلده. ومضى يقول إن بلده حصل مؤخراً على دعم الويبو لوضع الخطة الإنمائية الوطنية المتصلة بالملكية الفكرية التي تعرض بإيجاز الأهداف المنشودة لإنشاء نظام للملكية الفكرية واستراتيجيات تسهم في إذكاء الوعي والنهوض بالابتكار وتدعيم نظام الإنفاذ. واستطرد قائلاً إنه يتوقع أن تعتمد الحكومة الخطة الوطنية وتبدأ تنفيذها سنة ٢٠١٠. وشكر الويبو على دعمها وأطلع الحضور على أن بلده أصبح في الوقت الحالي مزوداً بنظام للملكية الفكرية ومكتب للملكية الفكرية مكرس لخدمة أوساط الملكية الفكرية في مجالات العلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية وحماية حق المؤلف وفي ميدان الملكية الفكرية عامة. وأفاد بأن حكومة بلده تعترف بأن الملكية الفكرية هي مجال يتطور باستمرار. وقال إنه لا بد من الإطار القانوني بصورة دائمة لتوفير آليات الحماية مع النهوض بالابتكار والتجارة في الوقت ذاته. واسترسل قائلاً إن الوضع في بلده شبيه بحال سائر البلدان الأقل نمواً نظراً إلى تعقيد بنية بلده الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والتقليدية مما يقضي بوضعي القوانين والسياسات التكيف مع الخصائص الوطنية ومراعاة الالتزامات الدولية في الوقت نفسه. وأضاف قائلاً إن قضايا مثل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وآليات ملائمة للحماية ووضع تشريعات شاملة وقابلة للتطبيق في مجال الملكية الفكرية والتزام الحكومة بتطوير الملكية الفكرية تكتسي أهمية في بلده. وفيما يتصل بقضايا حقوق الملكية الفكرية التي تواجهها بلدان جزر المحيط الهادئ، أحاط الحضور علماً بتوافر الموارد البيولوجية في تلك البلدان وراثتها من حيث المعارف التقليدية والفولكلور مما يشكل أساس الحرف المحلية المثيرة للاهتمام والفريدة من نوعها وتصاميم الأقمشة وسائر أوجه الإبداع والأداء التقليدية. وذكر أن شعوب جزر المحيط الهادئ ساهمت في الأنشطة الإبداعية منذ أجيال وأن أشكال التجارة التقليدية توجد أيضاً في سياقاتها الثقافية. وقال إنه لا يمكن حماية الملكية الفكرية لتحقيق أقصى حد من الفوائد من الأنشطة الابتكارية في غياب إطار إداري قانوني ملائم لحماية حقوق الملكية الفكرية في معظم البلدان الجزيرية. وطلب إلى الجمعية أن تكون جريئة في تناولها تلك القضية. وأردف قائلاً إن قضايا الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية هي موضع قلق أيضاً وإن القرصنة والتزوير ظاهرتان متناميتان. وأوضح قائلاً إن استيراد السلع المقرصنة والمزورة واستنساخها وبيعها أمر منتشر في منطقة المحيط الهادئ وإن أوساط قطاع الأعمال والمستهلكين تأثرت على الفور بالآثار السلبية. واستطرد قائلاً إن تلك القضايا تعرض تنمية بلده الاقتصادية والاجتماعية لخطر جسيم وإن بلدان جزر المحيط الهادئ اعترفت بالحاجة إلى تناول تلك القضايا المتصلة بحقوق الملكية الفكرية من خلال إجراء إصلاحات تشريعية وسياسية وإنشاء أنظمة فعالة لحماية تلك الحقوق وإنفاذها. ومضى يقول إن الحكومة الأسترالية عبر مكتب الملكية الفكرية الأسترالي والويبو وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ عملت عن كثب مع بلدان جزر المحيط الهادئ لمدة ست سنوات لتيسير المشاورات والمناقشات بشأن قضايا حقوق الملكية الفكرية واختيار أفضل طريقة للمضي قدماً. وأضاف قائلاً إنه اتضح من تلك المشاورات أن بلدان جزر المحيط الهادئ الصغيرة لا تتمتع بأي قدرة على معالجة قضايا حقوق الملكية الفكرية مشيراً إلى وجود أسواق صغيرة في تلك البلدان التي لا تستطيع التزود بأنظمة كاملة وشاملة للملكية الفكرية كبلدان منفردة. ولفت النظر إلى وضع إطار إقليمي للملكية الفكرية وأوضح قائلاً إن ذلك المرفق الإقليمي سوف يعنى بتناول قضايا الملكية الفكرية بجمع الموارد والخبرات وتقاسم

التكاليف والمنافع. وأعلن أن وزراء التجارة في بلدان جزر المحيط الهادئ اتفقوا على إنشاء نظام إقليمي لتسجيل العلامات التجارية في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٩ وعلى اضطلاع بابوا غينيا الجديدة عبر مكتبها للملكية الفكرية بدور هيئة الفحص الإقليمية مما يعتبر قرارا أساسيا إذ يهدد الطريق للبلدان الجزرية للتعاون وإحراز التقدم في سياق تناول قضايا الملكية الفكرية. وأعرب عن استعداد مكتب الملكية الفكرية في بلده لأداء ذلك الدور الإقليمي بالتعاون مع الويبو ودول أعضاء متقدمة أخرى بغية تكوين الكفاءات في المكتب ليكون قادرا على مساعدة بلدان جزر المحيط الهادئ الصغيرة. وفيما يرتبط بالقضايا العالمية، سلم أيضا بأن الملكية الفكرية وظاهرة الاحترار العالمي هما قضيتان من القضايا المستجدة التي لا بد من معالجتها. وسلط الضوء على أن بلده يواجه مشكلة بعض اللاجئين الأولين بسبب تغير مناخ الأرض. وأحاط الحضور علما بأن جزيرة ديوك أوف يورك وجزر بوغنفل المرجانية آخذة في الاختفاء ببطء تحت المياه إذ يرتفع مستوى سطح البحر وأن الناس ينقلون إلى أماكن مرتفعة. ورأى أن تلك القضية تستحق العناية الطارئة في سياق الملكية الفكرية. وأنهى كلمته متمنيا لجميع المندوبين إجراء مناقشات مثمرة خلال الجمعيات.

٩٤- وهنا وفد الجمهورية الدومينيكية الرئيس على انتخابه وتمنى له النجاح في أداء مهامه. وقال إنه يؤيد تماما بيان إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما شكر المدير العام وفريقه على تنظيم الجمعيات وأبرز على وجه الخصوص العمل الذي يقوم به خلال السنة الأولى في إدارة المنظمة، ولا سيما إطلاق الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، واستعمال الابتكار الأخضر كحل لمواجهة تحديات تغير المناخ، وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتنظيم منتديات لدراسة القضايا البارزة للملكية الفكرية. كما أشار إلى تنظيم مؤتمر بشأن الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة الذي بين كيف يمكن للملكية الفكرية تعزيز الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن ارتياحه لوثيقة البرنامج والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي أعدها المكتب الدولي والتي يعتبرها متوازنة، ولا سيما ما يتعلق بالإجراءات المتخذة على ضوء الأزمة المالية الحالية. وعبر عن امتنانه الخاص بخصوص استلام الملاحظات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي أوردتها في الاستبيان الموزع في مارس/آذار ٢٠٠٩ وتقديم برنامج دعم خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء التقليل الكبير للميزانية المخصصة لخدمات اللغة لأن ذلك يقلص من نفاذ بلدان مثل الجمهورية الدومينيكية إلى المعلومات والمعارف. ومضى يقول إن التنوع اللغوي في المنظمة لا ينبغي أن يتأثر في أي حال من الأحوال بصورة تخالف الممارسة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة التي تشكل الإسبانية لغة من لغاتها الرسمية الست. وأضاف أنه يساند اتخاذ قرار في الجمعيات لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية من أجل أن تواصل عملها وتستمر في البحث عن إمكانات تسمح بأن تفضي المفاوضات الجارية بين الدول الأعضاء إلى نتائج إيجابية. واسترسل قائلاً إن دور الملكية الفكرية في تعزيز التنمية لا يزال يكتسي أهمية قصوى، ولذا، فمن الضروري مواصلة تقوية المكاتب الوطنية عن طريق الخطط والبرامج التي تسهل الأتمتة والتنمية والنمو. وفي ما يتعلق بالجمهورية الدومينيكية، أبرز الوفد الدعم الذي تلقتة على شكل المساعدة التقنية والقانونية على استعمال البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ كأدوات لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية إضافة إلى وضع برنامج لنشر المعلومات عن طريق تنظيم ندوات استهدفت المنقعين المحتملين بالعلامات التجارية مما أدى إلى تسجيل خمس علامات تجارية جماعية في القطاعات المصدرة التي لها سمعة مرموقة في الأسواق الدولية: البن، والكاكاو، والتبغ، وعلامة جماعية للحرفيين. كما شدد الوفد على الجهود المشتركة التي بذلتها الويبو وبلدان أمريكا الوسطى وبما لوضع دليل لفاحصي العلامات التجارية بوصفه آلية لتحسين عمل المسؤولين إلى أقصى حد ممكن. وقال إن المكتب الوطني للملكية الصناعية نجح في تطوير نظام إدارة الملكية الفكرية للإشارات المميزة ويرغب في القيام بالمثل فيما يخص البراءات. وأضاف أن بلده

يعتبر المكتب الوطني للملكية الصناعية نموذجاً يحتذى به نظراً إلى الجوائز التي نالها على الجودة الممتازة لخدماته، التي وصل إليها بفضل المساعدة التقنية التي قدمتها الويبو.

٩٥- وهنا وفد المكسيك بادى ذي بدء الرئيس على انتخابه. وقال إن بلده يدرك أهمية الملكية الفكرية في تعزيز تنمية كل بلد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحاجة بالتالي إلى حماية الملكية الفكرية الملائمة. واسترسل قائلاً إن بلده اعتمد سياسة حكومية تنقيفية لمكافحة القرصنة تتطوي على نشر كتيب مجاني يحمل عنوان "التربية المدنية والأخلاقية" وقد بدأت وزارة التربية والتعليم نشره وتوزيعه على تلاميذ السنة الخامسة من مرحلة التدريس الابتدائي لدراسة مسألة القرصنة خلال السنة الماضية. ومضى يقول إن بلده يرى في الواقع أن غرس ثقافة احترام الملكية الفكرية عملية يجب أن تبدأ في سن الطفولة. وذكر مجدداً أن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على حماية أوجه الأداء السمي البصري نظراً إلى ما للتطورات التكنولوجية الرئيسية المتصلة بالعصر الرقمي والإنترنت من وقع هائل. وأردف قائلاً إن بلده يمنح أيضاً أولوية قصوى لاعتماد اتفاق بشأن حماية هيئات البث من أجل مكافحة قرصنة الإشارات. ورأى أن هناك حاجة ملحة إلى استئناف المفاوضات بشأن حماية أوجه الأداء السمي البصري في أسرع وقت ممكن بهدف اعتماد اتفاق والمضي قدماً بالمفاوضات بشأن اتفاق لحماية هيئات البث في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار إلى ضرورة أن يتضمن الجزء المتصل باللجنة الدائمة ضمن البرنامج ٣ من الهدف الاستراتيجي الأول واقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أنشطة ملموسة ترمي إلى حماية أوجه الأداء السمي البصري وحماية هيئات البث وفقاً للقرارات التي اعتمدها اللجنة خلال دورتها الثامنة عشرة التي عقدت من ٢٥ إلى ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٩. واستطرد قائلاً إنه من الضروري أن تشمل مثل تلك الأنشطة إعداد مشروع اتفاق بشأن حماية أوجه الأداء السمي البصري ومشروع اتفاق بشأن حماية هيئات البث. واختتم بيانه قائلاً إنه يعترم توفير المزيد من المعلومات عن تلك المسائل في إطار بنود جدول الأعمال الخاصة بها.

٩٦- وهنا وفد إكوادور رئيس الجمعية العامة وقال إن إدارته البارعة ستحقق نتائج إيجابية. وأطرى أيضاً على المدير العام إدارته الديمقراطية ضمن الويبو. وبعد أن أوضح قائلاً إنه يتحدث كبلد نام لديه ثروات طبيعية وثقافية وافرة وفيه فئات من المستضعفين وأشخاص مبدعون ولديه ضمير اجتماعي، وبلد مستعد لحماية شعبه وتحسين مستوى معيشته، أعرب عن رغبته في إنشاء نظام للملكية الفكرية أكثر إنصافاً وشمولاً ينهض بنقل التكنولوجيا ولا سيما لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والحماية القانونية السارية على النفاذ إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المتصلة بها وأشكال التعبير الثقافي والفولكلور ويرمي إلى ضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية على وجه تام والتدريب والتعاون فيما يتصل بقضايا الملكية الفكرية مع افتراض أن تقدم الويبو مساعدتها في هذا المضمار. وقال إن بلده مع غيره من بلدان المنطقة ارتقى بعدة مبادرات من بينها معاهدة للويبو تستهدف تحسين نفاذ المكفوفين ومعاقبي البصر إلى مواد القراءة. ومضى يقول إن بلده في عداد أكثر البلدان تنوعاً في العالم وإنه من المهم أن تواصل اللجنة الحكومية الدولية عملها بالاضطلاع بمهمة إنجاز صك ملزم قانوناً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأردف قائلاً إنه من الضروري الاستثمار في تطوير أنشطة البحث والتدريب وتعزيزها في ذلك الميدان. وفضلاً عن ذلك، أبدى ارتياحه لاستئناف عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ واضعاً في الاعتبار أن أفضل وسيلة لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها تكمن في احترام سائر القيم وحقوق الإنسان. وبعد أن لاحظ ضرورة أن تكون الملكية الفكرية آلية للتنمية الشعوب، أعطى الكلمة للسيد هكتور أغواويل، حاكم قوم تساشيلا، الذي عرف بنفسه بوصفه فرداً من أفراد جماعة من السكان الأصليين الإكوادوريين البالغ عددهم ٥٠٠ ٢ شخص ومنتشرين في سبعة مجتمعات تشاطر اللغة نفسها أي لغة "تسافيكي" التي تعني ترجمتها "الكلمة

الحقيقية". وقال إن إحدى أهم خصائص جماعته هي ممارسة طب الأعشاب الذي يعتبر من المعارف القائمة على ثروات التنوع البيولوجي في إكوادور والمتداولة شفهيًا من جيل إلى جيل والمزداة ثراء منذ عهد سحيق. وأضاف قائلاً إن وجود السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية هو برهان على ممارسة العلوم منذ أزمنة بعيدة غابرة. وأخيراً، قال إن السكان الأصليين في العالم يسعون إلى ضمان الاعتراف بالتراث الجماعي لمعارفهم الموروثة التي حافظوا عليها ورددوها من الناحية الثقافية وبصورة طبيعية عبر قوانينهم العرفية وحث اللجنة الحكومية الدولية على اعتماد صكوك دولية لحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية المرتبطة به وما يخص جماعته من أشكال التعبير الثقافي والفولكلور بهدف تجنب تواصل التملك غير المشروع لثرواتها المعرضة في كثير من الحالات للزوال.

٩٧- وهذا وفد شيلي رئيس الجمعية العامة على انتخابه وقال إنه واثق من أن تجربته الغنية ستساعده على ضمان تقدم أنشطة الويبو بصورة ترضي الدول الأعضاء جميعها. كما شكر الأمانة على الوثائق الكثيرة التي أعدتها للجمعيات. وقال إنه يوافق المدير العام على أن الويبو ينبغي لها أن تضطلع بدور رئيسي في النقاشات الدائرة بخصوص المعايير الدولية المرتبطة بالملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، قال إن على الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المهمة في مجالات مختلفة جدا وينبغي لها أن تحدد التحديات الناتجة عن التقدم الاجتماعي لدراساتها. وأعرب عن انشغاله بأن اقتراحات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتوحيد سجلات الملكية الصناعية تتم خارج الويبو وناشد القائمين على هذه التدابير بتقديمها إلى الويبو التي تعد المحفل المناسب لإقامة حوارات متوازنة مع مراعاة مختلف المصالح وتمكين المجتمع المدني من التعبير عن آرائه. وأوضح أنه يدعم ما قاله المدير العام في كلمته الافتتاحية عن الحاجة إلى التحليل المفصل لدور حق المؤلف في القرن الواحد العشرين. وأضاف أنه ينبغي توسيع نطاق تحليل هذه القضية ليشمل دور الملكية الفكرية بشكل عام. وعلى النحو نفسه، قال إن إدراج قضايا جديدة في نقاشات لجان الويبو الرئيسية وكذا التدابير التي اتخذتها المنظمة لتحسين مستوى الشفافية عزز مكانتها بصفقتها وكالة من وكالات الأمم المتحدة ذات ولاية واضحة فيما يتعلق بالأهمية المزدوجة للملكية الفكرية باعتبارها أداة لا تقتصر فقط على النهوض بالابتكار والإبداع والتنمية، بل وتشمل أيضا نقل التكنولوجيا والنفوذ إلى المعارف. ورحب بتنظيم الجزء الرفيع المستوى خلال اليومين الأولين من سلسلة اجتماعات سنة ٢٠٠٩ وقال إن هذا الحدث من شأنه أن ييسر اتخاذ القرارات ويساعد على تجاوز الطريق المسدود الذي وصلت إليه بعض النقاشات لوضع سنين مضت. وفي هذا الشأن، رأى الوفد أنه من المناسب الإشارة إلى بعض النقاط التي تعكس في رأيه زخما جديدا داخل المنظمة والتي تجعل من الويبو مرة أخرى مركزا للنقاشات المفيدة بشأن الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وأما ما يتصل بجدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، يرى الوفد أنه يعكس المصالح التي تشكل موضوع الخلاف ويتضمن أنشطة مهمة ينبغي إحراز تقدم فيها خلال النقاشات بشأن الاستثناءات والتقييدات لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو الموضوع الذي يفيد البلدان النامية والبلدان الأقل نموا نظرا إلى آثاره العميقة في تحسين معيشة الملايين من الناس. ومضى يقول إنه يدعم معالجة هذا الموضوع من جوانب متنوعة وساند الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل وإكوادور وباراغواي الذي تدعو فيه إلى بدء دراسة معاهدة مقترحة بشأن نفاذ الأشخاص معاقبي البصر. وفي المضمرة نفسه، أوضح الوفد أن بلده يساند الإبقاء على أوجه الأداء السمعي البصري وهيئات البث في جدول الأعمال. وأعرب عن أمله في أن تستكمل الأمانة، كما هو مخطط له، في بحر سنة ٢٠٠٩ دراسة الاستثناءات والتقييدات في التعليم إضافة إلى استكمال النسخة الأخيرة من الاستبيان العام الخاص بهذا الموضوع. وأما ما يتصل بجدول أعمال التنمية، أشار الوفد إلى الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧ التي اتفقت فيها الدول الأعضاء على إنشاء لجنة دائمة معنية بتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين التي كانت ثمرة ثلاث سنوات من النقاشات. وقال إن نتائج ما قامت به اللجنة من نقاشات وأنشطة خلال دوراتها الثلاث الأولى كانت نتائج واعدة. وذكر بما

قاله خلال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨ من أنه نظرا إلى الطبيعة الشاملة للتوصيات الخمس والأربعين، فإن الكثير من الاقتراحات تتعلق بنطاق عمل لجان أخرى وليس فقط نطاق عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد على الحاجة إلى التسريع من وتيرة العمل لأن التوصيات الخمس والأربعين ليست البند الوحيد في جدول الأعمال. كما أشار إلى أن التقدم التكنولوجي يتم بسرعة كبيرة شأنه في ذلك شأن الاحتياجات وأن الإفراط في إطالة أمد تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين يؤدي إلى توقف عمل اللجنة. وأما ما يتصل باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، يساند الوفد رأي منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي أعرب عن ارتياحه لمواصلة عملها وللتقدم المحرز على جبهات عدة. واسترسل قائلاً إن الدول الأعضاء بدأت في استعادة الثقة وهو واثق من إمكانية إحراز تقدم في المفاوضات للتوصل إلى حل مفيد لجميع الأعضاء. وأضاف أن اللجنة لا يمكنها أن تكون محفلاً يجمع بين طموحات البعض وإحباطات الآخرين. وفي إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، قال إن بلده انضم إلى المعاهدة في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ ليصبح الدولة العضو ١٤٠ التي قامت بذلك. كما أشار إلى أن بلده يساند عمل الفريق العامل المنشأ في هذا الصدد. ولكن البلد، كما هو حال البلدان الأخرى بما فيها بلدان مجموعته الإقليمية، عارضوا المصادقة على سلسلة من الخطوط التوجيهية العامة بسبب عدم حصولها على معلومات عنها بمدة كافية. وفي هذا المضمار، طالب بإعطاء الوقت الكافي للبلدان النامية كي تعبر عن شواغلها وملاحظاتها. وبيّن أن العمل المنجز في الويبو كان مصدر إلهام للأنشطة التي قامت بها بلدان مثل شيلي وللجهود الموجهة الرامية إلى هيكل أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها. وتابع تدخله قائلاً إن التزام حكومة شيلي بالملكية الفكرية يظهر ما أدخله البلد منذ سنة ٢٠٠٣ لغاية الآن من إصلاحات بارزة على التشريع المنظم لنظام الملكية الفكرية. وأضاف أنه إلى جانب هذه الإصلاحات، أدخل البلد إصلاحات مؤسسية مهمة أدت إلى تعزيز كبير لنظام الملكية الفكرية. واستطرد موضحاً أن المعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، في واقع الأمر، بدأ عمله في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. وهذا المعهد هو هيئة حكومية حلت محل المكتب السابق المعني بتسجيل البراءات والعلامات التجارية والحقوق التجارية الأخرى، وأنشئت كهيئة مستقلة مكلفة بالمساهمة في التنمية الوطنية عن طريق النهوض بالابتكار والإبداع عبر حماية الملكية الصناعية وإدارة المعارف، ولذا فإن المعهد وظف أكثر من ضعف المسؤولين مما أدى إلى زيادة الموارد المالية الضرورية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الجديدة التي أضيفت إلى مهام التسجيل وخصوصاً نشر المعارف والتكنولوجيا. وأشار إلى أن هدف المعهد هو النهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني وتقليص المدة الزمنية التي تستغرقها معالجة طلبات حقوق الملكية الصناعية وتقديم الخدمات للمنتفعين ونشر المعلومات المرتبطة بالمعارف العامة، ولا سيما تلك المرتبطة بانتهاء الحقوق. كما أشار إلى أن هذا الأمر يعكس الطريقة التي يسعى بها لبلده إلى تطبيق جدول أعمال التنمية. وأوضح أن كتيبات تفسيرية متاحة للمشاركين خارج قاعة الاجتماع وترد فيها بالتفصيل أنشطة المعهد الوطني الشيلي المعني بالملكية الصناعية. وأوضح أيضاً الجهود التي تبذلها حكومة بلده لتكييف نظام الملكية الفكرية الذي يعتمد باستمرار على مستوى التنمية والاحتياجات المسجلة داخل شيلي. وفي هذا المضمار، قال الوفد إن الكونغرس الشيلي يدرس أربعة مشاريع قوانين يرتبط اثنان منها بترخيص البلد للانضمام إلى معاهدة قانون العلامات وإلى وثيقة ١٩٩١ لاتفاقية الأوبوف. وأضاف أن مشروع القانون الثالث مصمّم لإدماج أحكام هذه الوثيقة في القانون الشيلي الذي ينظم حالياً حقوق مستولدي الأصناف النباتية، وأما مشروع القانون الرابع فيرتبط بإصلاح قانون البلد بشأن قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل إدماج أدوات جديدة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بهدف مكافحة القرصنة ووضع قواعد لتحديد مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت وإدماج تقييدات واستثناءات جديدة في حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأوضح أنه في هذا العالم المعولم، ينبغي أن تترابط جهود البلدان الصغيرة مثل شيلي على المستوى الدولي دون المساس بالجهود التي تبذلها بشكل فردي كل دولة عضو في الويبو. وواصل

الوفد كلمته مشيراً إلى أن النتيجة في وقت أصبحت فيه قضايا الملكية الفكرية موضوع العديد من المنتديات، هي الحاجة إلى التنسيق الفعال بين مختلف هيئات الأمم المتحدة وبين هذه الهيئات والهيئات الدولية الأخرى التي تدرس مضاعفات حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالحقوق الأخرى. وأردف قائلاً إن هذه المهمة لا ينبغي أن تقتصر على أمانات المنظمات المختلفة فحسب، بل ينبغي توسيع نطاقها لتشمل الدول الأعضاء. وشدد على أن تكون الويبو المنتدى المميز لتسوية جميع القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وأن تضمن الدول الأعضاء التناسق في القرارات المتخذة بصرف النظر عن المنتدى الذي نوقشت فيه هذه القضايا. ومضى يقول إنه رغم الصعوبات التي يسببها توافق الآراء على الصعيد الدولي، فإن بلده يرى أن اتفاقات الملكية الفكرية المتعددة الأطراف هي أفضل الوسائل لإضفاء المشروعية على أهمية وجود نظام ملكية فكرية متوازن يخدم مصالح أصحاب الحقوق والمنتفعين على حد سواء. ولهذا، أعرب الوفد عن قلقه من توقف عمل عدة لجان. وأخيراً، ذكر بأن المدير العام للويبو والعديد من الدول الأعضاء الأخرى أبرزوا في بياناتهما آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على ميزانية المنظمة وقال إنه يساند الاتفاق المبرم في آخر اجتماع للجنة البرنامج والميزانية معبراً عن أمله في جعل هذه الأزمة فرصة لإعادة تركيز ما قامت به المنظمة من عمل منذ نهاية القرن التاسع عشر. وأنهى الوفد كلمته مذكراً بأن الندوة الإقليمية لمديري مكاتب الملكية الصناعية لبلدان أمريكا اللاتينية ومكاتب حق المؤلف ستعقد في سانتياغو في شبلي سنة ٢٠٠٩. وأضاف أن بلده باعتباره البلد المستضيف لهذه الندوة يأمل في أن تفضي إلى اتفاقات ملموسة تدعم العمل الجاري على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية وتتماشى مع الاتفاقات المبرمة بموجب جدول الأعمال.

٩٨- وتحدث وفد اليمن بصفته الوطنية. وفي البداية، توجه بالتهنئة إلى رئيس وأعضاء المكتب لانتخابهم لرئاسة هذا الاجتماع. وأعرب عن سروره على المستوى الشخصي أن يرى حضرة السيد الرئيس يتزأس هذا الاجتماع وهو على ثقة من أنه بفضل حكمته سيكتب لهذا الاجتماع النجاح والتوفيق. وتوجه بالشكر للمدير العام خاصة على مرور عام على توليه لمنصب المدير العام وهو يثبت كفاءة ومهنية عالية تؤكد صواب القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بانتخابه وتعيينه مديراً عاماً لهذه المنظمة العامة. وشكر الأمانة وفريق المدير العام على المجهود الكبير الذي بذلوه من أجل الإعداد والتهيئة لهذا الاجتماع الهام. وقال الوفد إنه يؤيد ما جاء في كلمة وفد الجمهورية التونسية باسم المجموعة العربية وإنه يرحب بمقترح البرنامج والميزانية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١ كما يرحب بمشروع بناء صالة جديدة للاجتماعات خاصة مع ازدياد الأهمية والأنشطة والاجتماعات والقضايا ذات العلاقة بالملكية الفكرية. ومن ناحية أخرى، قال إن بلده يؤكد على الأهمية الكبيرة لتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ المشاريع المقررة مطلع عام ٢٠١٠. وبهذا الصدد، أشاد ونوه بالتزام المدير العام الشخصي بأجندة التنمية وبإدماج البعد التنموي في كافة أنشطة المنظمة. وقال الوفد إنه يرحب بالنشاط الكبير الذي تبذله قيادة المنظمة للارتقاء بجهودها وبالتطورات الكبيرة الحاصلة في أنشطتها ويمكن هنا ذكر عدد من الفعاليات التي شهدتها المنظمة مؤخراً ومنها المؤتمر الخاص بالملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة والمنتدى رفيع المستوى حول الملكية الفكرية للدول الأقل نمواً الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية من أجل الرخاء والتنمية إضافة إلى الجزء الرفيع المستوى من اجتماع الجمعيات العامة للويبو ٢٠٠٩ وغيرها من الأنشطة والفعاليات الهامة التي تؤكد المكانة الهامة والكبيرة التي باتت تشغلها الويبو وبهذا الخصوص. وأعرب عن سروره أن يكون لبلاده شرف المشاركة بشكل فعال وإيجابي في تلك الأنشطة. وأكد على أهمية تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي وبما يؤدي إلى التفاوض والخروج بصك ملزم قانوناً يضمن حقوق كافة الأطراف. ومن ناحية أخرى، قال إنه يسعده توصل الدول الأعضاء إلى التوافق بخصوص تشكيل لجنة المراجعة وبهذا الشأن فإنه يسعده أن تكون بلاده عضواً في مجموعة العمل التي ستتولى دراسة موضوع تشكيل تلك اللجنة بحكم أنها تشغل حالياً منصب

منسق المجموعة الآسيوية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تمنياته للرئيس ولهذا الاجتماع التوفيق والنجاح ولما فيه خدمة مصالح كافة الدول الأعضاء في المنظمة.

٩٩- وعبر وفد النمسا عن تأييده للبيان المدلى به باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلت به السويد باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأقر الوفد بالمكانة الهامة التي تتبوؤها حماية الملكية الفكرية في المناقشات الخاصة بقضايا السياسات العامة الحالية مثل الصحة العامة والأمن الغذائي وتغير المناخ. وأعرب عن تقديره للجهود والأنشطة التي تقوم بها الويبو لإتاحة محفل مخصص للحوار العميق لهذه القضايا المتداخلة وللنهوض بقدرة الملكية الفكرية على تحفيز الإبداع والابتكار. وشجع الوفد المنظمة وموظفيها على مواصلة تلك الأنشطة وتوسيع نطاقها ولا سيما تلك المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصالح. وأعرب الوفد عن دعم بلده المتواصل من أجل تحقيق أهداف الويبو العالمية. وعبر عن تقديره لأخذ وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ببرنامج التقييم الاستراتيجي الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٨ واستجابتها لوقع الأزمة الاقتصادية الراهنة مع الحرص على سلاسة سير عمل نظامي الويبو الدوليين للتسجيل والإيداع فضلا عن مواصلة تنفيذ جدول أعمال التنمية. وشجع الوفد فريق الإدارة العليا على مواصلة تحقيق الفعالية والحد من التكلفة. وفي ما يتعلق بالمشروع المقترح، قال الوفد إنه يرحب خاصة، على إثر مساهمات الدول الأعضاء بما يعبر على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستحداث برنامج منفصل يتناول الطلبات الخاصة بتلك المجموعة الاقتصادية الأساسية. وتطلع الوفد إلى مناقشة البرنامج والميزانية بهدف دعم أعمال الويبو الرامية إلى مواجهة التحديات القائمة والمقبلة وتحقيق النتائج المطالب بها من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصالح بالنسبة إلى فترة السنتين المقبلة وما يليها. وعبر وفد النمسا عن سروره لأن أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية تقدمت بطريقة فعالة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تتميز به العديد من التوصيات من طابع متداخل، وتناول مسألة سبل إتاحة موارد بشرية ومالية إضافية وفقا للإجراءات العادية المتعلقة ببرنامج المنظمة وميزانياتها. وتطلع الوفد إلى مواصلة المناقشات بروح إيجابية ولا سيما فيما يتعلق بآليات التنسيق وترتيبات المتابعة خلال الاجتماع القادم للجنة. وأعرب عن أمله في تنفيذ هذه المبادرة الهامة بفعالية وفي الوقت المحدد لزيادة دعم البعد التنموي في أعمال الويبو. وقال إن بلده قد أحاط علما بالنتائج الإيجابية للمشاورات التي عقدت من أجل التوصل إلى اتفاق حول موضوع الدورة الخامسة المقبلة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. وعبر عن سروره للتوصل إلى توافق في الرأي بشأن إنكفاء الاحترام لحقوق الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، عبر الوفد من جديد عن اقتناعه بأنه ينبغي على اللجنة أن تضطلع بدور محفل لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات ولا سيما في ما يتعلق بالتزوير والقرصنة. وفي ما يتصل بأهمية حماية الأداء السمعي البصري وحماية هيئات البث، رحب الوفد بإبقاء هذه الموضوعات في جدول أعمال الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وشجع أمانة الويبو على مواصلة بذل الجهد من أجل تيسير إيجاد حلول في هذه المجالات. ورحب الوفد بالروح الإيجابية التي أبدتها الوفود أثناء المناقشات التي أجريت خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن الدراسات الأولية الأربعة التي عرضتها الأمانة والبند المعنون "العمل المقبل"، مقتنعا بأن نظاما قابلا للاستمرار وموحدا للبراءات سيكون مفيدا لجميع أصحاب المصالح من دول أعضاء ومنتهجين. وأعرب الوفد عن أمله بأن المناقشات المقبلة حول الوثائق المتاحة والدراسات الإضافية المطلوبة خلال الاجتماع ستمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج عمل متوازن في اجتماعها القادم. وأثنى الوفد على الويبو ومديريها العام بشأن نجاح مؤتمر الويبو حول الملكية الفكرية والسياسات العامة الذي نظم مؤخرا والذي ركز على أوجه الترابط القائم بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية الرئيسية والذي جمع في جو يتميز بروح التعاون بين متحدثين من منظمات دولية ذات صلة (منظمة الصحة العالمية والمنظمة

العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) ومنظمات غير حكومية وعلماء بالإضافة إلى خبراء في مجال الملكية الفكرية. وعبر الوفد عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع ولاية اللجنة الحكومية الدولية بالرغم من توافق الآراء بشأن أهمية الموضوعات قيد الدرس والنية المشتركة في تجديد ولاية اللجنة وتمديدتها. وأكد الوفد من جديد رأيه بأن على الدول الأعضاء أن تختار بحرية شكل أو أشكال الحماية من بين الخيارات المتاحة لضمان التنوع في المطالب المحتملة وبالتالي فإن الوفد يفضل ولاية لا تحد نتائج المداولات بخيار واحد فحسب ولا تقصي أي خيار. ويرى الوفد أن المقترح المتعلق بعناصر الولاية الجديدة الذي قدمه وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، والذي يشمل إمكانية اعتماد الجمعية العامة إعلاناً خاصاً، يعد أساساً مناسباً يعتمد عليه. وعبر الوفد عن أمله في أن تمكن المناقشات المقبلة الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن محتوى ولاية اللجنة المذكورة. وفي ما يتعلق بالأنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي تديرها الويبو، أشاد الوفد بالمكتب الدولي لما حققه من نتائج في التطوير والتحسين التدريجي لمختلف الإجراءات المنصوص عليها في المعاهدات المعنية، مما يمنح هذه الأنظمة جاذبية أكبر لدى المنتفعين والمكاتب. وقال إن بلده بوصفه يمثل إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، ساهم بنشاط في المداولات التي أجراها الفريق العامل التابع للمعاهدة. وعبر الوفد عن دعمه الكامل للتعديلات المقترحة الواردة في الوثيقة PCT/A/40/2 وتأييده التام للمبادرة المتعلقة بمستقبل معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفاد أنه أخذ فكرة إيجابية عن التقرير المرحلي حول تنفيذ برنامج التحديث المعلوماتي لأنظمة دعم تكنولوجيا المعلومات في نظام مدريد الذي استهل على إثر صدور موافقة جمعية اتحاد مدريد بالإجماع في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وأبرز الوفد في هذا الصدد، أنه يدعم مواصلة هذه النشاطات من أجل تحقيق عدة غايات، من بينها، تعزيز الإنتاجية الداخلية وتوسيع نطاق إجراءات العمل الإلكترونية لفائدة المكاتب وأصحاب التسجيلات الدولية وممثلهم. وقال إن الوفد مستعد للموافقة على تنفيذ المراحل الأولى والثانية والثالثة من هذا البرنامج كما ورد في الفقرة ٥٠ من الوثيقة MM/A/42/2 فضلاً عن المقترح الخاص بالتمويل من احتياطي اتحاد مدريد.

١٠٠- وهنا وفد أذربيجان الرئيس على انتخابه وأعرب عن أمله في أن يكمل عمله بالنجاح وأن يؤدي أكله. وتقدم بالشكر للأمانة على الوثائق التي أعدت بشكل متميز لأعمال الجمعية، كما شكر المدير العام على نجاح أعمال الويبو في الوفاء بتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وشكره بشكل خاص على ما أبداه من انشغال واهتمام بمشكلات ومتطلبات البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بطور الانتقال. وقال الوفد إن الهدف الرئيسي في الوقت الراهن هو إدراك أهمية وضع سياسة لإدراج الملكية الفكرية في استراتيجيات التنمية الوطنية وخططها، مع مراعاة المتطلبات المعينة للبلدان، بما ييسر عولمة الملكية الفكرية التي تسعى الويبو جاهدة لتعميمها في المجتمع العالمي. ومضى الوفد يقول إن أذربيجان، شأنها شأن العديد من الاقتصادات التي تمر بطور الانتقال، مهتمة للغاية بالاختيار من بين نسخ تطبيق تلك السياسة واختيار نهج قانونية من أجل تنفيذها. وصرح بأن بلده يعكف على تعزيز قدرة نظام الملكية الفكرية وعلى تحديث بنيته التحتية وتنسيق التشريعات فيما يتعلق به. وقال الوفد إنه بعد تنظيم ندوة في مايو/أيار ٢٠٠٩ في ناخيتشيفان، في جمهورية ناخيتشيفان المستقلة ذاتياً (أذربيجان)، بشأن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية، تابعت الأطراف المهمة في البلد باهتمام بالغ سير عمل اللجنة الحكومية الدولية. واستطرد الوفد قائلاً إن توصيات ندوة ناخيتشيفان أثبتت على ما تعمد إليه الويبو ولجانها من عمل، وإنه تم اقتراح برنامج مكثف لكي تقوم اللجنة بالمزيد من العمل من أجل إعداد مشاريع قوانين على الصعيدين الوطني والإقليمي لحماية المعارف التقليدية والمعايير الدولية المتعلقة بها. وأعرب الوفد عن ثقته بأن العمل الذي تضطلع به تلك اللجنة فضلاً عن وثائقها السياسية ومبادئها الإرشادية من شأنها أن تتيح تعزيز القدرات في المستقبل على جميع المستويات لحماية

المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الثقافة. وأعرب الوفد عن إيمانه بأنه لا يمكن تخيل أن يعمل مجتمع عصري قائم في الوقت الراهن خارج نطاق العمل التنسيقي والبناء الذي تقوم به الويبو. وأبدى الوفد ثقته في الالتزام بتنفيذ برامج الويبو بنجاح، إذ إنها تتطلب جملة أمور من بينها دعم البلدان النامية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتقديم خدمات التحكيم والوساطة، ورسم سياسات وإجراءات في مجال أسماء الحقول، واتباع نهج قانونية وأساليب عملية تنطوي على الانتفاع بالملكية الفكرية وعلوم الحياة. وأعرب الوفد عن أمله في إحراز المزيد من التقدم في وضع بنية تحتية للملكية الفكرية تكون أكثر توازنا ويُعتمد عليها بشكل أكبر. وقال الوفد إنه يؤمن بأن أكاديمية الويبو التي أخذت شعبيتها تزداد في دوائر الاهتمام السنة تلو الأخرى، تؤدي دورا هاما في هذا الصدد، وخاصة في مجال التعليم عن بعد. وعبر عن رغبته في أن تمتد قائمة الدروس المتاحة باللغة الروسية. وأشار الوفد في ختام كلمته إلى أن التغييرات الإيجابية التي طرأت على العمل الذي تقوم به الويبو قد نتجت إلى حد كبير عن خبرة المدير العام للويبو الثرية ومستواه المهني الرفيع.

١٠١- وأعرب وفد كندا عن سروره للمشاركة في اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن قضايا الملكية الفكرية التي تدعم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن حقوق الملكية الفكرية هي جزء مهم من عملية ضمان التنمية البشرية والمستدامة الإيجابية من خلال النهوض بالاختراع والابتكار والإبداع واستدراك قائلًا إن الفترة الصعبة التي يعاني منها اقتصاد جميع البلدان ستندرج في الموضوعات الكامنة التي ستدور حولها مناقشات عديدة خلال اجتماعات الجمعيات. واسترسل قائلًا إن آثار الأزمة المالية على نظام الملكية الفكرية كانت سلبية ومتباينة في حين أن الاقتصاد الواهن طرح تحديات هائلة في مجال التنفيذ على الشركات والمبتكرين. ومضى يقول إن بلده عمل باطراد على مساعدة شركاته على التكيف مع تلك التحديات وإن على الدول الأعضاء أن تتصدى أيضا لآثار الاقتصاد الواهن والإيرادات المنخفضة. ورأى أنه من الممكن مواصلة تعزيز فعالية نظام الملكية الفكرية الدولي وضمان تركيزه على النتائج بالاعتماد على الحكم والحس السليمين والقدرة على تبصر الأمور. وشدد على أن الأزمة الاقتصادية قد تكون عاملا محفزا للابتكار. وقال إن التكنولوجيا والابتكار والإبداع مجالات حاسمة لإتاحة الفرص للتجديد الاقتصادي وفقا لما ورد ذكره مؤخرا على لسان المدير العام للويبو. وأعرب عن اعتقاده أن الملكية الفكرية قد تكون محركا للابتكار والتنمية مما يؤدي إلى تعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وأردف قائلًا إن بلده أثبت إيمانه بالملكية الفكرية كمحرك اقتصادي من خلال الاحتفال بيوم الملكية الفكرية العالمي كل سنة. واسترسل قائلًا إن احتفالات بلده خلال سنة ٢٠٠٩ حققت نجاحا باهرا واتسمت بتنظيم أحداث وأنشطة قائمة على التعاون ركزت على نجاح قطاع الأعمال في كندا ونهضت بإذكاء الوعي بالملكية الفكرية. وأضاف قائلًا إن بلده سيستمر في سعيه إلى اتخاذ المزيد من التدابير القائمة على التعاون مع الدول الأعضاء بغية تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إذكاء الوعي بنظام الملكية الفكرية وتعزيز فعاليتها وإنه يعلق أهمية على اتباع نهج متعدد الأطراف فيما يتصل بقضايا الملكية الفكرية العالمية. وحث الدول الأعضاء على العمل على أساس جماعي من أجل تعزيز المساءلة وضمان الإدارة السليمة فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية الدولي. وأوضح قائلًا إن اهتمام كندا بضمان تركيز الويبو على النتائج وفعالية المنظمة يرتبط بالالتزام بالشفافية والمساءلة في إطار إدارة الأنشطة الوطنية وإن بلده يدرك أن لهدين العاملين وقعا إيجابيا على ثقة الجمهور وإيمانه بالحكومة. وأفاد بأن بلده يسعى إلى دعم معايير مماثلة بالنسبة إلى الهيئات الدولية بهدف ضمان سلامة كيان جميع المؤسسات العالمية وأنه سيظل يشدد على أهمية ممارسات الشفافية المالية والإدارة المتسقة في الويبو. ومضى يقول إن الاقتراح بشأن الكشف المالي وبيان المصالح هو خطوة مهمة باتجاه الإدارة السليمة والمساءلة وإن بلده يتوقع من الويبو أن تتمتع بأليات متينة ومستقلة للمراقبة وتلتزم بالمساءلة والممارسات القائمة على الجدارة في مجال الموارد البشرية. وأعرب عن إدراكه للحاجة إلى اعتماد نهج تدريجي غير أنه حث الأمانة على

تنفيذ تلك البرامج بصورة عاجلة. وقال إن بلده يرحب بأعمال الوبو مع الدول الأعضاء الرامية إلى المساهمة في وضع معايير دولية خاصة بالقوانين والممارسات المرتبطة بالملكية الفكرية وجهودها التي تستهدف تعزيز فهم الملكية الفكرية والانتفاع بها. وشكر الأمانة ورئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على المضي قدما بتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين الواردة في جدول أعمال التنمية. وشاطر الرئيس الرأي الذي مفاده أن اعتماد التوصيات كان أمرا ممكنا بفضل الرغبة في إيجاد حل وسط والتعاون والعزم من أجل إنجاز العمل. وارتأى أنه يجب أن تسود الروح نفسها في إطار المضي قدما بتنفيذ التوصيات. وذكر أنه ما زال ينبغي تكثيف الجهود واستدرك قائلا إن الأسس التي أرسيت أثناء الدورات الثلاث التي عقدتها اللجنة المذكورة مشجعة. وساند تنفيذ جميع التوصيات الخمس والأربعين بصورة فعالة وعملية مما يسمح للدول الأعضاء بالمشاركة في عملية شاملة لبحث التقدم المتوقع وتحليله بالنسبة إلى كل الأنشطة المتصلة بالتوصيات. وأضاف قائلا إن التزام المدير العام بجدول أعمال التنمية أمر مشجع له. وأعرب عن تقديره الشديد للفرصة المتاحة للمشاركة في إعداد البرنامج والميزانية وسلط الأضواء على تلك العملية على أنها مثال مهم على الشفافية وخطوة مهمة في مسار الوبو التقويمي. وهنا أعضاء الإدارة العليا الجدد الذين وافقت عليهم لجنة الوبو للتنسيق في الآونة الأخيرة. وتمنى لهم التوفيق في مناصبهم الجديدة وأعرب عن تطلعه إلى التعاون معهم على غرار ما فعل مع سلفهم. وأحاط الحضور علما بأن بلده طالما التزم بإرساء اقتصادات أكثر استقرارا واعتمادا على الذات في البلدان النامية وضمان تمكن جميع البلدان من تحقيق فوائد ملموسة من الابتكار والاقتصاد القائم على المعارف. وأشار إلى اعتزام بلده مواصلة دعم الوبو بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. وذكر أن مكتب كندا للملكية الفكرية نظم منذ سنة ١٩٩٧ دورات تدريبية متخصصة لمواطنين من البلدان النامية بالشراكة مع الوبو. وقال إن مكتب كندا سيستضيف ندوة لمدة أسبوع في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ عن تعزيز كفاءات المسؤولين المعنيين بالملكية الفكرية وتزويد المشاركين بالخبرة المباشرة من حيث خبرة البلد ومنتجاته وخدماته في مجال الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن بلده اضطلع بدور فعال خلال السنة الماضية ضمن عدة لجان تابعة للوبو وأثناء اجتماعات ثنائية ومحافل دولية أخرى وإنه يظل ملتزما بالمشاركة في لجان الوبو. وشجع جميع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لضمان إحراز تقدم ملحوظ واتخاذ تدابير ملموسة. واختتم بيانه قائلا إن الحوار المنفتح والبناء يساهم في تعزيز فعالية نظام الملكية الفكرية على أساس جماعي لفائدة جميع الدول الأعضاء.

١٠٢- هنا وفد تشاد رئيس الجمعية بمناسبة انتخابه الباهر. وقدم تهانيه للمدير العام وكافة المتعاونين معه على جودة الوثائق المتاحة وعلى ما تقدمه الوبو لبلده من دعم مستمر وما توليه له من اهتمام فائق ولا سيما في ما يتعلق بأنشطة الترويج والإعلام والتأهيل والتوعية في مجال الملكية الفكرية. ورأى أن ذلك الدعم يشهد على تميز علاقات التعاون القائمة بين المنظمة وبلده منذ وقت طويل وعبر عن رغبته في أن يتعزز هذا التعاون. وأيد وفد تشاد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلت به بنغلاديش باسم البلدان الأقل نموا. ورحب الوفد بالجهود التي بذلتها الوبو سواء في ما يتعلق بإذكاء الوعي لدى الجمهور أو تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية مشددا على دعم بلده الكامل لمختلف الأنشطة التي يعترف المدير العام بتنفيذها للنهوض بالملكية الفكرية في العالم وخاصة في البلدان الأقل نموا التي تنتمي إليها تشاد. وأعرب الوفد عن أمل بلده أن يواصل الاستفادة من سخاء المنظمة عبر مكتب المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لأفريقيا وما تتيحه من دعم في تنفيذ بعض المشروعات المتعلقة بالنهوض بالملكية الفكرية ولا سيما مشروع تأهيل المسؤولين ومشروع صياغة تشريعات وطنية في مجال الملكية الفكرية وتنفيذها ومشروع تحسين الخدمات المتصلة بالملكية الفكرية.

١٠٣- وتقدم وفد الكونغو بعبارات التهئة إلى السيد ألبرتو دومون بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعيات وأعرب باسم المجلس الإداري للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والدول الأعضاء فيها عن شكره الخالص للمدير العام للويبو على اهتمامه المتواصل بالمنظمة المذكورة وعلى الجهود التي ما فتئ يبذلها لمواجهة التحديات العالمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وعبر الوفد عن رضا بلده بالتقدم الهام المحرز لوضع إطار مؤسسي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ونجاح الويبو في إنشاء صندوق التبرعات. وأشار إلى ضرورة أن تشمل استراتيجيات الملكية الفكرية التي تصوغها الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بمساعدة الويبو، كافة الجوانب المتعلقة بالتنمية ولا سيما تعزيز مؤسسات الملكية الفكرية وتحديثها والنهوض بالتعاون بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة وفيما بين مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية والجامعات ومراكز البحث بغية تنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن رضاه بالمساعدات التي تقدمها الويبو في مجال سن القوانين من خلال التعاون مع منظمة التجارة العالمية واستطرد مشيراً إلى ضرورة تعزيزها. وشدد الوفد على تنامي دور الابتكار والإبداع في الأنشطة الرامية إلى رفع التحديات العالمية الراهنة. وقال إن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي أنشأته الأمم المتحدة قدم أدلة علمية دامغة مفادها أن استخدام الوقود الأحفوري يؤدي إلى انبعاث مليارات الأطنان من الغاز المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري في الجو. وأفاد بأن تغير المناخ أصبح واقعا، مبينا أن أفريقيا التي تأوي ١٤٪ من سكان المعمورة ولا تنتج إلا ٣,٢٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم، معرضة أكثر من أي منطقة أخرى لمخاطر الآثار الضارة المتوقعة بسبب ما تعانيه من فقر وإمكانياتها التقنية المحدودة. وأضاف أن العواقب المتعددة المترتبة على تغير المناخ ومنها الإخلال بالنظم الإيكولوجية البحرية والمياه العذبة وظاهرة انجراف ساحل البحر وتكوُّم الرمال في مجاري الأنهار وتأثر التنوع البيولوجي واختلال الدورات البيولوجية الجغرافية الكيميائية للنظم الإيكولوجية الأرضية، تهدد بشكل خاص البشر والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء في القارة الأفريقية. وأشار إلى ما يمثله إنتاج المعلومات والمعارف والابتكارات التكنولوجية والمنهجيات الضرورية لاتخاذ القرارات في مجال مكافحة هذه التغيرات وآثارها السلبية، من تحد في إطار تغير المناخ. وقال الوفد إن البلدان الأفريقية اضطلعت بدور حاسم لوضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة ١٩٩٤. وأضاف أن العديد من تلك البلدان وقعت على الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ لسنة ١٩٩٢ وعلى بروتوكول كيوتو في سنة ١٩٩٧. ونبه إلى أن الاتفاقية المبرمة في كيوتو ستظل سارية إلى حد سنة ٢٠١٢ ورأى أن بإمكان التنمية الخضراء في أفريقيا أن تستفيد من الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمكافحة الاحترار العالمي. وأعرب عن إيمانه بالنظر إلى ما سبق، بضرورة بذل القارة الأفريقية جهودا للحفاظ على غاباتها من خلال تحسين قدرات الحكومات على إدارة الموارد الغابية وتوعية سكان القارة الذين يتحصلون من الغابة مباشرة على جزء ولو قليل من غذائهم ومن دخلهم ومن علاجهم الطبي. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تتوصل الجمعيات إلى حلول ملموسة وواقعية.

١٠٤- وذكر وفد قبرص بأن البلد يوفر، منذ بداية القرن، الحماية للملكية الفكرية من خلال تطبيق قوانين شاملة تنسحب على كافة فروع الملكية الفكرية تقريبا. وقال إن البلد عضو في أغلب معاهدات الويبو، وإن آخر ما قام به هو الانضمام إلى اتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، في يونيو/حزيران ٢٠٠٩. وصرح الوفد بأن قبرص تتعاون مع الويبو بشأن جميع المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، وقال إن البلد يتطلع إلى تعزيز العلاقات الوثيقة التي تربطه بالويبو في المستقبل. ومضى الوفد يقول إن قبرص تقدم دعما التام لتطوير الويبو، وتشديد المبني الجديد وقاعة مؤتمرات جديدة وعصرية. وأعرب الوفد عن إيمانه بنجاح تنفيذ تلك المشاريع وغيرها، وعبر عن أمله في أن تختتم مداولات الجمعيات بنجاح.

١٠٥- وأيد وفد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والبيان الذي أدلى به وفد صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ووجد دعمه التام لتطوير نظام دولي للملكية الفكرية يعود بالنفع على كافة الجهات المعنية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الويبو ستتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية بقيادة المدير العام وفريق الإدارة العليا الجديد. وقال إنه يولي أهمية كبيرة لاعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وشجع أمانة الويبو على الاستمرار في بذل الجهود لتعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة. وعبر الوفد عن رضاه بالعمل الذي أنجزته اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية ورحب بمواصلة تنفيذ برامج تحديث تكنولوجيا المعلومات في إطار نظامي مدريد ولاهاي. وأبدى الوفد دعمه التام لاستمرار أعمال الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة وعقد الأمل على اعتماد برنامج العمل المتوازن للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في أقرب وقت ممكن. وقال الوفد إنه يدرك أهمية نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بالنسبة إلى المنتفعين به وأقر بضرورة العمل على تحسين ذلك النظام ضمن الإطار القانوني القائم. وأضاف قائلاً إنه يدعم عمل الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وبيّن أن المبادئ العامة الواردة في خارطة الطريق تمثل خطوة جيدة إلى الأمام. وأشار إلى عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة معبرا عن ارتياحه لبقاء موضوع حماية الأداء السمعي البصري وهيئات البث على جدول الأعمال معتقدا بأنه قد آن الأوان للقيام بخطوة جريئة إلى الأمام وإيجاد الحلول والتقريب بين المواقف المختلفة. وعقد الوفد الأمل على وضع صك دولي ملزم وفعال ومحدث في القريب العاجل. وفي ما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، عبر الوفد عن تأييده لتجديد ولايتها مؤمنا بضرورة إجراء مزيد من المناقشات المعمقة في كافة المجالات ذات الصلة. ورحب الوفد بانتهاج اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية نظام الموضوعات في عملها وأعرب عن أمله أن يكفل ذلك تنفيذ التوصيات بسرعة أكبر. وأفاد الوفد أنه يواصل دعم عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد ورحب بتطوير أنشطة الويبو المعنية بالإنفاد. وفي الختام، ذكر الوفد في بيانه أن المكتب التشيكي للملكية الصناعية احتفل بالذكرى التسعين لتأسيسه في سنة ٢٠٠٩ وأن المكتب نظم بالاشتراك مع الويبو مؤتمرا دوليا حول حماية الملكية الصناعية في أوروبا لتخليد هذا الحدث. وقدم الوفد شكره للأمانة ولا سيما شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا على تعاونها الممتاز ومساعدتها في تنظيم هذه التظاهرة. وتطلع الوفد إلى مواصلة تعاونه الوثيق مع الويبو في المستقبل.

١٠٦- وتحدث وفد الدانمرك باسم المكتب الوطني للبراءات والعلامات التجارية في بلده وهنأ المدير العام على المبادرات الجديدة التي أتى بها إلى المنظمة مما يساهم في ضمان النهوض بالابتكار والإبداع. وشكر أيضا أمانة الويبو على أعمالها الممتازة المنجزة لتحضير الاجتماعات وسلوكها الإيجابي الموجه نحو توفير الخدمات. وأيد أهداف الويبو الاستراتيجية والجهود المبذولة لحفز الابتكار والإبداع وتعزيز الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية وحمايتها في العالم. وقال إن الأهداف تكتسي أهمية أكبر نظرا إلى المصاعب الاقتصادية والمالية التي تواجهها الشركات حاليا في جميع أرجاء العالم. ومضى يقول إن الملكية الفكرية هي أداة مهمة لتنمية جميع البلدان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنه من الضروري بذل الجهود الرامية إلى مواصلة التركيز على ذلك حتى في فترة الأزمات. وسلط الأضواء على التعاون بين الدانمرك والنرويج وإيسلندا في إطار معهد البراءات لبلدان الشمال وأفصح عن سروره لإعلان تحقيق نتائج مرضية خلال سنة ٢٠٠٨. وأعرب عن أمله في زيادة تدعيم الاستعانة بالمعهد المذكور بإتاحة أفضل أرضية ممكنة للمنتفعين النشطين في الأسواق العالمية نتيجة لذلك. وفيما يتصل بتقرير حكومة بلده عن التزوير والقرصنة، أعلن اتخاذ التدابير التشريعية الملموسة اللازمة نتيجة لحصائل التقرير وإنشاء محفل دائم للتعاون تعمل ضمنه عدة هيئات من أجل توفير المعلومات والإرشادات للمستهلكين والشركات وهيئات أخرى. وقال إن للقرصنة

والتزوير آثاراً وخيمة على التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية وإنه من المهم بالتالي مواصلة التركيز على الصعيد العالمي أيضاً على المبادرات التي قد تساعد على مكافحة هاتين الظاهرتين. وأشار إلى مشاركته في مشروعات دولية من خلال مشروعات توأمة سابقة والعقود الإطارية الحالية والمناقصات التجارية وبرنامج الشراكة بين بلدان أوروبا الشرقية مما يولد النشاط في أوروبا وبلدان البلقان ورومانيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا والصين والمملكة العربية السعودية. وأعرب عن اعتقاده أن تلك المشاركة توطد التعاون بين الهيئات المعنية بحقوق الملكية الفكرية وتساعد على تحقيق نتائج مهمة في مجالات مثل إنكفاء الوعي وتدريب الموظفين وتكوين الكفاءات العامة في قطاع حقوق الملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن بلده يعترزم مواصلة التركيز على مثل تلك المشروعات إذ يرى أنها وسيلة مهمة لتدعيم البنية التحتية للملكية الفكرية وتحسين القدرة التنافسية للشركات الأوروبية على الصعيد العالمي عن طريق ذلك. واقترح مواصلة تطوير نظام البراءات على المستوى الدولي لفائدة قطاع الصناعة واحتمال النظر في تطوير الحلول ضمن محفل آخر بالإضافة إلى الويبو. وأنهى كلمته مرحباً بفرصة عقد اجتماعات مع الزملاء لأن تلك الاجتماعات مفيدة لاستنباط أفكار جديدة ومعرباً عن اعتقاده أن التعاون الصحيح بين المكاتب الوطنية والدولية يعود بالفوائد على محيط الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

١٠٧- وأعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن امتنانه للويبو على جهودها من أجل ضمان الاستمرارية في تطوير الحماية الدولية للملكية الفكرية عبر مرور السنين. ومضى يقول إن الويبو وضعت خمس استراتيجيات وأعدت وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ محددة أهدافاً وبرامج دقيقة بالاعتماد على وضع سياسة جديدة لأنشطة الويبو. وأضاف أنه رغم الأزمة الاقتصادية، أتاحت الويبو أموالها الاحتياطية ومواردها مما ضمن التمويل المالي لأنشطتها. واستطرد قائلاً إن انتخاب الإدارة العليا الجديدة وإعادة هيكلة الأمانة من شأنهما أن يساعدا على تحسين عمل المنظمة. وأوضح أن تعزيز التعاون في مجال الملكية الفكرية مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة مكن الويبو من الرقي بمكانتها ودورها في إيجاد حل للمشاكل العالمية الرئيسية مثل الصحة وتغير المناخ والأمن الغذائي. وإلى جانب الإشادة بالنجاح الكبير لأنشطة الويبو في السنوات الماضية، أثار الوفد عدداً من القضايا المتصلة بعمل المنظمة في المستقبل، وخص بالذكر الأمور التالية: ينبغي للويبو أن تستمر في إيلاء الأولوية لتعزيز كفاءات الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية في البلدان النامية من أجل ضمان توازن بين الدول الأعضاء؛ الحاجة إلى تدابير عملية لتقليص رسوم إيداع الطلبات الدولية للبراءات بنسبة ٥ بالمائة؛ عند وضع برامج التعاون وتنفيذها، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية تماشياً مع جدول أعمال التنمية؛ ينبغي إيلاء الاهتمام الكافي لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب النامية عن طريق إقامة علاقات التعاون التقني وإجراء دراسات مشتركة وتشارك المعلومات في مجال الملكية الفكرية؛ لا بد من إنشاء أساس قانوني دولي جديد لمكافحة القرصنة الدولية لحق المؤلف لأن القرصنة في المجال الأدبي والفني تتجاوز في بعض البلدان الأهداف التجارية وتميل إلى أهداف ذات طبيعة سياسية، مما يؤدي إلى أعمال العنف ضد البلدان الأخرى؛ إيلاء اهتمام عاجل إلى نظام تسوية النزاعات بموجب الاتفاقية الحالية بشأن حماية حق المؤلف التي تعتمد أساساً على القوانين المحلية مما يسمح بتسوية ثنائية ويفرض تقييدات على الوساطة والتعاون الدوليين. وأردف قائلاً إن بلده، بالنظر إلى أهمية الملكية الفكرية وقيمتها في بناء قوة اقتصادية عظيمة، يوجه اهتمامه وجهوده لحماية الملكية الفكرية، وهكذا أدخل تعديلات، بمرور السنين، على تشريعات الملكية الفكرية وقواعدها واستكملها، بما فيها القانون الوطني بشأن الاختراع. وأضاف أنه يجري اتخاذ تدابير إدارية مثل إنشاء اللجنة الوطنية للتنسيق و"الخطة الوطنية بشأن حماية الملكية الفكرية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥" بغية تحسين مستوى أنشطة الملكية الفكرية في البلد وتنسيق بعض المسائل مع الويبو. وتابع كلمته قائلاً إن بلده وضع

البحث العلمي في مقدمة مراحل الإنتاج في الاقتصاد بهدف تشجيع الاختراع والبراءات على مستوى البلد بأكمله وعلى مستوى المجتمع، وأضاف أن عدد طلبات الإيداع يقارب ٧٦ ٠٠٠ طلب كل سنة. وتابع تدخله قائلاً إن قدرة بلده في مجال الصناعة وإطلاق الأقمار الاصطناعية، الذي ينطوي بشكل عام على العلوم والتكنولوجيا الدقيقين خير دليل على التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا في البلد. وكنتيجة لأنشطة إنشاء حق المؤلف في مجال الأدب والفن، تمكن البلد من تنظيم أكبر مهرجان للجماز والأداء الفني المعروف بمهرجان "أريرانغ". واختتم الوفد كلمته مشيراً إلى أن حكومة بلده ترغب في تطوير أكبر لأنشطة حماية الملكية الفكرية في البلد والوفاء بالتزامه بصفته دولة عضواً في الويبو للنهوض بالتعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية.

١٠٨- وانضم وفد السلفادور إلى وفود أخرى للتعبير عن رضاه بعقد سلسلة الاجتماعات السابعة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو ولتهنئة الأرجنتين على انتخابها لرئاسة الاجتماعات. وقال إنه راض عن السنة الأولى من إدارة المدير العام الحالي الذي قاد المنظمة بنجاح لأداء إحدى مهمتها الرئيسية كمورد خدمات للاقتصاد العالمي بوصفها هيئة معنية بالتنمية. وأعرب عن رضاه بإدراج البعد الإنمائي خلال السنة الماضية في هيكل المنظمة الداخلية مما قاد إلى توحيدها والتركيز على العنصر البشري وإدراك احتياجات الدول الأعضاء النامية والأقل نمواً من خلال تعزيز الموارد البشرية والمالية بوصفه جزءاً من تنفيذ المقترحات الخمسة والأربعين التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الويبو استمرت منذ شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ في تنفيذ البرامج التي تعود بالنفع على الدول الأعضاء فيها ووسعت نطاقها وعززتها داعمة بذلك الخطط الوطنية الرامية إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية. وأوضح أن مثل تلك الجهود ترجمت في بلده إلى مشروعات وبرامج وضعت وفقاً لاستراتيجيات مدروسة لتكون منسجمة مع جدول الأعمال الوطني. ولفت الوفد النظر إلى اجتماعين هامين نظمتهما الويبو وهما مؤتمر الويبو بشأن الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة والندوة العالمية لإدارات الملكية الفكرية ورأى أن الاجتماعين المذكورين من شأنهما التيسير لإعداد الاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية وعقد الأمل على أن يسهم وفده بطريقة بناءة في متابعة تلك القضايا مع الدول الأعضاء الأخرى. وأشار على الصعيد الوطني إلى هدف إدراج المبادئ التوجيهية في إطار الملكية الفكرية التي وضعتها الويبو لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن حكومة بلده تعتمد بالأساس على الشركات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش الاقتصاد الوطني وعبر عن اعتقاده بأن بلده قادر على تقديم الدعم الاستراتيجي إلى مثل تلك الشركات وذلك باتخاذ خطوات تستهدف تمكينها من تحسين جودة منتجاتها وخدماتها. وعبر الوفد عن سروره لأن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ممثلة تمثيلاً جيداً في فريق الإدارة الجديد وأمل أن يتحسن مستوى تمثيل بلده في المنظمة عن قريب. وقال إن السلفادور تعترم استئناف جهودها الجارية للتواصل مع كافة المؤسسات المختصة بغية ضمان الاحترام لحقوق الملكية الفكرية وتعزيز مكتب الملكية الفكرية المتخصص بمركز التسجيل الوطني الذي يعد هيئة وطنية تتيح خدمات التسجيل أيضاً في عدة مجالات ومنها المجالات التجارية والأملاك والعقارات والقروض العقارية. وأشار الوفد إلى المكتب الوطني للملكية الفكرية الذي يشكل جزءاً من مركز التسجيل الوطني، وأعرب عن سروره لأنه واصل منح شهادة المعيار القياسي ISO 9000 وأدرج بوابة مبتكرة في موقعه الإلكتروني. وقال إن المكتب الوطني المذكور وسّع من نطاق أنشطته وتولى مهمة نشر الأنشطة المتصلة بالملكية الفكرية وتكوين الكفاءات وذلك بتنظيم دورات متخصصة للامتنال لمقنضيات الملكية الفكرية لفائدة السلطات القضائية وغيرها من الهيئات، وتنظيم معرض للعلامات التجارية والأسبوع الوطني للاختراعات والنهوض بالمبادرات المتصلة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمشروعات التعليمية مع التركيز على حق المؤلف بالإضافة إلى أنشطة التسجيل التي تدخل في نطاق ولايته وفقاً لما ينص عليه القانون. وأفاد أن مثل تلك النشاطات تم الإعلان عنها في محافل متخصصة مثل الاجتماعات الدورية لرؤساء مكاتب الملكية

الفكرية والأفرقة العاملة المعنية بالملكية الفكرية في اتحاد الجمارك الذي انضم إليه بلده بوصفه جزءا من أمريكا الوسطى. وأشار الوفد إلى تبادل الآراء في ما يتعلق بتكوين الكفاءات والتركيز على بعض البلدان النامية الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية في هذا المجال. ورأى الوفد أن الويبو قادرة على الاضطلاع بدور مهم في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بإنشاء محفل لنقل التكنولوجيا والابتكار والنهوض به. وأعرب عن اقتناعه بأن من شأن ذلك المحفل تحفيز الأسواق وإعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره لفائدة جميع الشعوب بما يفسر أهمية انتهاز تلك الفرصة للنهوض بالبلدان النامية. وقال إن حكومة بلده تواصل تنفيذ سياسة تعزيز النظام الوطني للملكية الفكرية باتخاذ تدابير آلية تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية وإدارتها وإنفاذها وبالتشجيع على الإبداع والابتكار في إطار حماية مصالح الجمهور وهو منهج عمل يساعد على النهوض بالتنمية الاقتصادية. وأشار الوفد إلى الأعمال التي تنجزها اللجان وقال إن بلده يولي أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الحكومية الدولية. وثمن الوفد فكرة إنشاء لجان الويبو المعنية بالمعايير وإرساء بنية تحتية عالمية للملكية الفكرية فضلا عن الخدمات المتاحة في ما يتصل بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعقد الوفد الأمل على أن يمنح بلده الفرصة للتعبير عن آرائه في هذا الصدد في إطار كل بند من بنود جدول أعمال الجمعيات. وختم الوفد كلمته بشكر المدير العام وأمانة الويبو وشعبها على التفاني في دعم وتنسيق الأنشطة والمشروعات الهامة التي يحظى العديد منها بتأييد حكومة السلفادور.

١٠٩- وهنا وفد جورجيا الأمانة على الجودة العالية لما اتاحتها من مواد أعدتها للبرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ولل سنوات السابقة. وأضاف الوفد أنه يرى أن البرنامج متوازن في إشارة إلى جميع القضايا الرئيسية الراهنة في نطاق الملكية الفكرية وأنه يستجيب لما يواجهه العالم من تحديات تقنية واقتصادية واجتماعية في الفترة الراهنة. وقال الوفد إن تطور الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة نحو نموذج قائم على المعرفة فضلا عن الزيادة الكبيرة في قيم الأصول غير الملموسة مقارنة بالأصول الملموسة، قد أدى إلى زيادة أهمية دور البراءات، وإن نوع الاقتصاد الذي يضمن زيادة طويلة الأمد في القدرة التنافسية لبلد ما والرفاهية فيه هو بالتالي ذلك الاقتصاد الموجه نحو الابتكار. وأشار الوفد إلى أن هذه الفكرة مشمولة بشكل كبير في برنامج الويبو المقترح، إذ إن كل إجراء ابتكاري داعم يعد كذلك بمثابة مشجع لعمليات تنمية الملكية الفكرية، وأعرب الوفد عن دعمه التام للويبو واتفاقه معه في هذا الشأن. وذكر الوفد أن قادة البلدان المتطورة سلطوا الضوء مرارا وتكرارا على الدور الحيوي لزيادة المعرفة والابتكار وتسويق نتائج أنشطة الملكية الفكرية والترخيص والتطوير التكنولوجي، ولا سيما في مجال التكنولوجيا المواتية للبيئة، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلدان العالم، واستطرد الوفد قائلًا إن جورجيا عاكفة في هذا الشأن على وضع نهج ومناظير جديدة بغية تفعيل قدرات البلد الفكرية وذلك لتعزيز العلوم والصناعة ومن ثم التشجيع على إنشاء اقتصاد قوي يقوم على المعرفة. وأحاط الوفد علما بما تتبعه الويبو من نهج برنامجية فيما يتعلق بقضايا مثل تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولشبونة وتحسين الإطار القانوني للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، أخذة في الاعتبار أوجه التطوير التكنولوجي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدى الدول الأعضاء. ورحب الوفد بخطط جذب المزيد من البلدان للإسهام في هذه الأنظمة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع النطاق الجغرافي للحماية الدولية للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وأوضح الوفد أن جورجيا عكفت خلال العام المنصرم على تحسين التشريع المتعلق بالملكية الفكرية، بما في ذلك إعداد مشاريع قوانين جديدة بشأن الرسوم والنماذج الصناعية ومشاريع تعديلات على قانون البراءات، أخذة بعين الاعتبار متطلبات تشريع الاتحاد الأوروبي والنهج الحديثة المتبعة في الممارسات الدولية. وسلط الوفد الضوء

على ما يوليه من أهمية كبيرة لخطة العمل المنفق عليها بين الويبو ومركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية فيما يتعلق بنظام التقديم الإلكتروني للطلبات الخاصة بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإمداد قاعدة بيانات الويبو "PATENTSCOPE®" بالمعلومات على نسق منتظم. وفيما يتعلق بالبرنامج ٤ من الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، التي لجورجيا ثروة كبيرة منها، شدد الوفد على ضرورة اتخاذ خطوات نشطة وعملية لوضع إطار قانوني يمكن البلدان من حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية على الصعيد الدولي. ووجه الوفد الانتباه بشكل خاص للبرنامج ١٧ من الهدف الاستراتيجي ٦ المطبق على مكافحة السلع المقلدة والمقرصنة. وقال إن إحدى أهم المشكلات التي تواجهها جورجيا هي توزيع السلع المقلدة والمقرصنة، شأنها في ذلك شأن العديد من بلدان العالم. ورحب الوفد بمبادرة الويبو لاستهلال دراسات في الدول الأعضاء من أجل تقييم حجم السلع المقلدة والمقرصنة في الأسواق، مشيراً إلى أن جورجيا قد اتخذت بالفعل بعض الإجراءات في هذا الصدد، لا سيما أنها استهلت دراسة خاصة في ظل اتفاق الشراكة والتعاون بينها وبين الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تقييم حجم السلع المقلدة والمقرصنة في أسواقها، وذلك لتحديد أي من قطاعات الصناعة هي الأكثر عرضة للتقليد والمقرصنة من أجل وضع التوصيات الملائمة لذلك. وأثنى الوفد على أكاديمية الويبو لكونها أداة هامة وفعالة في تحسين معارف الأشخاص المنخرطين في مجال الملكية الفكرية ومدى احترافهم، وأعرب عن دعمه لتوسيع مواضيع الدراسة الواردة في البرنامج المقترح. ورأى الوفد أن الدراسة عن بعد هي الأنسب لموظفي مكاتب الملكية الفكرية، بما يمكنهم من البقاء على مكاتبهم. وأشار إلى أن موظفي مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية ينتفعون بها بشكل منتظم. وأعرب الوفد عن دعمه التام للبرنامج المتعلق بالتعاون مع بعض البلدان الأوروبية والآسيوية، والذي استطاعت جورجيا الانتفاع به على مدى السنين، وأعرب عن أمله في استمرار التعاون مع الويبو في إطار هذا البرنامج. وسلم الوفد بأهمية خطة الويبو لإذكاء وعي جميع أطراف المجتمع بالأهمية الاستراتيجية لأي مجال من مجالات الملكية الفكرية، وأورد قائمة بالأنشطة المضطلع بها في مركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية فضلاً عن نشاطه الأساسي في هذا الشأن، فإنه يقوم مرتين في الشهر بنشر وتوزيع نشرات رسمية عن الملكية الصناعية في لغتين بشكل مجاني؛ ويعد أقراساً مدمجة تحوي معلومات عن البراءات ويوزعها؛ ويقدم استشارات للمنظمات العلمية والصناعية على حسب الطلب؛ ويقدم المساعدة لجميع الأشخاص المهتمين للقيام بالبحث عن معلومات بشأن البراءات؛ وينشر ترجمات في اللغة الجورجية لأعمال مشاهير المؤلفين والمنظمات الدولية في مجال الملكية الفكرية بما فيها منشورات الويبو وتصنيفين دوليين في مجال البراءات والرسوم والنماذج الصناعية؛ وينشر جريدة علمية عملية بعنوان "الملكية الفكرية". واستطرد الوفد قائلاً إن المركز يقوم فضلاً عن ذلك بعقد ندوات ومؤتمرات لمختلف الفئات المستهدفة وينظم معارض للابتكارات في صالة المعارض لديه، وذلك لتشجيع المبتكرين النشطين على المشاركة بالابتكارات المهمة. واختتم الوفد بيانه بالإعراب عن أمله في نجاح تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١١٠- وهذا وفد غينيا- بيساو الرئيس ونائبه بمناسبة انتخابهم وأثنى على الرئيس الخارج السيد مارتن أوهمويبيهي، سفير نيجيريا. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم البلدان الأقل نمواً. وقدم الوفد شكره الخالص إلى المدير العام للويبو والأمانة على الجهود المبذولة من أجل إعداد الدورة الحالية للجمعيات وعلى جودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء. وعبر الوفد عن دعم بلده لمجموعة التوجهات التي اختارتها الويبو في إطار النهوض بحقوق الملكية الفكرية في العالم ولا سيما في أسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأعرب الوفد عن ارتياح بلده للتقدم الملحوظ المحرز في المنظمة بعد سنة من تولي المدير العام للويبو

منصبه. وقال إن بلده لم يدخر أي جهد بالرغم من الأزمة وحالة عدم الاستقرار السياسي، لدعم الأنشطة الكفيلة بالنهوض بالملكية الفكرية وأشار إلى تولي المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بناء مركز للوثائق في مجال الملكية الفكرية في بيساو، كدليل على ذلك. وصرح الوفد أن غينيا-بيساو ما فتئت تتعاون مع شركائها ومكاتب الملكية الصناعية في البلدان الأخرى بغية إنكفاء الاحترام لحقوق الملكية الفكرية والتشجيع عليه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وأضاف قائلاً إن بلده كثف حملات التوعية المعدة لإعلام كافة الجهات المعنية بأهمية قضايا الملكية الفكرية ومن بينها السلطات الجمركية والجامعات والباحثين ورجال الصحافة والمحامين إلى جانب المبدعين والمبتكرين. وبين أنه استغل مناسبة الاحتفال باليوم الأفريقي للتكنولوجيا والملكية الفكرية لإنكفاء وعي الجمهور بشأن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد. وأعرب الوفد عن بالغ سرور حكومة غينيا-بيساو بالدعم الذي تقدمه الويبو وبالتعاون المثمر القائم بين بلده والمنظمة في مختلف مجالات الملكية الفكرية ولا سيما رعايتها لعدة تظاهرات تتعلق بالملكية الفكرية مثل المنتديات الإقليمية والاجتماعات والمؤتمرات والندوات. وعبر الوفد أيضاً عن امتنانه للويبو على مساهمتها المستمرة في تحسين نظام الملكية الفكرية في بلده على مر السنوات وذلك بتقديم تجهيزات تكنولوجيا المعلومات لمكتب الملكية الصناعية، تتيح إمكانية البحث الإلكتروني وسهولة النفاذ إلى البحوث المتعلقة بمجال الملكية الفكرية. وأنهى الوفد كلمته بتقديم الشكر إلى الويبو على تخصيص صفحة على موقعها الإلكتروني باللغة البرتغالية تقدم معلومات عن المنظمة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات بما يحسن فرص نفاذ الناطقين باللغة البرتغالية إلى حقوق الملكية الفكرية.

١١١- وأعرب وفد إيسلندا عن تقديره لما أنجز من تطور في المنظمة على مدى السنة الماضية، وأعرب عن دعمه لرؤية المدير العام الجديد للمنظمة، لا سيما الأهداف الاستراتيجية وعملية الإصلاح. وقال الوفد إن إيسلندا، بكونها عضواً في معاهدة التعاون بشأن البراءات وشريكا في معهد البراءات لبلدان الشمال، فهي على دراية تامة بما يواجهه نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من تحديات وبضرورة تنسيق العمل وبناء الثقة بين إدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي والمكاتب الوطنية. وقال الوفد إن التأخيرات الأخذ في التزايد دفعت المكاتب الوطنية والإقليمية إلى السعي إلى التوصل إلى حلول مثل البرنامج التجريبي للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات ومشروع الاستخدام (داخل المكتب الأوروبي للبراءات). وقال الوفد إن إيسلندا ترحب بمبادرات الويبو الواردة في خارطة الطريق والتي ترمي إلى تعزيز الأداء العام لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى يقول إن من المهم تلافي ازدواجية العمل ومن المهم أيضاً زيادة جودته بغية التصدي إلى التأخيرات المتزايدة التي تواجهها المكاتب. وأعرب عن إيمانه بأن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات سيكون بوسعه التصدي لتلك التحديات في ظل الإطار القانوني القائم. وصرح الوفد بأن مكتب إيسلندا للبراءات يدعم إنشاء قاعدة تضم بيانات السلع والخدمات المقبولة الخاصة بالعلامات التجارية. وأكد أن قاعدة البيانات المشار إليها ستكون مفيدة بالنسبة إلى الطلبات الخاصة بالعلامات التجارية، وستسرع من وتيرة أعمال الفحص وقد تشكل جانبا مهما من جوانب التعاون في المستقبل. وذكر الوفد أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعيات هائلة في إيسلندا، وقد أثرت، إلى حد ما، في البيئة التي يعمل فيها مكتب إيسلندا للبراءات. وقال إن معاملات المكتب الخاصة بالبراءات، التي تمت في خلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٨، عكست ما يحدوه من أمل في تحسين خدماته واهتمامه بذلك الأمر، غير أن الفصل الرابع شهد حالة من عدم اليقين وما يتصل بها من تأجيلات وركود في تنفيذ مختلف المشاريع. واستدرك قائلاً إن العمل استمر في المشروعات الكبيرة والهامة، مثل إدخال نظام تحكم إلكتروني في الوثائق وإنشاء سجل للبراءات. وصرح الوفد قائلاً إن إدخال نظام لإدارة الجودة وسجل لمشاريع الأعمال قد أحرز تقدماً كبيراً في السنة الماضي، لكن عملية التصديق سيتعين تأجيلها. وقال إن الأزمة الاقتصادية أثرت في عدد الطلبات التي يتلقاها المكتب، فقد سجل ذلك

العدد هبوطا حادا في شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، ليعود ويسجل ارتفاعا في ديسمبر/كانون الأول. ومضى يقول إن العدد الإجمالي المسجل للطلبات، كان بالتالي أقل من العدد المسجل في سنة ٢٠٠٧، لكن عدد البراءات الأوروبية قد زاد بحدة. واستطرد قائلاً إن التطور كان متوقعا، إذ أخذت آثار العضوية في المكتب الأوروبي للبراءات تظهر بشكل متزايد. وأوضح الوفد أن عدد الطلبات المقدمة بخصوص العلامات التجارية قد تبع توجهها مماثلا، إذ سجل هبوطا في أكتوبر/تشرين الأول، ثم زيادة في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، ليكون العدد الإجمالي للطلبات المقدمة في سنة ٢٠٠٨ أكثر بقليل منه في سنة ٢٠٠٧. وقال الوفد إنه سيتابع باهتمام ما سيرز من تقدم في هذا الصدد. ومضى يقول إن الوقت لا يزال مبكرا لتقييم وقع الأزمة الاقتصادية على عمل مكتب إيسلندا للبراءات وعلى تطور الملكية الفكرية في البلد عموما. ومضى يقول إن الوضع الاقتصادي لم يؤثر بعد في الطلب وفي الاحتياج إلى خدمات المكتب. وشدد الوفد على أهمية أن يضطلع مكتب البراءات بمهمته وأن يقدم الدعم لمن يسعى إلى حماية ملكيته الفكرية واستخدامها بشكل فعال، في وقت لا بد من التشديد فيه على الابتكار والعصرية.

١١٢- وذكر وفد إسرائيل أن الملكية الفكرية والابتكار والإبداع هي ركائز المعارف العالمية في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وقال إن الملكية الفكرية ترمي إلى حفز النمو الاقتصادي في العالم، وإن لها أهمية أساسية بالنسبة للبلدان في نقل مهارات شعوبها، وفي الاستثمار في مجالي البحث والتنمية، وفي إنكاء وعي شعوبها بأهمية حقوق الملكية الفكرية. وقال الوفد إن إسرائيل ظلت لسنتين طويلة سباقا في التنمية والتقدم في مجال التكنولوجيا، وإنها تفانت في تطوير جميع جوانب حقوق الملكية الفكرية، بهدف تحقيق المصلحة ليس فقط للاقتصاد بل وكذلك للتكنولوجيا، وبالتالي للمجتمع بأسره. وفيما يتعلق بآخر ما نفذ من أنشطة وما تحقق من تنمية على الصعيد الوطني، أعرب الوفد عن سروره لذكر أن إسرائيل طبقت تشريعا يعزز آليات الإنفاذ فيما يتعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، لا سيما إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بموجب القانون الجنائي، بما في ذلك نشر وحدة شرطة خاصة في البلد تكون متخصصة في إنفاذ الملكية الفكرية، فضلا عن تكوين وحدة إضافية في وزارة الصحة، تكون متخصصة في شؤون تقليد المستحضرات الصيدلانية. وقال إن حكيمين قضائيين صدرا فيما يتعلق بصانعي الأقراص المدمجة وموزعي المستحضرات الصيدلانية المقلدة، للتخفيف من عبء الإثبات على الإدعاء العام. ولاحظ الوفد مع الرضا أنه منذ سنة ٢٠٠٦، بدأ مكتب إسرائيل للبراءات في العمل كهيئة تنفيذية، بعد أن كان يعمل كدائرة من دوائر وزارة العدل منذ سنة ١٩٤٨. ومضى يقول إن ذلك التطور أتاح توظيف المزيد من الفاحصين وحسن ظروف العمل، فأضحت وظائف فاحصي البراءات في مكتب إسرائيل للبراءات تجذب المرشحين المؤهلين جيدا بشكل أكبر. وقال الوفد إن مكتب إسرائيل للبراءات استهل المرحلة التالية من عملية الأتمتة، مستخدما أحدث النظم والأدوات في ذلك، بغية إنشاء خدمة لتوجيه العملاء على الإنترنت، مثل التقديم الإلكتروني والبيئة الخالية من ورق في جميع العمليات الخاصة بالملكية الفكرية. وذكر الوفد، فيما يتعلق بذلك الشأن، أن عمليات تخصيص الموارد البشرية وأتمتة النسخ الورقية والاتصال الإلكتروني مع الويبو، قد بدأت بالفعل. وفيما يخص العلامات التجارية، صرح الوفد بأن عدد الطلبات المقدمة إلكترونيا مستمر في الارتفاع بشكل كبير. وقال الوفد إن مكتب إسرائيل للبراءات يتوقع أن ينتهي من الإعدادات التي ستمكنه من بدء العمليات الخاصة بنظام مدريد، في موعد أقصاه بداية سنة ٢٠١٠. وقال إن المكتب تقدم بطلب للجنة التابعة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والمعنية بالتعاون التقني لكي تقدم له الإرشاد، كما تقدم بطلب لجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات للحصول على موافقتها على تعيين مكتبه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وصرح الوفد بأن المكتب يؤمن بأنه بذلك سيكون قادرا على تعزيز التزامه بالاستمرار في تحقيق التميز في مجالي العلاقات بالعملاء وتقديم الخدمات. وأكد الوفد دعمه المستمر للعمل القيم الذي يقوم به المكتب الدولي للمضي قدما بجدول أعمال الويبو.

١١٣- وشكر وفد إيطاليا الويبو على أنشطتها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحسين إمامها بحقوق الملكية الفكرية وتعزيز قيمة تلك الحقوق. وقال إن اقتصاد بلده يعتمد اعتماداً شديداً على قيمة الأصول غير الملموسة والابتكار وإن القدرة التنافسية للشركات الإيطالية التي يتألف معظمها من شركات صغيرة ومتوسطة لا يمكن أن تقوم على تخفيضات في تكاليف الإنتاج وتوفر الموارد المالية. وأضاف قائلاً إن الأفكار الابتكارية والقدرة على إدراك احتياجات السوق وتوقعها والقدرة على جعل المنتجات والشركات مميزة هي عوامل حاسمة لضمان بقاء الشركات ونموها. واستدرك قائلاً إنه من الضروري تعزيز قيمة الملكية الفكرية وتنفيذ مبادرات فعالة رامية إلى الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية من أجل تجاوز مجرد ضمان بقاء الشركات والنهوض بنمو اقتصادي متواصل ومستديم. ومضى يقول إن الشركات الصغيرة والمتوسطة إذ تمثل دعامة الاقتصاد الإيطالي تضطلع بدور كبير في تحديد أدوات وخدمات خاصة وتنفيذها. ورأى أنه من الضروري مساعدة الشركات والاستجابة لاحتياجاتها الفعلية وبيان وقوف القطاع العام الحقيقي إلى جانبها بالدفاع عن قيمتها الحقيقية واحتمالات نموها وإبراز الطاقات والآثار الإيجابية المرتبطة بالانتفاع الملائم بحقوق الملكية الفكرية لها. وأعرب بالتالي عن اعتقاده أن التعاون بين بلده والويبو سيعود بفوائد جمة على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في شكل إتاحة معلومات ومبادرات تدريبية معدة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف إذكاء الوعي وتحسين الإنفاذ ولا سيما النهوض بالانتفاع التجاري برؤوس أموال الابتكار في تلك الشركات. وفي هذا المضمار، لفت النظر إلى عدة مبادرات يجري تنفيذها بما في ذلك الخطة نصف السنوية بين المكتب الإيطالي للبراءات والعلامات التجارية والويبو التي تشمل تنظيم أنشطة طوافة تركز على انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بحقوق الملكية الفكرية والابتكار واستراتيجيات خاصة بالقدرة التنافسية والحصول على الائتمانات. وعلاوة على ذلك، أشار إلى ندوة تنظمها الويبو وإيطاليا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية عن الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والغذائي في المكسيك في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ وإلى ندوة أخرى تنظمها الويبو بالتعاون مع المجلس الوطني الإيطالي للاقتصاد والعمل والوزارة الإيطالية للشؤون الخارجية عن الملكية الفكرية والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. وأردف قائلاً إن انتشار حالات انتهاك حقوق الملكية الفكرية ما زال يهدد تهديداً خطيراً الاقتصاد العالمي والصحة والرفاه وإنه من الضروري وضع معيار مشترك لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية من أجل مكافحة الانتهاكات على الصعيد العالمي وخصوصاً في سياق مكافحة التقليد والقرصنة مما ينبغي أن يشمل تعزيز التعاون الدولي وتدعيم إطار الممارسات التي تساهم في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على نحو فعال وتدبير الإنفاذ المعنية. ولفت الانتباه إلى عدم التوصل إلى أي توافق في الآراء على المستوى الدولي بشأن استراتيجيات ترمي إلى تحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أو تنسيق البراءات العالمي أو حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. واستطرد قائلاً إن بلده، بوصفه الرئيس الحالي لمجموعة البلدان الثمانية وفي سياق حوار هيلغندام بين مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان الخمسة أثناء اجتماع القمة الأخير لمجموعة البلدان الثمانية المشار إليه "بحوار مدينتي هيلغندام ولاكويلا"، سعى باستمرار إلى النهوض بالتفاهم بشأن أولويات مختلف البلدان والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية وسبل تعزيز فعالية النظام الدولي لمنفعة الجميع مسلماً بالدور المحوري الذي تضطلع به الويبو في الارتقاء برؤية عالمية وتعزيز اتساق تطوير النظام الدولي. وأعرب عن أمله أن تحرز الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٩ التقدم الذي لا بد منه لضمان الحوار البناء بهدف تناول القضايا الباعثة على النزاع على نحو يساهم في النهوض بالأنشطة الابتكارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها لفائدة جميع الاقتصادات.

١١٤- وشكر وفد اليابان الأمانة على الجودة العالية التي اتسمت بها أعمالها تحضيراً للدورة وهناً أعضاء إدارة الويبو العليا الجدد. وتمنى للمدير العام وفريق الإدارة الجديد النجاح في النهوض ببرنامج

التقويم الاستراتيجي في ظل قيادة متينة. وقال إنه من المحتم منح حقوق الملكية الفكرية حماية ملائمة لأن الحماية تحفز الابتكار الذي لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على الرغم من أن دور الملكية الفكرية وسياسة الملكية الفكرية العالمية كانا موضع نقاش بصفة متزايدة وأن سياق الملكية الفكرية شهد تغيراً مما يعزى جزئياً إلى انتكاس الاقتصاد العالمي بما يشمل انخفاضاً متنبأ به في إيرادات الويبو للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولفت النظر إلى الزيادة المسجلة في عدد طلبات البراءات المودعة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء نتيجة للتوسع الاقتصادي العالمي وإلى تعزيز مشاطرة العمل للحد من عبء العمل المتزايد المتصل بذلك في مكاتب الملكية الفكرية. وأشار إلى البرنامج التجريبي للطرائق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات كمثال على مشاطرة العمل في مجال فحص البراءات ووسيلة تساهم أيضاً في تحسين جودة البراءات وأعرب عن اعتقاده أنه أداة تكميلية للعمل المتصل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ووسيلة تقييمية مهمة لكي تحقق تلك الوظيفة كامل طاقاتها. ومن الأمثلة على مشاطرة العمل التي ذكرها أيضاً نظام النفاذ إلى الملفات الذي مكن مكتب البراءات الياباني من مشاطرة نتائج الفحص الخاصة به مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية فضلاً عن شبكة الملكية الصناعية المتقدمة الأخيرة التي أمدت ٣٦ بلداً بنتائج مكتب البراءات الياباني المتعلقة بالبحث والفحص. وأضاف قائلاً إنه من المزمع زيادة الارتقاء بأنظمة تكنولوجيا المعلومات المذكورة وشدد على أهمية تيسير بحث تنسيق أنظمة الملكية الفكرية الدولية في سياق الحد من عبء العمل المتصل بالطلبات والفحص بالنسبة إلى كل بلد. وفيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، أيد التنفيذ المبكر للتوصيات الخمس والأربعين المعتمدة والمنبثقة عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية نتيجة لمناقشات متواصلة. وأشار إلى التبرعات التي بلغت قيمتها ما يناهز ٢,٤ مليون فرنك سويسري وقدمها بلده إلى الويبو لتمويل المشروعات القطرية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) وأنشطتها المرتبطة بالنهوض بالملكية الفكرية مثل بعثات الخبراء وأنشطة التدريب الداخلي والمؤتمرات والندوات. كما لفت الانتباه إلى إنشاء صندوق استئماني تبلغ قيمته ١,١ مليون فرنك سويسري لفائدة البلدان في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً. وأفاد بتنظيم ندوة في جنوب أفريقيا حملت العنوان "تجارب ناجحة في الربط بين الملكية الفكرية وقطاع الأعمال" وشارك فيها ٣٦ بلداً أفريقياً. وأعلن عقد محفل الويبو رفيع المستوى بعنوان "البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية من أجل النهوض بالابتكار" في طوكيو في شهر مارس/آذار ٢٠١٠ لصالح البلدان من مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية والكاريبي مشيراً إلى مشاركة الويبو في إعداد جدول أعمال المحفل. وأردف قائلاً إنه من المقرر دعوة تلك البلدان التي يؤمل أن تتمكن من الحضور. وأكد أنه سيواصل جهوده الإنمائية المبذولة لمنفعة البلدان النامية بالتعاون مع الويبو. واسترسل قائلاً إن بلده في عداد الجهات الرئيسية المنتفحة بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإن عدد الطلبات المودعة بناء على تلك المعاهدة ما زال يرتفع بتعزيز جودة ذلك النظام وفعاليتها على الرغم من تراجع الاقتصاد الشديد وعلق أهمية فائقة على فحص الطلبات المودعة بموجب تلك المعاهدة على المستوى المحلي. وأعرب عن اعتقاده أنه أن الأوان لتطبيق اقتراح المدير العام بشأن خريطة طريق يتمثل هدفها الشامل في تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وأبدى تأييد بلده لتلك المبادرة. ومضى يقول إن معاهدة التعاون بشأن البراءات أصبحت أداة أساسية لتنمية قطاع الأعمال على الصعيد العالمي لا يستفيد منها المنتفعون الرئيسيون فحسب بل جميع أصحاب الابتكارات من بلدان نامية وشركات صغيرة ومتوسطة. وذكر أيضاً الويبو بالتدابير العملية والبناءة المتوقعة من المناقشات بشأن إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأحاط علماً بأن المعاهدة بشأن حماية هيئات البحث والمعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري هما قيد النظر ضمن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل تحسين حماية حق المؤلف في مجال الرقمنة وأنه من الممكن إتاحة الأنظمة الشبكية حتى في مجالات

لا تشملها معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. واستطرد قائلاً إنه يتوقع اعتماد المعاهدتين المذكورتين بسرعة حتى يتسنى الحفاظ على توازن مع معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وذكر بأنه من الموصى به اتباع نهج تدريجي على الرغم من أن الويبو تعمل على طائفة كبيرة من قضايا الملكية الفكرية وأن ذلك أدى إلى مناقشات حامية ولا سيما ضمن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وقال إنه يتوقع من الويبو أن تضطلع بدور ريادي في تلك المناقشات وغيرها من المناقشات المرتبطة بالملكية الفكرية وأن تتعاون مع منظمات أخرى عند الاقتضاء. واختتم بيانه مشيراً إلى أن الملكية الفكرية هي أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية وتحسين الاقتصاد العالمي وأن بلده سيواصل مشاركته البناءة في أنشطة الويبو بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية والمساهمة في المناقشات المتعلقة بنظام الملكية الفكرية ويتوقع من الويبو وأعضاء الإدارة العليا الجدد إبداء روح المبادرة في سياق الملكية الفكرية سريع التغيير.

١١٥- وأعرب وفد قبرغيزستان عن امتنانه للأمانة على الوثائق المفصلة والموضوعية التي أعدتها، وجدّد دعمه الكامل لمقترح توفير لغات إضافية لتقديم الطلبات وبرنامج تحديث نظام مدريد. وفيما يتعلق بأسماء الحقوق على الإنترنت، قال الوفد إنه وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ١٩٢ مُنحت مصلحة البراءات التابعة للدولة، الصلاحية لإدارة الحقل "KG" في فئة الحقوق العليا المكونة من رموز البلدان، بصفتها السلطة الحكومية المناسبة المسؤولة عن تحقيق أهداف السياسات العامة مثل الشفافية والممارسات غير المميزة وتوسيع الخيار وتخفيض الأسعار وتحسين الخدمات لجميع فئات المنتفعين واحترام الخصوصية العامة وشؤون حماية المستهلك. وأعرب الوفد متحدثاً باسم حكومة قبرغيزستان ومكتب قبرغيزستان للبراءات عن أمله في التعاون مع هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة والويبو لضمان أن يضطلع المكتب المذكور بمسؤولياته تجاه قبرغيزستان ومجتمعات الإنترنت العالمية. وبالتالي اقترح الوفد تغطية مسألة حماية أسماء البلدان على الإنترنت خلال الجمعيات، مع التركيز بشكل خاص على استخدام أسماء البلدان كأسماء حقوق. ورحب الوفد بمناقشة قضايا تتعلق ببنود أخرى مهمة من جدول الأعمال وتأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول الأعضاء في الويبو.

١١٦- وأثنى وفد ملاوي على قيادة المدير العام الممتازة وعلى ما تحلى به من مهنية طويلة السنة الأولى له في منصبه، ورحب بتقريره الشامل بشأن تنفيذ أنشطة الويبو والإنجازات الرائعة التي قامت بها. ورحب الوفد خاصة بالمبادرة المطلقة من أجل وضع سياسة للإقرار المالي وبيان مصالح موظفي الويبو، وذلك لجعل المنظمة تتماشى مع الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة. وقال الوفد إن ملاوي يساورها القلق، شأنها شأن سائر البلدان النامية، إزاء الوقت الضائع في الموافقة على خطة جديدة لتنفيذ التوصيات بشأن المحاور التنموية للويبو، غير أنه أعرب عن سروره بالتوصل إلى توافق في الآراء، بما مهد الطريق لأمانة الويبو لتطلب الحصول على تمويل من أجل التوصيات في ميزانيتها التالية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقال الوفد إن تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية سيمضي قدماً في التصدي للشواغل المتعلقة بضرورة ضمان أن البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية والبلدان التي تمر بطور الانتقال تطور بنيتها التحتية للملكية الفكرية وتحسنها، بما يتيح رآب الصدع الرقمي القائم بينها وبين البلدان المتقدمة. وأشار الوفد إلى أن المدير العام أعاد تأكيد التزامه الشخصي بتنفيذ جدول أعمال التنمية وبضمان تنفيذ جميع التوصيات وإدراجها في أنشطة الويبو. وأعرب الوفد عن دعمه لمقولة المدير العام بأن تنفيذ التوصيات مسؤولية تشترك فيها أمانة الويبو والدول الأعضاء، واتفق الوفد معه على أهمية إعداد تقارير وتقييمات سنوية. وأعرب عن امتنانه لما تقوم به اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من عمل رائع، وأعرب عن امتنانه للدعم المالي والتقني الذي قدم لتنظيم ندوة، في ملاوي في يناير/تشرين الثاني ٢٠٠٩، بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية الأداء

السمعي البصري وحقوق هيئات الإذاعة وهيئات الإذاعة الكبلية. وصرح الوفد بأن حكومة ملاوي تقدم الدعم لإنشاء حماية دولية للأداء السمعي والبصري، ولذلك الغرض، ترحب الحكومة باستمرار الويبو في تنظيم نوات إقليمية ووطنية في هذا الشأن على مدى الأشهر الاثني عشر التالية. وأعرب الوفد عن خالص امتنانه للويبو على الدعم الذي قدمته في الوقت المناسب لما تبذله ملاوي من جهود لوضع سياسة وطنية بشأن الملكية الفكرية. وصرح الوفد بأن الويبو قامت مؤخرا بتيسير تنظيم ورش عمل وندوات إقليمية بشأن قضايا هامة، بما أتاح الفرصة للدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية لتبادل الخبرات وإيجاد حلول للتحديات المشتركة. وأعرب الوفد عن مشاركته الوفود الأخرى فيما أبدته من قلق بشأن أعمال اللجنة الحكومية الدولية، ورحب بما تبذله المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية من جهود كبيرة، سبقت بكثير مبادرة الويبو، لوضع مشروع بروتوكول بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور، فضلا عن اعتماد خارطة طريق بشأن تنظيم مؤتمر دبلوماسي. وأعاد الوفد تأكيد الآراء التي أبدت باسم مجموعة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن خالص أمله في أن تحرز اللجنة المذكورة المزيد من التقدم لكي تتوصل إلى وضع صك دول ملزم قانونيا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال الوفد إن ملاوي تؤمن بأن ما سيكلل تلك الجهود، هو إجراء دراسة، قد يكون فات أو أنها منذ فترة طويلة، بشأن مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف في اقتصادها الوطني. وصرح بأن ملاوي قد تطلب مساعدة الويبو في هذا الصدد. وأعاد الوفد تأكيد دعمه المستمر للويبو وقال إنه يتوقع منها تقديم المزيد من الدعم المالي والتقني، بما يتيح لملاوي تحديث تشريعها المتعلق بالملكية الفكرية وتنفيذ برامج الملكية الفكرية بنجاح.

١١٧- وأعرب وفد جمهورية مولدوفا عن تقديره لما قامت به الأمانة من عمل للتحضير لاجتماعات جمعيات الويبو لهذه السنة ورحب بالجهود التي تبذلها الويبو من أجل إحياء وتعزيز الدور الذي تضطلع به في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية على الصعيد العالمي، كما رحب بالتزامها الشديد في الإسهام مع سائر وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن إدراك ما للمعارف والابتكار من دور في حل المشكلات التي تواجهها البشرية هو بمثابة خطوة أخرى إلى الأمام في التصدي للحالات الطارئة على الصعيد العالمي ومنها الأمراض المعدية والأمن الغذائي وتوفير المياه وتكلفة الطاقة ومرافق الصرف الصحي والتعليم والأزمة المالية العالمية التي نشأت مؤخرا وكان لها وقع كارثي على الأسواق المحلية، ومضى يقول إن الارتقاء بجودة المعارف والحصول على السلع والخدمات أمران يتطلبان تعزيز البنية التحتية الوطنية لتشجيع أنشطة البحوث والتنمية ويتطلبان كذلك تحسين التعاون الدولي للاستفادة من المعارف العلمية العالمية. وأشار إلى أن جمهورية مولدوفا تبذل جهودا متضافرة لتحسين البيئة المحيطة بالبحوث والتنمية وذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد من شأنها أن تضع العلوم والبحوث والملكية الفكرية في مقدمة أوجه التنمية الاقتصادية في البلد، ويأتي من جملة تلك الجهود اتخاذ تدابير مثل تحسين الإطار القانوني ودعم البنية التحتية العلمية وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتحفيز الشركات على الاضطلاع بأنشطة تستند إلى التكنولوجيا الحديثة. وصرح الوفد أن مولدوفا اعتمدت في خلال السنة المنصرمة مجموعة من القوانين التي تنظم حماية الملكية الصناعية. وأضاف قائلاً إن تلك القوانين أتت متماشية مع المعاهدات الدولية ومع التشريع الأوروبي. وتقدم الوفد بالشكر إلى الويبو على ما قدمته من مساعدة في ترجمة تلك القوانين الجديدة إلى الإنكليزية والفرنسية، بما أتاحتها لمقدمي الطلبات من الأجانب. واستطرد قائلاً إن جمهورية مولدوفا انضمت إلى اتفاقية توزيع الإشارات الحاملة للبرامج المرسلة عبر التوايح الصناعية وصدقت على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية في سنة ٢٠٠٨، وهي بذلك تكون ساهمت في جميع معاهدات واتفاقيات الويبو الثلاثة وعشرين. وقال الوفد إن الأولوية الأساسية في جدول أعمال الحكومة هي تطبيق التشريع المتعلق بالملكية الفكرية على الوجه الأمثل.

وأشار إلى أن جمهورية مولدوفا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، مازالت تواجه بعض المشكلات بخصوص شؤون الإنفاذ رغم وجود تدابير مدنية وإدارية وجنائية في تشريعها المحلي. في المنطقة وصرح الوفد أن بعض التدابير قد وُضعت ووُجّهت إلى مختلف فئات أصحاب المصالح لتتناول بعض جوانب الملكية الفكرية وأن سلسلة من المؤتمرات والندوات قد نُظمت بحسب مواضيعها بالتعاون مع الهيئات المحلية والدولية. وأعرب الوفد عن شكره لليوبيو على مشاركتها الفعالة في أنشطة تعزيز الملكية الفكرية وعلى إسهامها في التطوير المهني للمتخصصين في مجال الملكية الفكرية في مولدوفا. وعبر الوفد عن رضاه على مختلف الندوات والدورات التدريبية التي تنظمها أكاديمية الويبو، بما يتيح إمكانية تبادل الخبرات مع متخصصي الملكية الفكرية من بلدان أخرى، وأضاف أنه يرى في توسيع نطاق برنامج التعليم عن بعد سمة مهمة من سمات التعليم في مجال الملكية الفكرية. وسلم الوفد بأهمية البرامج التي تحفز نقل التكنولوجيا وتشجع قطاع الأعمال المحلي على الانتفاع بقدرات الابتكار التي توفرها مؤسسات البحوث والتنمية والجامعات، وأعرب عن دعمه التام لمشاريع الويبو الموجهة إلى تعزيز قدرات البلدان على الابتكار. وصرح الوفد أن جمهورية مولدوفا استمتعت بالمشاركة في دراسة تتعلق بإدارة حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا إلى مراكز البحث والجامعات وإعداد توصيات لتعزيز الدور الذي تقوم به الشركات الصغيرة والمتوسطة المُبتكرة في البلدان الأعضاء في أسرة الدول المستقلة. وفيما يتعلق بأنشطة الويبو المزمع القيام بها في فترة السنتين القادمتين، رحب الوفد بالإجراءات الجديدة التي أتاحت للدول الأعضاء (بغض النظر عن حجم التنمية فيها أو مستواها) إمكانية المشاركة في إعداد برنامج وميزانية الويبو. وأضاف أنه، بصفته ممثلاً لبلد يمر بطور الانتقال، مهتم جدا بالبرامج الموجهة إلى إصلاح أنظمة الملكية الفكرية الوطنية وتحديثها. ورأى الوفد أن على الويبو المضي قدماً في برامج المساعدة التقنية عن طريق تخصيص المزيد من الموارد للمساعدة التقنية بغية تلبية الطلبات الكثيرة وعن طريق تقديم هذه المساعدة بشكل منصف ومتوازن مع مراقبة إجراءات التنفيذ ونتائجه رقابة صارمة. وفي هذا الصدد رحب الوفد بشدة بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وقال إنه ينتظر من هذه اللجنة أن تضطلع بدور هام في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في أن يكون العمل المنجز أثناء اجتماعات الجمعيات بناءً. وشدد الوفد في السياق الراهن وفي الوقت الذي يجب أن يتماشى فيه الابتكار والإبداع مع واقعية السوق ومع عولمة التجارة، على ضرورة الانتفاع بكل المواد المتاحة وبالموارد الفكرية والإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاقات تخدم المصلحة العامة للمجتمع الدولي دون إلحاق أي ضرر بالدول الأعضاء بغض النظر عن درجة التنمية فيها وعن موقعها الجغرافي. وأعرب الوفد عن دعمه التام لإيجاد أفضل الحلول للقضايا الراهنة والعالقة.

١١٨- ولاحظ وفد منغوليا التغييرات العديدة الطارئة في العالم التي لا بد من مواجهتها. وقال إن الأمثلة على ذلك تشمل القضايا المتعلقة بتغير المناخ والرعاية الصحية وسلامة المنتجات الغذائية. واسترسل قائلاً إن هناك في الوقت ذاته وعياً متزايداً بإمكانية أن تؤدي الملكية الفكرية دوراً مهماً في حل تلك المشكلات. وأوضح قائلاً إن ذلك الوعي لم يقتصر على البلدان المتقدمة فحسب بل شمل أيضاً البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورأى أن الجهود العامة الرامية إلى إنشاء نظام متوازن للملكية الفكرية تساهم مساهمة نفيسة في التنمية العالمية ككل على الرغم من عدم توافق مصالح تلك البلدان على الدوام. وأعرب عن تقديره الشديد لأنشطة الويبو وتعاونها مع منظمات أخرى فيما يتصل بتسوية المشكلات العالمية. ومضى يقول إن المبادرات الجديدة والتغيير في توجه الويبو الاستراتيجي دليل على أن الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها بل أداة لتنمية البلدان الاجتماعية والاقتصادية. وشكر المدير العام على تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨ الذي يشهد على التقدم المحرز في معظم المجالات وعلى نجاح المنظمة في الاضطلاع بالمهام التي بين يديها على الرغم من عدم استقرار الوضع الاقتصادي في العالم. ولفت النظر إلى تدعيم المواقف والتطور العام في سمعة المنظمة. وأفاد بأن بلده

يستفيد من المساعدة في إطار البرنامج ٦ ولا سيما في مجال إنشاء مركز وطني لخدمات الإعلام بشأن قضايا الملكية الفكرية مما يساهم من غير شك مساهمة كبيرة في انتشار فهم دور الملكية الفكرية وتعزيزه في منغوليا. وأشار أيضا إلى التقدم المحرز بخصوص البرنامج ١٣ المتعلق بالتشريعات بشأن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وذكر في هذا المضمرة أن بلده استهل عملية الانضمام إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية. وأنهى كلمته مؤكدا أن الويبو تستطيع أن تضطلع بدور مهم في الارتقاء بنظام الملكية الفكرية بالتعاون مع الدول الأعضاء.

١١٩- وعبر وفد الجبل الأسود عن سعادته بالمشاركة في اجتماعات الجمعيات لهذه السنة وأكد عن التزامه بتوفير الحماية الكاملة والمناسبة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية. ورغم أن مكتب الجبل الأسود للملكية الفكرية قد فتح أبوابه في ربيع ٢٠٠٨، إلا أن الوفد أكد على جهوده الرامية إلى وضع إطار مؤسسي وقانوني مستدام من أجل تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وشكر الوفد المدير العام على دعمه السخي والدعوات الموجهة إلى البلد للمشاركة في مختلف اجتماعات لجنة الويبو والفريق العامل. وأشار إلى أنه يجري حاليا صياغة قانون بشأن العلامات التجارية بفضل المساعدة التي قدمتها أمانة الويبو، ومن المزمع وضع قانونين آخرين بشأن الملكية الفكرية قبل نهاية سنة ٢٠٠٩. وذكر أن مساعدة الأمانة أمر أساسي في الوقت الحاضر الذي يسعى فيه بلده إلى ضمان الإنفاذ الفعلي لحقوق الملكية الفكرية. وعبر عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لتمويله المشروع الإقليمي والوطني للجمعية الدولية لدور النشر بشأن الملكية الفكرية والصناعية لكونه مشروعا حيويا في إطار جهود بلده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتقدم بالشكر أيضا إلى الأمانة وإلى شعبة بعض البلدان في أوروبا وآسيا على وجه الخصوص على مساعدتها العملية وتعاونها في مجال حقوق الملكية الفكرية مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى. وفي الأخير عقد الوفد أملة على أن تكون الاجتماعات الحالية للجمعيات مثمرة وناجحة وأعاد تأكيده على التزامه بالمساعدة على تحقيق أهداف الويبو.

١٢٠- وهنأ وفد النيجر الرئيس ونائبي الرئيس على انتخابهم. وأطرى أيضا على المدير العام للويبو والمكتب الدولي جودة الوثائق المتاحة. وقال إن تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨ يبين أن المكتب الدولي أنجز أنشطة مهمة على الرغم من انعكاسات الأزمة المالية على إيرادات الويبو. واستدرك قائلا إن هناك العديد من الأنشطة والمبادرات الأخرى التي يتعين على الويبو مباشرتها من أجل تطوير الملكية الفكرية على الصعيد العالمي ولا سيما في البلدان الأقل نموا. ومضى يقول إن الأنشطة في مجال الملكية الفكرية غالبا ما تنفذ في الواقع ضمن تلك البلدان خارج إطار متسق للتدخل مما يعطي الانطباع أنها موجهة عند الطلب. وأردف قائلا إن البنية التحتية غير الملائمة تستحق التكييف وإن الكفاءات وفرص الحصول على المعلومات والموارد المالية غير الكافية تعيق تطوير الملكية الفكرية. واستدرك قائلا إنه ينبغي التنكير بعدة مبادرات استهلتها الويبو خلال السنوات الأخيرة بهدف توضيح ذلك الإطار وخص بالذكر الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ٢٠١٠-٢٠١٥ وجدول أعمال التنمية والزيادة المستمرة في الموارد المخصصة للتعاون لأغراض التنمية. واسترسل قائلا إن على الويبو في الوقت الحالي أن تواجه تحديات عالمية مثل تغير المناخ وما له من عواقب من حيث الفيضانات والتصحر وانخفاض الإنتاج الغذائي وخطر حدوث أزمة غذائية نتيجة لذلك. وعلاوة على ذلك، أشار إلى ظهور فيروسات جديدة إضافة إلى مسألة الحصول على الأدوية. واستطرد قائلا إن على الويبو أن تتصدى بالإضافة إلى تلك التحديات المطروحة للاتجاه المتنامي على الصعيد العالمي والمتمثل في ظاهرتي التقليد والقرصنة اللتين تؤثران تأثيرا كبيرا في مصداقية النظام في حد ذاته. وفيما يتعلق بظاهرة التقليد، قال إن النقاش المعمق في بعض البلدان يشير إلى الإيرادات الجمركية المتأثية من تلك الظاهرة وفقر الشعوب كأسباب لها. وعليه، رأى أنه يتعين على الويبو أن تواجه تحديات عديدة ومتنوعة وأن الأزمة المالية تزيد مهمتها تعقيدا في الوقت الحالي وتؤثر تأثيرا شديدا في موارد

المنظمة وفي أنشطتها نتيجة لذلك. وفي مثل ذلك السياق من التوقعات العديدة والموارد المحدودة، ارتأى أنه من المحتم تحقيق التوازن في مواجهة التحديات المتعددة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأبدى ارتياحه لأخذ مشروع الخطة الاستراتيجية للأجل القصير ٢٠١٠-٢٠١١ في عين الاعتبار وتكثيف أنشطة المكتب الدولي في مجال وضع المعايير وتعزيز القدرات وأخذ البعد الإنمائي في الحسبان في إطار أنشطة المكتب الدولي. وشجع المدير العام في سياق نهجه المتكامل المعتمد في مجال المساعدة التقنية وتعزيز القدرات وتوسيع نطاق مصادر التمويل في إطار الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية وأيد مبادرته الرامية إلى تعزيز مشاطرة المعارف في مجال الملكية الفكرية عن طريق تحسين النفاذ إلى المعلومات الواردة في قواعد بيانات الويبو فضلا عن المبادرة المتصلة بتحليل أسباب ارتفاع عدد ممارسات التقليد والقرصنة على المستوى العالمي. وأعرب عن تقديره الخاص للمبادرات الملموسة المرتبطة بالوسائل التكنولوجية التي تسمح بمواجهة تحديات تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة. وأحاط علما مع الارتياح بالقرار الذي اتخذته المدير العام فيما يتعلق بالموظفين وينطوي على تعزيز الإدارة المركزة على النتائج بفضل مؤشرات أداء يمكن تقديرها بشكل موضوعي. وعلى مستوى التعاون، قال إن بلده الذي استهل أنشطة بالتعاون مع الويبو يطلب من المنظمة إتمامها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وأشار بوجه خاص إلى المساعدة على تحديد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ودعم الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الطاقة الشمسية وإدراج تدريس الملكية الفكرية في المعهد الوطني للشؤون الإدارية وسلك القضاء الذي يستهدف القضاة وموظفي الجمارك الجدد من أجل تزويدهم بالوسائل اللازمة لمكافحة التقليد على وجه أفضل. واختتم بيانه معربا عن رغبته في شكر المدير العام وجميع معاونيه على المساعدة المقدمة إلى بلده خلال السنوات الأخيرة وعن أمله أن تعزز تلك المساعدة حتى يتسنى أخذ الملكية الفكرية في الاعتبار على نحو فعال في إطار أنشطة التنمية الاقتصادية.

١٢١- وقال وفد النرويج إنه أكد من قبل على أهمية تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد العمليات المالية للويبو ولذا فهو يرحب بالعمل البناء المنجز في هذا الصدد، ولا سيما تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفيما يتعلق بالجهود الجارية لتنفيذ جدول أعمال التنمية، أحاط الوفد علما بالتقدم الحاصل في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وقال إن بلده يرحب بمبادرة المكتب الدولي لتحسين التماسق والكفاءة في تنفيذ جدول أعمال التنمية من خلال اعتماد مقاربة قائمة على الموضوع في وضع المشروعات. ومضى يقول إن بلده على ثقة بأن المقاربة القائمة على الموضوع ستيسر العملية وتحسنها وتزيد من سرعتها بشكل عملي دون التأثير سلبا في موضوع التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة قبل سنتين. وأضاف أن التنفيذ السليم للتوصيات المنفق عليها سيعزز قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على حد سواء على الانتفاع الكامل بالملكية الفكرية. وفيما يخص عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، أوضح الوفد أن إحراز التقدم أمر مهم جدا. وبخصوص تقرير الدورة الثانية للفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، شكر الوفد المدير العام على مبادرة تعزيز الأداء العام لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورحب بمبادئ خارطة الطريق وساندها باعتبارها وسيلة لتنظيم العمل وتلبية الاحتياجات الماسة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بسرعة ضمن الإطار القانوني الحالي. ومضى يقول إن مبادئ خارطة الطريق أتاحت أساسا ثابتا لنفاذ ازدواجية العمل التي لا داعي لها بين المكاتب وتزويد المنفعين بمنتجات عالية الجودة بموجب هذا النظام. واستطرد قائلاً إن بلده يشجع جميع الدول الأعضاء على المساعدة في الحفاظ على زخم مبادرة المدير العام. وفيما يخص اللجنة الحكومية الدولية، قال إن بلده يدرك بأن هذه اللجنة تتناول موضوعات ذات أهمية خاصة بالنسبة لتطوير حقوق الملكية الفكرية في المستقبل عن طريق تحسين الإطار والظروف لأصحاب الحقوق وإقامة العلاقات مع آليات الحماية الحالية. وهكذا، عبّر الوفد عن دعمه لتجديد ولاية هذه اللجنة. وأضاف أن بلده يساند الإبقاء على حماية أشكال الأداء السمعي البصري وهيئات البث في

جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وشدد على إرادته في مواصلة العمل البناء بشأن هذه القضايا المهمة. واسترسل قائلاً إن بلده يقر بالاحتياجات الخاصة للمكفوفين ومعاقى البصر وهو مقتنع بإمكانية التوصل إلى حلول مناسبة وعملية لنفاذ أكبر إلى المصنفات المحمية. وبخصوص الأنشطة والتطورات على المستوى الوطني والإقليمي، أعرب الوفد عن سعادته للإعلان عن إحراز تطورات إيجابية فيما يخص انضمام بلده مؤخرًا إلى المكتب الأوروبي للبراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض إيداع طلبات البراءات الوطنية بنسبة ٨٠ بالمائة. وواصل كلمته مضيفًا أنه رغم الأزمة الاقتصادية، فإن معدل الطلبات الوطنية للرسوم والنماذج الصناعية لم يسجل انخفاضًا كبيرًا، باستثناء بعض التقلص في عدد طلبات العلامات التجارية. وأبرز العمليات الناجحة لمعهد البراءات لبلدان الشمال بوصفه إدارة معنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأعلن عن ارتفاع ملحوظ لنسبة الانتفاع بخدمات المعهد سنة ٢٠٠٩. وتابع كلمته مشيرًا إلى أن المكتب النرويجي للملكية الصناعية، بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للويبو، استضاف في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ مجموعة مكونة من ١١ زميلاً من بلدان نامية مختلفة في إطار دورة تدريبية لمدة أسبوع في مجال قانون البراءات. وقال إن المكتب استضاف أيضاً زيارات لوفود أجنبية من مكاتب مختلفة معنية بالملكية الصناعية. وأضاف أنه في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ أقيمت دورة تدريبية ناجحة جدا في النرويج بشأن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في الاقتصاد العالمي نظمتها الرابطة النرويجية لتطوير حق المؤلف بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للويبو. وقال إن الدورة تلقت ردود أفعال إيجابية جدا وأعرب عن أمله في أن يتمكن من جعلها حدثاً سنوياً. وفي الأخير، شدد الوفد على التزامه بالمساهمة الإيجابية والبناءة في نجاح الجمعيات العامة.

١٢٢- وأيد وفد بولندا البيان الذي أدلت به السويد باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء والبيان الذي أدلت به صربيا باسم أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وهنأ الوفد المدير العام والويبو على التقارير المعدة بشأن التقدم المحرز والنتائج لسنة ٢٠٠٨ وعبر عن تقديره للشفافية والفعالية المتبعة في صياغتها. وأثنى الوفد على ترويج الويبو الجاري للانتفاع بالملكية الفكرية وحمائتها على مستوى العالم ورحب بجهودها المبذولة من أجل تحسين المساءلة. وأيد الوفد الجهود الإضافية المبذولة لتحسين أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، ورحب بالمقترحات التي عرضها الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات حول التعديلات الخاصة بنظام المعاهدة التي من شأنها أن تعود بالنفع على مكاتب الملكية الفكرية والمنتفعين به. كما رحب بالتقدم المحرز في النقاشات المتعلقة بالتطوير القانوني لنظام مدريد حتى يكون أكثر فعالية وفي متناول المنتفعين. وأيد الوفد للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، والاقتراح الذي قدمته السويد باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء لتجديد ولايتها. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم المحرز في المداولات المتعلقة بتقديم مقترحات للعمل، في إطار عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وعبر عن اقتناعه بأنها ستقود إلى تحقيق نتائج ملموسة. وجدد الوفد تأييده من أجل مواصلة تنسيق قانون البراءات في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ورحب بالدراسات الإضافية المطالب بها والدراسات الأولية الجديدة. وأعرب الوفد عن ثقته بأن حماية حقوق فناني الأداء في القطاع السمعي البصري ومنظمات البث يمكن تحسينها وأن تلك القضايا ستظل على جدول أعمال الدورة القادمة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ورأى الوفد أنه لا ينبغي أن تكون الاستثناءات والتقييدات موضوعاً لمعاهدة منفصلة ولكنه أيد إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة فيما بين الدول الأعضاء. وعبر الوفد عن سروره للإعلان عن انضمام بلده يوم ٢ يوليو/تموز ٢٠٠٩ إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي وإلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية. واستعرض الوفد عدداً من الأنشطة الوطنية المتعلقة بالتنمية والملكية الفكرية ولا سيما الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية الذي نظمه بلده بالتعاون مع الويبو. وأشار إلى تنظيم ندوة في كراكو، حضرها

ممثلون عن المكتب الأوروبي للبراءات والمفوضية الأوروبية ومكاتب الملكية الفكرية وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتناولت موضوع الملكية الفكرية وعلاقتها بالاقتصاد الابتكاري والترخيص الناجح للتكنولوجيا وأفاد بوقوع مناقشات بشأن استحداث الظروف المناسبة من أجل الانتفاع الحقيقي بالملكية الفكرية من وجهة نظر واضعي السياسات. وأشار وفد بولندا أيضا إلى النشاطات التثقيفية التي نظمها مكتب بلده ومن ضمنها مسابقة أفضل ملصق وأفضل أطروحة دراسات عليا تتعلق بحماية الملكية الفكرية. وختم الوفد كلمته بشكر الويبو ولا سيما شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا على تعاونها ومساعدتها في الترويج لحقوق الملكية الفكرية في بولندا والبلدان الأخرى في المنطقة.

١٢٣- وأشاد وفد رومانيا بالعمل المميز الذي قامت به الويبو وشكر المدير العام على مشاركته النشطة وتوجيهه الرشيد اللذين أسفرا عن إحراز تقدم بشأن قضايا ذات أهمية قصوى. وأضاف أنه جرى تحقيق إنجازات مهمة في مجال حقوق المؤلف، مما يعكس التزاما قويا لحكومة رومانيا بالملكية الفكرية. ومضى يقول إن مكتب رومانيا لحق المؤلف أنهى دراسة بشأن مساهمة الصناعات القائمة على حقوق المؤلف في الاقتصاد ونشرها سنة ٢٠٠٩ وذلك بدعم مالي ومساعدة تقنية من الويبو وبدعم مالي من وزارة الثقافة والشؤون الدينية والتراث الوطني. وأعرب الوفد عن شكره للويبو وشعبتها المتخصصة على المساعدة المقدمة في هذا الشأن. وأضاف أن بلده يأمل في أن تنشر الويبو النسخة الإنكليزية لهذه الدراسة في المستقبل القريب. وفيما يخص اللجنة الحكومية الدولية، قال إن رومانيا تفر بالقيمة الكبيرة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي الثقافي/الفولكلور والموارد الوراثية ودورها في التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية، ولذا فهي تشدد على أهمية تجديد ولاية هذه اللجنة. وأعرب عن التزامه بالمساهمة في العمل الجاري في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ويولى أهمية كبيرة لحماية أوجه الأداء السمعي البصري وحماية هيئات البث بطريقة مناسبة وبمقاربة محدثة تشمل القضايا المتعلقة بالمحيط الرقمي. واستطرد قائلاً إن رومانيا تنوّه بالطيف الواسع من الأنشطة التي تنفذها الويبو في مجال الاستثناءات والقيود وأضاف أن الأنشطة المتصلة بالقضايا الحساسة مثل تلك المتعلقة بالتعليم والمكتبات والمحفوظات أو الأشخاص من ذوي الإعاقة ليست فقط نهجا معقولة لتيسير سبل التعليم وزيادة نطاقه بل هي نهج لتيسير وزيادة النفاذ إلى الثقافة والمعارف. ورأى أن من الضروري النظر إلى الاستثناءات والقيود بصفتها ضمانات لإقامة توازن عادل بين حماية الثقافة والمعرفة والنفاذ إليهما باعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان الأساسية. واستطرد يقول إن الرابطة الرومانية لمعاقبي البصر على اطلاع تام بمقترح المعاهدة المقدم من طرف ثلاث دول أعضاء والذي يهدف إلى تيسير نفاذ معاقبي البصر إلى المصنفات المشمولة بحقوق المؤلف وتخضع هذه المبادرة لمشاورات يشارك فيها أصحاب المصالح في رومانيا. وأبرز الوفد الأهمية القصوى التي يوليها بلده لهذا المجال الحساس، وأشار إلى الندوة الوطنية بشأن الاستثناءات والقيود في ميدان حقوق المؤلف والإطار القانوني الدولي والوطني والإنفاذ التي نظمت منذ أيام قلائل. وأضاف أن المشاركين من ١٤ بلدا في المنطقة حضروا في مايو/أيار ٢٠٠٩ الندوة دون الإقليمية بشأن "الإدارة المعاصرة لحقوق الملكية الفكرية" التي نظمتها أيضا الويبو بالتعاون مع مكتب الدولة المعني بالاختراعات والعلامات التجارية في تيميسوارا. وقال إن هاتين الندوتين حظيتا بدعم الويبو وأعرب عن امتنانه للمنظمة، ولا سيما شعبة التعاون مع بعض بلدان أوروبا وآسيا لما قدمته من دعم وعلاقات التعاون الوثيقة التي أرسيت على مر السنين. وأردف قائلاً إنه منذ انعقاد الدورات السابقة لجمعية الدول الأعضاء في الويبو، وافقت الحكومة بموجب القرار رقم ٢٠٠٨/١٤٥٧ على قواعد تنفيذ قانون نماذج المنفعة رقم ٢٠٠٧/٣٥٠. وأضاف أن المدير العام لمكتب الدولة المعني بالاختراعات والعلامات التجارية أصدر مرسوما وافق فيه على تعليمات الإيداع الإلكتروني لطلبات البراءات ونشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية لرومانيا رقم ٨٤٦ الصادرة في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. وفي

سياق التقرير الاستراتيجي بشأن اتفاقية لشبونة المجددة، أفاد الوفد أن رومانيا تعد من بين الدول الموقعة على إعلان كان ضد التقليد المؤرخ ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ التي تعهدت بالقيام بخطوات مثالية لمحاربة التعدي على حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما ما يتعلق بتقليد السلع وتطبيق الإجراءات الفعالة في محاربة التقليد على الإنترنت وتقوية علاقات التعاون عبر تبادل المعلومات. واستطرد يقول إن مكاتب الملكية الفكرية في رومانيا ما برحت تشارك في أنشطة التعاون المثمر مع الويبو ومكتب البراءات الأوروبي ومكتب التنسيق في السوق الداخلية ومكتب الجماعة الأوروبية للأصناف النباتية والاتحاد الدولي لحماية المصنفات النباتية الجديدة. وواصل كلمته قائلاً إن حكومة رومانيا ما انفكت تشارك بنشاط في تقوية نظامها الخاص بالملكية الفكرية على المستويين الوطني والدولي. وأضاف أنه في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، بدأ وضع الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن الملكية الفكرية لفترة ما بعد انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي ويجري الآن إدخال اللمسات الأخيرة عليها. وأشار إلى أن الاستراتيجية الجديدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ستعتمد على الأهداف الاستراتيجية التي كانت أساس الاستراتيجية القديمة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) وستطور هذه الأهداف بالاعتماد على برنامج الحكومة الرومانية وستضع أهدافاً جديدة. وقال إن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يحتل مقدمة أولويات الحكومة. وأضاف أن مكتب الدولة المعني بالاختراعات والعلامات التجارية ومكتب رومانيا لحقوق المؤلف يواصلان تعزيز وتنويع علاقات التعاون التي تربطهما بوكالات إنفاذ القانون. وأضاف أن رومانيا تؤمن إيماناً شديداً بأن الملكية الفكرية أداة موثوق بها ليس فقط للمكافأة على الإبداع - أبرز سمات الإنسان - بل أيضاً لتقديم الدعم الكبير للنمو الاقتصادي وهي كذلك عنصر أساسي للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن الويبو باعتبارها مركز نظام الملكية الفكرية العالمي تضطلع بدور حيوي وهي مطالبة بأن تواصل عملها بالطريقة البناءة التي ميزت أنشطتها منذ إنشائها.

١٢٤- ورحب وفد الاتحاد الروسي بالمشاركين في الدورة السابعة والأربعين من اجتماعات الهيئات الإدارية للويبو، وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج إيجابية ومقبولة للجميع. وأشار الوفد إلى أن العالم بأسره يدرك أهمية الملكية الفكرية كعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وفي تطوير اقتصاد تنافسي يقوم على أحدث المعارف ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية. ومضى الوفد يقول إن الملكية الفكرية اكتسبت أهمية خاصة في سياق العولمة، وإنه أكد في أكثر من مناسبة أهمية تعزيز النظام العالمي لحماية الملكية الفكرية الذي تقع الويبو في صميمه. ونظراً لأن المنظمة عانت خلال السنوات القليلة الماضية من مصاعب في الاضطلاع بمهمتها مما أدى إلى نشأة الحاجة إلى إعادة هيكلة آلياتها ونهجها بشكل جذري، شدد الوفد مجدداً على دعمه التام لقرارات لجنة الويبو للتنسيق، المعتمدة في مايو/أيار ٢٠٠٨، بشأن تعيين السيد فرانسيس غري كمدبر عام جديد للمنظمة. ورأى الوفد أن تصحيح الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبت في عهد الإدارة السابقة للمنظمة، يجب أن يتم عن طريق إنجاز الواجبات الملقة على عاتق المنظمة على أتم وجه ومن دون أية فترات انتقالية وبمراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو مراعاة تامة. ورأى الوفد كذلك أن جهود إعادة هيكلة الويبو قد بدأت بشكل نشط جداً، فإن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة قد حددت ووسّع نطاقها، ووضعت برامج جديدة تلبي متطلبات التطور الذي يشهده الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، ونشأت تطلعات جديدة لاحترام مبادئ الشفافية في التصرف في الموارد المالية. واستدرك قائلاً إن بعض الصعوبات قد ظهرت في تنفيذ عدد من البرامج والتدابير، وإن مقترحات الدول الأعضاء وآمالها لم تراعى دائماً بالشكل المناسب. وفيما يخص إدارة السياسة الخاصة بالموظفين، ذكر الوفد أنه لا يزال يلاحظ ميولاً معاكساً لذلك السائد في المناقشات التي سبقت الانتخابات بشأن الحاجة إلى تزويد المكتب الدولي بموظفين مؤهلين مهنيًا. وأوضح الوفد ذلك من خلال ما يواجه من مصاعب مؤقتة في إعادة الهيكلة الداخلية للمكتب الدولي، وقد أبدى الوفد أمله في أن تذلل تلك المصاعب في أسرع وقت ممكن. وأعرب عن تأييده للرأي القائل بأن أغلب المصاعب المشار إليها تشبه الإخفاقات التي أدت إلى ظهور

الحاجة إلى إعادة هيكلة المنظمة جذريا. واختتم كلمته شاكرا قيادة المنظمة على ما تبذله من جهود ومعبرا عن تأييده للمضي قدما في الاتجاه الجديد المتبع حاليا.

١٢٥- وعبر وفد سانت لوسيا عن امتنانه للمدير العام والأمانة على تقديم الدعم إلى مكتب الملكية الفكرية في بلده وتطوير نظام الملكية الفكرية عامة. وقال إن بلده استفاد من عدد من البرامج التي نظمتها الويبو. وذكر أن الويبو رعت في فبراير/شباط ٢٠٠٩ زيارة دراسية تدوم أسبوعا إلى مكتب الملكية الفكرية بترينيداد وتوباغو لفائدة مسؤولين يعملان في مكتب الملكية الفكرية في سانت لوسيا وأنهما تلقيا خلالها تدريبا مكثفا على نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية. وأضاف أن البرنامج التدريبي زود المسؤولين بالخبرة التقنية التي تستخدم في الأعمال اليومية التي يطبق فيها هذا النظام. وأعلن أن بلده تم اختياره، على إثر انعقاد الاجتماع الوزاري حول الملكية الفكرية في بلدان منطقة الكاريبي في بربادوس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، بوصفه أحد البلدان التي تقرر أن تجرى فيها مشاورات وطنية ومهمات لنقضي الحقائق في مجال المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وأحاط الوفد علما بإنشاء فريق عامل لإجراء دراسة في سانت لوسيا. وقال إن إحدى القرارات التي صدرت عن الاجتماع الوزاري تتعلق بإنشاء إطار خاص بمنطقة الكاريبي لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وذكر أن خمسة أعضاء من الفريق العامل زاروا سانت لوسيا مشيرا إلى إجراء مشاورات دامت ثلاثة أيام مع الجهات المعنية الرئيسية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع الأصلي في بلده. وعقد الوفد الأمل على أن تساعد تلك المعلومات الويبو على المضي قدما لوضع إطار يكفل الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وقال الوفد إن بلده كان ممثلا في اجتماع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي الذين ناقشوا إمكانية إرساء نظام إقليمي للبراءات. وبين أن ذلك الاجتماع جاء نتيجة قرار اعتمده الاجتماع الوزاري في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ حيث اعترم الوزراء النهوض بالتعاون بين دول منطقة الكاريبي وحث الويبو على تعريف النطاق الإقليمي وتحديد في مجال البراءات. وأضاف الوفد أن الويبو كلفت مدير مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية السابق، وفقا لذلك القرار، بوضع دراسة تتطلب إجراء الأبحاث في العديد من بلدان المنطقة ومنها سانت لوسيا. وبين أن اجتماع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي المنعقد في أبريل/نيسان ٢٠٠٩ استعرض تلك الدراسة وأن دراسة ثانية أجريت وعقد على إثرها اجتماع آخر لرؤساء مكاتب الملكية الفكرية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ بجنيف. ورأى أن بلدان منطقة الكاريبي بحاجة إلى اتخاذ خطوات لضمان تحقيق تلك المبادرة. وقال إن الويبو قدمت المساعدة التقنية لمراجعة مشروع قوانينها في مجال البراءات التي ينتظر أن تدخل حيز النفاذ في سنة ٢٠١٠. وقال إن مشروع القوانين عرض على لجنة صياغة القوانين التابعة لادارة المدعي العام. وأفاد أن الويبو ما فتئت تقدم التدريب الأولي في مجال البراءات. وقال إن بلده يضم صوته إلى صوت كافة الدول الأعضاء للتعبير عن تأييده للنهوض بالملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وبين الوفد أن استمرار الويبو في دعم ومساعدة الجزر الصغيرة مثل سانت لوسيا من شأنه تمكينها من تحقيق شوط كبير للنهوض بتطور الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي. وقال الوفد إن المنطقة تواجه تحديات عديدة في إطار سعيها لحفز النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. وحث الوفد الويبو على مواصلة عملها الممتاز وتطلع إلى التعاون مع المنظمة في المستقبل.

١٢٦- وشكر وفد سيشيل المدير العام ومنظمة الويبو على دعمهما المتواصل لبلده على مدى السنة الماضية وعلى مساعدتهما على تطوير أنشطته المتعلقة بالملكية الفكرية ولا سيما، المساعدة على تنفيذ نظام للأتمتة وتحديث قوانينه. وأقر الوفد بالتزام الويبو بتطوير الملكية الفكرية باعتبارها موردا اقتصاديا مهما بالنسبة لدولة جزرية صغيرة، وأوضح أن سيشيل تجرى إصلاحات اقتصادية وقانونية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف إلى جملة أمور منها تسهيل انضمامها إلى منظمة

التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد أيضا إلى أهمية تحديث نظامها الخاص بالملكية الفكرية بهدف الامتثال لمعايير اتفاق تريبس. وأكد الوفد على أهمية الشراكة القيمة القائمة بين بلده والويبو في هذا المجال ويتطلع إلى استمرار دعم الويبو لبلده ومساعدتها له في السنوات القادمة.

١٢٧- وشكر وفد سيراليون الويبو على تركيز جهودها في السنوات الأخيرة على ضمان أن يكون لبلده نظام ملكية فكرية يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وبالإشارة إلى الوضع غير العادي للبلد، أوضح الوفد أن سيراليون تعرضت للدمار من جراء حرب المتمردين التي دامت عشر سنوات وأتت على البنية التحتية بكاملها وأدت إلى انتشار عمليات القتل والاعتصاب والتشويه المنهجين لسكانها. ومضى يقول إنه بالرغم من الصعاب، فإن بلده في طريقه إلى الانتعاش وأنه يتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عزز ثقة متزايدة لدى المجتمع الدولي والمستثمرين. وأضاف أن الرئيس والحكومة خلال سنتين من اعتلاء سدة الحكم استطاعا إعادة تشغيل شبكة الكهرباء في العاصمة فريتاون التي كانت تعتبر أحلك مدينة في العالم. واسترسل قائلاً إن بلده من بين البلدان القليلة جدا التي يخضع نظام الملكية الفكرية فيها للقانون الاستعماري البريطاني القديم. وأوضح أنه لم تكن هناك أي تسجيلات مباشرة للبراءات في البلد وأنه أعيد تسجيل البراءات فقط. وواصل كلمته قائلاً إن الحكومة، إدراكاً منها بأن الاقتصاد العالمي قائم على المعارف، تركز على تطوير نظام الملكية الفكرية، والدليل على ذلك دعوات الرئيس العامة إلى الابتكار والإبداع. وأعلن الوفد عن اعتماد سياسة بشأن الملكية الفكرية في السنة الأخيرة وأنها معروضة أمام البرلمان للمصادقة عليها. وأعلن أيضا عن صياغة قوانين الملكية الفكرية (بشأن العلامات التجارية، والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية، وحق المؤلف) وأن المدعي العام ووزير العدل بصدد فحصها. وأضاف أن نسخا من هذه القوانين أرسلت إلى الويبو من أجل استعراضها والمساهمة فيها إن لزم الأمر. وأشاد الوفد بمساهمة الويبو لتطوير مكتب سيراليون للملكية الفكرية. وأشار إلى إعداد تقرير لتقييم إحتياجات هذا المكتب في أبريل/نيسان ٢٠٠٩ من أجل أتمتة النظام. وقال إن توصيات هذا التقرير اعتمدت وأضاف أن مكتب سيراليون سيحصل قريبا على الأجهزة والبرامج الحاسوبية وسيستفيد من أتمتة السجلات وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للملكية الفكرية. وأضاف أن الويبو ساعدت على تنظيم الندوات والورشات وساهمت في تمويلها كما طلب من بلده المشاركة، وجرى تعزيز كفاءات المشاركين. وأوضح كذلك أن الويبو بدأت في وضع خطة إنمائية خاصة باستراتيجية وطنية شاملة في مجال الملكية الفكرية. وعقد الوفد أمله على أن يؤدي تنفيذها إلى إذكاء وعي الجمهور بالملكية الفكرية كجزء من المقرر التعليمي، وأن توفر حماية مناسبة للملكية الفكرية كوسيلة لتحويل الأصول الجامدة إلى ثروة ومن ثمة تعزيز النمو الاقتصادي. وفي الأخير، أعرب الوفد عن التزام سيراليون بالدعم المستمر لعمل المنظمة، ولا سيما ما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً التي ينتمي إليها بلده.

١٢٨- وأيد وفد سلوفاكيا البيان الذي أدلت به صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق والبيان الذي قدمته السويد باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وشكر أمانة الويبو على عملها القيم في إعداد الكثير من الوثائق للجمعيات قائلاً إنه يتطلع إلى اجتماعات فعالة ومثمرة. ورحبت سلوفاكيا بالاقتراح الذي قدمته الأمانة مؤخراً والمتعلق بتطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل معربة عن دعمها القوي للنهج العملي لإدخال مزيد من التحسينات على النظام العالمي للبراءات. وأعرب الوفد أيضا عن سعادته بالروح الإيجابية التي سادت نقاشات اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات وعقد أمله على أن يستمر العمل في هذا الاتجاه. وأشادت سلوفاكيا بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وبدعمها على تنفيذ التوصيات الرئيسية. وأكدت سلوفاكيا، إدراكاً منها بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية، على الحاجة إلى مزيد من النقاشات وعلى أهميتها، ولذلك فهي تدعم تجديد ولاية اللجنة. وأبرز الوفد الأهمية الكبيرة التي يحظى

بها التعاون مع الويبو، واعترافاً منه بالدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة، أعرب عن شكره الخاص للويبو على دعمها لمكتب سلوفاكيا للملكية الفكرية ومساعدتها له في الفترة الماضية. وأبدى سروره لأن يلفت النظر إلى ردود الفعل الإيجابية والنجاح الذي حققته الندوة الوطنية بشأن "التطورات الأخيرة في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات" التي نظمت في سلوفاكيا أوائل ٢٠٠٩ بالتعاون مع الويبو، وعبر عن امتنانه الكبير للأنشطة المختلفة والتواصل الفعال مع شعبة الويبو للتعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا قائلًا إن المبادرات التي قامت بها الشعبة لوضع البرامج كانت ملائمة لمتطلبات بناء الكفاءات فيما يتعلق بالانتفاع بحقوق الملكية الفكرية في المستقبل من أجل التنمية الاجتماعية والثقافية في سلوفاكيا والبلدان الأخرى في المنطقة. وفيما يتصل بالتطورات التي شهدتها البلد مؤخرًا، شدّد الوفد على الجهود المتواصلة لإذكاء وعي الجمهور بالملكية الفكرية وبأهميتها الحقيقية ودورها الاستراتيجي في نمو الأعمال التجارية والنمو الاقتصادي. وبخصوص الناحية التشريعية، أشار الوفد إلى صياغة قانون العلامات التجارية الجديد وتقديمه إلى الحكومة للموافقة عليه ومن المتوقع أن يدخل حيز النفاذ بداية سنة ٢٠١٠. وقدمت كذلك التعديلات الجديدة على قانون تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية للموافقة عليها ومن المنتظر أن تدخل حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩. وفيما يرتبط بمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية التي بدأ العمل بها في مارس/آذار ٢٠٠٩، عبر الوفد عن سروره بأن يعلن أن انضمام الدولة إلى المعاهدة مطروح أمام الحكومة للموافقة عليه. وأعرب في الأخير عن تطلعه إلى تحقيق نتائج إيجابية ومتوازنة بخصوص كل القضايا المطروحة للنقاش أثناء انعقاد الجمعيات.

١٢٩- وشكر وفد سانت كيتس ونيفس المدير العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز والأنشطة المنجزة في الويبو منذ أن تقلد منصبه. وسلم بأهمية الملكية الفكرية وما لها من دور رئيسي في تحقيق رفاه المجتمع من النواحي التقنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقال إنه يعتبر الملكية الفكرية أداة للنمو المستدام والتنمية الاقتصادية. ومضى يقول إن الملكية الفكرية ما زالت وسيلة رئيسية لإيجاد إطار آمن للابتكار والإبداع ونشر المنتجات والخدمات الابتكارية. وأفاد بأن بلده اتخذ الخطوات اللازمة لتنسيق قوانينه المتعلقة بالملكية الفكرية لضمان وفائها بالالتزامات الدولية وأنه أصدر قوانين في مجالات العلامات التجارية وحقوق المؤلف والبراءات والبيانات الجغرافية. واستدرك قائلًا إن بلده ما فتى يواجه عدة تحديات مثل ضرورة إجراء تقييم للاحتياجات يشمل موارده البشرية وإذكاء وعي الجمهور وتحديث تشريعاته في مجال الملكية الفكرية ووضع لوائح تنظيمية. وأردف قائلًا إن بلده عاجز عن وضع خطة أوسياسة لمؤسسته المعنية بالملكية الفكرية وعن الوفاء بالتزاماته الدولية في نهاية المطاف بسبب افتقاره إلى الموارد التقنية والبشرية والمالية. وعلاوة على ذلك، قال إن بلده لن يستفيد من العديد من مبادرات الويبو ما لم يرتق بقدرات مؤسسته المعنية بالملكية الفكرية. ورأى بالتالي أن أهداف الويبو الاستراتيجية تكنسي أهمية خاصة. وأعرب عن تأييده التام لما قاله المدير العام بالنسبة إلى ضرورة وقوف المنظمة والدول الأعضاء على تحديد المشروعات التي تحدث فرقا وتنفيذها. واسترسل قائلًا إن بلده يمنح بالتالي الأولوية القصوى لعمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وعقد الأمل على أن تتوخى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والويبو الدقة في تحقيق توازن إقليمي عادل هناك حاجة ماسة إليه. واستطرد قائلًا إن بلده، على الرغم من أنه في عداد أصغر الجزر في نصف الكرة الغربي، يزخر بالموارد الطبيعية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وإن تلك الموارد هي عناصر مهمة من هويته الاجتماعية والتاريخية وتنمية شعبه ومجتمعه لا بد بالتالي من حمايتها وصونها. وأحاط الحضور علماً بأن بلده أصدر تشريعا لإدارة الموارد الطبيعية والثقافية والفنون الفولكلورية التقليدية وأشكال الرقص والموسيقى والأغاني والتعبير الشفهية الموجودة فيه وحمايتها وحفظ التنوع البيولوجي. واستدرك قائلًا إن التملك غير المشروع المشهود والمتواصل لتلك

الموارد هو أمر يثير قلقه الشديد ورأى أن عمل اللجنة الحكومية الدولية يكتسي أهمية حاسمة. ورحب بتجديد ولاية اللجنة وأعرب عن أمله أن تتوصل إلى توافق في الآراء يؤدي في النهاية إلى صك ملزم دولياً. واسترسل قائلاً إن بلده استفاد من مساعدة الويبو عبر حلقات عمل تدريبية وندوات ودورات للتعليم عن بعد لصالح موظفيه. وأعرب عن تقديره لتلك المساعدة وعن تطلعه إلى تواصل دعم تكثيف أنشطة تطوير مؤسسته المعنية بالملكية الفكرية وتحديثها. وأفصح عن تقديره للعمل الذي تضطلع به الويبو فيما يتعلق بتغيير المناخ وحق المؤلف والبراءات. وأردف قائلاً إن بلده بوصفه عضواً جديداً نسبياً في معاهدة التعاون بشأن البراءات يرحب بخارطة الطريق لتحسين تشغيل نظام المعاهدة. وشكر الويبو على المساعدة القيمة المقدمة إلى بلده ومنطقة السوق الكاريبية المشتركة عبر الدراسة عن إمكانية إنشاء إدارة إقليمية للبراءات تابعة للسوق المشتركة وإدارة إقليمية للمعارف التقليدية والفولكلور وأشكال التعبير الثقافي. واعترف بالدور المهم الذي تؤديه الويبو في النهوض بقضايا الملكية الفكرية وأكد للمدير العام والويبو دعم بلده المتواصل. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء المناقشات وتكامل اجتماعات الجمعيات بالنجاح.

١٣٠- وحذا وفد سوازيلند حذو الوفود الأخرى فشكر المدير العام والأمانة على العمل المنجز على مدى السنوات الماضية وشكر المنظمة على المساعدة التي قدمتها في صياغة قانون بلده بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون البراءات ونماذج المنفعة، والقانون المعدل بشأن الرسوم والنماذج الصناعية، وقال إن هذه القوانين ستدرسها الوزارة قبل عرضها على البرلمان. ومضى يقول إن هذه التطورات تشكل خطوة إلى الأمام لتحقيق ما يمكن اعتباره الركن الركيز لنظام البلد بشأن الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن بلده يتتبع عن كثب التقدم المحرز في مجالات المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وأضاف أنه من المهم أن تسعى مؤسسات البحث والتطوير، بما فيها المؤسسات الصحية إلى إيجاد طرق لاستخدام الطب التقليدي لمحاربة الأمراض مع مراعاة ضرورة التقاسم العادل للإتاوات المالية بين جميع الشعوب التي تملك هذه المعرفة التقليدية. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل لجهود اللجنة الحكومية الدولية للمضي قدماً بالنقاشات أملاً في التوصل إلى توافق الآراء. واسترسل قائلاً إن سوازيلند ملتزمة كل الالتزام بتحديث جميع تشريعاتها بشأن الملكية الفكرية، مما سيوفر حماية قوية وأحكام إنفاذ صارمة. وأشار إلى أن التعديلات المتعلقة بقانون حق المؤلف، وقانون البراءات ونماذج المنفعة، وقانون الرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية يجرى إنهاؤها وستقدم قريباً إلى البرلمان لإصدارها. وأوضح أنه بعد إصدار هذه القوانين، سيسعى بلده إلى الحصول على المساعدة لتنظيم ورشات عمل قبل تنفيذها. وهذه الورشات ستستهدف موظفي المكتب الوطني للملكية الفكرية والعاملين في هذا المجال وستشمل برامج مخاطبة أصحاب المصالح لأن أغلب الناس لا يدركون بعد المخاطر المرتبطة بالتجارة غير المشروعة بالسلع المقلدة والقرصنة وأشكال التعدي الأخرى على حقوق الملكية الفكرية. ولذا، أشاد الوفد بالعمل الذي أنجزه المكتب الدولي وقال إنه يتطلع إلى استمرار التعاون البناء مع جميع أصحاب المصالح ومشاركتهم بهدف معالجة القضايا العالقة مثل اللجنة الحكومية الدولية ومبادرات الويبو الرامية إلى ضمان انتفاع كل من صاحب الحقوق والمستخدم الأخير بالملكية الفكرية دون إعاقة التنمية الاقتصادية للبلد.

١٣١- وشكر وفد طاجيكستان قيادة الويبو والمدير العام على الدعوة إلى المشاركة في الدورة الحالية للجمعيات والتنظيم الجيد لها. وقال إنه بالنظر إلى أن طاجيكستان دولة فنية ذات سيادة تخطو خطواتها الأولى على درب التطوير الديمقراطي وإرساء العلاقات التجارية، فإن قضايا الملكية الفكرية تكتسي أولوية في سياستها الاقتصادية والدليل على ذلك عضويتها في المنظمة. وأوضح أن إلى جانب الإصلاحات الداخلية المهمة التي أدخلتها الويبو والمبادرات الرامية إلى تحسين فعالية خدماتها وكفاءتها، فقد جرى كذلك إرساء توازن مناسب للعمل بين شعب الويبو ودولها الأعضاء في المنظمة.

ومضى يقول إنه بفضل تعاون بلده مع الويبو - ارتفع نشر المعارف بصورة ملحوظة - اعتمد البلد عددا من القوانين الجديدة بشأن موضوعات الملكية الفكرية. ومضى يقول إن حكومة بلده ترغب في توسيع نطاق التعاون المثمر والمشارك مع الويبو لأن مسألة نشر المعارف بشأن قضايا الملكية الفكرية ووضع قوانين دولية ووطنية معيارية معاصرة بشأن الملكية الفكرية، كما بينته تجارب العديد من الدول في هذا الميدان، لا تضمن حماية حقوق المؤلف المتعلقة بموضوعات الملكية الفكرية فحسب، بل تزيد من إمكانية الاستثمار في البلد مما يتيح فرصة تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد ليس فقط على صعيد بلد واحد بل على صعيد المنطقة بأسرها. وأكد أن منطقة آسيا الوسطى تملك إمكانيات هائلة في مجال التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن توسيعا أكبر لنطاق عمل الويبو في هذه المنطقة يكتسي أهمية كبيرة. وأعلن أنه بمبادرة من وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة وبالتعاون مع الويبو ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، يجري الآن تحسين القوانين الحالية وتنسيقها في مجال الملكية الفكرية عملا بأحكام اتفاق تريبيس. كما أعلن أنه يجري التنسيق مع شعب الويبو المعنية لوضع استراتيجية في مجال الملكية الفكرية تراعي مستوى التنمية في البلد، وأن بلده، في هذا الصدد، يأمل في الحصول على الدعم الكافي من المنظمة. واستطرد قائلا إن طاجيكستان تعتبر التعاون مع الويبو بشأن جميع القضايا الثنائية والمتعددة الأطراف جد إيجابي، وأضاف أن تقدم المجتمع يتوقف على تسوية هذه القضايا. وعقد أمله على تعزيز هذا التعاون. وفي الأخير، شكر الوفد مرة أخرى قيادة الويبو على التنظيم الرائع لأشغال الجمعيات وأعرب عن تمنياته للجميع بالنجاح وإرساء حوار بناء في سبيل بلوغ الأهداف التي وضعتها الويبو في مجال النهوض بالملكية الفكرية.

١٣٢- وشكر وفد توغو المدير العام على النتائج المحرزة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وأعرب عن تقديره للأمانة على وضوح الوثائق المقدمة إلى الجمعيات. وعبر عن دعمه الثابت للمدير العام وعن اقتناعه بأنه يعمل جاهدا على تطوير الويبو وتحقيق حماية متوازنة للملكية الفكرية توفق بين النهوض بالاختراع والابتكار والاحتياجات الأساسية للسكان في ميداني الصحة والتغذية. كما أعرب عن قناعته بأن المدير العام سيواصل إعطاء الأهمية للبلدان الأقل نموا عن طريق تعزيز عمل الشعبة المعنية بالبلدان الأقل نموا وأكاديمية الويبو العالمية التي سمحت مختلف دورتها التدريبية بتحسين قدرات موظفي البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وشرح مسائل الملكية الفكرية بعبارات بسيطة. والوفد مقتنع أيضا بأن المدير العام سيحافظ على روح لتوافق داخل المنظمة وسيسخر نظام الملكية الفكرية لخدمة التنمية. وفيما يخص مشاركة الويبو في تنمية الدول الأعضاء، أشاد الوفد بالنتائج الجيدة التي أحرزها جدول أعمال التنمية وأكد من جديد اقتناعه بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستساهم بفعالية في إحراز مزيد من التقدم. وقال إن جدول الأعمال هذا يشكل في الواقع اتفاقا تاريخيا بالنسبة للمنظمة ويعكس أمل الدول الأعضاء في أن يبقى نظام الملكية الفكرية آلية فريدة في خدمة التنمية والنهوض بالابتكار التقني والإبداع ونقل المعارف ونشرها. وأما في ما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية، أعرب الوفد عن ارتياحه إزاء القرارات المتخذة في هذا الشأن، ولا سيما وضع مشروع تقييم ثغرات حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو الفولكلور والمعارف التقليدية، وإنشاء صندوق الويبو للثغرات لفائدة المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة، وإطلاق برنامج تجريبي رائد لتوثيق التقاليد الثقافية. وأعرب عن رغبته في أن يولي التشريع المتعلق بمجال الموارد الوراثية اهتماما معقولا للحفاظ على التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام للموارد البيولوجية والحفاظ على الأمن الغذائي وحماية حقوق المجتمعات المحلية ومن بينها حقوق المزارعين ومربي الحيوانات والتقاسم المنصف للمنافع وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأقر بأن حقوق الملكية الفكرية أضحت عنصرا مركزيا في التحديات التجارية والإنمائية الكبرى وبأن جميع المبادرات تسعى إلى صياغة سياسات وصكوك قانونية وطنية أو دولية وتنفيذها وتعزيزها. واستدرك قائلا إنه من المهم الحرص على ألا تصبح أحكام نظام حماية الملكية الفكرية وسائل حامية تفضي إلى استمرار احتكار التكنولوجيا والبذور والجينات

والأدوية وألا تخالف مبدأ حرية تدفق الأفكار والمعارف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. واختتم كلمته معبرا عن امتنانه للويبو لكل ما قامت به لفائدة توغو ولا سيما في مجال المساعدة التقنية والتدريب وأعرب عن رغبته في توطيد علاقات التعاون بين المنظمة وبلده من أجل متابعة أفضل في سياق توجيه الالتزامات والمعاهدات الدولية وتنفيذها.

١٣٣- وأعرب وفد زمبابوي عن ثقته في الإدارة الجديدة للمنظمة التي عينتها لجنة التنسيق في يونيو/حزيران ٢٠٠٩. وعبر عن أمله في تنفيذ خطة الكشف المالي تنفيذًا تامًا. وسلم الوفد بأن هناك ضرورة لتقليص عدد موظفي الأمانة، وخاصة كنتيجة للأزمة الاقتصادية السائدة، غير أنه طلب ضمان أن يتم هذا الإجراء بشكل طوعي محض. وأعرب الوفد عن تقديره لكل ما قدمه المدير العام والأمانة من مساعدة تقنية خلال الفترة قيد الدراسة، ومن شأن هذه المساعدة أن تسهم في تعزيز التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الوفد إلى أنه سيرحب بالمزيد من المساعدة نظرا إلى أن زمبابوي تقوم حاليا بتنفيذ خطة ترمي إلى تعافي الاقتصاد، ولا سيما عن طريق صياغة سياستها الوطنية فيما يخص الملكية الفكرية بما في ذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بالملكية الفكرية. وأبرز الوفد ما يساوره من قلق بشأن إخفاق اللجنة الحكومية الدولية في الوفاء بما كان متوقعا منها خلال فترة السنوات التسع الماضية، وخاصة لعدم رغبة البلدان المتقدمة في إيجاد حل وسط بالنسبة لمواقفها، وعقد الوفد الأمل على أن تدعم الجمعية العامة للويبو مقترح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن مستقبل اللجنة المذكورة.

١٣٤- وقالت ممثلة الاتحاد الأفريقي إنه كان لها الشرف الكبير لمخاطبة الجمعية باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي والتعبير للرئيس وأعضاء المكتب عن خالص تهانيتها مؤكدة دعمها لهم في تأدية مهماتهم النبيلة. وعبرت الممثلة عن امتنانها للمدير العام للويبو على دعوتها للمشاركة في الجزء رفيع المستوى وأعلنت اقتناعها بأن تلك المبادرة ستقرب أكثر بين الخبراء وصانعي القرار في نظام الملكية الفكرية وستسمح لهم بزيادة استيعاب هذا المجال ووضعه في خدمة التنمية المستدامة. وأعربت عن حرصها على الإشادة بأحد أبناء أفريقيا وهو السفير مارتن أوهمويبيهي الذي أوصل السفينة إلى بر الأمان بفضل خصاله البارزة بوصفه دبلوماسيا محنكا خلال السنتين اللتين ترأس خلالها الجمعية في فترة عرفت فيها المنظمة صعوبات جمّة. وقدمت أيضا شكرها الخالص إلى فريق الإدارة الخارج على ما أبداه من تعاون وتفان في العمل وتمنت النجاح لأعضاء الفريق الجديد ليكونوا في مستوى الثقة التي وضعت فيهم وليحملوا قيمة مضافة للمنظمة. وقالت إن الاتحاد الأفريقي يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ولفنت النظر إلى أن الأطراف المتعاقدة في نظام الملكية الفكرية تطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى، بأن يراعي هذا النظام مصالح أغلبية الشعوب في أنحاء العالم. وقالت إن الأطراف تطالب بكل ما أوتيت من قوة بإضفاء مزيد من الديمقراطية على نظام الملكية الفكرية وأن يستجيب لاحتياجات وتوقعات الجمهور عامة في كل البلدان. وعبرت ممثلة الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد عن ارتياحها لمشاركة الدول الأفريقية الأعضاء في الويبو بفعالية واضطلاعها بدور ريادي في صياغة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية واعتماده. وأوضحت أن الدول الأفريقية المذكورة عرضت وثيقة طموحة تبرز احتياجات القارة وأولوياتها في إطار المساهمة في هذا المسار. وأفادت بأن الاتحاد الأفريقي مسرور بحكم أن التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة قد أخذت بعين الاعتبار أغلب المقترحات التي تقدم بها الاتحاد. وأحاطت الحضور علما بأن القادة وصناع القرار في أفريقيا ما فتئوا يركزون على البعد الإنمائي وأنهم شاركوا في عدة مبادرات متعددة الأطراف بهدف التعبير عن مواقفهم المشتركة التي تبين شواغلهم وأولوياتهم. وقالت إن تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية احتل مركز الصدارة على قائمة أولويات الدول الأفريقية. وأشارت إلى دعوة الاتحاد الأفريقي الموجهة إلى كافة الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن ضمنها الويبو، لمعالجة هذه

المسألة بما تستحقه من جدية ولوضع أطر عمل وبرامج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وعقدت الأمل على أن تتكامل أعمال الدورات المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بصياغة سياسات واضحة بهدف تحديث محتوى التوصية رقم ٢٢ وغيرها من التوصيات التي تؤثر على الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت ممثلة الاتحاد الأفريقي المنظمات الدولية التي تدخل مسألة التنمية ضمن اختصاصاتها، إلى التعاون الوثيق مع الويبو بغية تحقيق الأهداف المنشودة. وأشارت إلى استحالة التعبير عن مدى أهمية دور الويبو في مجال نقل التكنولوجيا وتكوين الكفاءات الوطنية من أجل تطوير العلوم والتكنولوجيا والبحوث وتطوير البنية التحتية. وقالت إن مفوضية الاتحاد الأفريقي تولي أهمية كبرى لمسار اللجنة الحكومية الدولية. وبينت بأن المناقشات الجارية ضمن اللجنة المذكورة وصلت إلى طريق مسدود ودعت إلى ضرورة إيجاد مخرج لإرساء نظام دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من تملكها غير المشروع وإساءة استخدامها والتشجيع على التقاسم العادل للفوائد الناجمة عن الانتفاع بالموارد الوراثية. وأعلنت بأن أعمال اللجنة كانت أساسية بالنسبة إلى احتياجات الدول الأفريقية ومصالحها. وبينت ممثلة الإتحاد ضرورة إنهاء الأعمال المذكورة بسرعة واعتماد صك قانوني ملزم لحماية أصول الملكية الفكرية المشار إليها أعلاه. وعبرت عن حرص الاتحاد الأفريقي على دعم الدول الأعضاء فيه خلال المشاورات التي تعقد مع مختلف الأطراف المشاركة في مسار جنيف بغية الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات. وقالت في هذا الصدد، إن الدعم المقدم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الأفريقية لتنظيم ندوتين لإمعان التفكير في المسائل المتصلة بجدول أعمال التنمية والاستعداد للمفاوضات الجارية ضمن اللجنة الحكومية الدولية، يشهد على التزام الإدارة الجديدة للويبو بالبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بأخذ الملكية الفكرية بعين الاعتبار في مختلف مجالات التعاون والشراكة. وعبرت ممثلة الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بمجالات السياسة العامة الأخرى، عن ارتياحها لجعل المدير العام المشاورات الدائمة مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة تتصدر قائمة أولوياته. وأشادت بالمدير العام لاتخاذ هذه المبادرة والمشاورات المثمرة والهامة التي أجراها حول مسائل ذات اهتمام مشترك ولا سيما موضوع الحد من الفقر والتدابير الخاصة بالأمن الغذائي ومسائل البيئة وتغير المناخ وبرامج امتلاك التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية والعلوم والثقافة فضلا عن مجالات أخرى تتطلب تضافر الجهود الجماعية. وختمت ممثلة الاتحاد الأفريقي كلمتها بالتعبير مجددا عن استعداد مفوضية الاتحاد الأفريقي لتوثيق تعاونها مع الويبو بهدف تحقيق أهدافها النبيلة وتعزيز جوانب معينة من ولايتها تتعلق بالتنمية في أفريقيا.

١٣٥- وتحدث ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) وقال إن اجتماعات الجمعيات السنوية هي منبر مناسب لتقييم أوجه القصور والإنجازات ورسم استراتيجيات للتطورات المستقبلية في مجال الملكية الفكرية النشط والمعقد. واسترسل قائلاً إن الدول الست عشرة الأعضاء في المنظمة الإقليمية تسعى إلى تنسيق الملكية الفكرية والنهوض بها وتطويرها على أساس متعدد الأقطار وإن أمانة المنظمة الإقليمية ترحب بالتالي بزيادة عدد الأنشطة المنظمة بمساعدة الويبو لفائدة المنظمة الإقليمية والدول الأعضاء فيها بما فيها الأنشطة العامة للتدريب وإذكاء الوعي في ميدان الملكية الفكرية والتطورات المؤسسية مثل نشر نظام أئمة الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية وحضور أحد خبراء الويبو الاستشاريين إلى مقر المنظمة الإقليمية الرئيسي لتوفير خدمات التدريب وسائر خدمات الدعم حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى انضمام المنظمة الإقليمية كجهة شريكة إلى مشروع ركن براءات الويبو الإلكتروني (PATENTSCOPE®) الرامي إلى إتاحة المعلومات التقنية الواردة في وثائق البراءات. وأردف قائلاً إن الويبو أتاحت في إطار ذلك المشروع جهازين متينين للمسح ودربت الموظفين على تشغيلهما وإن نجاح استكمال المشروع سيؤدي إلى قطع شوط بعيد باتجاه تلبية الاحتياجات التكنولوجية في الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية.

وإضافة إلى ذلك المشروع، ذكر أن المنظمة الإقليمية استهلكت بدعم من الويبو مشروعا لوصولها الشبكي بالدول الأعضاء فيها وأن هناك مشروعا رائدا يجري تنظيمه بين المنظمة الإقليمية ومعهد الملكية الصناعية الكيني. ومضى يقول إن المشروع سيعزز دون أي شك أوجه التكامل بين المنظمة الإقليمية والدول الأعضاء فيها في مجال إدارة الملكية الصناعية بعد استكمالها. وأطلع الحضور على تشغيل مركز التدريب الإقليمي الأفريقي على وجه تام في الوقت الحالي وأوضح قائلاً إن المركز يتيح عددا من الدورات القصيرة المتصلة بالملكية الفكرية بما فيها ندوة عن حماية الأصناف النباتية وحقوق مستولدي النباتات وحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري وندوة عن إجراءات المنظمة الإقليمية المتبعة لمعالجة الطلبات. وأشار إلى دورات أخرى يتوقع تنظيمها خلال سنة ٢٠٠٩ وتشمل ندوات عن صياغة البراءات والترخيص لها وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية والانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة. واستطرد قائلاً إن مركز التدريب الإقليمي الأفريقي يتيح بالشراكة مع أكاديمية الويبو العالمية وجامعة أفريقيا برنامجا لمنح شهادة الماجستير في مجال الملكية الفكرية منذ شهر مايو/أيار ٢٠٠٨ وإن الدفعة الثانية من الطلاب تمر في الوقت الحالي بمرحلة إجراءات الإقامة التي سيليها تدريب عملي في مركز التدريب الإقليمي التابع للمنظمة الإقليمية. وأفاد بأن ثمانية عشر طالبا يستفيد من رعاية الويبو في حين أن طلابا آخرين حصلوا على تمويل من جهات أخرى أو يشاركون بتمويل ذاتي. وأحاط الحضور علما بتمويل بعض الطلاب من صناديق الاستئمان اليابانية التي تستخدم أيضا لتمويل العديد من المتدربين الأفارقة في المكتب الملكي السويدي للبراءات والتسجيل. واستطرد قائلاً إن برامج مركز التدريب الإقليمي الأفريقي وشهادة الماجستير في ميدان الملكية الفكرية وبرامج التدريب الداخلي تجسد بوضوح الاستجابة الإيجابية لاحتياجات المنطقة في مجال التدريب. وذكر أن المنظمة الإقليمية تدعى بانتظام في إطار اتفاق التعاون بينها وبين الويبو إلى المشاركة بصفة مراقب في مختلف اجتماعات لجان الويبو الدائمة وأنها أخذت على عاتقها مسؤولية تلخيص نتائج تلك الاجتماعات لصالح الدول الأعضاء فيها. وأشار على سبيل المثال إلى اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية التي شاركت فيها المنظمة الإقليمية منذ البداية وقال إن الخبرة التي اكتسبتها المنظمة الإقليمية أدت بها إلى وضع صك قانوني لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري طور إلى مشروع بروتوكول من المزمع طرحه على اجتماع المجلس الوزاري التابع للمنظمة الإقليمية الذي سيعقد في ٢٧ و ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ لإجراء المزيد من المناقشات بشأنه. وأوضح قائلاً إن موافقة المجلس الوزاري التابع للمنظمة الإقليمية سنقضي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد البروتوكول في سنة ٢٠١٠ وإن البروتوكول سيصبح بروتوكولا إقليميا بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري بعد أن تعتمد الدول الأعضاء وتصدق عليه. وأحاط الحضور علما بالمشاورات المستفيضة التي أجريت بين المنظمة الإقليمية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والاتحاد الأفريقي من أجل وضع ذلك الصك القانوني. واسترسل قائلاً إن المنظمة الإقليمية شاركت أيضا في اجتماعات منظمة في مناطق أخرى في مجالات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري بهدف مشاطرة التجربة الأفريقية ودعتها الويبو إلى المشاركة في عدد من المحافل والندوات رفيعة المستوى. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ذكر أن بروتوكول هراري يتضمن المعاهدة وأن المنظمة الإقليمية تعمل كمكتب منتخب ومعين لتسلم الطلبات بناء على الفقرة ٣ (ثانيا). وأضاف قائلاً إن جميع الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية باستثناء الصومال هي طرف في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار بالتالي إلى زيادة توطيد علاقات التفاعل بين المنظمة الإقليمية والويبو عبر نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإلى مشاركة المنظمة الإقليمية في اجتماعات الفريق العامل المعني بالمعاهدة وأنشطة إذكاء الوعي بالمعاهدة في أفريقيا. وأعرب عن امتنان المنظمة الإقليمية الشديد للمدير العام للويبو ومختلف شعب الويبو للدعم المتواصل المقدم إلى المنظمة الإقليمية منذ إنشائها. وهنأ مكتب الويبو للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لأفريقيا

على تنسيقه الممتاز لجميع الأنشطة. وقال إن المجلس الوزاري التابع للمنظمة الإقليمية سيتشرف تشرفا كبيرا بالترحيب بالمدير العام لحضور الدورة الثانية عشرة لاجتماعه وإن المدير العام سيدلي ببيان رئيسي عن رؤيته بشأن تطوير الملكية الفكرية في أفريقيا. وأنهى بيانه قائلا إن رؤية المدير العام والبيانات الوزارية ستسهم في تحديد الاتجاه الملائم لتطوير الملكية الفكرية في أفريقيا.

١٣٦- وأعرب ممثل المنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات (EAPO) عن دعمه التام للبرنامج والميزانية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وأشاد بالنهج الجديدة المعتمدة في وضع البرنامج الذي حُدِّت فيه بوضوح المعايير الأساسية ووضعت فيه المؤشرات الكيفية والكمية التي ينبغي أن تستعملها المنظمة لكل هدف استراتيجي ولكل برنامج. وثمة نقطة إيجابية أخرى أشاد بها الممثل وهي الجهود المبذولة في مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء بصرف النظر عن مستواها من التنمية الاقتصادية، والصلات المتبادلة بين البرامج وتوصيات جدول أعمال التنمية، وهو أمر يعكس مرة أخرى بأن تنفيذ التوصيات المنصوص عليها في جدول أعمال التنمية أصبح جزءا لا يتجزأ من أنشطة المنظمة. وأعرب عن دعم المنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات للأنشطة التي تقوم بها الويبو لإعادة تنظيم عمل الأمانة وتحسين فعالية العمل الذي أنجزه موظفوها. وخص بالذكر البرنامج الهادف إلى إرساء علاقات التعاون مع المنطقة التي تتضمن دولا أعضاء في المنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات. وعبر عن دعمه لهذا البرنامج وعبر عن ارتياحه لمسألة أن الويبو، في تنفيذها لهذا البرنامج، ستسعى جاهدة إلى إرساء علاقات تعاون وثيقة مع المنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات. وشدد على أن المنظمة ترحب بذلك المنهج وهي على استعداد للتعاون بفعالية مع الويبو. كما أكد على أن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ستبقى في سجل التاريخ لكونها تؤرخ لبداية محاولات جديدة للمنظمة الاقتصادية وإعادة تقييم للأنماط القائمة. وأضاف أنه ينبغي إعادة النظر في استراتيجيات التنمية الاقتصادية عامة والملكية الفكرية على وجه الخصوص. واستطرد قائلا إن التجربة بيّنت أنه في حالات الظروف الاقتصادية المعقدة، هناك شرط خاص للتوصل إلى قرارات تحقق التقدم في مجال التكنولوجيات. وأضاف أن بلدان المنطقة الممثلة في المنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات ترى أنه من المهم الانتقال الفعلي من اقتصاد يعتمد على المواد الأولية إلى اقتصاد يقوم على الابتكار. وتابع حديثه قائلا إنه لا شك في أن تجديد الاقتصاد سيرفع بدوره من نمو أنشطة البراءات. وأنهى الممثل كلمته قائلا إن النظام الآسيوي الأوروبي للبراءات يعمل وسيعمل لصالح دول المنطقة وسيعزز الإمكانيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية.

١٣٧- وأعرب ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) عن شكره الخالص باسم المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية للمدير العام على اهتمامه البالغ بالبلدان النامية عامة وللمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بشكل خاص. ومضى يقول إن التعاون المتعدد الجوانب بين المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والويبو أضحى أكثر قوة منذ تولي السيد غري منصب المدير العام. وأضاف أنه بعد شهر فقط من تولي السيد غري لمنصبه، قاد وفدا رفيع المستوى من الويبو إلى المؤتمر الدولي الأول بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية المنعقد في دكار في السنغال من ٤ إلى ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ تحت الرئاسة الفعلية لفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال. واسترسل قائلا إن المدير العام ذكر في خطابه القيم الخطوط العريضة لجدول أعمال التنمية، ولا سيما ما يتعلق ببلدان القارة الأفريقية في السنوات القادمة. وأضاف أن الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، التي مثلها وزراء الصناعة والثقافة والبحث في المؤتمر عبرت عن سعادتها لوجود تقارب بين وجهتي نظر المنظمين، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وأوضح أن هذا التقارب قائم على التوجه الاستراتيجي الذي ينبغي أن تتخذه الملكية الفكرية لضمان اضطلاعها بدورها كأداة للتنمية. وقال أنه واثق من أن هذا التقارب في وجهتي النظر سيسهل حشد الموارد لتنفيذ خطة العمل المرفقة بإعلان دكار الذي كان ثمرة مؤتمر

دكار. وأضاف أن خطة العمل هذه التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ بدأ تنفيذها. واستطرد قائلاً إن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية من خلال مشروع وسائط الإعلام اقترحت إتاحة سبل النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية لجميع أفراد المجتمع. وأضاف أنه في سنة ٢٠٠٨ جرى إطلاق مشروع مكثف يهدف إلى نشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في وسائط إعلام الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، وذلك عقب وضع برامج متخصصة بشأن الإذاعة والتلفزيون، إضافة إلى نشر المقالات بخصوص المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية في المجالات المتخصصة عبر العالم. وقال إن نتائج هذه التغطية الإعلامية كانت ظاهرة. واسترسل قائلاً إن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية شهدت ارتفاعاً غير عادي في عدد طلبات إيداع العلامات التجارية خلال تلك السنة نفسها، أي سنة ٢٠٠٨، بالرغم من آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع. وواصل كلمته موضحاً أنه إلى جانب مشروع إصلاح لجنة الهيئات العليا للاستئناف وتعزيز كفاءات الإدارات القضائية، نشرت المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية مؤخراً دليلاً للقضاة والوكلاء القانونيين ومجموعة من القرارات القانونية وذلك في إطار تنفيذ قانون الملكية الفكرية. وأضاف أن هناك أيضاً خططا لتنفيذ مشروعات أخرى في إطار خطة عمل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية في المستقبل القريب، بما في ذلك أتمتة المنظمة وإنشاء مراكز متعددة الخدمات لتقليص التأخير في معالجة الطلبات، وتنظيم دورات تدريبية في مجال الملكية الفكرية على الإنترنت باستعمال تقنية التعلم عن بعد، والإيداع الإلكتروني، ومراجعة اتفاق بانغي والنصوص التي تلتها. واسترسل مؤكداً على ضرورة تنفيذ هذه المشروعات البارزة إن أرادت الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية زيادة الانتفاع بأنظمتها في مجال الملكية الفكرية التي لا تزال ضعيفة رغم الإمكانيات الإقليمية ورغم أن تطويرها وثيق الصلة بالأهمية التي تحظى بها الملكية الفكرية في هذا الشأن. وقال إن أول ما يدل على انتفاع الدول بالملكية الفكرية هو إدماجها في سياساتها وبرامجها الإنمائية. واستطرد قائلاً إنه في ظل اقتصاد يقوم على بيع المواد الأولية ويشغل فيه أكثر من ٧٠ بالمائة من السكان النشيطين في الزراعة، فإنه من الضروري استعمال وسائل الإنتاج الأخرى ذات القيمة المضافة، ولهذا فإن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية تجعل من هذا الهدف أولوية من أولوياتها. واسترسل قائلاً إن الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية تعبر عن عميق شكرها على المساعدة المتعددة الجوانب التي قدمتها الويبو، والتي كانت تحظى دائماً بدعم من هيئات الويبو. ومضى يقول إنه ينبغي أن تتبّع البلدان النامية خطوات البلدان الناشئة عن طريق اتخاذ الانتفاع بالملكية الفكرية أداة للقضاء على الفقر. وأضاف أنه من المهم أيضاً استكمال عمل اللجنة الحكومية الدولية وينبغي التوصل إلى نتائج ملموسة عن طريق اعتماد صك يوفر الحماية الدولية. وأوضح أن هذا الهدف يمكن بلوغه إذا أدركت جميع البلدان الممثلة في الجمعية العامة التحديات التي تواجهها البلدان النامية في القضاء على الفقر وإذا ضيّقت بشكل كبير الفجوة القائمة على المصالح بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وقال إنه من الممكن تحقيق هذا الهدف أيضاً إذا لقيت المجتمعات المحلية من يستمع إلى آرائها ويراعي انشغالاتها. وعقد الممثل أمله على أن تؤدي هذه الدورة إلى قرارات ملموسة ومعقولة تعزز التنمية المستدامة لأنشطة الويبو.

١٣٨- وقال ممثل الاتحاد الأيبيري اللاتيني الأمريكي لفناني الأداء (FILAIE) إن الاتحاد منظمة أيبيرية ولاتينية وأمريكية يقع مقرها في شبه جزيرة أيبيريا، وتشارك فيها كل من إسبانيا والبرتغال وكافة بلدان أمريكا الجنوبية ناهيك عن بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك وأضاف أن عدد البلدان الأعضاء فيه بلغ حالياً ٢٤ بلداً بالإضافة إلى أربعة بلدان تنتظر الانضمام في القريب العاجل. وقال إن الاتحاد يدافع عن حقوق الفنانين ولا سيما في مجال الموسيقى والمجال السمعي البصري أيضاً. وفي ما يتعلق بالمجال السمعي البصري وحقوق الفنانين، ذكر ممثل الاتحاد بأن الفكرة الكامنة وراء توفير الحماية للفنانين نشأت أول مرة في فايمر في سنة ١٩٠٣. وقال إن الحربين العالميتين لم تسمحا

بإحراز أي تقدم في هذا الصدد. وعلق ضاحكا، مشيرا إلى أن ذلك لا يعني بأنه كلما انطلقت محادثات بشأن حقوق الفنانين يتم الإعلان عن حرب عالمية. وأشار إلى توقيع اتفاقية روما في سنة ١٩٦١ نتيجة اتفاق أبرم بين ثلاثة قطاعات وهي هيئات البث والمنتجين والفنانين وقال إن الهدف المعلن من الاتفاقية كان حماية الفنانين وأنها بالفعل ضمنت لهم بعض الحقوق ولكنها أضرت بهم في نهاية المطاف. وتحدثت عن اتفاقية روما التي تكفل لهيئات البث والمنتجين الحق في الموافقة على نقل الأعمال إلى الجمهور أو حظره واستتساخها وغير ذلك من الحقوق وذكر أنها في مقابل ذلك، لا تكفل للفنانين إلا حق الاعتراض على نقل أدائهم. واعتبر ممثل الاتحاد أن حق الفنانين محدود. وبين كذلك أن اتفاقية روما لا تنص على الحقوق الأدبية والتفت إلى المجال السمعي البصري وقال إن الحقوق التي تكفلها المادة ٧ مرفوضة بناء على المادة ١٩ بمجرد موافقة فنان الأداء على إدراج أدائه في تثبيت سمعي بصري. واستخلص قائلا إن هذا هو الوضع الحالي لمسألة الحماية التي يتمتع بها الفنانون. وأشار إلى ضرورة توفير الحماية في ما يتعلق بالمجال السمعي البصري الذي يزداد اتساعا حيث أن ٧٠ بالمائة من أوجه الأداء بنسق سمعي بصري. وأعرب ممثل الاتحاد عن أمله في هذا الصدد حيث يشير إلى أنه التمس من الاجتماعات التي عقدت في بداية سبتمبر/أيلول والمناقشات غير الرسمية بين الدول، شيئا من المرونة للنظر في اتفاقية دولية بشأن حماية الحقوق على الأداء السمعي البصري. وعقد الأمل على أن تتجسد تلك المناقشات في مؤتمر دبلوماسي لتصويب الأخطاء المرتكبة في سنتي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠. ودعا ممثل الاتحاد في ما يتعلق بمنظمات البث، إلى الامتثال إلى توصية الجمعية العامة إذ ينبغي ترسيخ حماية الإشارات وحقوق فنان الأداء السمعي البصري. وأشار إلى أن محاولة تمديد تلك الحماية لتشمل مجالا آخر أوسع يخالف ولاية الجمعية وأكد على ضرورة ترسيخ حقوق فنان الأداء السمعي البصري أولا ثم حقوق هيئات البث. وفي ما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات، قال إنه يتفق بأنها ضرورية وإن كان يرى أنه ينبغي الحد من نطاقها مذكرا بأن عدة قوانين قد شملت استثناءات وتقييدات ومضيفا أن المعضلة تكمن في التفسير القانوني بما أن الاستثناء والتقييد على حق مالك الحقوق يجب أن يشير بالتحديد إلى الأشخاص المعاقين. وذكر ممثل الاتحاد في ما يتعلق بالفولكلور أن معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي وسعت من تعريف الفنانين ليشمل كل من يغني ويتلو ويؤدي بأي شكل من الأشكال مصنفاً أدبية أو فنية أو أشكال التعبير الفولكلوري. ولفت النظر إلى أن الاتحاد يضم فنانين فولكلوريين من بين أعضائه ودعا الحكومات إلى بذل مزيد من الجهود وتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية بهدف إرساء صك دولي ملزم قانونا يوفر الحماية المناسبة.

١٣٩- وعلق ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) قائلا إن بعض البلدان تشارك خارج الويبو في مفاوضات سرية بشأن اتفاق تجارة جديد لمكافحة التقليد. وطلب من الويبو أن تعتمد قرارا يدعو إلى وضع حد لسرية تلك المفاوضات. وقال إن القواعد العالمية لإنفاذ الملكية الفكرية ينبغي أن تكون شفافة وتستفيد من تعليقات الجمهور قبل اتخاذ القرارات بشأن أحكام موضوعية. وفي مجال البراءات، أشار إلى ما يشجع المؤسسة الدولية أي برنامج العمل الحالي للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ولا سيما العمل المقترح فيما يتعلق بالحصول على الأدوية واستثناء البحث والقضايا المتصلة بالبراءات والمعايير. واقترح أن تجري الويبو دراسة عن مسألة ممارسات الدول المرتبطة بمقتضيات الكشف عن مطالب الحماية في طلبات البراءات لدى اقتراح المعايير وتنظر في صك محتمل لها ينشئ نظاما عالميا لحالات الكشف المطلوبة بالنسبة إلى بعض أوجه التفاعل المعرفية المهمة. ورأى أنه ينبغي للويبو أيضا أن تبحث جوانب المرونة في اتفاق تريبس للسماح بحالات الانتفاع غير الطوعية بالبراءات وتحدد ما إذا كانت جوانب المرونة المذكورة عرضة للخطر بسبب المعايير المتقدم بها في المفاوضات بشأن اتفاق تجارة لمكافحة التقليد التي تبذل المعايير العالمية لإصدار إنذارات قضائية وتزيد الأضرار الناتجة عن التعدي. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق

المجاورة، اعترض على العمل على معاهدة جديدة لهيئات البث. وأردف قائلاً إن تنفيذ ذلك كحق جديد من حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى كيانات تجمع ببساطة المواد للتوزيع من شأنه تركيز حقوق الملكية الفكرية إلى حد كبير ونقل الثروات إلى شركات أجنبية كبرى تتحكم في توزيع المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف على الصعيد العالمي. وشجع اللجنة الدائمة على التركيز على برنامج عمل متين متصل بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف يتناول مجموعة كبيرة من الاستثناءات. وأعرب عن اعتقاده أن التنسيق المعمق لجميع التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف ليس أمراً ضرورياً أو مناسباً في معظم الحالات. ومضى يقول إن القواعد العالمية تكون مفيدة في بعض الحالات الخاصة بما يشمل في بعض الحالات التقييدات والاستثناءات الدنيا على حق المؤلف وإنها قد تكون ضرورية لحفز الاستثمار العام والخاص في حالات الانتفاع العابر للحدود بالمصنفات أو التكنولوجيات وذكر على سبيل المثال ما يلي: (١) مشاطرة المصنفات التي يمكن النفاذ إليها لفائدة المكفوفين أو المعاقين الآخرين؛ (٢) والتعليم عن بعد المتاح عبر الحدود؛ (٣) ومشاطرة المصنفات بين المكتبات عبر الحدود؛ (٤) وتنظيم إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية إذ ترتبط بممارسة الانتفاع المشروع بالمصنفات أو ضبط الممارسات المنافية للمنافسة؛ (٥) وتطوير بعض الخدمات الابتكارية. واسترسل قائلاً إنه من الممكن إعداد معاهدة لمشاطرة المصنفات ضمن صيغ يمكن النفاذ إليها لفائدة الأشخاص العاجزين عن القراءة على الفور وإنه طالما تأخر العمل على ذلك. ورأى أنه لا ينبغي تأجيل العمل على حالات العجز عن القراءة حتى يستكمل برنامج عمل أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. وأضاف قائلاً إنه لا ينبغي أيضاً أن يكون العمل على التعليم عن بعد أو المكتبات أو موضوعات أخرى مقيداً بشروط تقضي باستكمال برنامج العمل بأسره. وبالنسبة إلى وضع القواعد والمعايير، ارتأى أنه ينبغي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أن تمضي قدماً بكل مشروع عندما تكون مستعدة لذلك. وفيما يتصل بحالات العجز عن القراءة، قال إنه ينبغي للجنة الدائمة أن تستهدف التصريح بمؤتمر دبلوماسي خلال الجمعية العامة لسنة ٢٠١٠ وأن تعقد ذلك المؤتمر في أسرع وقت بحلول ربيع سنة ٢٠١١. وأنهى بيانه قائلاً إنه من الضروري المضي قدماً بالعمل على الأنشطة الأخرى لوضع القواعد والمعايير التي تنطوي على تقييدات واستثناءات بشكل متواز بما يشمل ولا يقتصر على الاقتراحات التي يمكن تقديمها في مجال التعليم عن بعد والمكتبات.

١٤٠- وعبر ممثل ائتلاف المجتمع المدني (CSC) عن رضاه بقرار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة النظر في اقتراح البرازيل وإكوادور وباراغواي المتعلق بالتقييدات والاستثناءات. وقال إن على اللجنة المذكورة تقييم اقتراح بشأن إبرام معاهدة حول نفاذ المكفوفين أو الأشخاص ذوي صعوبات في التعلم إلى المصنفات المتاحة بهدف طرح اقتراح لعقد مؤتمر دبلوماسي في ٢٠١١ حول هذا الموضوع على الجمعية العامة في سنة ٢٠١٠. واقترح ممثل الائتلاف في سبيل المساعدة على إنجاز أعمال هذا المشروع، تزويد اللجنة بمزيد من المعلومات بشأن المصنفات التي وضعت في إطار التقييدات المتعلقة بحق المؤلف مع التأكيد خاصة على الآليات القانونية والانتفاع بتقاسم المصنفات المتاحة عبر الحدود ونطاقها. ورأى ضرورة متابعة العمل بشأن التقييدات والاستثناءات في مجال التعليم والتعلم عن بعد والمكتبات والخدمات الابتكارية والنفاذ إلى المصنفات التي نفذت طبعاتها أو المصنفات اليتيمة. واقترح ممثل الائتلاف أيضاً أن تدرس الويبو واللجنة المذكورة إضافة بندين جديدين إلى جدول الأعمال. وأشار إلى البند الأول المتعلق بمراقبة الممارسات المنافية للمنافسة المشروعة ورأى ضرورة أن يتعلق البند الثاني بمبدأ الاعتماد على الدلائل والشفافية في نظام حق المؤلف. وفي ما يتعلق بالمساعدة التقنية، رأى ضرورة عدم اقتصار المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو على تشجيع مواصلة تطوير قوانين الملكية الفكرية في البلدان النامية واعتبار معايير تكنولوجية المعلومات تدريجياً وحدة قائمة بذاتها. وبين ضرورة أن تركز الويبو على تقديم المساعدة

على مسائل التراخيص الإجبارية وغيرها من مواطن المرونة للحصول على أدوية ميسورة وتيسير التصنيع. وفي ما يتعلق بالصحة العامة، أعرب ممثل الائتلاف عن ثقته في عزم الويبو مساعدة البلدان الأقل نمواً للانتفاع بالمرحلة الانتقالية لتكوين الكفاءات بغية إنتاج الأدوية غير المسجلة الملكية. وأشار إلى ضرورة تولي الويبو أيضاً تقديم المساعدة التي تؤكد على ترخيص التكنولوجيا مفتوحة المصدر والاستثناء في حق المؤلف والنهوض بالنفوذ إلى المعرفة والنهوض بحقوق المزارعين في زرع أصناف متنوعة وإدراج هذا الشرط الحاسم في طلبات البراءات للحيلولة دون وقوع قرصنة بيولوجية. وعبر عن رغبة ائتلاف المجتمع المدني في أن تتجز الويبو المزيد في هذا المجال واقترح عقد منتدى مفتوحاً على سبيل المثال حول قضية التراخيص الإجبارية من أجل التنمية بما يساعد على إدراج قوانين الملكية الفكرية وسياساتها المناسبة في قطاعات التنمية الأساسية مثل التصنيع والصحة والزراعة والنفوذ إلى المعارف. وطالب باستحداث آلية للمراجعة تضمن توجه المساعدة التقنية التي تتيحها الويبو نحو التنمية. وفي ما يتعلق بخارطة طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات، شدد على ألا يؤدي أي إصلاح في نظام المعاهدة إلى تقليص مسؤوليات مكاتب البراءات الوطنية في إطار إجراء البحث والفحص في المرحلة الوطنية. وذكر ممثل الائتلاف في هذا الصدد، بعدة توصيات هامة وردت في جدول أعمال التنمية ولا سيما التوصيات رقم ١٥ و ٢١ و ٢٢. وفي ما يتصل باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، شجع ممثل الائتلاف اللجنة على المشاركة عن قرب في القضايا التي تتعلق بالبراءات والمعايير. وأشار في نهاية كلمته إلى وجود ضرورة ملحة لتناول مسألة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وغيرها من أشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال صك ملزم قانوناً.

١٤١- وتحدث ممثل الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) عن منظمته وقال إنها تمثل مصالح ١٦٠ مليون شخص كفيف كلياً أو جزئياً في البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٧٧ بلداً. وقال إن نسبة المصنفات المنشورة في نسق يكون في متناول الأشخاص المصابين بإعاقات بصرية على اختلافها مثل خط براي والطباعة بأحرف مضخمة والنصوص المنطوقة، لا يتجاوز ٥ بالمائة من مجموع المصنفات. وأضاف أن أغلب المصنفات المطبوعة في نسق مقروء متاحة لدى عدد قليل من المنظمات في أنحاء العالم. وبين أن تلك المنظمات تشكو من قلة مواردها وأنه يتعين تمكينها من تقاسم الكتب التي تملكها عبر الحدود الوطنية من أجل زيادة نسبة الكتب المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. واستطرد قائلاً إن الطبيعة الوطنية لقانون حق المؤلف منعت تلك المنظمات من تحقيق ذلك. وقال إن المدير العام للويبو عرض على الجمعية العامة مبادرتين تحت رعاية الويبو، من شأنهما المساعدة على إيجاد حل لهذه المسألة وتتعلق الأولى باستحداث منبر لأصحاب المصالح والثانية باقتراح معاهدة حول نفاذ ضعيفي البصر إلى الأعمال المنشورة. وأعرب عن تأييد الاتحاد العالمي للمكفوفين لكلا المبادرتين. واعتبر أن تلك الأنشطة الإضافية ضرورية من أجل إيجاد حل قابل للتطبيق ومفيد إزاء معضلة ندرة المصنفات. وفي ما يتعلق باقتراح المعاهدة، أعرب عن تأييد الاتحاد الحار للبيان العام الذي أدلت به البرازيل أمام الجمعية العامة والمتعلق بضرورة تحقيق تقدم في المحادثات الدائرة بشأن صك دولي يكفل نفاذ ضعيفي البصر إلى التعليم والثقافة. ولفت النظر إلى أن ملايين الأشخاص غير القادرين على قراءة المصنفات المطبوعة في العالم، يتوقون إلى كطف ثمار هذه الجهود. وقال إن الاتحاد يحث الدول الأعضاء على العمل معه بشأن المبادرتين المذكورتين.

١٤٢- والمنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات وجمعية شركات الموسيقى المستقلة والاتحاد الدولي لمنتجي الأفلام والاتحاد الدولي لجمعيات موزعي الأفلام والاتحاد الدولي للفيديو والاتحاد الدولي للممثلين والاتحاد الدولي للموسيقيين والاتحاد الدولي لناشري الموسيقى والاتحاد الدولي لناشريين والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بالنسخ الآلي والاتحاد الدولي لجمعيات

المؤلفين والملحنين والمكتب الدولي للجمعيات المشرفة على إدارة حقوق التسجيل والاستنساخ الآلي، التي تمثل المبدعين وأصحاب الحقوق في قطاعات الموسيقى والأفلام والنشر في العالم، أعربت مجتمعة عن دعمها لبرنامج عمل الويبو القائم بشأن مسائل التنمية، وتأييدها لما صرح به المدير العام بشأن أهمية تحسين قدرات البلدان النامية لتحقيق المصلحة من اقتصاد المعارف، وضرورة تحديد مشاريع وتنفيذها من أجل إحداث الفارق. وقالت المنظمات غير الحكومية إن أعضاءها تنشئ أعمالاً وتقوم بها في البلدان النامية والمتقدمة، وأضافت أنها تهتم اهتماماً كبيراً بالانفتاح بحق المؤلف لتحقيق المزيد من أهداف التنمية وأن لديها خبرة كبيرة في ذلك الشأن. ومضت تقول إن حق المؤلف يضطلع بدور كبير وإيجابي في النمو الاقتصادي والثقافي، وأعربت عن إيمانها بأن التنفيذ المتوازن لتوصيات جدول أعمال التنمية سيكون بمثابة خطوة نافعة تجاه التسليم بذلك الدور. وقالت إن أي إضعاف لحقوق الملكية على الصعيد الدولي، سيؤدي، على النقيض، إلى تقويض النمو في قطاعات حق المؤلف، لا سيما في بلدان العالم النامي، حيث يواجه المبدعون وأصحاب الحقوق كما هائلاً من التحديات، بما فيها القرصنة والحصول على مبالغ تمويلية محدودة. وأعربت المنظمات عن بقائها ملتزمة بمساعدة البلدان النامية والمجتمعات المبدعة فيها على إتاحة استخدام الملكية الفكرية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد، قالت المنظمات إن ضمان الإنفاذ الفعال بهدف تحقيق ازدهار في التراخيص وغيرها من نماذج النفاذ القانونية، هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها حق المؤلف اليوم. ومضت تقول إنها ترحب بالمناقشات الدائرة بشأن تكلفة الإنفاذ والدعم المقدم للكشف عن المشكلات التي يواجهها أصحاب الحقوق في حماية أعمالهم في العالمين المادي والرقمي. وراحت تقول إن تلك النقاشات يجب أن تراعي ما للقرصنة من وقع على المبدعين في البلدان النامية وأن تحدد الوسائل التي يجب الانفتاح بها لتحسين حماية مصالحهم. واستطردت قائلة إنه، إذا لم يستطع أصحاب الحقوق ضمان التنفيذ المناسب لتلك الحقوق في عملهم، ستكون حماية حق المؤلف نفسها دون فائدة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض من حوافز توليد أعمال جديدة. وقالت المنظمات إنها تدعم كذلك بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز احترام الملكية الفكرية، ومضت تقول إن تحسين إدراك الجمهور لحق المؤلف واحترامه له، هو عنصر مهم لإنشاء بيئة يمكن لحق المؤلف أن يستمر فيها في دعم الإبداع والابتكار في العالم، وأن يتيح للمبدعين إمكانية درّ الكسب من أعمالهم. وقالت المنظمات إنها تحث اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد على الاستمرار في العمل على أساس منتظم وأن توسعه ليشمل التصدي للمسائل المتعلقة بمكافحة القرصنة عبر الإنترنت. وفيما يخص عمل برنامج اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة: (١) فيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة بشأن حماية الأداء السمعي البصري، قالت المنظمات إنها تدعم استمرار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في العمل تجاه الوصول إلى معاهدة. ورأت أن المطلوب هو حل مقبول للمسألة الوحيدة البارزة منذ انعقاد المؤتمر الدبلوماسي في سنة ٢٠٠٠، وهي مسألة تناول مختلف النهج المتاحة لنقل الحقوق بالشكل المناسب. ومضت تقول إن ذلك لا يتطلب ولا يفرض إعادة طرح أي من المواد التسعة عشر المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي. (٢) وفيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة لحماية هيئات البث الإذاعي، قالت المنظمات إنها تدعم القيام بالمزيد من العمل وإنها تؤمن بضرورة التوصل إلى معاهدة لتحديث أوجه الحماية الموجودة لهيئات الإذاعة العالمية في عصر الإنترنت. وصرحت بأن تلك المعاهدة ستوفر الحماية المناسبة من التملك غير المشروع لإشارات البث الإذاعي من دون أن تتداخل مع نطاق حماية حق المؤلف وممارسته أو تؤثر فيهما فيما يتعلق بمحتوى البث. (٣) وفيما يخص التوقعات والقيود، قالت المنظمات إنها تؤيد القيام بالمزيد من العمل، إنها تؤمن بإمكانية إحراز المزيد من التقدم في تكوين الخبرات في مختلف البلدان وفي وضع نماذج وطنية جيدة وأمثلة لأفضل الممارسات. ودعت إلى مراعاة جميع الأدوات المناسبة، بما فيها الحلول الخاصة بكل قطاع، والشراكات في الابتكار وآليات منح التراخيص لإتاحة فرص النفاذ وتحسينها. وقالت إن النهج العام

المكون من اختبار قائم على ثلاث خطوات، والوارد في المعاهدات الموجودة، يوفر مرونة مفيدة للسماح لكل بلد بتحديد سياسته العامة الخاصة به. وأشارت إلى أن المسألة المعنية للتوزيع عبر الحدود هي مسألة مهمة وتتطوي على جوانب أساسية للإطار العالمي لحق المؤلف. وقالت إن تلك المسألة لا بد أن تدرس بعناية، بما فيها مدى قبول المسائل المعنية باختيار القانون أو أي حل آخر لا يستند إلى معاهدات. وقالت إن خير مثال يذكر لإيجاد حلول تطوعية، هو مثال قاعدة أصحاب المصالح التي تتناول مسألة إمكانية نفاذ معاقبي البصر. ومضت تقول إن هناك ضرورة لإجراء المزيد من النقاشات بشأن مسألة تحديد أية أداة أو آلية، من غير تلك التي تضع القواعد والمعايير، هي الأنسب في السياق الدولي. وفي الختام، ارتأت المنظمات أن يتضمن برنامج العمل المستقبلي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، فحص التطور المحرز حول العالم في مسألة تعاون مقدمي خدمات الإنترنت، أي التعاون النشط بين مقدمي خدمات الإنترنت للحيلولة دون انتهاك حق المؤلف. وقالت إن تلك المسألة هي واحدة من بين أهم التطورات التي طرأت على حق المؤلف اليوم. وأردفت تقول إن ذلك الأمر أساسي بالنسبة لمستقبل حق المؤلف في ظل شبكة رقمية تحيط به، وفي ظل قدرته على السيطرة على الانتهاكات بشكل كاف للإبقاء على عروض السوق الشرعية. وأضافت أن هذا الموضوع نوقش على مدى السنة والنصف الماضية، بشكل موسع في مفاوضات خاصة وأخرى تشمل قطاع الصناعة، وفي الحوار الأكاديمي وفي الصحافة، وهو وارد في برامج الحكومات للعمل في العديد من البلدان. وقالت المنظمات إنها تؤمن، في ظل تطور النهج المتبعة في مختلف الاختصاصات القضائية، بأن الإجراءات الدولية الواضحة للقواعد والمعايير ستكون سابقة لأوانها. وقالت إن على كل منظمة تؤدي دورا في مجال حق المؤلف على الصعيد الدولي أن تكون واعية لما يدور حولها، نظرا لأهمية المسألة والوتيرة التي تتم عليها للتنمية. وطالبت بأن تدرج المسألة في برنامج العمل المستقبلي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، كموضوع يطرح للنظر فيه.

الهيئات الرئاسية والمسائل المؤسسية

البند ٦ من جدول الأعمال الموحد:

تكوين لجنة الويبو للتنسيق وانتخاب أعضاء اللجنتين التنفيذيتين
لاتحادي باريس وبرن وتسمية الأعضاء المؤقتين
في لجنة الويبو للتنسيق

١٤٣- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/7 .

١٤٤- وعقب مشاورات غير رسمية بين منسقي المجموعات،

"١" انتخبت جمعية اتحاد باريس بالإجماع الدول الأعضاء التالية بصفة أعضاء عادية في اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبربادوس وبيلاروس وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وبوروندي وكوستاريكا وكوت ديفوار وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجيبوتي والسلفادور وفرنسا وألمانيا وغانا وإيسلندا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وماليزيا وموريشيوس والمكسيك والمغرب ونيوزيلندا والنرويج وباراغواي

والبرتغال وإسبانيا والسويد والجمهورية العربية السورية وتايلاند ترينيداد وتوباغو والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفيت نام (٤١)؛

"٢" وانتخبت جمعية اتحاد برن بالإجماع الدول الأعضاء التالية بصفة أعضاء عادية في اللجنة التنفيذية لاتحاد برن: بنغلاديش وكامبيرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإستونيا وفنلندا وغواتيمالا وهنغاريا وإيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن وكينيا ولكسمبرغ وهولندا ونيجيريا وعمان وباكستان وجمهورية كوريا ورومانيا والسنغال وصربيا وبنغالور وجنوب أفريقيا وتونس وتركيا والمملكة المتحدة وأوزبكستان واليمن وزامبيا (٣٩)؛

"٣" واختار مؤتمر الويبو بالإجماع الدولتين التاليتين بصفة عضو مؤقت في لجنة الويبو للتنسيق: إريتريا وأثيوبيا (٢)؛

"٤" وأحاط كل من مؤتمر الويبو وجمعيتي اتحادي باريس وبرن بأن سويسرا ستظل عضوا عاديا بحكم المركز في اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس وفي اللجنة التنفيذية لاتحاد برن.

١٤٥- ونتيجة لذلك، تتكون لجنة الويبو للتنسيق في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ من الدول التالية: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وبوروندي وكامبيرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وكرواتيا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودانمرك وجيبوتي والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وإريتريا (بصفة مؤقتة) وإستونيا وأثيوبيا (بصفة مؤقتة) وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغانا وغواتيمالا وهنغاريا وإيسلندا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن وكينيا ولكسمبرغ وماليزيا وموريشيوس والمكسيك والمغرب وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وعمان وباكستان وباراغواي والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا والسنغال وصربيا وبنغالور وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم المركز) والجمهورية العربية السورية وتايلاند وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وأوزبكستان وفيت نام واليمن وزامبيا (٨٣).

البند ٧ من جدول الأعمال الموحد:

تكوين لجنة البرنامج والميزانية

١٤٦- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٨ من جدول الأعمال الموحد:

إجراء اختيار مراجع الحسابات الخارجي

١٤٧- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة لليوبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٩ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير لجنة الويبو للتدقيق منذ سنة ٢٠٠٨

وتكوين لجنة الويبو للتدقيق

١٤٨- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة لليوبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحد:

قبول المراقبين

١٤٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/8 .

قبول المنظمات الحكومية الدولية

١٥٠- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات، كل في ما يعنيه، منح صفة المراقب للمنظمتين الحكوميتين الدوليتين التاليتين: معهد البراءات لبلدان الشمال (NPI) ومنظمة دول شرقي الكاريبي (OECS).

قبول المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة مراقب

١٥١- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات، كل في ما يعنيه، منح صفة المراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية الثلاث التالية: الاتحاد الدولي للتربية والتعليم (EI) والمعهد الملكي للشؤون الدولية (Chatham House) وشبكة أفريقيا الجنوبية والشرقية لحق المؤلف (SEACONNET).

قبول المنظمات الوطنية غير الحكومية بصفة مراقب

١٥٢- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات، كل في ما يعنيه، منح صفة المراقب للمنظمات الوطنية غير الحكومية الثلاث التالية: مؤسسة أمريكا اللاتينية لأبحاث الملكية الفكرية في سبيل التنمية (Corporación Innovarte) الجمعية الدولية للملكية الفكرية (IIPS) جمعية المكتبات الإيطالية (AIB).

البند ١١ من جدول الأعمال الموحد:

الموافقة على الاتفاقات

١٥٣- انظر التقرير الصادر عن دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/62/4).

الإدارة والمالية

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨

١٥٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/2 .

١٥٥- وقدمت الأمانة الوثيقة A/47/2 . وذكرت بأنها كانت قد طرحت تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨ على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة (من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) ضمن وثائق اللجنة باسم WO/PBC/14/3 . وقالت إن توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص تلك الوثيقة ترد في ملخص التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الرابعة عشرة (الوثيقة A/47/15) وتدعو جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، إلى الموافقة على تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨ الوارد في الوثيقة WO/PBC/14/3 المرفقة بالوثيقة A/47/2 . وأعربت الأمانة عن استعدادها للتقديم للوثيقة عند الضرورة، مذكّرة بأن الدول الأعضاء قد استعرضتها مرتين من ذي قبل.

١٥٦- ودعا الرئيس الوفود إلى النظر في فقرة القرار وهي الفقرة ٣ في الوثيقة A/47/15 .

١٥٧- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والهيئات الأخرى، كل في ما يعنيه، على تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨ الوارد في الوثيقة WO/PBC/14/3 .

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحد:

البيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٨

ووضع الاشتراكات المتأخرة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

١٥٨- استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/47/4 و A/47/5 .

١٥٩- وقدمت الأمانة الوثيقة A/47/4 "البيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٨ ووضع الاشتراكات المتأخرة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩". وقالت إنها كانت قد طرحت تلك الوثيقة على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة المنعقدة من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. واقترحت التقديم للوثيقة إن رأت الجمعيات ضرورة لذلك، مذكّرة بأن الدول الأعضاء قد استعرضتها من ذي قبل، وأن توصية اللجنة بخصوص تلك الوثيقة ترد في ملخص التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الرابعة عشرة في

الوثيقة A/47/15 وتنص على ما يلي: "أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والهيئات الأخرى، كل في ما يعنيه، بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/14/2".

١٦٠- ودعت الأمانة الجمعيات إلى الإحاطة علما بأن وضع الاشتراكات يغطي الفترة بعد يونيو/حزيران ٢٠٠٩ ويأخذ في الحسبان الاشتراكات التي تسلمتها حتى ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ وهذا ما هو مبين في الوثيقة A/47/5.

١٦١- وفي غياب أي تعليقات، أحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات، كل في ما يعنيه، علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/14/2.

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحد:

اقترح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

١٦٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/3.

١٦٣- ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

١٦٤- وذكرت الأمانة الوفود بأن العمل المتعلق باقتراح البرنامج والميزانية قد تمّ بالامتنال للآلية الجديدة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها. وقال إن الوثيقة A/47/3 كانت محل النظر في ١٢ اجتماعا تشاوريا وعشرة اجتماعات للمجموعات الإقليمية والدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في يولييه/تموز من السنة الجارية.

١٦٥- وذكرت الأمانة أيضا بأن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والوارد وصفه في الوثيقة A/47/3 قد سبق تقديمه أمام لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة (من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) في وثيقة اللجنة برقم WO/PBC/14/4.

١٦٦- وأضافت اللجنة قائلة إن التعديلات المدخلة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ يرد وصفها في الوثيقة A/47/3 Add.

١٦٧- وفتت الأمانة النظر إلى أن من المقترح ميزانية متوازنة بقيمة ٦١٨,٦ مليون فرنك سويسري أي أقل من ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ١,٦٪. وأعربت الأمانة عن استعجابها للدخول في مزيد من التفصيل حول الوثيقة الراهنة، عند الضرورة، ولكنها ذكرت بأن الوثيقة قد تعرضت لعدد من المراجعات على يد الدول الأعضاء.

١٦٨- وذكرت الأمانة بأن توصية اللجنة بخصوص هذه الوثيقة ترد في ملخص التوصيات الصادرة عنها في دورتها الرابعة عشرة (الوثيقة A/47/15).

١٦٩- وقالت الأمانة أيضا إن نص القرار المرتقب من الجمعيات وارد في الوثيقة A/47/3، الفقرة ٣، التي تدعو جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، إلى الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية بخصوص الوثيقة WO/PBC/14/4، كما ترد في الوثيقة A/47/15.

١٧٠- وأثار وفد إسبانيا النقطة التي طرحتها المجموعة بآء بخصوص الحاجة إلى تحسين مستوى الشفافية وحسن التدبير. وقال إنه يعترم دعم كل الجهود الصادرة عن المجموعة بآء ومبادرات المدير العام الرامية إلى إحراز تقدم في ذلك الصدد. وعلق الأهمية على تنفيذ التوصيات المعتمدة من جدول أعمال التنمية وشدّد على الحاجة إلى إتاحة الموارد الكافية للتدابير التي اتفقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار إلى الصفحة ١٧٢ من الوثيقة باللغة الإنكليزية قائلاً إن الاقتراح المتعلق بسياسة اللغات قد تحسّن بناء على طلب الدول الأعضاء واستدرك يقول إن الميزانية تكفل إتاحة وثائق اللجنة المعنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور بجميع اللغات مع نية اتباع ذلك في لجان أخرى ضمن ما يتوفر من موارد مالية وبشرية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في أن ترد تلك الأهداف العامة بعبارات صريحة وملموسة. وقال في هذا الصدد إنها لا تعبر في صياغتها الحالية عما أبدته دول الأعضاء من قلق. والتمس من الأمانة رفع تقرير مفصل عن الطريقة التي تعتمزم الويبو اعتمادها في تنفيذ تلك التحسينات دون زيادة الموارد المالية والبشرية. وأضاف يقول إنه لا يستطيع دعم اقتراح البرنامج والميزانية بخصوص البرنامج ٢٧ ولا يشاطر الرأي الضيق حول استعمال اللغات في الويبو ولا سيما اللغة الإسبانية. ورأى أن ذلك يخالف واقع استخدام تلك اللغة في العالم ومقاربة الأمم المتحدة في استعمال اللغة الإسبانية. واستطرد قائلاً إن استخدام لغة ينطق بها مئات الملايين من الناس في خمس قارات يكفل وسيلة لتمكين الملايين من النفاذ إلى المعلومات ومضى يقول إن من العجز التحدث عن مساعدة البلدان النامية دون تمكينها من النفاذ إلى المعلومات على قدم من المساواة. وأشار في ذلك الصدد إلى أن من غير الممكن التحدث عن أولوية تشييد قاعة مؤتمرات جديدة من دون أن تولى الأولوية أيضاً إلى الوسائل التي تمكن المجتمعين في المؤتمرات من التواصل بلغاتها. وأفاد بأن من الضروري ضمان تلك الأولوية اللغوية، وإلا فمن العجز إيلاء أولوية لتشيد قاعة مؤتمرات جديدة. وشدّد الوفد على أهمية العزوف عن اعتماد معاملة الأدنى للغة الإسبانية في الويبو من حيث حضورها وترجمتها التحريرية والفورية. وأكد أن الإسبانية هي اللغة الرسمية في ٢٧ دولة وإقليم يضم ما يربو على ٤٠٠ مليون نسمة بالإضافة إلى ١٠٠ مليون شخص يستعملونها كلغة عمل. وشدّد الوفد بالتالي على ضرورة تسلم جميع الوثائق باللغة الإسبانية في وقت مبكر بما فيه الكفاية لضمان الوصول إلى مواقف وطنية ولا سيما حول قضايا مهمة من قبيل ميزانية المنظمة.

١٧١- وأبدى وفد باكستان قلقه من أن أي فرصة لم تكن سانحة لتناقش الدول الأعضاء توصيات لجنة التدقيق، مثل الاقتراحات المتعلقة بما تمّ التبليغ عنه من عدم امتثال المنظمات في بعض أعمالها والاقتراحات الرامية إلى تحسين الرقابة الإدارية في المنظمة. والتمس مطالبة رئيس لجنة البرنامج والميزانية بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء يمكن خلالها مناقشة توصيات لجنة التدقيق بالتفصيل. واتفقت إلى البرنامج ١٧ مذكراً بأنه قد سلط الضوء على عدد من المسائل في الاجتماعات غير الرسمية وأثناء الدورة الرسمية للجنة. وأعرب عن ترحيبه بالأخذ بالعديد من تلك النقاط واستدرك معرباً عن ما سبق أن أبداه من قلق بشأن ضرورة أن تناقش اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في دورتها المقبلة المقومات التي تمكن من الإسهام في إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وذكر بأنه قد التمس بيان ذلك في النص المعدل للميزانية على أن ذلك لم يتم. واستخلص قائلاً إن من الصعب القبول بالصياغة الراهنة وطرح من جديد طلبه لإجراء ذلك التعديل.

١٧٢- ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح البرنامج والميزانية وأعرب عن تقديره للمجهود المبذول في إعداد الاقتراح. ورأى أن الأرقام المتصورة في الإيرادات تتحلّى بالحذر وتكفل تقديرات معقولة للإيرادات التي من المحتمل أن تحققها المنظمة في فترة السنتين المقبلة. وعلق أهمية خاصة على ذلك الموضوع وقال إنه يقدر أشد التقدير التزام الأمانة بالميزانية المقترحة، بما فيها التخفيض المقترح في الوظائف. ورأى أن التخفيض المقترح في الوظائف خطوة أولى معقولة نحو

الاستجابة لتوصية التقييم الشامل الذي أجرته شركة برايز- ووترهاوس- كوبرز. ورحب أيضا بالسعي نحو إقامة ثقافة مبنية على خدمة الزبون التي اعتبرها تطورا إيجابيا في الوبو. وأيد إنشاء مراكز لخدمة الزبون في كل مجالات عمل الوبو كما أيد الزيادة في مستوى الموارد المخصصة للتواصل والدراسات الاقتصادية والتحديات العالمية.

١٧٣- وذكر وفد إكوادور بالبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية في الدورة الرابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن المجموعة تؤيد بيان وفد إسبانيا بخصوص استعمال اللغة الإسبانية في اجتماعات الوبو.

١٧٤- وأعرب وفد مصر عن تقديره للوثائق المعدة لأغراض البند الراهن من جدول الأعمال وأثنى على الأمانة جهودها في التشاور على وثيقة البرنامج والميزانية وعلق على المسألة قائلا إن المشاورات المستفيضة خطوة في الاتجاه السليم. وعقد الأمل على أن يتاح في المستقبل مزيد من الوقت لتسهيل النقاش حول الوثائق واعتمادها. وتعليقا على الوثيقة المضافة إلى وثيقة الميزانية (A/47/3/Add)، التمس الوفد نقل النص المعدل في الصفحة ٦ بشأن وصف الهدف الاستراتيجي ٣: "وكذلك، ينبغي إدماج الانشغالات والأولويات الإنمائية ضمن السياسة العامة بشأن الملكية الفكرية على المستوى الوطني والدولي". إلى الجملة التي تسبقها بحيث تكون مشمولة ضمن الالتزامات في ظل الهدف الاستراتيجي الثالث. وأشار الوفد إلى بيان وفد إسبانيا بشأن استعمال اللغات ورأى أن البرنامج ٢٧ يتضمن قرارا بإجراء دراسة حول إمكانية إتاحة جميع الوثائق والدراسات بكل لغات الوبو الرسمية. و التمس من المستشار القانوني توضيح ما المقصود بلغات الوبو الرسمية مقارنة بلغات الأمم المتحدة الرسمية، إذ إنه يفترض أن لغات الأمم المتحدة الرسمية هي ذاتها في الوبو. والتفت إلى تقرير لجنة التدقيق مذكرا بأن ذلك البند قد نوقش في الدورة الرابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية وأضاف أن من المناسب إجراء مناقشات حول توصيات لجنة التدقيق نظرا إلى أن عددا من التوصيات قد أثارت اهتمام الدول الأعضاء. وأيد الوفد اقتراح وفد باكستان بأن يتولى رئيس اللجنة إجراء مشاورات حول السبل للنظر في تلك التوصيات وربما اقتراح أسلوب لتنفيذها في الدورة المقبلة للجنة.

١٧٥- وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده للأمانة في مهامها الأساسية المبنية في مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقال إن الوثيقة تحتوي على أمور مهمة تسمح بتحسين نظام الإدارة. ولاحظ أن في الوثيقة جودة جديدة من حيث المؤشرات والتوجه العام. وأيد أيضا الاقتراح الرامي إلى إرساء البرنامج والميزانية على نتائج محددة ولا سيما في ضوء النفقات المرتقبة للفترة المعنية والحاجة إلى ربط النفقات بالنتائج. وأيد الوفد أيضا وفي المبدأ البرنامج الجديد المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة ورأى أن من الضروري أن يكون على تواصل مع برامج أخرى. وتطرق إلى البرنامج ١٠ مشيرا إلى انعدام الصلة بالبرنامج ٥ كما كان قد طلب. وأبدى الوفد استعدادة للموافقة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية بخصوص اقتراح البرنامج والميزانية على أنه علق على النص الروسي للوثيقة A/47/3 قائلا إنه لا يحتوي على نص التوصيات التي أشارت إليها الأمانة وطالب بإضافة تلك التوصيات إلى النص الروسي.

١٧٦- وأعرب وفد بنما عن تأييده لموقف وفد إسبانيا بخصوص استعمال اللغة الإسبانية.

١٧٧- وعبر وفد البرازيل عن تقديره لعمل الأمانة. وأشار إلى خطأ مطبعي في الوثيقة Add. A/47/3، جدول المرفق الأول حيث تشير الحاشية (٦) إلى مبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري لتنفيذ جدول أعمال التنمية وقال إن الجملة ليست مكتملة.

١٧٨- وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) اقتراح وفدي باكستان ومصر بخصوص إتاحة الفرصة لتناقش الدول الأعضاء التوصيات الصادرة عن لجان أخرى والتمس توضيحا بخصوص البند ٩ من جدول الأعمال واستفسر عن الطريقة التي تعتمزم الجمعية العامة اتباعها في ترجمة توصيات لجنة التدقيق إلى واقع عملي.

١٧٩- وردا على دعوة من الرئيس، أجاب المستشار القانوني عن سؤال وفد مصر بشأن اللغات الرسمية. وقال إن الدول الأعضاء في الويبو بعددها ١٨٤ قد حددت اللغات الرسمية للويبو وليست الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن الويبو وكالة متخصصة في حد ذاتها وإن الهيئة الرئاسية للويبو هي التي تضع سياساتها. وأعلن أن للويبو ست لغات عمل ولغتين رسميتين. وأشار إلى أن اللغتين الرسميتين هما الإنكليزية والفرنسية مع إضافة الإسبانية في أحيان كثيرة. وقال إن اللغات الرسمية ولغات العمل هي لغات عمل الأمم المتحدة الست ولذلك توفر الترجمة الفورية من لغات الأمم المتحدة الست وإليها.

١٨٠- وردا على توضيح المستشار القانوني، طلب وفد مصر أن يرد في الدراسة المشار إليها في البرنامج ٢٧ ذكر اللغات الست (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية).

١٨١- وأعرب وفد الهند عن تقديره لما أبدته الأمانة من حسّ واستجابة إذ أدرجت في الوثيقة التعديلات والتحسينات التي اقترحتها الدول الأعضاء. ورحب بتوصيات لجنة التدقيق التي اعتبرها جوهرية. ورأى أن تنظر الأمانة في تلك التوصيات على أن تأخذ في حسابها أيضا آراء الدول الأعضاء عند تحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل.

١٨٢- وتحدث وفد تونس باسم البلدان العربية ورحب باقتراح البرنامج والميزانية ورأى أنه متوازن ويخدم مصالح المنظمة والدول الأعضاء. وشدد على الحاجة إلى توفير جميع الوثائق الرسمية باللغة العربية التي هي لغة رسمية في الأمم المتحدة. وأيد لذلك الغرض القرار بإجراء دراسة في هذا الموضوع. كما أيد اقتراح وفد مصر بأن تغطي الدراسة اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة، بما فيها اللغة العربية.

١٨٣- وساند وفد جنوب أفريقيا اقتراح البرنامج والميزانية وأثار مع ذلك نقطة بشأن تخصيص مبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري لجدول أعمال التنمية. واعتبر ذلك تدبيراً مؤقتاً وشدد على أن من الضروري تحسين إدماج عمل جدول أعمال التنمية في البرنامج والميزانية. ورحب بتضمين الوثيقة برنامجاً للشركات الصغيرة والمتوسطة واسترجاع برنامج تدريب الإدارة التنفيذية في أكاديمية الويبو. وعقد الأمل أن يركز ذلك على القطاع الخاص في البلدان النامية. وشدد الوفد على ضرورة أخذ توصيات لجنة التدقيق على محمل الجد وتنفيذها. والتفت أيضا إلى موضوع تكوين لجنة التدقيق التي علق عليها الأهمية ذاتها ودعا إلى إتاحة الوقت الكافي والنقاش المناسب لذلك الموضوع.

١٨٤- وأعرب وفد السنغال عن تقديره للمشاورات التي جرت حول وثيقة البرنامج والميزانية ورحب بتضمينها اقتراحات الدول الأعضاء، بما فيها اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن الوثيقة أصبحت الآن متوازنة. وأشار مع ذلك إلى أن طلبا واحدا لم يحظَ باستجابة وهو الفصل بين برنامج أفريقيا وبرنامج البلدان الأقل نمواً. وشرح رأيه قائلاً إن من الضروري تناول ما يشغل المجموعة بالتحديد بطرق محددة وإن ذلك هو ما دفع المجموعة إلى المطالبة بالفصل بين البرنامجين. وعقد الأمل على أن يؤخذ بذلك في المستقبل. وأشار أيضا إلى إنشاء برنامج فرعي للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية. ثم التفت إلى توصيات لجنة التدقيق، ودعا إلى توخي مزيد من الحذر معتبرا أن عددا

من التوصيات يسلك الاتجاه السليم ويتطلب مراعاة واجبة لما يضيفه من قيمة على الشفافية وحسن التدبير في المنظمة.

١٨٥- وشكر وفد أنغولا الأمانة على مراعاة طلبات مجموعة البلدان الأفريقية. ثم تطرق إلى موضوع البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية والبرنامج ٢٧ وأكد من جديد رغبته في أن تنشر الوثائق باللغة البرتغالية فضلا عن اللغات الرسمية للدول الأعضاء في جمعيات الويبو.

١٨٦- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية وأشار إلى التقييدات المالية مُقرّاً بأن المنظمة مضطرة إلى الاستجابة إلى عدد لا حصر له من طلبات المساعدة بموارد مالية محدودة. ورأى أن اقتراح الأمانة باستخدام الأموال المتاحة من شأنه أن يستجيب لقلق البعض لا الجميع. وعليه، أعرب الوفد عن قلق المجموعة من طريقة تخصيص الموارد المالية ورغبة منه بالتخلي بروح التسوية، أعرب عن الرغبة في الإثراء على جهود الأمانة لإعداد ميزانية متوازنة بموارد كافية للوفاء باحتياجات الدول الأعضاء من جهة واحترام الالتزامات النظامية للمنظمة من جهة أخرى. وعلق الأهمية على البرنامج الذي يندرج ضمن جدول أعمال التنمية وضمان التمويل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين في حدود الميزانية العادية للويبو. وأقر بالجهود الرامية إلى الاستحصال على الموارد المالية الضرورية لتنفيذ جدول أعمال التنمية برمته. وتحدث في هذا الصدد عن الالتزامات المالية مقرا بأهمية الاحتفاظ بالأموال الاحتياطية ضمن التخطيط المالي الضروري لكي يتيسر للأمانة الرد على أي أحداث طارئة في أعمال المنظمة. وأعرب عن قلقه في هذا الوقت من اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تحدّ من الموارد الضرورية المتاحة لمواجهة أي أحداث طارئة وقال إن استخدام الاحتياطيات لبرامج محددة هو إجراء استثنائي ولا ينبغي أن يقيم سابقة في المنظمة. وأقرّ الوفد بجهود الأمانة الرامية إلى توفير معلومات إضافية وتعزيز الشفافية بشأن وضع الويبو المالي ولا سيما أثناء المشاورات غير الرسمية قبل الدورة السابقة للجنة. وأشار مع ذلك إلى الحاجة إلى توضيح آلية المتابعة ونطاق الاجتماعات. وأقرّ أيضا بجهود رئيس اللجنة وما أعرب عنه بعض الأعضاء من قلق إزاء ضيق الوقت المتاح أمام الأمانة لعقد اجتماعات اللجنة وقصر الوقت ما بين الاجتماعات. ودعا الأمانة إلى تخصيص الوقت لمناقشة القضايا قيد الاهتمام بهدف معالجة الاختلافات في الرأي كما دعا إلى بذل كل الجهود لتعزيز قنوات التواصل بين الأمانة والدول الأعضاء. وعلق الأهمية على تخصيص برنامج للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعدّ عاملا اقتصاديا مهما في التنمية. ثم انتقل إلى موضوع لجنة التدقيق مرتثيا أن من الضروري إقامة حوار حول بنيتها وعملها. وأقرّ بفائدة تلك الهيئة في متابعة عمل المنظمة بالنيابة عن الدول الأعضاء، علما بأن اللجنة قد أنشئت من أجل الاضطلاع بدور محدد في فترة انتقالية للمنظمة. ولذلك، قال الوفد إنه يرى أن من الضروري إعادة النظر في بنية اللجنة وعملها بطريقة محايدة ومسؤولة للبت في مستقبلها. وبناء على ذلك، أيد إنشاء فريق عامل لذلك الغرض. وعبر عن تفهمه للحاجة إلى قاعة مؤتمرات جديدة وأيد العمل الذي أنجزته الأمانة تحقيقا لذلك الهدف. وعلق الأهمية من جديد على اهتمام الإقليم الذي يمثلته بتنظيم عقود الموظفين المؤقتين مع مراعاة سنوات الخدمة وأصولهم الجغرافية ودعا إلى التزام التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي إلى جانب المهارات المهنية أثناء التعيين في الوظائف الجديدة.

١٨٧- وأيد وفد الجزائر تعليقات السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية كما أيد البيان الذي أدلت به مصر. وعلق الأهمية على إتاحة وثائق الويبو مطبوعة وموزعة بكل لغات المنظمة، أي كل لغات الأمم المتحدة الرسمية وليس بمجرد لغات الويبو الرسمية. وطالب باستعمال كل لغات الأمم المتحدة الرسمية في الويبو.

١٨٨- وقال وفد سويسرا إن اقتراح البرنامج والميزانية قد جاء بعد مسار طويل وشاق من المشاورات التي شاركت فيها كل الوفود. ورأى أن ذلك المسار لم يكن معتادا في السنوات الماضية ولكنه ينم عن استعداد الإدارة الجديدة لضمان مزيد من الشفافية في الويبو. ورأى أن ذلك العمل لا بد أن يجمع الدول الأعضاء على موقف يمكن من اعتماد النتائج التي وصلت إليها وضمنت مراعاة المصالح المتفاوتة. وقال إن ذلك هو ما أقرت به لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن دعمه لاقتراح البرنامج والميزانية إذ يضمن التوازن ويحافظ على نفقات في حدود معقولة. وأشار إلى الأزمة الاقتصادية قائلًا إن ذلك هو أقل ما يمكن اتخاذه من تدابير. وأعرب عن اقتناعه بأن اقتراح البرنامج والميزانية من شأنه أن يدعم مسار التغيير الاستراتيجي الذي بادر إليه المدير العام منذ أن أخذ منصبه. وأعرب عن إيمانه أيضا بأن اقتراح البرنامج والميزانية يسمح للويبو باستعادة دورها الرائد في مجال الملكية الفكرية بين المنظمات الحكومية الدولية ويمكنها من إصدار التوصيات والإسهام بوثائق من المستوى الرفيع. وعلق الوفد أهمية خاصة على الأهداف الاستراتيجية التسعة التي أقرت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ وما يرتبط بها من برامج قائلًا إن ذلك من شأنه أن يسمح بتحقيق مكاسب للفعالية بفضل تركيز الأنشطة في مراكز الامتياز ولا سيما حول الموضوعات الجوهرية. ورأى أيضا أن من شأن ذلك أن يضع حدا للازدواجية التي سادت أنشطة الأمانة في الماضي. وحث على الاستمرار في ذلك النوع من المسارات في سياق إعادة الهيكلة والإصلاح الجاري داخل الأمانة معتبرا إياه ضروريا لا غنى عنه. وأعرب الوفد عن ارتياحه إذ لاحظ أن البرامج المقترحة في وثيقة البرنامج والميزانية لم تتل بأي شكل كان من ذلك المبدأ وأكد إيمانه العميق بأن الدول الأعضاء عليها أن تستمر خلال السنوات المقبلة في ضمان حسن سير الأعمال في اتحادات التسجيل. واعتبر أن من الأساسي أن تكون إدارة الأموال بين أيد مؤهلة وأن يكون الدعم الإداري سليما وتوظيف الأموال في التكنولوجيا المناسبة. ورأى أن في ذلك ما يضمن نجاح المنظمة واستمرارها في تحسين صورتها والاضطلاع بالعديد من المهام الأخرى ولا سيما في مجال التنمية. وشدد الوفد على الترابط المباشر بين هذين العاملين. ودعا الدول الأعضاء إلى الانتباه إلى أن الاتحادات، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات، إنما تقع في صميم أنشطة الويبو، وينبغي لها أن تقر بأهمية نظام البراءات الدولي والحاجة الماسة إلى تعزيز معاهدة التعاون بشأن البراءات وإصلاحها لتظل في صدارة الأنشطة الدولية المنجزة في هذا المجال. وقال إن ذلك يقره الجميع وإن من الضروري أن تضمن وثيقة البرنامج والميزانية التمويل اللازم لتحقيق ذلك. والتفت الوفد إلى توصيات لجنة التدقيق وقال إن من المهم للدول الأعضاء أن تحسّن تنظيم وقتها في المستقبل لتتمكن من مناقشة تلك التوصيات بمزيد من التفصيل مقارنة بالاجتماع الماضي للجنة البرنامج والميزانية الذي لم يكن لديه الوقت الكافي لمناقشتها.

١٨٩- وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأكد الأهمية التي تعلقها البرازيل على الحاجة إلى الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية وضرورة ألا يُذكر تخصيص تلك الموارد في حاشية لا أكثر من وثيقة البرنامج والميزانية تحت بند الموارد البشرية غير المخصصة.

١٩٠- وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وساند أشد المساندة تلك التعليقات كما أيد تعليقات تونس التي تحدثت باسم البلدان العربية. وصرح الوفد قائلًا إن اللغة العربية تكتسي أهمية كبرى في نظر كل البلدان في المنطقة العربية ولا سيما في اللجان التقنية. وأشار إلى أن متخذي القرارات في منطقتهم لا يستطيعون اتخاذ القرارات إذا لم يكونوا على دراية بما يُقال. وشدد على ضرورة اتخاذ القرارات بإدراك كامل بتلك الحقائق ورأى أن متخذي القرارات سيجدون من الصعوبة بمكان تتبع بعض قضايا الساعة إذا صدرت الوثائق باللغة الإنكليزية أو الفرنسية فقط. ووافق الوفد على اقتراح البرنامج والميزانية وشكر الأمانة جهودها أثناء دورة لجنة البرنامج

والميزانية قائلًا إنها سمحت بإنتاج ذلك الاقتراح. وتوجّه بعبارات الشكر إلى الوفود الأخرى التي بذلت جهودًا لإحراز التقدم في قضايا التنمية. وصرّح قائلًا إنه يود أن تنتهج الأمانة في تنفيذ الميزانية المقاربة التي طرحها المدير العام وشدّد على أن جدول أعمال التنمية يقع في صميم كل أنشطة الويبو وأثنى على الأمانة جهودها من أجل تحسين إدارة الموظفين داخل المنظمة ودعا إلى احترام صارم للتوازن الإقليمي.

١٩١- وردت الأمانة على الأسئلة المتعلقة بنص الحاشية وأكدت للوفود أنها ستستكمل نص الحاشية. وبخصوص البرنامج ١٧ وطلبات التعديل فيه، قالت إنها ستأخذها في التقرير وفي النص المخصص لذلك البرنامج. ولفتت الأمانة النظر إلى أن الحاشية التي تشير إلى أنشطة لجنة التنمية والملكية الفكرية لم يكن يُقصد منها التخفيف من أهمية أنشطة اللجنة بل كان الغرض بيان المبلغ (نحو ٤,٥ مليون فرنك سويسري) المخصص لتلك الأنشطة خلال فترة السنتين. وتبيدًا لأي سوء فهم محتمل، قرأت الأمانة الجزء المعني من توصية لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة: "والتمست لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة مراجعة الإجراء المتعلق بميزانية المشروعات التي تقترحها لجنة التنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، بهدف رفع التوصيات الناجمة عن تلك المراجعة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها العادية المقبلة." وبالإشارة إلى القلق الذي أبدته بعض الدول الأعضاء بشأن سياسة اللغة، أكدت الأمانة أن الدراسة المعتمَر إجراؤها ستتركز على لغات عمل الويبو (اللغات الرسمية للأمم المتحدة) ثم التفتت إلى طلب وفد مصر بنقل جملة في وصف الهدف الاستراتيجي الثالث وأكدت أنها ستستجيب لذلك الطلب. ثم انتقلت إلى توصيات لجنة التدقيق قائلة إن بعضًا منها لم تنطبق له الأمانة وإنها لن تتناول هذا الموضوع بالتفصيل. وأضافت قائلة إن التوصيات التي قد توجهها لجنة التدقيق للأمانة ستؤخذ في الحسبان وتتابع كل ما أمكن ذلك. وأضافت الأمانة قائلة إنها ستبذل قصارى جهدها للأخذ بالتوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة ومراجع الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي.

١٩٢- ودعا رئيس ممثل لجنة التدقيق إلى أخذ الكلمة.

١٩٣- وصرحت لجنة التدقيق قائلة إن ولايتها تقضي بأن ترفع تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية وإنها قد عمدت في السنوات الثلاث الأخيرة إلى رفع تقاريرها إلى الجمعية العامة أيضًا. وذكرت لجنة التدقيق بأنها هيئة استشارية خارجية مستقلة للتدقيق والرقابة وهي تسدي مشورتها للدول الأعضاء التي بإمكانها أن توافق على توصياتها أو لا توافق. والتمست اللجنة توضيحًا من المستشار القانوني لكيفية التوفيق بين عبارة "الإحاطة علما" الواردة في فقرة القرار وولاية اللجنة التي تقضي بأن توضع توصياتها موضع التنفيذ. وأضافت لجنة التدقيق قائلة إنها لا تتوقع أن توافق الدول الأعضاء على كل توصياتها على أنها تود لو بنت الدول الأعضاء في هذه المسألة. واتفقت لجنة التدقيق مع بيان الأمانة وأضافت قائلة إن الأمانة قد أخذت على عاتقها في العديد من الأحيان تنفيذ بعض التوصيات الموجهة إليها. ومضت تقول إن إجابة المستشار القانوني من الأهمية بمكان ومن شأنها أن تسهّل عمل اللجنة في مواكبة المناقشات التي جرت في الصباح وبعد الظهر. وأضافت قائلة إنها تعترّم الرجوع بتقرير إلى الدول الأعضاء والأمانة بعد دورتها المعتمَر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني.

١٩٤- ورحب وفد إسبانيا بعزم الأمانة على إعداد دراسة بشأن استخدام اللغات مع تغطية للغات الرسمية الست للأمم المتحدة كما طلبت وفود الجزائر وتونس وبنما والمغرب ومصر. واستدرك معبرًا عن رضاه غير المكتمل بالإجابة التي تلقاها بخصوص ما أبداه من قلق إزاء الحاجة إلى سياسة معززة الفعالية وموسعة النطاق بشأن اللغات.

١٩٥- وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه ينتظر إجابة عن أسئلته بشأن البند ٩. وذكر بأن لجنة البرنامج والميزانية كانت قد أوصت الجمعية العامة بالنظر في توصيات لجنة التدقيق من أجل تنفيذها. وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة قد نظرت في المسألة ولكنها لم تتخذ قراراً بشأن التنفيذ. وشرح رأي وفده قائلاً إن الاكتفاء بالإحاطة علماً بالتوصيات لا يتماشى وقرار لجنة البرنامج والميزانية واستطرد يقول بضرورة تنفيذ توصيات لجنة التدقيق لما تحمله من تعزيز لفعالية المنظمة. واقترح الوفد إنشاء فريق عامل أو لجنة لاستعراض التوصيات ورفع تقرير بجدوى تنفيذها إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن توصيات لجنة التدقيق ستبقى حبراً على ورق إذا لم تحظ بمتابعة.

١٩٦- وأعرب وفد باكستان عن تقديره لجهود الأمانة الرامية إلى تنفيذ بعض توصيات لجنة التدقيق. وقال إنه يفهم من شرح الأمانة أن بعض التوصيات قد أخذت في الحسبان أو تم تنفيذها بينما لم تحظ توصيات أخرى بالمعاملة نفسها واستفسر عن الجهة التي اتخذت ذلك القرار. وذكر بأن توصية لجنة البرنامج والميزانية تقضي برفع تقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه (الإحاطة علماً به). وطرح الوفد اقتراحه من جديد بإجراء مشاورات برعاية رئيس لجنة البرنامج والميزانية لتمكين الدول الأعضاء من مناقشة توصيات لجنة التدقيق، ثم التمس مرة أخرى توضيحاً بشأن البرنامج ١٧.

١٩٧- وشكر وفد الصين الأمانة على ما قدمته من شرح حول وثيقة الميزانية وأيدت تعزيز الموارد الداعمة للأنشطة الإنمائية. وأيدت موافقة الجمعيات على اقتراح الميزانية وعلقت أهمية كبيرة على سياسة اللغات التي طالما أبدت قلقها بشأنها. وناشدت الأمانة بشدة إلى إيلاء عناية أكبر لتلك المسألة واقتراح حل سليم.

١٩٨- وأبدت الأمانة رغبتها في توضيح مسألة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق وقرأت فقرة القرار في ملخص توصيات لجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة A/47/15) التي جاء فيها أن لجنة البرنامج والميزانية شكرت رئيس لجنة التدقيق على عرضه وأوصت الجمعية العامة بأن تمعن النظر في توصيات لجنة التدقيق لتنفيذها. وأكدت الأمانة للجمعيات إنها تعترم أن تأخذ أي توصية صادرة عن لجنة التدقيق في حسابها وتعالجها بالطرق التي تعالج بها توصيات مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفيتش المشتركة.

١٩٩- واستوضح وفد باكستان إمكانية اعتماد كل توصيات لجنة التدقيق في الجمعية الراهنة كما استوضح ما تمّ اعتماده من توصيات لجنة التدقيق في تقاريرها السابقة والمقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية في اجتماعاتها الماضية لتنفذه الوبو.

٢٠٠- وردا على الأسئلة المطروحة، قالت الأمانة إن من الصعب جداً عليها أن تبتّ في آية للنظر في توصيات لجنة التدقيق، وإن من الممكن أن تطلب الجمعية العامة من لجنة البرنامج والميزانية أن تتنظر في تلك التوصيات وترفع توصية إلى الجمعية العامة المقبلة، علماً بأن من الصعب عليها أن تقم نفسها بين الهيئتين.

٢٠١- وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه يفهم أن البند ٩ لا يزال مفتوحاً وإن الجمعية ملزمة بالبت في طريقة تنفيذ التوصيات.

٢٠٢- واعتبر الرئيس البند ٩ مقفلاً كما تقرر ذلك الصباح.

٢٠٣- والتمس وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) توضيحاً من الأمانة لكيفية تأكيد أن التوصيات ستنفذ نظراً إلى أهميتها.

٢٠٤- وعبر وفد باكستان عن رغبته في معرفة إن كانت جميع التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق قد حظيت بالموافقة أو لم تحظ بها.

٢٠٥- واقترح وفد مصر حلا لذلك الموضوع قبل أن يصبح سبيله مسودا وهو الأخذ بتوصية وفد باكستان بأن تتسلم لجنة البرنامج والميزانية، بوصفها الهيئة الوسط بين لجنة التدقيق والجمعية العامة، التقارير والتوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق. وذكر الوفد بأن لجنة البرنامج والميزانية كانت قد أوصت في اجتماعها الأخير بأن تنظر الجمعية العامة في توصيات لجنة التدقيق. كما ذكر باقتراح وفد باكستان بإجراء مشاورات حول تلك التوصيات، ورأى أن بإمكان الجمعية العامة أن توجه تعليمات إلى لجنة البرنامج والميزانية بإجراء مشاورات لمدة من الزمن وربما رفع تقرير بها إلى اللجنة في دورتها اللاحقة. وأضاف قائلاً إن المناقشات إذ تخص لجنة البرنامج والميزانية وإن لجنة التدقيق إذ تتقدم بتلك التوصيات، إنما من المشروع اتخاذ قرارات فيها.

٢٠٦- وأعرب وفد ألمانيا دعمه لقرار الرئيس بإقفال البند ٩ من جدول الأعمال. ووافق على النقطة الأولى التي وردت في بيان وفد مصر، أي أن لجنة التدقيق ترفع تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن بإمكان الجمعية العامة، بل ينبغي لها، أن تمنع النظر في التوصيات التي طرحتها لجنة التدقيق. وأضاف أن من السابق لأوانه أن تتخذ الجمعية العامة أي إجراء أو تعتمد التوصيات كما اقترح عدد من الوفود. وقال الوفد إنه يجبّ مناقشة ذلك الموضوع بحذافيره داخل الهيئة المناسبة وهي لجنة البرنامج والميزانية. ودعا إلى أن يتم ذلك في دورة اللجنة المعتمزم عقدها في السنة اللاحقة. واقترح الوفد أن تخصص الأمانة ما يكفي من الوقت لمناقشة ذلك العدد الكبير من الاقتراحات والتوصيات المفصلة جدا والمهمة الصادرة عن لجنة التدقيق. واقترح أيضا إمكانية النظر في بعض توصيات لجنة التدقيق عندما يعمد الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشأته لجنة البرنامج والميزانية إلى بحث بعض المسائل المتعلقة بتكوين لجنة التدقيق ومهامها.

٢٠٧- ولاحظ وفد باكستان أن اقتراح وفد ألمانيا فيه حل على ما يبدو. واقترح أيضا إجراء مداولات مستفيضة حول كل توصيات لجنة التدقيق منذ إنشائها، نظرا إلى أن العديد منها كان موضع مداولات ولكن بعضها فقط قد وُضع موضع التنفيذ. والتمس أن تناقش لجنة البرنامج والميزانية كل توصيات لجنة التدقيق ابتداء من الجمعيات الحالية وحتى دورة اللجنة المقبلة بشكل رسمي أو غير رسمي. ودعا الوفد إلى إيجاد الفرصة السانحة لتناقش الدول الأعضاء كل القضايا وتجري مداولات وحوار بشأنها فلا يُهدر وقت اللجنة.

٢٠٨- وأيد وفد الفلبين التعليقات التي أدلى بها وفدا باكستان ومصر في ذلك الشأن.

٢٠٩- وأخذ وفد باكستان الكلمة والتمس إجابة عن سؤاله الثاني بخصوص البرنامج ١٧.

٢١٠- وأعرب وفد مصر عن دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد ألمانيا بتضمين قضايا النقاش في الفريق العامل للجنة التدقيق مسألة تكوين تلك اللجنة والتوصيات الصادرة عنها.

٢١١- وقال وفد جنوب أفريقيا إن العادة قد درجت في الممارسات المؤسسية أن تتخذ التدابير لتنفيذ أي توصيات تصدر عن لجنة متفرعة عن لجنة البرنامج والميزانية.

٢١٢- وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لاقتراح وفد باكستان.

٢١٣- وشدد وفد فرنسا على الحاجة إلى التزام مقاربة عملية للمضي قدما وأيد اقتراح وفد ألمانيا باسم المجموعة بآء وبيآنها وآعتبره حلا عمليا جدا.

٢١٤- وصرح وفد ألمانيا قائلآ من جديد إنه لا يستطيع أن يوافق على وثيقة البرنامج والميزانية بالنظر إلى البرنامج ٢٧ وآستخدام اللغات الوارد وصفه فيه، وآستدرك معبرا عن انفتاحه لإيجاد حل من خلال المناقشات مع الآمانة.

٢١٥- ورآى وفد الهند أن اقتراح البرنامج والميزانية يحظى بدعم واسع وآضآف قائلآ إن توافقا عمليا جدا يظهر إلى حيز الوجود بشأن لجنة التدقيق من خلال تعليقات وفدي ألمانيا وباكستان ورآى أيضا أن من الممكن العمل على ذلك الآساس.

٢١٦- وآبدى وفد باكستان آستعداده للمضي قدما ولكنه شكك في أن توافق كل الوفود على اقتراح ألمانيا وبالنظر أيضا إلى البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا.

٢١٧- وآيد وفد اليمن الاقتراح الذي تقدم به وفد باكستان ورآى أن من الآهمية بمكان آتآاذ التدابير المناسبة بخصوص التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق.

٢١٨- وساند وفد البرازيل اقتراحات وفود ألمانيا وباكستان ومصر وآعتبرها حلا وسطآ.

٢١٩- وآستفسر الرئيس إن كانت الدول الأعضاء موافقة على اقتراح ألمانيا بعد تعديله باقتراح باكستان. وآعتمد ذلك الاقتراح.

٢٢٠- وبعد أن تأكد الرئيس من وفد إسبانيا من آرائه، صرح قائلآ إن من غير الممكن في هذه المرحلة الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية نظرا إلى اعتراضات وفد إسبانيا على نقاط محددة في الميزانية وإن البند ١٤ من جدول الأعمال يظل إذن مفتوحآ.

٢٢١- وصرح وفد باكستان قائلآ إنه أجرى مناقشات مع الآمانة التي آستجابت لما آبداه من قلق إزاء البرنامج ١٧ بخصوص إذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

٢٢٢- وتحدث وفد تونس باسم البلدان العربية وذكر بأنه كان قد اقترح تقديم كل الوثائق باللغة العربية ما دامت تلك اللغة من لغات الأمم المتحدة الرسمية. ورحب الوفد بقبول لجنة البرنامج والميزانية لاقتراح المكتب الدولي بإجراء دراسة حول سياسة اللغات. وذكر بأن لغات الأمم المتحدة الست تتساوى في الآهمية ولا ينبغي أن تغلب لغة على أخرى. وآعرب لذلك السبب عن رغبة مجموعة البلدان العربية بالآتشديد من جديد على ضرورة أن تكون اللغة العربية إحدى لغات عمل الويبو وآعامل على قدم من المساواة مع اللغتين الأخرين، أي الإنكليزية والفرنسية. وقال إن المجموعة تدعو المكتب الدولي إلى تفادي إيلاء أهمية لأي لغة تفوق الآهمية التي توليها لأي من سائر اللغات.

٢٢٣- وآيد وفد اليمن البيان الذي أدلى به وفد تونس باسم مجموعة البلدان العربية وذكر بأن جميع لغات الأمم المتحدة وآعامل على قدم من المساواة. ورآى أن الوضع القانوني يقضي بوجود لغتي عمل وآستخدام أربع لغات إضافية. ولفت النظر إلى أن الويبو تحظى بلغتين رسميتين فقط وأنه يعتقد أن من الضروري أن وآعامل سائر اللغات على قدم من المساواة.

٢٢٤- وآستفسر وفد السنغال عن البنود التي ستعالج في الجلسة المسائية.

٢٢٥- وردّ الرئيس معددا البنود ١٤ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ إن أمكن.

٢٢٦- وأيدّ وفد شيلي بيان إسبانيا بخصوص ذلك البند من جدول الأعمال وبيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي ملتصقا اعتبار الإسبانية لغة عمل في المنظمة وتوزيع الوثائق على الأعضاء باللغة الإسبانية فضلا عن إتاحة الترجمة الفورية لجميع المندوبين الناطقين بالإسبانية.

٢٢٧- وأكد وفد أنغولا ما طلبه وفد السنغال بشأن البنود المعترزم تناولها ومواعيد تناولها. وبخصوص البند ٢٨، علق الوفد الأهمية على أن يؤخذ في الحسبان ما يجري حاليا من مفاوضات ومشاورات ثنائية الأطراف. وطالب بعدم تناول ذلك البند مساء للسماح بمواصلة المشاورات بين المجموعات. وفيما يخص مسألة استعمال اللغات، طلب الوفد معاملة اللغة البرتغالية على قدم من المساواة مع سائر اللغات في الويبو.

٢٢٨- وتطرق الرئيس إلى توقيت النقاش حول البند ٢٨ مذكرا بأن جدول الأعمال الذي اعتمده الوفود يشير إلى يوم الجمعة، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، لتناول البندين ٢٦ و ٢٧. وقال إنه يعتزم إجراء المناقشات حسب ذلك الجدول الزمني ولكنه مستعد للأخذ بطلب السنغال وأنغولا ووقف المناقشات بعد البند ٢٧.

٢٢٩- وعبر وفد مصر من جديد عن موقفه إزاء قضية سياسة اللغات لتصل إلى مستوى من الوضوح في ما هو مقترح. ولفت النظر إلى أن لجنة البرنامج والميزانية قد اعتمدت في دورتها الرابعة عشرة طلبا بأن تعدّ الأمانة دراسة حول إصدار كل الوثائق والدراسات الرسمية بلغات الأمم المتحدة الست الرسمية، معتبرا ذلك عاملا حاسما. ودعا الوفد إلى إرساء مبدأ المساواة في معاملة لغات الأمم المتحدة الرسمية. وانطلاقا من ذلك، والتمس أن تحظى أي طلبات إضافية لأي من تلك اللغات بالمعاملة ذاتها التي تحظى بها سائر اللغات الست أو اللغات الخمس تلقائيا. وانتقل إلى اقتراح الرئيس باعتماد النص الذي اقترحه وفد باكستان وقال إنه يفهم من ذلك أن البند يبقى مفتوحا لو ظهر خلاف فيه (اللغات).

٢٣٠- وأيد وفد الجزائر ملاحظة وفد تونس ومجموعة البلدان الأفريقية وأضاف قائلا إن من الضروري أن تكون لغات عمل المنظمة هي لغات عمل الأمم المتحدة كما ينبغي معاملة جميع لغات العمل على قدم من المساواة.

٢٣١- وأيد وفد غانا الموقف الذي اتخذته مجموعة البلدان الأفريقية وأبدى ملاحظة بخصوص البند ١٤، أي اقتراح البرنامج والميزانية. وفيما يخص الموارد المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أعرب الوفد عن امتنانه للأمانة بخصوص هدف البرنامج واستدرك معلقا على مسألة حق المؤلف ومشيرا إلى وجود شعبة للإدارة الجماعية وشعبة للقانون المؤسسي والأكاديمية داخل الأمانة واستفسر عن إمكانية التنسيق على مستوى الأهداف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد.

٢٣٢- وتناول المدير العام مسألة استعمال اللغات وذكر بأنها كانت محل نقاش في سياق لجنة البرنامج والميزانية. كما ذكر المدير العام بأن للويبو لغتي عمل وست لغات رسمية وأن لغتي العمل هما الإنكليزية والفرنسية وأن اللغات الرسمية الست هي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والصينية والروسية. وأشار المدير العام إلى أن الوضع قد تطور بحيث أصبحت الممارسة السائدة في المنظمة لا تواكب قواعد العمل. ولفت نظر الوفود إلى المادتين ٤٠ و ٤١ من النظام الداخلي واللتين تتناولان لغات الوثائق والترجمة الفورية. وصرّح قائلا إن المادة ٤٠ تنص على إعداد الوثائق الموجهة

لمختلف الهيئات باللغتين الإنكليزية والفرنسية على أن بإمكان المدير العام أن يقرر إعداد بعض الوثائق باللغتين الإسبانية والروسية أو إحداهما متى رأى في ذلك أمراً محبذاً وعملياً. وأشار أيضاً إلى أن نص المادة ٤١ بشأن لغات الترجمة الفورية مشابهة. وأقر المدير العام بأن النظام الداخلي قديم وأن المنظمة قد تطورت وأصبحت ممارساتها أقرب إلى ما هو جارٍ في الأمم المتحدة، أي ست لغات رسمية وترجمة فورية باللغات الست الرسمية كلها إن أمكن. وتناول المدير العام موضوع الوثائق قائلًا إن الويبو قد درجت على إصدار الوثائق باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وإن الأمانة إذ تسعى إلى الاستجابة لرغبات العديد من الوفود في الحصول على الوثائق باللغات العربية والروسية والصينية، قد اقترحت في مشروع البرنامج والميزانية إضافة للغات العربية والصينية والروسية لأغراض الترجمة التحريرية والفورية في اللجنة الحكومية الدولية، معتبرة ذلك مجرد مبادرة رمزية بالنظر إلى القيود المالية الناجمة عن الوضع الراهن. وأعلن أن الأمانة قد اقترحت في المقام الثاني إجراء دراسة كاملة لسياسة اللغات في المنظمة تشمل الترجمة التحريرية والفورية والمنشورات والموقع الإلكتروني بغية تبديد النفاوت في الممارسات الحالية. وتوضيحا لذلك الوضع المتفاوت، أشار المدير العام إلى أن موقع الويبو غني بالمعلومات باللغة الإنكليزية وباللغة الفرنسية ولكن المعلومات أقل باللغة الإسبانية وأقل بكثير باللغات العربية والصينية والروسية. ورأى أن ليس من الممكن تصحيح ذلك الوضع إلا بوضع دراسة شاملة أمام الدول الأعضاء تبين لها الممارسات الحالية وتطلعها على كل المعلومات المتعلقة بالعواقب المترتبة على تغيير سياسة اللغات من حيث التكاليف. وذكر المدير العام الوفود بأن معاهدات الويبو تحتوي على أحكام بشأن اللغات ولبعض المعاهدات لغات رسمية وأن الوضع قد تطور بحيث لم يعد من الممكن استخلاص سياسة واضحة بشأن اللغات. وأضاف يقول أن بإمكان الدول الأعضاء أن تتخذ ما تشاء من التدابير بانتظار إعداد الدراسة الشاملة، على أن ذلك قد يكون صعباً لأن النظام الداخلي ينص على شيء والممارسات تقول بشيء آخر. ورأى المدير العام أن من الضروري أن تتوصل الويبو إلى سياسة واضحة ومتسقة تعامل اللغات على قدم من المساواة وتتيح أكبر إمكانية لاستخدام اللغات داخل المنظمة.

٢٣٣- واستفسر وفد باكستان عن مآل اعتماد البند ١٤ إلى اعتماد اقتراحه بشأن اللغات في إطار البرنامج ١٧.

٢٣٤- وأكد الرئيس ذلك بالإيجاب.

٢٣٥- وبدعوة من الرئيس، قرأت الأمانة نص توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٣٦- وأعرب وفد إسبانيا عن موقفه من البرنامج ٢٧ مجدداً وعدم استطاعته الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية وأضاف قائلاً إنه لم يتسلم تعليمات أخرى من العاصمة وأضاف معلناً عن انفتاحه لحوار في حال الحصول على توضيح.

٢٣٧- وأعلن الرئيس تعليق البند ١٤ بالنظر إلى موقف وفد إسبانيا.

٢٣٨- وطلب المدير العام من وفد إسبانيا شرح ما يقصد بالتوضيح للمضي قدماً بالحوار.

٢٣٩- وصرح وفد إسبانيا قائلاً إن التعليمات الآتية من العاصمة لم تتغير وإنه على استعداد للرجوع إلى ذلك البند من جدول الأعمال يوم الاثنين. ورأى الوفد أن المسائل قد سبق تحديدها بوضوح أثناء المحادثات مع وزير الثقافة والصناعة واقترح الوفد تكرار تلك المسائل صباح يوم الاثنين عند عودة

أعضاء الوفد الغائبين حالياً. وذكر بأنه كان حاضراً طيلة اليوم مع ما يكفي من الوقت لمعالجة المشكلة ولكنه لم يتسلم أي تعليقات في هذا الصدد.

٢٤٠- وأعلن الرئيس عن مواصلة النقاش حول البند ١٤ يوم الاثنين وقال إنه يرحب بأي نص كتابي يقدم رسمياً حول القضايا غير المحلولة لتتمكن الأمانة من الاستجابة لها بفعالية.

٢٤١- وصرح وفد إسبانيا قائلاً إنه يعترزم طرح وثيقته صباح يوم الاثنين ويُدرج فيها كل النقاط التي سبق التعبير عنها علناً أمام هذه الجمعية فضلاً عن الآراء التي نتجت عنها. وشدد الوفد استعداده للحوار حول ذلك البند وغيره من البنود.

٢٤٢- وشكر الرئيس وفد إسبانيا وأعلن تعليق البند ١٤ واقترح الانتقال إلى البند ٢٤ من جدول الأعمال.

٢٤٣- وافتتح نائب الرئيس، السيد محمد عبد الرؤوف بدوي (تونس) الذي ترأس الاجتماع ذلك اليوم، من جديد، المناقشات حول البند ١٤ وأعطى الكلمة لوفد إسبانيا.

٢٤٤- وصرح وفد إسبانيا قائلاً إنه أعد اقتراحاً كتابياً واقترح إما أن يقرأه أو يقدمه إلى الأمانة.

٢٤٥- ودعا الرئيس وفد إسبانيا إلى قراءة النص المقترح وتوزيع نسخ عنه لاحقاً.

٢٤٦- وصرح وفد إسبانيا قائلاً إن النص المقترح تشترك فيه وفود شيلي وكوستاريكا وإسبانيا وأوروغواي. وشرح النص قائلاً إنه ينقسم إلى جزأين وإن الجزء الأول يخص الترجمة الفورية الذي لا يرى الوفد فيها ما يثير الخلاف باعتباره قضية نقرها الأمانة. واعتبر أن من الممكن إذا حل تلك المسألة ببساطة لأنها مجرد مسألة تنظيم. ومضى يقول إن البلدان الناطقة بالإسبانية قد تعرضت في عدة مناسبات لمشكلات عندما حضر بعض الاجتماعات خبراء وطنيون يتحدثون باللغة الإسبانية فقط ولم تكن الترجمة الإسبانية الفورية متاحة. وأضاف يقول إن الترجمة الفورية قد أتيحت في أحيان أخرى عندما لم تكن ضرورية في الواقع. ومضى قائلاً إنه لا يلتزم زيادة في الترجمة الفورية ولكن مجرد إعادة توزيع الموارد لتحديد المناسبات التي تستدعي ترجمة فورية.

٢٤٧- ثم انتقل وفد إسبانيا إلى الجزء الثاني من النص المقترح وقال إن الأمانة نفسها قد أقرت بأن الوثائق الصادرة بلغات خلال اللغات الإنكليزية توزع متأخرة وأن النص الإسباني لوثيقة الميزانية على سبيل المثال صدر قبل بضع ساعات من بداية الاجتماع. وأعلن إن دول أمريكا اللاتينية لم تستطع توزيع الوثائق على عواصمها لأن الوفود كانت قد وصلت إلى جنيف. ورأى الوفد أن أي دولة لا يمكنها أن تلزم بأي شيء إذا كان فهمها للموضوع قيد النظر لم يحظ بمعالجة بلغتها أو بإحدى لغات العالم الرئيسية على الأقل، علماً بأن من غير الممكن أن نتوقع من الخبراء الآتين من عواصمهم من التحدث بعدة لغات. وشدد على أن المسألة هي مسألة توزيع الوثائق باللغة الأصلية ومسألة تنظيم العمل بطريقة تكفل وصول النصوص إلى قسم الترجمة التحريرية والفورية في مواعيدها. وأشار الوفد إلى الجمعية العامة وقسم خدمة المؤتمرات في الأمم المتحدة حيث تقضي القاعدة بضرورة نشر الوثائق بست لغات رسمية وتوزيعها في الوقت ذاته عندما تصبح النصوص جاهزة بكل اللغات. وذكر الوفد بأن مؤتمر تغيير المناخ الذي انعقد مؤخراً لم يحصل على الوثائق باللغة الفرنسية أو الإسبانية فقال وفد فرنسا والوفود الناطقة بالإسبانية إن من غير الممكن مواصلة النقاش ما لم تتح النصوص المترجمة. وشدد الوفد على أنه لم يقصد أبداً جعل اللغة الإسبانية لغة عمل بالرغم مما قيل أثناء الاجتماع أو إعطاء تلك اللغة صفة لغتي عمل الويبو. وأضاف يقول إن ما قصده الوفد هو تحسين تنظيم العمل، بما

في ذلك إتاحة الترجمة الفورية عند الضرورة وإتاحة الوثائق المترجمة في الوقت المناسب بحيث يمكن دراستها في العواصم. ثم تلا الوفد الفقرة الأولى المقترحة على النحو التالي: "عقب اعتماد هذه الميزانية، تتعهد الأمانة بإتاحة الترجمة الفورية إلى اللغة الإسبانية في الاجتماعات التي يحضرها ممثلون ناطقون باللغة الإسبانية بناء على الطلب. وليس من شأن ذلك أن يزيد من عدد أيام الترجمة الفورية ولكنه يُدخل بعض التغييرات في التنظيم". ثم قرأ الفقرة الثانية المقترحة على النحو التالي: "وتتعهد الأمانة أيضاً، عقب اعتماد هذه الميزانية، بتوفير الترجمة إلى اللغة الإسبانية لكل الوثائق المعتمز مناقشتها أو تقديمها أثناء الاجتماعات التي تحضرها دول ناطقة بالإسبانية وتعميمها عليهم وفقاً للممارسات السائدة في الأمم المتحدة أو في وقت مبكر بما فيه الكفاية للتمكن من دراسة النصوص على الوجه المناسب قبل الاجتماعات على الأقل". وأعلن الوفد من جديد أنه لا ينوي المطالبة بزيادة عدد أيام الترجمة الفورية أو الترجمة التحريرية بل تحسين توزيع الموارد وإعادة تنظيمها. وتيسيراً لاعتماد النص، اقترح الوفد التنازل عن التاريخ الذي يصبح فيه الاقتراح نافذاً ثم اقترح الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٠.

٢٤٨- وشكر المدير العام وفود إسبانيا وشيلي وكوستاريكا وأوروغواي على اقتراحها. وقال إنه يفهم من الفقرة الأولى أنها تشير إلى الاجتماعات الرسمية المعقودة في جنيف. وقال إن الاقتراح إن كان يشير إلى جميع الاجتماعات فينبغي أن يفهم منه أنه يتطلب تغييراً في الممارسات المعمول بها في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٢٤٩- وقال الرئيس إن الوفد ينتظر الآن إضافة النص المكتوب للاقتراح إلى النص الراهن للبرنامج ١٧ الذي جاء في صيغته الحالية ما يلي: "تقترح الأمانة إجراء دراسة تحليلية حول النشر بكل لغات المنظمة الرسمية". وأشار نائب الرئيس إلى أن من الصعب التوفيق بين النصين نظراً إلى أن الاقتراح يضع اللغة الإسبانية على مستوى مخالف لمستوى اللغات الأخرى. والتمس توضيحاً بشأن إعطاء اللغة الإسبانية الأفضلية أم أن الاقتراح يعني الشروع في تلك الممارسة بالنسبة إلى اللغة الإسبانية أولاً ثم إنجاز الدراسة التحليلية حول إمكانية أن تتسحب تلك الممارسة على لغات أخرى.

٢٥٠- وأكد وفد إسبانيا من جديد أنه لا يقصد تغيير أي شيء خلاف الجوانب التنظيمية بحيث تتاح الترجمة الفورية عند الحاجة. وصرّح قائلاً إن الدراسة المقترحة ستؤثر في اللغات الأخرى ومضى يقول إن ذلك ليس الهدف من اقتراحه بالرغم مما يمكنه من احترام اللغات الأخرى. ورأى أن من صلاحية المدير العام والأمانة معالجة الوضع باللغات الأخرى. واستطرد يقول إنه لا يرغب في انتظار نتائج الدراسة قبل حل ما يمكن اعتباره مشكلة محددة جداً وهي قضية الخبراء الناطقين بالإسبانية من غير زيادة في التكاليف.

٢٥١- وعلى ضوء الشرح الوارد أعلاه، قال الرئيس إنه يفهم الآن من الوفد الإسباني أنه لا يطلب زيادة في الميزانية للاستجابة لطلبه. وعليه اقترح نائب الرئيس اعتماد وثيقة البرنامج والميزانية ثم العودة إلى الفقرة المتعلقة باللغات لضمان قبول نصها من قبل كل الوفود.

٢٥٢- وصرّح وفد الاتحاد الروسي قائلاً إنه نظر أيضاً في مسألة توزيع الوثائق ويؤيد إعادة النظر في قضية الترجمة. وأضاف قائلاً إن من الضروري جداً أن تكون الوثائق موزعة باللغة الروسية في موعدها تيسيراً للمناقشات والحوار. وفيما يخص النص الإسباني المقترح، طلب الوفد تعميمه أولاً بكل اللغات لتنتظر فيه الوفود.

٢٥٣- وشارك وفد باراغواي إسبانيا قلقها وأيد موقفها. وعقد الأمل على أن تأخذ الأمانة في حسابها ذلك القلق ليتمكن حل المسألة بسرعة.

٢٥٤- وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية- البوليفارية) عن دعمه للاقتراح الإسباني الذي تشارك فيه كل من شيلي وكوستاريكا وأوروغواي بشأن مسألة تنظيم الترجمة التحريرية والفورية.

٢٥٥- وطلب وفد بنما اعتباره مشاركا في الاقتراح الذي تقدمت به إسبانيا وأضاف أن الاقتراح هو مسألة تنظيم وليست تغييرا في الميزانية.

٢٥٦- وأيد وفد اليمن تماما اقتراح إسبانيا بشأن تنظيم خدمات الترجمة وطالب بمعاملة كل اللغات المستعملة في المنظمة على قدم المساواة.

٢٥٧- وصرح وفد أنغولا قائلاً إنه يتفهم تماما قلق البلدان الناطقة بالإسبانية وذكر ما سبق أن قيل بأن أي بلد لا ينبغي أن يضطر إلى اعتماد أي شيء لم يفهمه تماما. وطالب بمعاملة كل اللغات على قدم المساواة تماما كما أن الدول متساوية في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن من الضروري أن تكون كل الدول قادرة على فهم أي وثائق قبل أن تعتمد أو تنتظر فيها، وعقد الأمل بالتالي على أن تترجم وثائق الجمعية العامة إلى البرتغالية أيضا.

٢٥٨- وأكد وفد إسبانيا أن الاقتراح الذي تشاركه فيه البلدان الناطقة بالإسبانية لا يرمي إلى استبعاد أي لغة أو ضمان معاملة للغة الإسبانية تختلف عن معاملة أي لغة أخرى. ومضى يقول إنه يتفهم تماما بيان أنغولا وأشار إلى وثيقة رفعت إلى الجمعية سنة ١٩٩٩ حول مسألة استخدام اللغة البرتغالية. وقال إن من غير الممكن أن يقبل تأجيل النص المقترح لنقاش في المستقبل، بالرغم من تفهمه للوضع. وقال أيضا إن المبادئ المقبولة شفها نادرا ما تعتمد بالفعل وتمارس إذا لم توضع خطيا. ومضى يقول إن ذلك هو ما يدفعه إلى المطالبة باعتماد النص المقترح قبل أي مداوات أخرى وإدراج ذلك النص في وثيقة الميزانية.

٢٥٩- والتمس وفد فرنسا من وفد إسبانيا بعض الوقت للنظر في اقتراحه الكتابي. وأضاف قائلاً إن إسبانيا هي التي دافعت بأن الوفود تحتاج إلى الوقت لفهم ما تعتمد عليه وإن وفد فرنسا يرى أن من الصعب جدا أن يفهم تماما ما يناقش.

٢٦٠- وطلب الرئيس إلى وفد إسبانيا أن تعطي الأمانة النص المكتوب ليترجم ويوزع على كل الوفود.

٢٦١- وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى خطأ حدث في الترجمة الفورية لبيانه وقال إنه إذ سمع النص فقط، إنما يرغب في النظر فيه عند ترجمته إلى كل اللغات. وشدد على أنه لا يرغب في تأجيل النظر في الميزانية على أنه يود النظر في النص بطريقة تسمح له بفهم معانيه بالكامل وأضاف قائلاً إن كل لغات الأمم المتحدة ينبغي معاملتها على قدم من المساواة.

٢٦٢- وأعلن وفد إسبانيا أنه سيحيل فوراً النص إلى الأمانة.

٢٦٣- وأشار وفد السودان إلى أن الدعوة إلى بعض الاجتماعات التي تنظمها الويبو تصدر باللغة الإنكليزية أو الفرنسية فقط وطلب أن تعقد اجتماعات المنظمة بكل اللغات المتوفرة للمتكمين من المشاركة بمزيد من الفعالية.

٢٦٤- وأعرب وفد الصين عن تفهمه للقلق الذي أبداه وفد إسبانيا وأيد بيان الاتحاد الروسي بضرورة معاملة جميع لغات الأمم المتحدة على قدم المساواة. وناشد الأمانة بالتالي أن تعتمد منهاجا شاملا لكل اللغات بدلا من أن تنظر في لغة واحدة لوحدها.

٢٦٥- وأيد وفد البرتغال موقف أنغولا بشأن أهمية أن تحظى اللغة البرتغالية بالإجراءات ذاتها المطلوبة لأغراض اللغة الإسبانية. واستدرك قائلا إنه لا يرغب في أن يؤدي ذلك إلى الحيلولة دون الموافقة على وثيقة الميزانية وصرح قائلا إنه يتفهم تماما موقف إسبانيا ويرى أن من الضروري تطبيق الإجراء ذاته على اللغة البرتغالية.

٢٦٦- وأيد وفد سان تومي وبرنسيبي اقتراحي أنغولا والبرتغال وقال إن من الضروري معاملة اللغة البرتغالية كما تعامل لغات الأمم المتحدة.

٢٦٧- ولخص الرئيس النقاش قائلا إن من الضروري معاملة كل اللغات على قدم من المساواة دون تفضيل أو تسبيق ثم عاد إلى الاقتراح الأصلي باعتماد الميزانية ثم الانتقال إلى الفقرة المتعلقة باللغات في وقت لاحق. وقال إنه سيظل على اتصال وطيد مع المنسقين ويدرس المسألة ويحاول الخروج بنص يمكن اقتراحه على الوفود أثناء النهار. ثم سأل الرئيس وفد إسبانيا إن فهمت موقف الرئيس وموقف كل الوفود الراغبة في أن يتيسر اعتماد الميزانية ثم الرجوع إلى صياغة الفقرة بحيث تكون مقبولة للجميع.

٢٦٨- وأيد وفد إسبانيا اقتراح الرئيس بالموافقة على الميزانية على أن يكون من المفهوم أن ذلك نابع عن حسن نية وأن النص المقترح سيحظى بموافقة مختلف الممثلين وأن النص يعبر عن اقتراح إسبانيا بعد سحبه على اللغات الأخرى. وشدد الوفد على أنه ليس ضد اعتماد الميزانية ولكنه اكتفى بتقديم التماس لم يفهم فيما يبدو وهذا ما دفع الوفد إلى طرحه كتابيا اليوم.

٢٦٩- وأيد وفد باكستان الموافقة على الميزانية بعد تضمينها الاقتراحات المتعلقة بمختلف البرامج دون أن يقتصر ذلك على مسألة اللغات. وأعرب عن ثقته في أن ترد كل المسائل في النص المعدل وأن تحظى الميزانية بالموافقة.

٢٧٠- وصرح الرئيس قائلا إن الوثيقة A/47/3 Add تأخذ في الحسبان الاقتراحات والإضافات بخصوص البرنامج والميزانية، علما بأن القضية الواحدة التي ظلت عالقة هي قضية اللغات.

٢٧١- وقال وفد باكستان إنه يعتبر أن مسألتين لا تزالان عالقتين، وهما تعديل نص البرنامج ٢٧ ومسألة اللغات. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، أشار الوفد إلى الوصول إلى تفاهم بين الأمانة ووفده حول الصياغة المعترزم تعديلها. وقال إن تلك التغييرات ستؤخذ في الحسبان وستدرج في الوثيقة المعدلة على غرار الصيغة المعدلة بشأن النص المتعلق بمسألة اللغات.

٢٧٢- وأكدت الأمانة أنها أدرجت اقتراحات باكستان في نص البرنامج ٢٧.

٢٧٣- وبالنظر إلى شرح الأمانة، طلب الرئيس من وفد إسبانيا إيداء بعض المرونة ليمكن اعتماد الميزانية ووعده بإضافة فقرة لا يرضى عنها وفد إسبانيا فحسب بل سائر الوفود التي أعربت عن بعض المتطلبات والاحتياجات بخصوص استعمال اللغات.

٢٧٤- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وهيئات أخرى، كل في ما يعنيه، على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ كما ورد في الوثيقة WO/PBC/14/4 مع التعديلات التالية المتفق عليها:

"١" تعديل وصف البرامج ٥ و ٨ و ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢٧ و ٣٠، كما التمسست الوفود ذلك رسمياً؛

"٢" وزيادة موارد خلاف الموظفين في البرنامج ٨ بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، وفي البرنامج ٩ بمبلغ ٢٢٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، وفي البرنامج ٣٠ بمبلغ ٢٣٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، مع تخفيض مقابل لذلك في الموارد غير المخصصة بما مجموعه ٥٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري؛

"٣" وتخصيص مبلغ مؤقت قدره ٢,٣ مليون فرنك سويسري لتمويل تكاليف الأعمال الاستهلاكية والتنفيذ الفوري لمشروعات جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق، رهن موافقة لجنة التنمية والملكية الفكرية والجمعية العامة. وسترفع الاقتراحات التي تقرها لجنة التنمية والملكية الفكرية إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة لتوافق على ميزانيتها.

٢٧٥- واتفقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو على أن تلتزم من الأمانة مراجعة الإجراء المتعلق بميزانية المشروعات التي تقترحها لجنة التنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، بهدف رفع التوصيات الناجمة عن تلك المراجعة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها العادية المقبلة.

٢٧٦- وأعلنت نائبة الرئيس، السيدة سيسيم بيكل من تركيا، التي ترأست الاجتماع في اليوم اللاحق في غياب رئيس الجمعية العامة، أن المناقشات تستأنف الآن حول القضية العالقة بشأن خدمات المؤتمرات واللغات (البرنامج ٢٧). وأشارت إلى أن نائب الرئيس، السيد محمد عبد الرؤوف بدوي، قد أجرى مشاورات غير رسمية مع الوفود المعنية وأن كل تلك الوفود راضية عن مآل المشاورات. وأعلنت عن توزيع نص الجملة المتفق عليها باللغات الست على الوفود. وقالت الرئيسة إن تلك الجملة ستضاف بعد آخر جملة من الفقرة المعدلة بشأن البرنامج ٢٧ كما تظهر في الوثيقة A/47/3 Add. وهذه الجملة هي: "بناء على طلب محدد من الدول الأعضاء، ستحسن الأمانة إتاحة الوثائق في المواعيد المناسبة وبلغات الويبو الرسمية المناسبة لاجتماعاتها."

٢٧٧- واستفسر وفد مصر عن المشاورات غير الرسمية التي سيجريها رئيس الجمعية العامة، السفير دومون، أي المشاركة المرتقبة والموضوع المقترح.

٢٧٨- وقالت الأمانة إن الرئيس، السفير دومون، سيعقد، حسب ما لديها من معلومات، مشاورات غير رسمية مع منسقي المجموعات ومشاورات على مستوى السفراء في المساء.

٢٧٩- وقدم نائب الرئيس، السيد محمد عبد الرؤوف بدوي (الذي ترأس الاجتماع في اليوم السابق) النص المتفق عليه. وذكر نائب الرئيس الوفود بأنها اعتمدت وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في اليوم السابق. وأضاف قائلاً إن العديد من الوفود شدد على مبدأ المساواة بين لغات الويبو رسمياً، إلى جانب الاقتراح الذي تقدمت به البلدان الناطقة بالإسبانية. وقال إن تلك البلدان التمسست من الأمانة إبداء الإنصاف في استعمال اللغات. وعلى ضوء المناقشات التي دارت، قال الوفد إنه قد طلب، بوصفه رئيساً للاجتماع، من وفد إسبانيا الاجتماع معه إلى جانب وفود أخرى تمثل لغات أخرى. وقال

إن المناقشات مع تلك الوفود كانت صريحة وشيقة ومثمرة جدا. وعبر عن ما أبدته تلك الوفود من قلق وطلبات بطريقة شفافة جدا. وقال إن كل الوفود قد اتفقت، بعد تحصيل عميق، على القرار التالي التوافقي. وأعلن أن القرار يقضي بالحفاظ على الفقرة الابتدائية في الصفحة ١٣ من الوثيقة A/47/3 Add. تحت البرنامج ٢٧ بخصوص الدراسة التحليلية التي ستجريها الأمانة، مع إضافة فقرة أخرى على النحو التالي: "بناء على طلب محدد من الدول الأعضاء ستحسن الأمانة إتاحة الوثائق في المواعيد المناسبة وبلغات الويبو الرسمية المناسبة لاجتماعاتها".

٢٨٠- وأشار وفد أوروغواي إلى وجود خطأ في الترجمة الإسبانية للفقرة المتفق عليها.

٢٨١- وردت الرئيسة بأن تلك الترجمة ستصحح حسب ما يقتضي الحال.

٢٨٢- وأشار وفد السودان إلى النص العربي وقال إن من يقرأ النص يتساءل متى يقدم الطلب. وأضاف أن الدعوات تعد عادة بعد البت في اللغات، واستخلص من ذلك قائلا إن العبارة "ستحسن" ليست واضحة وقد لا تكون ملزمة أيضا. وتساءل الوفد إن كان النص يعني استخدام الوثائق أو الترجمة الفورية.

٢٨٣- ورأى وفد تونس أن النقطة التي أثارها وفد السودان سليمة جدا. وردا على السؤال الأول بشأن توقيت الطلب، وضّح النص قائلا أن الطلب مقدم مسبقا ومسجل لدى الأمانة. وبمعنى آخر، قال الوفد إن الطلب صريح من أصله وقد سبق تقديمه. وأضاف يقول إن النص لا يشير إلى طلب قد يقدم في المستقبل. وفيما يخص النقطة الثانية، أحال الوفد وفد السودان إلى الفقرة السابقة والعلاقة بينهما. وقال إن الفقرة السابقة تشير إلى دراسة تحليلية ستجزها الأمانة وذلك من أجل تحسين خدمات الترجمة التحريرية والفورية بالتحديد لأغراض الجمعيات. ودعا إلى قراءة الفقرتين معا.

٢٨٤- وأعرب وفد شيلي عن رضاه عن مآل الاقتراح الإسباني وقال إن إدراجه في وثيقة الميزانية من شأنه أن يحسّن فعالية الأمانة بإتاحة الوثائق بمختلف لغات الويبو الرسمية. وعقد الأمل على أن توزع الوثائق في مواعيدها. واستدرك قائلا إنه يتأسف للوقت المهدور في السعي إلى الوصول إلى ذلك الحل. وفي الختام، تقدم بالشكر إلى المترجمين الفوريين والتحريريين على عملهم الممتاز.

٢٨٥- وأشار وفد المغرب إلى وجود تفاوت في العبارات المستخدمة في النص العربي والنص الفرنسي. واقترح بالتالي ترجمة النص إلى اللغة العربية على النحو التالي: "بناء على طلب محدد من الدول الأعضاء، ستحسن الأمانة إتاحة الوثائق في المواعيد المطلوبة وبلغات الويبو الرسمية المناسبة وذلك بدلا من عبارة المواعيد المناسبة. وأضاف قائلا إن الترجمة الفرنسية تنص على عبارة "en temps voulu" ولا تعني "المناسبة". واقترح بالتالي الجملة التالية: "ستحسن الأمانة إتاحة الوثائق في المواعيد المطلوبة وبكل لغات الويبو الرسمية".

٢٨٦- واستفسر وفد أنغولا عن اللغات الرسمية للجمعية العامة للويبو وأشار إلى أنه يود إضافة اللغة البرتغالية إن أمكن.

٢٨٧- وردا على ذلك السؤال، أكد المدير العام، في غياب المستشار القانوني، بأن لغات الويبو الرسمية هي لغات الأمم المتحدة الست الرسمية، أي الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة قد اعتمدت سنة ٢٠٠٠ نصا صريحا باستخدام اللغة البرتغالية والتدبير للترجمة الفورية بالبرتغالية في الجمعية العامة.

٢٨٨- ووافق وفد الكويت على التعديل الذي اقترحه وفد المغرب للترجمة العربية للفقرة.

٢٨٩- وقالت الرئيسة إن ذلك التعديل ستأخذه الأمانة في الحسبان عند إعداد النص منشور البرنامج والميزانية.

٢٩٠- وذكر وفد اليمن بأن المستشار القانوني قد حدّد أثناء المشاورات أن لغات الويبو الرسمية هي الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية على أن لغتي العمل هما الإنكليزية والفرنسية.

٢٩١- وتقدم وفد أنغولا من جديد بطلب لإضافة اللغة البرتغالية بوصفها لغة من لغات الجمعية العامة ضمن لغات الويبو الرسمية. ومضى يقول إن ليس بإمكانه أن يطلب دائماً من بعثته في جنيف ترجمة الوثائق المرسلة إلى العاصمة. وشدّد على أن للبلدان الناطقة بالبرتغالية الحق ذاته الذي تتمتع به البلدان الأخرى بإرسال الوثائق إلى عواصمها بلغاتها الوطنية.

٢٩٢- وبالنظر إلى اقتراح أنغولا، اقترحت الرئيسة على وفد أنغولا تقديم نص كتابي. وأضافت الرئيسة أن ذلك الاقتراح لا يؤثر في صياغة الجملة قيد النقاش بالرغم من أهميته.

٢٩٣- وأعلن الرئيس أن جمعيات الدول الأعضاء والهيئات الأخرى، كل فيما يعنيه، وفي غياب أي تعليقات إضافية، قد اعتمدت النص بشأن البرنامج ٢٧ كما هو مبين في الفقرة ٢٨٠ أعلاه.

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضمانا للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

٢٩٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/9 Rev.

٢٩٥- وقدمت الأمانة للوثيقة A/47/9 Rev. التي تحتوي على تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية التي تضمن الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وذكرت الأمانة بأن الوثيقة قدمت سلفاً إلى الدورة الرابعة للجنة البرنامج والميزانية (١٤-١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) كوثيقة للجنة برقم WO/PBC/14/6، وقدمت للجنة تلك الوثيقة مباشرة إلى الجمعيات للنظر فيها. وذكرت الأمانة أيضاً بأن الدول الأعضاء وافقت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ مبدئياً على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية المذكورة وكجزء من المبادرة المتخذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل للاستعاضة بها عن المعايير المحاسبية للأمم المتحدة. وأشارت الأمانة إلى الاقتراح الذي تقدمت به في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ من أجل تنفيذ برامج المعلوماتية الكفيلة بضمان الامتثال للنظام المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. وذكرت بالتأخر الذي حصل آنذاك بالمقارنة مع الجدول الزمني الذي كان متوقعا، وواصلت الأمانة جهودها من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سنة ٢٠١٠. وقالت إنها أوصت الجمعيات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ باعتماد الاقتراح وتخصيص مبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري من الاحتياطي لتمويل المشروع المقترح. وقالت إن المشروع يسير وفقا للجدول الزمني ويظل في حدود الميزانية. وقالت إن السياسة

العامّة بشأن المعايير المحاسبية الدولية قد صيغت وقدمت إلى مراجع الحسابات الخارجي لاستعراضها. وأشارت إلى أنها أعدت صيغة جديدة لحسابات سنة ٢٠٠٨ بغية تقييم وقع المعايير المحاسبية الدولية على البيانات المالية للمنظمة. وخلصت إلى أن وقعها على البيانات المالية لسنة ٢٠٠٨ لو طبقت تلك المعايير لكان بشكل انخفاض في أصول الويبو الصافية وبالتحديد في الأموال الاحتياطية إضافة إلى مبلغ ٢١,١ مليون فرنك سويسري من رؤوس الأموال العاملة. وأشارت إلى أن تلك المعلومات ترد بتفصيل في الوثيقة المذكورة.

٢٩٦- وبالنسبة إلى وقع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية على ميزانية الويبو، أشارت الأمانة إلى أن كل وكالات الأمم المتحدة قررت الاحتفاظ بنظامها الحالي لوضع الميزانية واعتماد حسابات منفصلة قائمة على المعايير المحاسبية الدولية بحيث يمكنها المقارنة فيما بينها وشرح أوجه الفرق (أي مقارنة على أساس الميزانية وعلى أساس المعايير المحاسبية الدولية). وحرصت الأمانة على الالتفات إلى أنه بالنسبة إلى البيانات المالية وبعد الوقع الأولي للمرحلة الانتقالية إلى المعايير المحاسبية الدولية، ستكون أوجه الفرق السنوية فيما يتعلق بأصول المنظمة وخصومها طفيفة نسبياً. وكذلك، بيّنت الأمانة أن وقع الانتقال إلى المعايير الجديدة سيكون طفيفاً نسبياً على الميزانية. وأكدت أن شرح تلك الفوارق سيقدم في البيانات المالية في نهاية السنة وفي نهاية فترة السنتين.

٢٩٧- وفي معرض التقديم لمستجدات المشروع المعلوماتي قيد التنفيذ والرامي إلى ضمان الامتثال للنظام المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، قالت الأمانة إن المرحلة الأولى من المشروع قد بدأت في نهاية سنة ٢٠٠٨ بطور التصميم وأن المشروع بلغ منتصف طور التطوير ومن المقرر إتمامه في نهاية سنة ٢٠٠٩، وسيليه طور التنفيذ وأخيراً طور الصيانة والتحسين وخدمة الدعم. وقالت إن المشروع سائر وفقاً لجدوله الزمني وفي حدود الميزانية وإن المعلومات عن النتائج المحققة جديدة وتستوفي معايير الجودة المحددة سلفاً. وذكرت أن الميزانية التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ بمبلغ ٤,٢ مليون فرنك سويسري صرف منها حوالي ١,٥ مليون فرنك سويسري ومن المتوقع صرف ٢,٧ مليون فرنك سويسري المتبقية.

٢٩٨- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لتقرير الأمانة الذي قدم تفاصيل عن التقدم المشروع وضمانات بأن الميزانية في وضع جديد في الوقت الراهن فضلاً عن احترام الموعد المحدد للمشروع. وأبدى قلقه إزاء الحاجة الممكنة إلى مزيد من العمل وما قد يترتب على ذلك من وقع بالنسبة إلى المشروع ككل وميزانيته وجدوله الزمني. وأحاط علماً بما قالته الأمانة من أن تلك الآثار ستكون طفيفة حسب التوقعات. وحث الأمانة على إطلاع الدول الأعضاء في أسرع وقت ممكن إذا توقعت تأخراً في موعد استكمال المشروع أو إذا كانت الموارد المخصصة لهذا المشروع غير كافية.

٢٩٩- وشكرت الأمانة وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اهتمامه وذكّرت من جديد بأنها ستقدم معلومات إلى مراجع الحسابات الخارجي عن الأصول والخصوم في مايو/أيار ٢٠١٠ وأن إدارة المالية ستضع بيانات مالية للمنظمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠، بغية تأكيد سلامة تنفيذ المنظمة لتلك المعايير. وقالت إن ذلك سيتم في منتصف السنة تقديراً لأية صعوبات في تنفيذ تلك المعايير المحاسبية. وقالت إن ذلك يتمشى والإجراء المتبع في برنامج الأغذية العالمي وهو النموذج الذي اختارته الويبو واستندت إليه كأساس في إجراءاتها.

٣٠٠- وفي غياب أية تعليقات أخرى، أحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والهيئات الأخرى، كل فيما يعنيه، علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/14/6.

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحد:

اقتراح لمراجعة النظام المالي الجديد ولائحته

٣٠١- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/6 Rev.

٣٠٢- وقدمت الأمانة للوثيقة A/47/6 Rev. وذكرت بأن الاقتراح الرامي إلى مراجعة النظام المالي الجديد ولائحته قدّم سلفاً إلى الدورة الرابعة للجنة البرنامج والميزانية (١٤-١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) كوثيقة للجنة برقم WO/PBC/14/7. وقالت إن اللجنة أحالت الوثيقة مباشرة إلى الجمعيات للنظر فيها. وذكرت بأن الدول الأعضاء حينما اعتمدت النظام المالي الجديد ولائحته التمتت من الأمانة أن تراجع نص المادة ٥-٦ المتعلقة بتسويات المرونة التي أدرجت في الاقتراح الحالي. وذكرت أيضاً عدداً من التعديلات الأخرى لأحكام من النظام ولائحته المقترحة في إطار التحضير لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، والتي ينتج عنها ضرورة إدخال تغييرات على ألقاب بعض كبار المسؤولين ودرجاتهم في الويبو. وشرحت الأمانة أيضاً أن النص المقترح للمادة ٥-٦ من النظام يأخذ في الحسبان الصلاحية المخولة لجمعيات اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد لاهاي واتحاد مدريد لوضع المنهجية والصيغة لأغراض تنفيذ تسويات المرونة، ويقضي الكشف عن ذلك في اقتراح البرنامج والميزانية المقدم حالياً إلى الجمعيات للموافقة عليه. وقالت إن أغلبية التغييرات المقترحة على المواد الأخرى من النظام المالي تتعلق بالاصطلاح، ولا سيما ذلك المستخدم في البيانات المالية. وفي معرض توضيح الأمانة للتغييرات المقترحة على اللائحة المالية، قالت الأمانة إن المادة ١٠-١ من النظام تخول للمدير العام صلاحية تعديل مواد اللائحة المالية شريطة أن تكون متمشية والنظام المالي. وتبعاً لذلك، قالت الأمانة إن من المقترح إدخال عدد من التغييرات على اللائحة المالية والناجئة عن تنفيذ نظامي المشتريات وإدارة الأصول.

٣٠٣- وفي غياب أية تعليقات، فإن الجمعية العامة للويبو:

(أ) وافقت على التعديلات المقترحة للنظام المالي، كما هي مبينة في الفقرة ٤ من الوثيقة WO/PBC/14/7، على أن يبدأ نفاذها "١" في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ بالنسبة للمواد المعدلة ٣-١٢ و ٣-١٤ و ٤-٧ و ٤-٨ و ٥-٣ و ٥-٤ و ٦-١ و ٦-٢ و ٦-٣ و ٦-٥ و ٦-٦ و ٦-٧ و ٨-١٠، "٢" وفي ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ بالنسبة للمادة المعدلة ٥-٦؛

(ب) وأحاطت علماً بتعديلات لائحة النظام المالي وتواريخ نفاذها، كما هي مفصلة في الفقرة ٦ من الوثيقة WO/PBC/14/7.

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحد:

وضع استخدام الاحتياطات

٣٠٤- استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/47/10 و A/47/15.

٣٠٥- وقدمت الأمانة للوثيقة A/47/10 التي تحتوي على معلومات عن مستويات استخدام الأموال الاحتياطية. وذكرت بأن الوثيقة قدمت سلفاً إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية التي انعقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ كوثيقة للجنة برقم WO/PBC/14/8. ويرد

نص توصية اللجنة بشأن تلك الوثيقة في ملخص توصيات لجنة البرنامج والميزانية في تلك الدورة والواردة في الوثيقة A/47/15 .

٣٠٦- ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات التي قدمتها الأمانة عن استخدام الأموال الاحتياطية وأوجه الاستخدام المقترحة. وأعرب عن قلقه إزاء ارتفاع مستوى احتياطي المنظمة. وقال إنه لا يزال يعتقد أن الويبو تحقق قدرا كبيرا من الإيرادات يزيد عما هو لازم لإدارة أعمالها بفعالية. ورأى أن استخدام احتياطي المنظمة ينبغي أن يخصص للنفقات الاستثنائية وغير المتكررة، وبعبارة أخرى أن يخصص لجمع الأصول وليس لتمويل الأنشطة التشغيلية المتواصلة التي تتدرج ضمن الميزانية العادية. وقال إن حكومة بلده ترى أن النفقات المبيّنة في تقرير الأمانة تستوفي ذلك الشرط بصورة عامة وذلك منهج ملائم لخفض مستوى الاحتياطي.

٣٠٧- وفي غياب أية تعليقات أخرى، أحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والهيئات الأخرى، كل فيما يعنيه، علما بمضمون الوثيقتين A/47/10 و A/47/15 .

البند ١٨ من جدول الأعمال الموحد:

مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة جديدة للمؤتمرات

٣٠٨- استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/47/11 و A/47/12 (وملحقها الوثيقة WO/PBC/14/10) وإلى كتيب المهندس المعماري (المشار إليه في الوثيقة A/47/13). وأشار إلى النماذج الموسعة لقاعة المؤتمرات المعروضة في مبنى الويبو والتي دعيت الوفود إلى مشاهدتها. وقدمت الأمانة للجمعيات الشركاء الخارجيون الرئيسيون في المشروع وهم المهندس المعماري السيد استيفان بهنش وزملاؤه (مكتب بهنش المعماري، اشتوتغارت، ألمانيا) وقيادة المشروع، السيد جان-دانيال فيهر (شركة بوركارث وشركاؤه، جنيف ولوزان، سويسرا) وكلهم كانوا حاضرين خلال مناقشات هذا البند.

٣٠٩- وقدمت الأمانة معلومات وبيانات إضافية لاستكمال تلك الواردة في الوثيقة A/47/12. وفي مقدمتها، أشارت إلى القضية المطروحة منذ زمن وهي توافر المرافق الملائمة لاجتماعات الويبو. وذكرت الأمانة بأن الدول الأعضاء وافقت في سنة ١٩٩٨ على بدء دراسة لبناء جديد وقاعة جديدة للمؤتمرات، وفي سنة ٢٠٠٢ وافقت على الاقتراحات المفصلة لبناء جديد وقاعة جديدة للمؤتمرات وأماكن إضافية محجوزة لسيارات الوفود. وقالت إنها مافتئت تتابع التوجهات في حضور اجتماعات الويبو والتطور في عضوية معاهدات الويبو والجو المتغير الذي تجرى فيه الاجتماعات. ولاحظت تزايد الاجتماعات متعددة الأطراف والنقاشات الثنائية وتزايد الترابط بين هيئات مختلف الاتحادات التي تديرها الويبو. وذكرت بأن الدول الأعضاء وافقت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ على "المرحلة الأولى" من مشروع بناء قاعة جديدة للمؤتمرات (الوثيقتان A/46/6(c) و A/46/12، الفقرة ٤٦ من التقرير). وأشارت إلى أنه في حال وافقت الدول الأعضاء على المشروع، من المقرر تنفيذ "المرحلة الثانية" في الفترة الممتدة بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ ونهاية ٢٠١٠ حين تستكمل القاعة الجديدة. وشددت الأمانة على ثلاث قضايا رئيسية تخص اجتماعات الويبو المتوسطة والكبيرة وهي: ضرورة الجمع بين القاعات والعدد اللازم من الأيام والفترة الزمنية المحددة في كل سنة. وفيما يتعلق باجتماعات مثل الجمعيات، قالت إن الويبو تحتاج إلى قاعة كبيرة (تضم ٨٠٠ مقعد على الأقل) وعلى الأقل ١٢ قاعة صغيرة للمندوبين (٧ قاعات للمجموعات الإقليمية في الويبو وقاعة لمنسقي تلك المجموعات وحوالي ٤ قاعات للاجتماعات الثنائية بين الوفود والمجموعات، علما بأن بعض تلك

الاجتماعات تحتاج إلى مرافق لتوفير خدمات الترجمة الفورية). وبالنسبة إلى الاجتماعات التي تعقد خارج المقر، قالت الأمانة إن الويبو تحتاج إلى ١٢ مكتبا على الأقل لرؤساء مختلف الجمعيات والأمانة. وقالت إن دورة الجمعيات مثلا تدوم عموما بين ٩ و ١٠ أيام متتالية، وإذا عقدت خارج المقر احتاجت إلى ٣ إلى ٤ أيام إضافية لتجهيز القاعات ثم إفراغها. وبالنسبة إلى الاجتماعات المتوسطة، أوضحت الأمانة أن خير مثال على أنشطة الويبو الحالية هو اجتماعات اللجان الدائمة الرئيسية الأربعة (المعنية بتكنولوجيا المعلومات وقانون البراءات وقانون العلامات وبحق المؤلف)، واللجنة الحكومية الدولية ولجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنمية، والتي تحتاج فيها الويبو في المتوسط إلى قاعة تضم ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مقعد، وهي السعة القصوى للقاعة الرئيسية الحالية (Room A). وقالت الأمانة إن الويبو تحتاج أيضا إلى ١٢ قاعة صغيرة للأغراض ذاتها المذكورة سلفا؛ وتحتاج إلى عدد أقل من المكاتب أي ٦ عوضا عن ١٢ مكتبا لرؤساء اللجان والأمانة. وأشارت إلى أن اجتماعات الويبو المتوسطة تستقطب حاليا بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مندوب علما بأن الاتجاه المتوقع للسنوات الخمس إلى العشر المقبلة يدل على أن المتوسط المرتقب سيزيد على ذلك بوضع مئات. وإجمالا، خلصت الأمانة إلى أن أغلب الاجتماعات للجان الدائمة واللجان الأخرى يبلغ عددها ١٣ دورة في السنة الواحدة مما يمثل ٥٧ يوما من الدورات. وأضافت الأمانة إلى ذلك دورة الجمعيات مرة في السنة ليبلغ مجموعها ١٤ دورة و ٦٧ يوما في السنة الواحدة، أي في المتوسط اجتماع واحد و ٥ أيام في الشهر. وخصمت الأمانة فترات الفتر في الاجتماعات الحكومية الدولية في جنيف (وهي شهر أغسطس/آب والفترة من منتصف ديسمبر/كانون الأول حتى نهاية يناير/كانون الثاني)، ليبلغ المتوسط إلى اجتماع واحد وحوالي ٧ أيام في الشهر. وأشارت الأمانة فيما بعد إلى الأسئلة التي طرحتها الوفود في اجتماعات أخيرة (جمعيات ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ ولجنة البرنامج والميزانية في يوليه/تموز وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) بشأن الحلول البديلة. وتطرق الأمانة إلى البديل الأول وهو مركز جنيف الدولي للمؤتمرات (CICG)، وذكرت تقييما أجرته لست سنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ فيما يتعلق بجمعيات الويبو، علما بأن القاعات يجب أن تحجز قبل الاجتماع بخمس سنوات. وقالت إن بوسعها أن تحصل على جميع الأيام المطلوبة وكل القاعات اللازمة خلال الفترة المحددة، ولكن لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ فقط، أي في حالتين من الستة المطلوبة (٣٣٪ فقط). وبيّنت ذلك قائلة إن في الحالات الأخرى كل القاعات محجوزة لجهات أخرى (٢٠٠٩)، أو لا تزال الويبو في قائمة الانتظار (٢٠١٢) أو لم تستطع الويبو الحصول على جميع الأيام المطلوبة أو كل القاعات اللازمة (٢٠٠٨ و ٢٠١١). وبالنسبة إلى سنة ٢٠١١، قالت إن الاتحاد الدولي للاتصالات استفسر إن أمكن للويبو إفراغ المركز لأنه يحتاج إلى القاعات في ذلك الوقت رغم أن الويبو لم تستطع الحصول على المركز للفترة كلها. وتطرق إلى البديل الثاني هو مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فشددت على أن الويبو لم تستطع خلال السنوات العشر الماضية الحصول على المجموعة المطلوبة من القاعات للعدد اللازم من الأيام والفترة المطلوبة. وأوضحت ذلك قائلة إنها تحصل في أن على عدد أقل من القاعات وأن آخر على بعض من الأيام المطلوبة لدوراتها. وأبرزت الأمانة أن مكتب الأمم المتحدة بجنيف يعطي الأولوية لاجتماعاته عند تخصيص القاعات ولبرنامج الأمم المتحدة وللجان الأمم المتحدة وللجمعيات التي تنظمها الأمم المتحدة من نيويورك في جنيف. وأضافت قائلة إن مكتب الأمم المتحدة بجنيف لا ينظر في الطلبات من منظمات أخرى إلا مرة في السنة وذلك في شهر ديسمبر/كانون الأول لأغراض السنة التالية، ثم إنه لا يتيح للمندوبين الآتين من العواصم القدر نفسه من المرونة الذي تتيحه لهم الويبو. وشرحت ذلك بأن كل وفود الويبو لا تصل في اليوم الأول من الدورة المعنية وكل الوفود (خاصة تلك الآتية من العواصم) لا تعلن عن مشاركتها في الأجل المحددة لذلك في الدعوات، ورغم ذلك فإن أمانة الويبو استطاعت دائما أن تدبر تلك الحالات بسهولة رغم أنها تمثل ٢٠٪ من مجموع الوفود الآتية إلى اجتماعاتها. واعتبرت الأمانة أنه عليها التمتع بقدر كاف من المرونة لعرض الخيارات على الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بعقد

الاجتماعات على اختلاف أنواعها وتفاوت مددها حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تعمل وفقا لبرامجها وأنشطتها وأولوياتها ومواعيدها وبما يتناسب ومساراتها في اتخاذ القرار، دون أن تتعرض سلبا لعوارض توافر القاعات وبرامج المنظمات الأخرى في جنيف. وقالت الأمانة إن قاعة المؤتمرات الجديدة بالإضافة إلى القاعة الرئيسية (Room A) والقاعة الثانية (Room B) والقاعات الأصغر الأخرى كلها ستنجح للأمانة كثيرا من المرونة في تنظيم الاجتماعات الكبيرة والمتوسطة بالتزامن والتتابع أيضا. وأضافت قائلة إن القاعة الجديدة ستكون مجهزة بمرافق الترجمة الفورية بتسع لغات وهي ميزة لا يستهان بها في حال تأجير القاعة لجهات خارجية. أما عن قاعات الاجتماعات المصغرة التي يقع معظمها في الطابع الوسط وفي الطابع ١٣ من المبنى الرئيسي (AB Building)، نوّهت الأمانة بأن عدد تلك القاعات سيزيد من ٩ اليوم إلى ١٥ في سنة ٢٠١٣ عقب التغييرات المتوقع إجراؤها في المبنى الرئيسي وهي جزء أيضا من المشروع. وحرصت الأمانة على التأكيد على أن إمكانية تأجير القاعة الجديدة لجهات خارجية ليست الهدف الرئيسي من الاقتراح لأنها أولا وقبل كل شيء لا تتقدم باقتراح القاعة الجديدة كي تستطيع تحقيق عائدات من تأجيرها، بل الهدف هو في حال عدم استخدام القاعة لأنشطة المنظمة واجتماعاتها فبإمكانها أن تتيحها للدول الأعضاء وسائر أصحاب المصالح في الملكية الفكرية وغيرها من المنظمات وتستطيع بالتالي أن تغطي جزءا هامشيا من تكاليف التشغيل. أما عن تقديرات تكلفة التشييد والأتعاب والرسوم الخاصة بقاعة المؤتمرات وحدها، قالت الأمانة إنها ستبلغ حوالي ٥٥,٣ مليون فرنك سويسري، وتقدر تكلفة التغييرات في المبنى الرئيسي (الطابق الوسط والأرضي والسلفي) والطابق السلفي في المبنى الجديد فستبلغ حوالي ٨,٩ مليون فرنك سويسري، لتبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة ٦٤,٢ مليون فرنك سويسري. وذكرت الأمانة بأن الجمعيات سبق وأن وافقت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ على مبلغ قدره ٤,٢ مليون فرنك سويسري لتمويل "المرحلة الأولى" من المشروع، والتكلفة المتبقية تبلغ بالتالي ٦٠ مليون فرنك سويسري. وكما هو الشأن في مشروع البناء الجاري، وتنفيذا لما أوصى به آنذاك مراجع الحسابات الخارجي، وحيث أن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة هو أيضا مشروع كبير للتشييد، فإن الأمانة تقترح اعتماد "مخصصات للطوارئ" بما يعادل ٦٪ من التكلفة الإجمالية، أي إضافة ٤ مليون فرنك سويسري. وتحدثت الأمانة فيما بعد عن اقتراحها الرامي إلى تمويل المشروع بمبلغين: ٢٤ مليون فرنك سويسري من احتياطي الويبو و ٤٠ مليون فرنك سويسري بتمديد القرض المصرفي المأخوذ حاليا لمشروع البناء الجاري. وقالت إن أثر ذلك على الميزانية العادية سيكون طفيفا ولن يمثل إجمالا في المتوسط سوى ١,٦ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين اعتبارا من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقالت الأمانة إن التجربة المكتسبة من مشروع البناء الجديد وعبره (كما هو مشار إليه في الوثيقة A/47/11) ستكون أساسا للهيكل الإداري لمشروع بناء القاعة الجديدة: "١" لجنة البناء والفريق الداخلي لرصد المشروع؛ "٢" والمهندسون المعماريون والتقنيون؛ "٣" وميثاق المشروع وسجلات المخاطر؛ "٤" وهيئة التحكيم لاختيار المقاول العام المقبل. وعن مشروع البناء الحالي، قالت الأمانة إن رؤساء مختلف الجمعيات واللجان سيتولون منصب الرئيس ونوابه في هيئة التحكيم. وفيما يتعلق بالتدقيق والمراقبة، من المرتقب تمديد مواصفات التدقيقات الثالثة الجارية (المراجعة الخارجية للحسابات ولجنة الويبو للتدقيق والتدقيق الداخلي) لتشمل المشروع الجديد.

٣١٠- واستند المهندس المعماري استيفان بهنش إلى كتيبه (المشار إليه في الوثيقة A/47/13) وعرض بالباور بوينت لبيان المعالم المعمارية الأبرز والسمات التقنية الأهم في قاعة المؤتمرات الجديدة المقترحة كجزء من مباني الويبو في المستقبل، بما فيها المبنى الإداري قيد التشييد. وقال إن الحيز متاح على قدم المبنى الرئيسي بدا في بادئ الأمر أصغر مما قد يلزم لإرساء قاعة مؤتمرات تضم ٩٠٠ شخصا بيد أن المهندس المعماري لم ير ذلك كقيد مانع بل كتحد دافع. وذكر من بين الأفكار الرئيسية الأخرى وراء تصميم القاعة استقطاب النور الشمالي الخفيف واستقباله إلى داخل القاعة.

وأضاف قائلاً إن تصميم مدخل قاعة المؤتمرات كان هدفه منذ البداية وكما طلبته الويبو هو مراعاة البهو الكبير في المبنى الرئيسي وجعله بما يكفل النفاذ إليه من الخارج عندما تستخدم القاعة منظمات أخرى دون أي تداخل مع استخدامها الداخلي وسائر مباني الويبو على السواء. وبيّن أنه بعد الحصول على التصريح الأمني بالدخول واستكمال إجراءات التسجيل يمكن الدخول إلى القاعة الرئيسية من مدخلين اثنين إما مباشرة من الخارج عبر الساحة الأمامية من المبنى الرئيسي وإنما من الخارج عبر بهو المبنى الرئيسي أو طابقه الوسط. وأشار إلى ضرورة استقبال عدد كبير من الوفود المشاركين في اجتماعات الويبو أو اجتماعات جهات خارجية فضلاً عن موظفي الويبو فمن المقترح فتح منفذ رئيسي جديد إلى جميع مباني الويبو وتأمينه بإجراءات أمنية معززة، انطلاقاً من تمديد بهو المبنى الرئيسي إلى الساحة الأمامية. وقال إن من المقرر إدماج ذلك المنفذ الرئيسي المركزي ضمن المحيط الأمني الجديد الذي يحيط بجميع مباني الويبو (وفقاً لمقتضيات معايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة). ومن المرتقب حسب شرح المهندس المعماري أن يفرض ذلك المنفذ المركزي إلى مكتب الاستقبال والعديد من النقاط الأمنية التي تتولى التحقق من بطاقات النفاذ وتسليم البطاقات الجديدة حسب الحال للمندوبين المعتمدين والمندوبين المسجلين والزوار وغيرهم من الأشخاص غير المعتمدين فضلاً عن موظفي الويبو. وأوضح قائلاً إن موقف السيارات الذي يضم ٢٦٠ موقفاً مخصصاً للمندوبين (في الموقف الإضافي قيد التشييد تحت الأرض) سيكون جزئياً تحت قاعة المؤتمرات الجديدة مما يتيح منفذاً مناسباً إلى اجتماعات الويبو. وقال إن المدخل الواقع تحت منحدر المقاعد يتيح منظراً رائعاً على ساحة الأمم. وقال إن الهدف منه هو إتاحة نقطة مركزية ومنفذ مفتوح على القاعة ذاتها (من الطابع الأرضي أو الأول)، وبهو المبنى الرئيسي والعديد من نقاط الاجتماع على هامش الجلسات الرسمية للمندوبين ومختلف قاعات الاجتماع على الطابق الأرضي والطابق الوسط في المبنى الرئيسي. وقال إن المدخل سيكون موصولاً بالمبنى الجديد الجاري تشييده عن طريق معبر تحت الأرض مما يسهل النفاذ إلى المقهى الجديد في ذلك المبنى. وأكد أن المبنى سيكون سهل المنفذ بالنسبة إلى المعاقين عن طريق منحنيات أو مصاعد ومنها مصعد بالقرب من منصة المتحدثين وأكثر من ٦٠ مقعداً يسهل على المعاقين الوصول إليها. وأضاف قائلاً إن الطابق الوسط من المبنى الرئيسي سيتيح عدداً من قاعات الاجتماع الجديدة يمكن للمندوبين الوصول إليها من أي مكان من القاعة الجديدة أو مدخلها أو من بهو المبنى الجديد. وذكر بأن مقصورات المترجمين الفوريين وقاعاتهم مندمجة في تصميم القاعة منذ البداية مع عناية خاصة لاحتياجاتهم. ولاحظ أن أية قاعة مؤتمرات بهذا الحجم يجب أن تكون حسنة التشغيل حتى وإن لم تكن مليئة بالمشاركين، ولذلك سيتمكن تنظيم المقاعد بحسب التصاميم حتى لا تبدو القاعة فارغة، وهي بذلك تتيح عدة خيارات لاستغلالها على أكمل وجه على اختلاف مواعيد الاجتماعات سواء استخدمت القاعتان الرئيسية والثانية أو لم تستخدم. وأشار إلى مزيد من أماكن الاجتماع على هامش الجلسات الرسمية وقاعات الجلوس لما لها من أهمية في نوعية الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم في الويبو، وستكون منسجمة ضمن بهو المبنى الرئيسي حيث ستدفع الواجهة الحالية نحو الخارج. واستطرد قائلاً إن القاعة الجديدة وكل قاعات الاجتماع الصغيرة الجديدة ستكون مجهزة بأحدث تقنيات العروض بالصوت والصورة. ورداً على التماس الأمانة لضمان مبنى مضمون الاستمرار، اختار المهندس المعماري هيكلية خشبية إذ الخشب مادة مستديمة ومتوافرة محلياً. ولاحظ أن قاعة المؤتمرات ليست كمبنى المكاتب فهي قد لا تستخدم سوى يومين أو ثلاثة في الأسبوع وتحتاج إلى التدفئة أو التبريد في وقت وجيز عند وصول المشاركين وخروجهم. وقال إن الهيكلية الخشبية فعالة جداً إذ من الممكن تدفئتها أو تبريدها بسرعة كبيرة دون أن تخترن الطاقة. وأوضح أن نظام التبريد سوف يستخدم مياه بحيرة جنيف مصحوبة بنظام تهوية شديد الفعالية فلا يحتاج المبنى إلا قليلاً من الطاقة وهو مستديم من حيث مواد البناء ومن حيث تكاليف التشغيل أيضاً. وفي الختام، شكر المهندس المعماري الوفود على ما أبدوه من اهتمام بتصميم القاعة المقترحة.

٣١١- وأشارت الأمانة إلى الوثيقة A/47/15 (الصفحة ٤، البند ١٤ من جدول الأعمال) التي تحتوي على توصيات لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة التي انعقدت في ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، ولفنت عناية الجمعيات إلى أن اللجنة سبق وأن أوصت الجمعيات، كل فيما يعنيه، بالإحاطة علما بالمشروع المقترح لقاعة المؤتمرات الجديدة (كما ورد في الوثيقة WO/PBC/14/10 وفي كتيب المهندس المعماري) وبالتكلفة الإجمالية المقدرة، والنظر في الاقتراح المتعلق باعتماد "مخصصات للطوارئ"، وبالنظر في الاقتراح المتعلق بالتمويل المتبقي، والإحاطة علما بهيكلية الإدارة والمراقبة والتدقيق وبالجدول الزمني الأولي للمشروع.

٣١٢- وقال وفد موناكو إنه يدرك مشكلة ضيق المكان في اجتماعات الويبو ولا سيما أثناء الجمعيات. وذكر بأنه أعرب في العديد من المناسبات عن قلقه وطرح أسئلة إزاء المشروع وكان آخرها في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وتساءل الوفد أولاً عن توقيت تنفيذ المشروع بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية الكبرى وتداعياتها بالنسبة إلى مبادرات المنظمة التي تتوقع في أحسن الحالات أن تظل إيراداتها ثابتة دون ارتفاع خلال السنوات المقبلة. وقال إنه في حال موافقة الجمعيات على المشروع، فسيكون على الويبو أن تخصص كل سنة مبلغاً لا يستهان به لتغطية تكاليف الصيانة ولتسديد فوائد القرض المصرفي، وهي مبالغ لن يمكن استخدامها لمختلف أنشطة الويبو وبرامجها. وأعرب الوفد أيضاً عن أسفه إذ أن الوثيقة التي قدمتها الأمانة (الوثيقة A/47/12) التي لا تجد حلاً بديلاً لمشكلة ضيق المكان سوى في بناء قاعة مؤتمرات جديدة تكلفتها ٦٤ مليون فرنك سويسري، ليست كاملة بالقدر الكافي وأنها لا تستند إلى وثائق صادرة مثلاً عن مكتب الأمم المتحدة بجنيف أو مركز جنيف الدولي للمؤتمرات، تبين جداول ومواعيد الاجتماعات خلال السنوات العشر الماضية حتى يتسنى للوفود التوصل بذاتهم إلى الخلاصة ذاتها المقدمّة في الوثيقة المذكورة. وفي الختام، قال إن موناكو لا تعترم رغم كل ذلك الاعتراض على الموافقة على الاقتراح.

٣١٣- وشكر وفد اليابان الأمانة على تقديم معلومات أحدث عن المشروع كما هي واردة في الوثائق وعلى عرض الأمانة وعرض المهندس المعماري. ورأى الوفد أن التوضيحات المقدمة تساعد على فهم بعض مزايا بناء قاعة مؤتمرات أكبر. وحذّر مع ذلك من أن سياق الأزمة الاقتصادية الحالية قد يملّي توخي مزيد من الحيطة والحذر وإعادة النظر في توقيت مشروع البناء والطريقة التي تنوي الأمانة تمويله بها. وقال إن الوثيقة A/47/12 تشير إلى تخصيص مبلغ ٢٤ مليون فرنك سويسري من احتياطي الويبو ومبلغ ٤٠ مليون فرنك سويسري من قرض مصرفي. وشكك في أن يكون خيار تخصيص ذلك المبلغ الكبير من الاحتياطي هو الطريق الأنسب للسير قدماً في الوقت الراهن. وقال إن الحالة الاقتصادية التي لا تزال في قلب تفرض على الأمانة أن تفكر في جميع الإمكانيات أو أن تأخذ في الحسبان أن إيرادات الويبو المقدرة قد تبتعد شيئاً ما عن أفضل الاحتمالات وتقترب بالتالي إلى أسوأها.

٣١٤- وشكر وفد فرنسا الأمانة على ما تحلت به من شفافية في سعيها لإقناع الدول الأعضاء بجودة المشروع. وقال الوفد إنه كان بؤده الاقتناع بجوى المشروع وبالطريقة المقترحة لتمويله. وأما عن جدواه، قال الوفد إنه لا تزال لديه أسئلة عن نسبة تعميم القاعة المقترحة. ورأى أن القاعة لن تستعمل سوى خلال شهرين في السنة على الأكثر، حسب المشاركة التي لوحظت في مختلف اللجان وفي الجمعيات في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وأضاف قائلاً إن المعلومات المقدمة تدل على أن استئجار القاعات لعقد الجمعيات في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات تكلف بين ١,٦ و ٢ مليون فرنك سويسري لشهرين اثنين في السنة. وعلق على ذلك قائلاً إن الويبو بقاعة مؤتمرات تضم ٩٠٠ مقاعد وتكلفة قدرها ٦٤ مليون فرنك سويسري ستضطر إلى استيعاب عدد من النفقات في ميزانيتها العادية السنوية لمدة ٣٣ سنة

لتغطية تكاليف فوائد القرض بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري في المتوسط، وتسديد رأس المال بما يبلغ في المجموع ١,٢ مليون فرنك سويسري، فضلا عن تكاليف الصيانة بحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري بالإضافة إلى تكاليف إدارة القاعة، لتبلغ التكلفة الإجمالية السنوية حوالي ٢,٥ مليون فرنك سويسري. وأما التمويل المقترح للمشروع، فأشار الوفد إلى أن ميزانية الويبو العادية تقتضي من الويبو الآن استيعاب تكلفة فوائد قرض مشروع البناء الجاري، ومع أن أسعار الفائدة منخفضة نسبيا في الوقت الراهن إلا أن الأموال المقترضة في نظره تكلف أكثر في أي حال من الدخل المحقق من توظيف الأموال الاحتياطية. وتساءل الوفد أيضا لم لا تخصص الويبو مزيدا من الأموال من الاحتياطي المتاح لأن أكثر من ٢٠ مليون فرنك سويسري سيكون متاحا في نهاية سنة ٢٠١٠ وهو مبلغ يزيد على السقف المحدد لتغطية أية نفقات غير متوقعة ومحتملة بسبب تراجع الإيرادات. والتمس من الأمانة التزاما بأن تستخدم قاعة المؤتمرات المقترحة على أكمل وجه من قبل جهات خارجية بغية تحقيق إيرادات للحد من تكاليف الصيانة في الميزانية العادية.

٣١٥- وشكر وفد إسبانيا الأمانة والمهندس المعماري وهنأهما على عرضيهما الممتازين. واعتبر أنه من الناحية الإجرائية كان من الأحرى تناول هذا البند بعد الفراغ من البند ١٤ الخاص باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وكرّر ما قاله في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وتساءل عن ضرورة الشروع في مشروعات مكلفة مثل مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة (بتكلفة قدرها ٦٤,٢ مليون فرنك سويسري) في السياق الحالي الذي تفرض فيه قيود على الميزانية وتوقع فيه الويبو تراجع إيراداتها بنسبة ١,٦٪. وتساءل لم لا تعتبر مجالات مثل جدول أعمال التنمية من الأولويات في حين يعتبر مشروع قاعة المؤتمرات من أولويات المنظمة. وقال إن تقرير التدقيق الذي أعدته لجنة الويبو للتدقيق أعرب عن تحفظات بشأن الحالة الاقتصادية الحالية (الوثيقة A/47/15، الصفحة ٤، البند ٩ من جدول الأعمال). وذكر الوفد بأنه فهم أن السبب وراء دفاع الأمانة على الحاجة إلى تخفيض الميزانية العادية خلال السنوات القادمة هو الأزمة الاقتصادية، فقال إنه أيضا وفي عدد من المناسبات سأل الأمانة من أين ستأتي بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري سنويا لتسديد فوائد القرض. وقال إنه في حال عدم زيادة الميزانية رغم ارتفاع التكاليف، فإن ميزانيات بعض البرامج سوف تخفض. وكرّر الوفد أنه لم يحصل بعد على جواب لسؤاله ذلك. وفي الختام، قال الوفد إنه مثل وفود أخرى أخذت الكلمة من قبله، لا يعترض على بناء قاعة جديدة للمؤتمرات بل كان يرغب في التأكيد على أنه بالنظر إلى الأولويات الأخرى وأمام غياب توضيحات كافية من الأمانة فيما يتعلق بهذا المشروع وانعكاساته على الميزانية، فإن يظل على استعداد للدخول في حوار من أجل إيجاد حل مشترك.

٣١٦- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للاقتراح المفصل بشأن بناء قاعة جديدة للمؤتمرات وعلى حضور ضيوف الأمانة وعلى المعلومات المقدمة في معرض التقديم لهذا البند. ولاحظ الوفد بصورة عامة أن التكلفة المقدرة للقاعة تتجاوز إلى حد ما التقديرات الأصلية التي قدمتها الأمانة سابقا والتي اعتبرها الوفد آنذاك مترفعة أيضا. ودعا الوفد الأمانة إلى إيجاد سبل لتخفيض تلك التكلفة. ورأى أن اقتراح بناء قاعة جديدة ينبغي أن يبين الوفورات المتوقع تحقيقها من خلال تصميم المبنى وكيف تفكر الأمانة الحد من خطر ارتفاع التكلفة في المستقبل، في حال وافقت الدول الأعضاء على السير في المشروع. وقال الوفد إنه حصل على تلك المعلومات الآن. وذكر بأنه طلب معلومات عن العبر المستخلصة أو الكفاءة التي حددتها الأمانة في إطار مشروع البناء الجاري حاليا، وكيف يمكن تطبيق تلك العبر أو الكفاءة في بناء قاعة المؤتمرات المقترحة. وقال إن اقتراح الأمانة والمعلومات المستلمة من المهندس المعماري قد ردت على تلك التساؤلات جزئيا. وقال إن الاقتراح يبين أن الأمانة تعتمز تطبيق الهيكلية الإدارية والمنهجية في المشتريات التي طبقتها في مشروع البناء الجديد وأنها ستستعين بالشركات التي تتعامل معها حاليا قدر الإمكان. واعتبر الوفد أن ذلك المنهج

إيجابي. ورأى الوفد في الوقت ذاته أن وفود موناكو واليابان وفرنسا وإسبانيا أعربت عن مشاغل وطرحت تساؤلات مشروعة ويتعين على الأمانة الرد عليها، وأنه في حال وافقت الجمعيات على السير في المشروع، فإن الوفد يحث الأمانة على البحث عن السبل الكفيلة بخفض التكلفة الإجمالية وتحقيق وفورات إضافية أثناء المناقصات لمرحلة التشييد.

٣١٧- وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب من جديد من موقف المجموعة المؤيد لمشروع بناء قاعة جديدة للمؤتمرات التي ستكون في منظور المجموعة أساساً لفائدة الدول الأعضاء ووفودها وبصورة خاصة في الاجتماعات الكبرى من الجمعيات التي يصعب خلالها المشاركة في ظروف معقولة ومريحة. وقال الوفد إن المجموعة تؤكد على ضرورة الإمساك بزمam الجدول الزمني لاجتماعات المنظمة الذي سيكون من الأصعب تحقيقه إذا كان على المنظمة الخضوع لشروط منظمات أو هيئات أخرى مسؤولة على مرافق الاجتماعات خارج الويبو، فتصبح هي التي تقرر موعد اجتماعات الويبو وليست الويبو ذاتها. وأشار إلى إمكانية تأجير القاعة الجديدة لجهات خارجية دون المساس بأنشطة الويبو. وقال إنه رغم التحفظات التي أبدتها بعض الوفود فإن لا أحد يشكك في مزايا المشروع بحد ذاته، بل إن السؤال الحقيقي هو كيف ينبغي تحقيقه.

٣١٨- وقال وفد المغرب إنه يؤيد مشروع بناء القاعة الجديدة مؤكداً على أن الحاجة إليها باتت جلية خلال الجزء رفيع المستوى في افتتاح الجمعيات. وقال إن مبلغ ٦٤ مليون فرنك سويسري وإن كان مبلغاً كبيراً وكان استئجار قاعات خارج المنظمة خياراً تفضله بعض الوفود، فإنه يرى أن بعد مضي ٣٣ سنة من الاستئجار لن يبقى للويبو أي شيء من ذلك، أمام في حال التشييد فإن الويبو ستملك قاعة مؤتمرات بعد ٣٣ سنة وسيكون ذلك بمثابة استثمار مربح. وأشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به منسق مجموعة البلدان الأفريقية، وتساءل عن كيفية تمويل مشروع القاعة الجديدة معرباً عن تفضيله للأخذ من الاحتياطي قدر الإمكان في حال كان عائد الاحتياطي أقل من تكلفة فوائد القرض المصرفي. وفي الختام، أعرب الوفد من جديد عن تأييده لمشروع القاعة الجديدة.

٣١٩- وتحدث وفد اليمن باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ورحب بالعرض الذي قدمه المهندس المعماري وفريقه وشكره على المعلومات المقدمة. وذكر بالبيان العام الذي أدلى به باسم المجموعة في افتتاح الجمعيات وأعرب عن تأييده للقاعة الجديدة، وقال إنها ستمكّن الوفود من حضور اجتماعات الويبو والمشاركة بطريقة أكثر فعالية. وقال إن خلال هذه الجمعيات تبين من جديد أن هناك حاجة ماسة إلى قاعات مناسبة للاجتماع حيث يمكن لجميع أعضاء الوفد المشاركة في جميع المداولات.

٣٢٠- وذكر وفد تونس بالبيان الذي أدلى به باسم البلدان العربية الذي أعرب فيه عن تأييده للمشروع. وقال إن المشروع في رأيه يحترم القواعد البيئية ويحافظ على الطاقة ويعكس بشكل واضح مستوى التطور الذي حققته المنظمة في مجال الاتصالات العصرية. وعن التوقيت المناسب للبدء في المشروع، اعتبر الوفد أن الوقت مناسب وملائم الآن لأن المؤسسات تفضل الاستثمار خلال فترات الأزمات الاقتصادية حتى تكون قادرة على تغطية احتياجاتها بمجرد ما تتجلى الأزمات. وفي الختام، قال الوفد إن الوقت مناسب لبدء المشروع مشيراً بصورة خاصة إلى تعدد وظائف القاعة وميزاتها الأخرى فضلاً عن توفير الوقت بفضل إمكانية استخدام ذلك المكان.

٣٢١- وقال وفد النرويج إن من المهم أن تكون مباني المنظمة قابلة لعدة استخدامات وأن تستقبل الدول الأعضاء بطريقة فعالة وتتيح تسهيلات عصرية لتمكين وفود العالم من أن تجتمع لإجراء مداولات مثمرة حول موضوعات ذات أهمية في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تأييده

للمشروع المقترح لأنه يرى أن المشروع يتيح مرافق جيدة جدا للجمعيات في المستقبل. وشدد على أن المشروع هو فعلا استثمار مهم في الحوار. وأكد على الحاجة إلى مرافق عملية للاجتماع بغية جمع وفود من جميع الأقاليم للتداول وتبادل وجهات النظر والسير قدما نمو توافق الآراء والأهداف المشتركة. واعتبر الوفد أن قاعة المؤتمرات كما هي مقترحة تفي بكل تلك الشروط. وفي الختام، قال الوفد إنه واثق في التحليل الذي قامت به المنظمة ومستشاروها فيما يتعلق بتمويل المشروع.

٣٢٢- وشكر وفد الصين الأمانة على مقدمتها المفصلة للمشروع ولاحظ أن الزيادة في أنشطة المنظمة تقتضي زيادة في المرافق اللازمة كما تدل على ذلك الجمعيات الحالية التي لمست فيها الوفود كلها تلك الحاجة. وأعرب الوفد بالتالي عن تأييده للمشروع الذي يتماشى في رأيه والأهداف الاستراتيجية لليوبو. وقال الوفد إنه من الواضح، كما نوقش خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة، أن أنشطة الليوبو سائرة في الاتساع والتسارع شأنها في ذلك شأن التفاعلات فيما بين الدول الأعضاء وبين الليوبو وسائر المنظمات الدولية. واعتبر الوفد أن الطلب على مرافق الاجتماعات والنتائج عن تلك التفاعلات سيكون بلا سابق وأن أفضل حل لليوبو هو أن تكون لها قاعة مؤتمرات خاصة بها. وأشار إلى ضرورة مراعاة وقع الأزمة المالية الحالية ولكنه ينبغي النظر أيضا في جوانبها الإيجابية المتمثلة في انخفاض أسعار العديد من المواد وتكلفة اليد العاملة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي العالمي. وقال إن الأسعار والتكاليف، بما فيها تكلفة التشييد، ستأخذ في الارتفاع عند نهاية فترة الانتعاش الاقتصادي. وفي الختام، قال الوفد إنه يؤيد المشروع.

٣٢٣- وطرح وفد باكستان سؤالا نظريا على سائر الوفود والأمانة من باب التخمين لا غير. فتساءل عما سيحدث في حال رحلت الليوبو من جنيف، فهل ستبيع القاعة المؤتمرات الجديدة أم هل ستهبها لسويسرا؟ وفي حال بيع القاعة، فهل ستستطيع الليوبو استرجاع تكلفة التشييد؟ وفي حال وهبتها لسويسرا فمن سيمول تكلفة التشييد الآن؟

٣٢٤- وأعرب وفد النيجر عن تقديره للشروح الإضافية التي قدمها المهندس المعماري والتي ساعدت على فهم المشروع بشكل أحسن. وذكر بضيق المكان في القاعة الرئيسية التي لم تستوعب كل أعضائها في افتتاح الجمعيات. وأعرب عن دعمه القوي للمشروع وعن تأييده للبيان الذي أدلى باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه أنصت للوفود الأخرى وكان من الواضح أن مسألة بناء قاعة جديدة ليس هي المشكلة وإنما السؤال في توقيتها في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. وقال إنه يؤيد البدء في المشروع الآن مشددا على أن سعر السلع أخذ في الارتفاع عبر العام وأن التأخر في اتخاذ القرار قد يزيد من خطر ارتفاع التكلفة. ورأى بالتالي أن الوقت قد حان للتشييد الآن.

٣٢٥- وأكد وفد بنن من جديد على البيان الذي أدلى به في افتتاح الجمعيات بأن بناء القاعة الجديدة ضروري وحان أوانه.

٣٢٦- وذكر وفد غينيا أنه سبق وأن أشار إلى ضيق المكان في افتتاح الجمعيات. وشكر سلف الوفود المشاركة في هذه الجمعيات والتي وافقت آنذاك ببصيرة على الاستثمار اللازم لتزويد الدول الأعضاء بالقاعة التي تجرى فيها هذه المداورات. ولاحظ أيضا أن عدد الدول الأعضاء في معاهدات الليوبو أخذ في الارتفاع، ولا سيما مع ظهور العديد من الدول المستقلة علما بأن عددا قليلا من البلدان ممثلة بوفود كبيرة حاليا. وأعرب عن رغبته في أن تكون الليوبو قادرة على تمويل مشاركة مزيد من المندوبين وأن تستضيف مزيدا من الاجتماعات لتغطية أنشطة أكثر. وأعرب عن تأييده الشامل للمشروع مشيرا إلى أن القاعة ستكون في ملك الليوبو بعد فترة ٣٣ سنة التي أشار إليها وفد فرنسا، فقال إن القاعة ستظل قائمة بعد تلك السنوات بمائة سنة أو أكثر.

٣٢٧- وشكر وفد فنلندا الأمانة على عروضها الرائعة والمفصلة التي أتت بحجج مقنعة وشاملة لهذا المشروع. وأعرب عن تأييده للحجج التي تقدم بها وفد النرويج ووفد الصين بأن تسير الجمعيات قدما بهذا المشروع. وأشار الوفد إلى المشاغل التي أبدتها بعض الوفود إزاء التمويل، وقال إنه بعد قراءة الوثائق والاستماع إلى توضيحات الأمانة، فهو على ثقة كاملة في أن الأمانة ستتولى إدارة هذا المشروع وتمويله بطريقة سليمة في السنوات القادمة. ورأى أن تعطي الجمعيات الضوء الأخضر للأمانة للسير قدما بالمشروع.

٣٢٨- وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الأمانة على العروض الواضحة التي قدمتها. وقال إنه يؤيد كليا بناء القاعة وأعرب عن رغبته في أن ينظم الجزء رفيع المستوى في المستقبل داخل القاعة الجديدة.

٣٢٩- وأيد وفد قطر البيان الذي أدلى به وفد تونس باسم البلدان العربية والبيان الذي أدلى به وفد اليمن باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ورحب بالمشروع وأيده.

٣٣٠- وشكر وفد أنغولا الأمانة على عروضها وذكّر بالبيان الذي أدلى به نائب وزير الصناعة خلال الجزء رفيع المستوى في افتتاح الجمعيات، والذي أيد فيه "المرحلة الثانية" من المشروع. وأعرب أيضا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يدرك أن المشروع هو استثمار سيكون بمثابة بند محاسبي في ميزانية المنظمة إلا أنه سيساعدها على التصدي لمشكلة ضيق المكان الذي عانت منه عدة وفود في افتتاح الجمعيات.

٣٣١- وأشار وفد كوت ديفوار إلى البيان المؤيد لقاعة المؤتمرات الجديدة الذي أدلى به وزير الصناعة والقطاع الخاص في إطار الجزء رفيع المستوى. وقال إن ضيق المكان في اجتماعات الويبو كان من المشكلات في هذه الاجتماعات كما كان في السنوات السالفة. ورحب الوفد بالمشروع وأيده تأييدا كاملا.

٣٣٢- وشكر وفد بربادوس الأمانة على عروضها. وقال إنه يرى أن القرار ببناء قاعة مؤتمرات كبيرة ينبغي أن يقوم على دوافع محدّدة من بينها الحاجة. وقال إن عرض الأمانة بيّن بجلاء لا غبار عليه أن الحاجة قائمة. وقال إن السؤال المطروح الآن هو متى تعمل الأمانة على تلبية تلك الحاجة. وصرح الوفد أنه كلما انتظرنا زادت الحاجة وارتفعت تكلفة تلبية تلك الحاجة، ولذلك فمن الأفضل السير قدما بالمشروع لتلبية تلك الحاجة. وعن مسألة الاحتياطي، اعتبر الوفد أن من الممارسات الحسنة أن تعتمد المؤسسة على أموالها الاحتياطية لتأسيس أصولها التي تزيد قيمتها عبر السنين، بخلاف استعمال الاحتياطي لتغطية مصروفات التشغيل. وأعرب عن تأييده للبيانات المقدمة باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي والبلدان العربية والعديد من الوفود الأخرى، وقال إنه يؤيد الموافقة على تنفيذ "المرحلة الثانية" من المشروع.

٣٣٣- وشكر وفد جمهورية كونغو الشعبية الديمقراطية الأمانة على عروضها حول المشروع وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى في المشروع استثمارا على المدى الطويل لفائدة الدول الأعضاء ولتطوير أنشطة الويبو في المستقبل.

٣٣٤- وقال وفد السودان إنه يضم صوته إلى صوت مندوب السنغال المتحدث باسم المجموعة الإفريقية ومندوب اليمن باسم المجموعة الآسيوية وكل المتحدثين الذين تحدثوا مؤيدين فكرة البناء.

وأضاف قائلاً إنه يؤيد وبشدة فكرة البناء لقاعة تليق بمقام هذه المنظمة الفتية وكبر عضويتها ومما لا شك فيه إن هذه القاعة يمكن أيضا استثمارها بجانب استغلالها لاجتماعات المنظمة.

٣٣٥- وأشار وفد إكوادور إلى البيان العام الذي أدلى به سابقا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية مؤيدا لبناء قاعة المؤتمرات الجديدة.

٣٣٦- وشكر وفد كامبيون الأمانة على عروضها وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية معتبرا أن المشروع يتوافق وأهداف الويبو الاستراتيجية.

٣٣٧- وأشار وفد مدغشقر إلى البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تأييده للمشروع الذي يليق بمقام الويبو ويلبي الحاجة إلى بنية تحتية عصرية. وقال الوفد إنه واثق كل الثقة في قدرة الأمانة على إدارة التكاليف في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية.

٣٣٨- وأيد وفد كوستا ريكا بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية الداعم للمشروع. وقال إنه يشارك في اجتماعات الويبو منذ عدة سنين واضطر دائما إلى الكفاح من أجل الحصول على مقعد أو معقدين كي يأتي بخبراء في مختلف المجالات لتغطية كل من الموضوعات بعمق. وقال إن الحاجة تشتد إلى بناء قاعة مناسبة لعمل كل الوفود. واعتبر أن المشروع سليم من الناحية المعمارية بل وهو مناسب أيضا لوظيفة الويبو. وعن أثر المشروع على الميزانية، رأى الوفد ضرورة تحقيق التوازن اللازم كما أشارت إلى ذلك وفود أخرى.

٣٣٩- وقال وفد سيشيل إنه يؤيد كليا بيان مجموعة البلدان الأفريقية معربا عن تطلعه إلى بناء قاعة المؤتمرات الجديدة.

٣٤٠- وقال وفد إندونيسيا إنه بالنظر إلى الحاجة الحقيقية إلى قاعة جديدة فهو يؤيد بياني مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة البلدان الأفريقية المؤيدة للمشروع.

٣٤١- وقال وفد بوركينا فاسو إنه يؤيد المشروع مشددا على ضرورة الالتفات إلى الإحباط الذي تشعر به الوفود باستمرار لا سيما وأن البلدان الصغيرة مثل بوركينا فاسو لا تحصل إلا على مقعد واحد في قاعات الاجتماعات وكثيرا ما يطلب منها تغيير مكانها في القاعة خلال الجلسة للسماح باستكمال المقاعد. وقال إن الوقت قد حان للتصدي لهذه المسألة وتصليح الوضع.

٣٤٢- وذكر وفد تركيا بأنه أيد بناء قاعة المؤتمرات في السابق وأنه لا يزال على رأيه اليوم. وقال إن الحاجة واضحة كما تبين من جديد خلال هذه الجمعيات. وقال إنه واثق في قدرة الأمانة على إدارة الانعكاسات المالية. وهنأ المهندس المعماري على هذا المشروع الرائع وعلى هذا العرض الممتاز.

٣٤٣- وقال وفد تشاد إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد السنغال مؤيدا لقاعة المؤتمرات الجديدة.

٣٤٤- وشكر وفد إستونيا الأمانة على الوثائق والكتيب حول مشروعات التشييد الجديدة. وأعرب عن تأييده لمشروعات التشييد الجديدة التي هي ضرورية بلا أدنى شك. وقال إن استئجار قاعات ليس من أفضل السبل لتنظيم العمل حتى وإن بدت أقل تكلفة. وأشار الوفد إلى المثل القديم الذي يقول لسنا أغنياء حتى نبحث عن الرخيص. ورأى أن الأموال المكتسبة ينبغي أن تسخر لإنشاء ما هو متين وبارق

حتى وإن استغرق أكثر من المتوقع في البداية. وقال إن الأزمات الاقتصادية ستترك مكانها لا محال لأوقات أفضل.

٣٤٥- وأعرب وفد بابوا غينيا الجديدة عن تأييده للمشروع وقال إنه الممثل الوحيد لجزر المحيط الهادئ في الجمعيات، ويأمل أن لا يكون غياب ممثلي الجزر الأخرى سببه ضيق المكان. وأشار إلى أنه في حال استمرار عضوية المنظمة في الارتفاع بالسرعة الحالية، فقد تأتي بلدان أخرى لحضور الاجتماعات من بين البلدان الأربعة عشر في المنطقة.

٣٤٦- ولاحظت الأمانة أن العديد من الوفود أعربت عن دعمها للمشروع المقترح. وردت على الأسئلة والمشاكل التي طرحتها وأبدتها بعض الوفود، وبيّنت النقاط التالية على وجه التحديد. فردًا على السؤال حول مصير قاعدة المؤتمرات المقترحة في حال رحلت الويبو من جنيف، قالت الأمانة إن السؤال في تلك الحالة يطرح بشأن جميع مباني الويبو بما فيها المبنى الجديد قيد التشييد. وشددت الأمانة بقوة على أن البناء الجديد سوف يكون بمثابة استثمار. وأشارت إلى أن العاملين أساسًا في قطاع الأعمال يستثمرون في بناء المصانع وغيرها من المنشآت، وأن القائمين على التقريب بين الدول الأعضاء للنقاش والتوصل على تفاهم أحسن وتوافق للآراء بشأن القضايا المهمة، مثل الويبو، فيستثمرون في أدوات مثل مرافق الاجتماعات والمؤتمرات وذلك هو مغزى الاقتراح من أجل بناء قاعدة مؤتمرات جديدة. وذكرت الأمانة الوفود بأن الحاجة إلى مرافق للاجتماعات والمؤتمرات ليس بالجديدة إذ أن الأمانة طرحتها منذ التسعينات، ثم إن الدول الأعضاء وافقت في سنة ٢٠٠٢ على بناء قاعة جديدة للمؤتمرات وفي ذلك إقرار شامل بتلك الاحتياجات. وأكدت الأمانة أنها تتفهم الانشغالات التي أبدتها بعض الوفود بل إنها تشاطرها إياها، وشددت في الوقت ذاته على أن مبلغ ٦٤ مليون فرنك سويسري سيكون بمثابة استثمار وليس مجرد إنفاق وأن التكاليف الجارية المترتبة على فوائد القرض ستمول من الميزانية العادية، وأما الاستثمار بعينه، بمبلغ قدره ٢٤ مليون فرنك سويسري، فمن المعقول أن يمول من الاحتياطي. وأقرت الأمانة بأن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أمر لا يعقل التنازلي عنه ولكنها واثقة من وجود أسباب معقولة للدخول في مشروع من ذلك القبيل في الوقت الراهن. وفصلت ذلك قائلة أولاً أن الويبو قادرة على توظيف استثمار بذلك الحجم بالنظر إلى مستوى أموالها الاحتياطية، كما هو مفصل في الوثيقة A/47/10 ومع مراعاة مختلف المبالغ المالية المخصصة في حال تراجع الإيرادات التي تحققها الويبو من أنشطة التسجيل وللعديد من المشروعات المعتمدة. وأضافت قائلة إن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وقت مناسب جدا للاستثمار، إذ أن أسعار الفائدة نزلت إلى أدنى المستويات في تاريخها في سويسرا. وقالت إن الدخول في استثمار ممول في ثلثه الأول من الاحتياطي وفي ثلثيه الآخرين من قرض مصرفي هو في رأيها سبيل أكثر أمانًا من الاعتماد أكثر على الأموال الاحتياطية المتاحة. وأما عن مسألة الأرباح التي يمكن تحقيقها من استثمار أموال الويبو، لاحظت الأمانة أن الفرق بين العائد من استثمار الأموال الاحتياطية وفوائد القرض المصرفي فرق هامشي. وقالت إن أهم ميزات المنهج المقترح هي بلا شك الإدارة الحكيمة لأموال المنظمة وضمان التمويل على الأجل الطويل لاستثمار بعيد الأمد، علما بأن العمارة، أي قاعة المؤتمرات، ستظل قائمة لخمسين سنة بل مائة سنة أو أكثر. وقالت إن متوسط التكلفة السنوية لفوائد القرض، بمبلغ قدره ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، يظل هامشيا إذ يمثل أقل من ٠,٢٪ من ميزانية المنظمة السنوية. وأكدت الأمانة على أن تكلفة بناء القاعة ظلت محط اهتمامها خلال تصميم المشروع في العديد من مناقشاتها مع المهندس المعماري والقيادة وسائر المتخصصين. وذكرت أيضا بأنها قارنت تكلفة القاعة المقترحة بتلك التي بنتها منظمة التجارة العالمية في سنة ١٩٩٨، فخلصت إلى أن الفرق في التكلفة الإجمالية بين المشروعين يقل عن ٥٪ مع مقارنة حجم القاعتين ووجود بعض السمات المحددة وتكلفة المعيشة ومؤشر التسعير المطبق في قطاع البناء.

٣٤٧- وإن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات، كل فيما يعنيه،

"١" وافقت على تنفيذ مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة المقترح، الوارد في الوثيقة WO/PBC/14/10 (في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٨ وفي المرفق الثاني) وفي كتيب المهندس المعماري المشار إليه في A/47/13؛

"٢" ووافقت على التكلفة الإجمالية المقدرة وقيمتها ٦٤,٢ مليون فرنك سويسري، علماً بأن الجمعيات قد وافقت في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، على رصد مبلغ ٤,٢ مليون فرنك سويسري "للمرحلة الأولى"، كما هو مشار إليه في الوثيقة WO/PBC/14/10، الفقرة ٥٢ والمرفق الرابع؛

"٣" وصرّحت للأمانة بالاستفادة، عند الضرورة، من مبلغ ٤ مليون فرنك سويسري لتمويل النثریات والطوارئ، كما هو مشار إليه في الوثيقة WO/PBC/14/10، الفقرة ٥٣ والمرفق الرابع؛

"٤" ووافقت على التمويل المتبقي للمشروع عن طريق رصد مبلغ ٢٤ مليون فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية للويبو وقرض مصرفي قيمته ٤٠ مليون فرنك سويسري، كما هو مشار إليه في الوثيقة WO/PBC/14/10، الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨؛

"٥" وأحاطت علماً باقتراح البنية الإدارية للمشروع ومراقبته والتدقيق فيه، كما هو مشار إليه في الوثيقة WO/PBC/14/10، الفقرات من ٤٢ إلى ٤٩؛

"٦" وأحاطت علماً بالجدول الزمني التأشير للمشروع، كما هو مشار إليه في الوثيقة WO/PBC/14/10، الفقرة ٤١ ومبين في المرفق الثالث؛

"٧" وأحاطت علماً بالتقرير المرحلي عن مشروع البناء الجديد، كما هو وارد في الوثيقة A/47/11 .

البند ١٩ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير مرحلي عن تحسين معايير الأمن والسلامة في مباني الويبو الحالية

٣٤٨- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/47/14 .

٣٤٩- وذكرت الأمانة بأن مشروع الويبو الأمني قد حظي بموافقة جمعيات الويبو أصلاً في سنة ٢٠٠٨ ولجنة البرنامج والميزانية في دورتها التي انعقدت قبل أسبوع. وقالت إن المشروع سينفذ في ثلاث مراحل وهو الآن في مرحلته الأولى (التحضيرية) يتقدم حسب الجدول الزمني وفي حدود الميزانية المرصودة له. وشددت على أن المشروع يركز برمته على معايير الأمم المتحدة الدنيا للأمن والسلامة (UN H-Moss) مع مراعاة ظروف المنظمة، وقالت إنه حظي بموافقة حكومة البلد المضيف التي لم تكثف بتقديم الدعم المادي بل أبدت كل المساعدة الضرورية. وأشارت إلى العلاقة الوطيدة بين مباني الويبو الحالية ومشروع البناء الجديد، بما في ذلك قاعة المؤتمرات الجديدة، وقالت إن المشروع

سينسحب أيضا على المساهمين في البناء الجديد، مثل المهندسين المعماريين، لأغراض تعزيز الأمن والسلامة. ونوهت بأن فعالية التنسيق والتعاون قد سمح بإخراج مشروع مشترك من المعتزم تنفيذه من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠١١.

٣٥٠- وشكر المدير العام الرئيس وجميع المندوبين الموقرين وقال إنه يود أن يغتنم هذه الفرصة ليقر بما حصلت عليه المنظمة من دعم سخي جدا لهذا المشروع من البلد المضيف، سويسرا، إذ إن حكومة سويسرا قد ساهمت بخمسة ملايين من الفرنكات السويسرية للأعمال التي تنجزها المنظمة بهدف الامتثال للإرشادات الأمنية الصادرة عن الأمم المتحدة. وأعرب عن امتنان المنظمة لتلك المساعدة الآتية من سويسرا.

٣٥١- وأبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية امتنانه الكبير للأمانة على التقرير الذي يبين أن التحسينات في الأمن والسلامة تسير على قدم وساق. ورحب خاصة بمستوى التعاون ولا سيما الدعم المباشر من البلد المضيف سويسرا، وقال إن الجميع يدرك أن الأمن والمحيط الأمني مسؤولية مشتركة. وأعرب عن ارتياحه الخاص إذ إن المشتريات لم تتجاوز المبالغ المرصودة لها وأعرب عن تطلعه إلى معاينة التكلفة المقدرة لما تبقى من أعمال بعد تسلم المناقصات في المرحلة الثانية.

٣٥٢- وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والهيئات الأخرى، كل في ما يعنيه، علما بمضمون الوثيقة A/47/14.

البند ٢٠ من جدول الأعمال الموحد:

مشروع تحييد الكربون

٣٥٣- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحد:

التقرير السنوي الملخص لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

٣٥٤- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٢ من جدول الأعمال الموحد:

شؤون الموظفين

٣٥٥- انظر التقرير الصادر عن دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/62/4).

البند ٢٣ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

٣٥٦- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٤ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن العمل المتعلق باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

٣٥٧- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٥ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

٣٥٨- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٦ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

٣٥٩- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٧ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية

والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

٣٦٠- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٨ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية
والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

٣٦١- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة لليوبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٢٩ من جدول الأعمال الموحد:

اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات

٣٦٢- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة لليوبو (الوثيقة WO/GA/38/20).

خدمات الملكية الفكرية العالمية

البند ٣٠ من جدول الأعمال الموحد:

نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

٣٦٣- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/40/7).

البند ٣١ من جدول الأعمال الموحد:

نظام مدريد

٣٦٤- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد مدريد (الوثيقة MM/A/42/4).

البند ٣٢ من جدول الأعمال الموحد:

نظام لاهاي

٣٦٥- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد لاهاي (الوثيقة H/A/28/4).

البند ٣٣ من جدول الأعمال الموحد:

نظام لشبونة

٣٦٦- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد لشبونة (الوثيقة LI/A/25/3).

البند ٣٤ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالتصنيف الدولي للبراءات

٣٦٧- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (الوثيقة IPC/A/29/2).

البند ٣٥ من جدول الأعمال الموحد:

أسماء الحقول على الإنترنت

٣٦٨- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة لليبيو (الوثيقة WO/GA/38/20).

سائر الجمعيات

البند ٣٦ من جدول الأعمال الموحد:

التعاون في ظل البيانات المتفق عليها
في المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة قانون البراءات

٣٦٩- انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة لليبيو (الوثيقة WO/GA/38/20).

البند ٣٧ من جدول الأعمال الموحد:

جمعية معاهدة قانون البراءات

٣٧٠- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية معاهدة قانون البراءات (الوثيقة PLT/A/7/2).

البند ٣٨ من جدول الأعمال الموحد:

جمعية معاهدة سنغافورة

٣٧١- انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية معاهدة سنغافورة (الوثيقة STLT/A/1/4).

البند ٣٩ من جدول الأعمال الموحد:

اعتماد التقرير العام وتقارير كل هيئة رئاسية

٣٧٢- سجّلت الأمانة تعليقات مختلف الوفود بغرض إدراجها في الصيغ النهائية للتقارير.

٣٧٣- واعتمدت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات الرئاسية، كل في ما يعنيه، هذا التقرير العام بالإجماع في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩.

٣٧٤- واعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر الهيئات الرئاسية العشرين للدول الأعضاء في الويبو، كل في ما يعنيه، التقرير الفردي الخاص بدورها بالإجماع، في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩.

البند ٤٠ من جدول الأعمال الموحد:

اختتام الدورات

٣٧٥- وبدعوة من الرئيس، أخذ المدير العام الكلمة وتقدم بعبارة الشكر إلى الرئيس على توجيهه الممتاز ومشورته الحكيمة طيلة أسبوعي الجمعيات، وشكر أيضا نائبي الرئيس على توجيههما ومساعدتهما المهمين. وشكر أيضا جميع الوفود والدول الأعضاء على مشاركتهم البناءة جدا في الجمعيات. وقال إن ذلك الالتزام البناء هو الذي سمح في رأيه بالتوصل إلى قرارات مهمة. وذكر في المقام الأول القرار بشأن مشروع بناء قاعة جديدة للمؤتمرات، ثم ذكر اعتماد وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهما قراران من الدول الأعضاء يستحقان الترحيب. وفي قطاع الخدمات، ذكر قرار اعتماد خارطة الطريق لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وتعيين إدارتين دوليتين جديدتين من مصر وإسرائيل، والاتفاق حول أعمال مهمة بالنسبة إلى اتفاق لشبونة ومستقبله. واعتبر المدير العام أن أهم قرار في رأيه هو ربما ذلك الذي اتخذ قبل اختتام دورة الجمعيات والخاص باللجنة الحكومية الدولية إذ تم اعتماد ولاية متينة وواضحة المعالم للسنتين المقبلتين. وقال إن ذلك كان خطوة حقيقية إلى الأمام بالنسبة إلى المنظمة. وشكر المدير العام أيضا الزملاء على الكم الكبير من العمل المنجز لإعداد التقارير من أجل اعتمادها وأثنى بصورة خاصة على السيدة مرسيدس مرتينس دوزال رئيسة قسم الترجمة الفورية في خدمة اللغات والتي تعمل في آخر جمعيات لها، دون إغفال المناقشات المكثفة حول المسائل المتعلقة باللغات خلال الجمعيات. واستطرد قائلاً إن السيدة مرتينس معروفة لدى كثير من الوفود وما برحت تقدم مساعدتها للجميع. وفي الختام، أشار المدير العام إلى الجزء رفيع المستوى الذي نظم لأول مرة خلال الجمعيات واعتبره نجاحا كبيرا إذ شارك فيه أربعون زيرا. وقال إن التعليقات الإيجابية من الدول الأعضاء بينت أن الفرصة سانحة للارتقاء بالملكية الفكرية إلى مستوى سياسي أعلى. وقال إن من المقرر التشاور مع الدول الأعضاء في وقت مبكر بالنسبة إلى جمعيات ٢٠١٠ وربما يتم ذلك في فبراير/شباط أو مارس/آذار ٢٠١٠ حول إمكانية اختيار موضوع محوري يكون أساسا للجزء رفيع المستوى في دورة ٢٠١٠.

٣٧٦- وشكر وفد نيجيريا الرئيس وأشاد بالمكانة التي ارتقى إليها المكتب برئاسته فأضاف على ما أنجزه خلفه سفير نيجيريا من قبله. وشكر الوفد المدير العام على الأداء المتين وقال إنه يتطلع إلى مزيد من العمل الجيد. وشكر الأمانة على العمل المنجز والسيدة مرسيدس مرتينس دوزال التي كانت بالنسبة إلى مجموعة البلدان الأفريقية صوت الترجمة الفورية التي قدرتها المجموعة كثيرا. وأعرب الوفد عن ارتياحه إذ وضعت الجمعية جدول أعمال للجنة الحكومية الدولية أملا في التوصل إلى نتائج وصك قانوني ملزم دوليا. وأعلن الوفد بافتخار أن اليوم هو عيد استقلال نيجيريا.

٣٧٧- وشكر وفد مصر الرئيس ونائبيه على جهودهم خلال الأيام العشرة المضنية من دورة الجمعية العامة. وشكر المدير العام على تشبته بالمنظمة وشكر جميع الموظفين، وخص بالذكر السيدة مرسيدس

مرتينس دوزال التي أسهمت بقدر كبير في تيسير التواصل في مجموعة البلدان الأفريقية. وأقرّ أيضا بالإسهام الخلف والمثابر والإيجابي لمندوب باكستان الذي سينتقل إلى مهمة أخرى. وودّع أيضا وفد ألمانيا كمنسق للمجموعة باء والذي أسهم بمنهجيته العلمية الدقيقة في إحراز تقدم حول بعض القضايا. وأعرب عن أمله في العمل مع الزملاء الجدد الذين سيتولون مناصبهم في المستقبل القريب.

٣٧٨- وتحدث وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية فشكر الدول الأعضاء والمدير العام والأمانة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مقدرا المرونة التي أبداه الجميع في تمكين الويبو من السير قدما. وأكد الوفد أيضا أن مجموعة البلدان الآسيوية لا تزال على التزامها بتنفيذ المبادرات والقرارات المتخذة في الجمعيات.

٣٧٩- وتوجّه وفد باكستان بعبارات الشكر إلى وفد مصر على كلماته الطيبة وشكر أيضا المدير العام وزملاءه من الدول الأعضاء والأمانة والمترجمين الفوريين على تحملهم عناء المداخلات المتعددة خلال السنوات الثلاث الماضية. ثم تحدث الوفد أصالة عن نفسه فأكد أنه شهد بعضا من أهم الأوقات في الويبو كمفاوض وأن تجربته كانت مفيدة جدا في المشاركة في جميع الاجتماعات والأنشطة. وقال إنه سيتولى مهمة جديدة في طوكيو فشكر الجميع على تعاونهم ودعمهم.

٣٨٠- وأعلن وفد الصين أن اليوم، الأول من أكتوبر/تشرين الأول، هو الذكرى السنوية لإنشاء جمهورية الصين الشعبية، وأن العاصمة بيجين تشهد احتفالات كبرى. وقال إنه لشرف أن علم باحتفال نيجريا بعيدها الوطني في اليوم نفسه. وأعرب عن ارتياحه للنتائج المشجعة جدا التي تم التوصل إليها في نهاية المطاف فهنأ عليها الرئيس والمدير العام والأمانة لما أنجزوه من عمل رائع. وحرص أيضا على الإعراب عن امتنانه للسيدة مرسيديس مارتينس دوزال على دعمها وخدمات الترجمة الفورية، ولمندوب باكستان أيضا متمنيا له النجاح والتوفيق في مهمته الجديدة بطوكيو.

٣٨١- وختم رئيس الجمعية العامة للويبو سلسلة الاجتماعات السابعة والأربعين للجمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

فهرس كلمات وفود الدول والمجموعات الإقليمية
وممثلة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية
(تشير الأرقام إلى الفقرات في هذه الوثيقة)

وفود الدول:

الجزائر: ٢٠، ١٨٧، ٢٣٠، ٣٢٨؛ أنغولا: ٣٤، ١٨٥، ٢٢٧، ٢٥٧، ٢٨٦، ٢٩١، ٣٣٠؛
أستراليا: ٧٢؛ النمسا: ٩٩؛ أذربيجان: ١٠٠؛ البحرين: ٣٣؛ بنغلاديش: ٣١^(١)؛ بربادوس: ٨٥، ٣٣٢؛
بيلاروس: ٨٦؛ بنن: ٤٠، ٣٢٥؛ البرازيل: ٧٨، ١٧٧، ١٨٩، ٢١٨؛ بلغاريا: ٢٦؛ بوركينا
فاصو: ٣٤١؛ كمبوديا: ١٩، ١٩٢٨١^(٢)؛ الكاميرون: ٧٥، ٣٣٦؛ كندا: ١٠١؛ تشاد: ١٠٢، ٣٤٣؛
شيلي: ٩٧، ٢٢٦، ٢٨٤؛ الصين: ٢٤، ٦٥، ١٩٧، ٢٦٤، ٣٢٢، ٣٨٠؛ كولومبيا: ٨٧؛
الكونغو: ٣٢٨^(٣)؛ كوستاريكا: ٣٣٨؛ كوت ديفوار: ٤٣، ٣٣١؛ كوبا: ٥٥؛ قبرص: ١٠٤؛
الجمهورية التشيكية: ١٠٥؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: ١٠٧؛ جمهورية الكونغو
الديمقراطية: ٣٣٣؛ الدانمرك: ١٠٦؛ الجمهورية الدومينيكية: ٩٤؛ إكوادور: ٤٦^(٤)، ٦١^(٥)، ٩٦،
١٧٣^(٥)، ١٨٦^(٥)، ٣٣٥^(٥)؛ مصر: ٨٨، ١٧٤، ١٨٠، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٧٧، ٣٧٧؛
السلفادور: ١٠٨؛ إستونيا: ٣٤٤؛ أثيوبيا: ٤٢؛ فنلندا: ٨١، ٣٢٧؛ فرنسا: ٢١٣، ٢٥٩، ٣١٤؛
جورجيا: ١٠٩؛ ألمانيا: ٦٣^(٦)، ٢٠٦؛ غانا: ٤٤، ٢٣١؛ غرينادا: ٣٩؛ غواتيمالا: ٢٢؛ غينيا: ٣٢٦؛
غينيا - بيساو: ١١٠؛ هنغاريا: ٨٤؛ أيسلندا: ١١١؛ الهند: ٧٣، ١٨١، ٢١٥؛ إندونيسيا: ٩١، ٣٤٠؛
العراق: ٣٥؛ إيران (جمهورية - الإسلامية): ٧٠، ١٧٨، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٢؛ إسرائيل: ١١٢؛
إيطاليا: ١١٣؛ جامايكا: ٩٢؛ اليابان: ١١٤، ٣١٣؛ كينيا: ٢٨؛ الكويت: ٢٨٨؛ قبرغيزستان: ١١٥؛
ليسوتو: ٤١؛ ليبيريا: ٥٠؛ مدغشقر: ٢٥، ٣٣٧؛ ملاوي: ١١٦؛ ماليزيا: ٨٣؛ ملديف: ٤٨؛
مالي: ٥٦؛ المكسيك: ٩٥؛ موناكو: ٣١٢؛ منغوليا: ١١٨؛ الجبل الأسود: ١١٩؛ المغرب: ٢٥، ١٩٠،
٢٨٥، ٣١٨؛ ناميبيا: ٣٨؛ نيبال: ٥٤؛ النيجر: ١٢٠، ٣٢٤؛ نيجيريا: ٤٥، ٣٧٦؛ النرويج: ١٢١،
٣٢١؛ باكستان: ٧٧، ١٧١، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ١٢٦، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٦٩، ٢٧١،
٣٢٣، ٣٧٩؛ بنما: ٨٢، ١٧٦، ٢٥٥؛ بابوا غينيا الجديدة: ٩٣، ٣٤٥؛ باراغواي: ٤٩؛ ٢٥٣؛
الفلبين: ٨٩، ٢٠٨؛ بولندا: ١٢٢؛ البرتغال: ٢٦٥؛ قطر: ٣٢٩؛ جمهورية كوريا: ٥٧؛
رومانيا: ١٢٣؛ الاتحاد الروسي: ٦٢^(٧)، ١٢٤، ١٧٥، ٢٥٢، ٢٦١؛ سانت كيتس ونيفس: ١٢٩؛
سانت لوسيا: ١٢٥؛ سان تومي وبرينسيبي: ٢٦٦؛ السنغال: ٢٣، ٦٤^(٨)، ١٨٤^(٨)، ٢٢٤، ٣١٧^(٨)؛
صربيا: ٣٢، ٦٨^(٩)؛ سيشيل: ١٢٦، ٣٣٩؛ سيراليون: ١٢٧؛ سنغافورة: ٧١؛ سلوفاكيا: ١٢٨؛ جنوب
أفريقيا: ٢٩، ١٨٣، ٢١١؛ إسبانيا: ١٧٠، ١٩٤، ٢١٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠،
٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٨، ٣١٥؛ سري لانكا: ٢٧؛ السودان: ٣٦، ٢٦٣، ٢٨٢، ٣٣٤؛ سوازيلند: ١٣٠؛
السويد: ٦٦^(١٠)؛ سويسرا: ١٨٨؛ الجمهورية العربية السورية: ٢١؛ طاجيكستان: ١٣١؛ تايلند: ٧٤؛

- (١) نيابة عن مجموعة البلدان الأقل نموا
- (٢) نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا
- (٣) نيابة عن المجلس الإداري للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (الأربيو) والدول الأعضاء فيها
- (٤) نيابة عن منتدى وزراء الثقافة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
- (٥) نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
- (٦) نيابة عن المجموعة باء
- (٧) نيابة عن بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ودول أوروبا الشرقية
- (٨) نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية
- (٩) نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق
- (١٠) نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها

توغو: ١٣٢؛ ترينيداد وتوباغو: ٥٨؛ تونس: ٤٧، ٦٧^(١١)، ١٨٢^(١١)، ٢٢٢^(١١)، ٢٨٣، ٣٢٠^(١١)؛ تركيا: ٦٩، ٣٤٢؛ أوغندا: ٥٣؛ المملكة المتحدة: ٧٩؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: ٣٧؛ الولايات المتحدة الأمريكية: ٨٠، ١٧٢، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٥١؛ أوروغواي: ٩٠، ٢٨٠؛ فنزويلا (جمهورية - البوليفارية): ٢٥٤؛ فييت نام: ٥١؛ اليمن: ٦٠^(١٢)، ٨٩، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٥٦، ٢٩٠، ٣١٩^(١٢)، ٣٧٨^(١٢)؛ زامبيا: ٣٠؛ زمبابوي: ١٣٣.

المنظمات الحكومية الدولية: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو): ١٣٥؛ الاتحاد الأفريقي (AU): ١٣٤؛ المنظمة الأوروبية الآسيوية للملكية الفكرية (EAPO): ١٣٦؛ المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI): ١٣٧.

المنظمات الدولية غير الحكومية: ائتلاف المجتمع المدني (CSC): ١٤٠؛ الاتحاد الأيبيري اللاتيني الأمريكي لفناني الأداء (FILAIE): ١٣٨؛ المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI): ١٣٩؛ الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU): ١٤١؛ تجمع ١٢ مجموعات أصحاب حق المؤلف: ١٤٢.

[نهاية المرفق والوثيقة]

(١١) نيابة عن مجموعة البلدان العربية

(١٢) نيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية